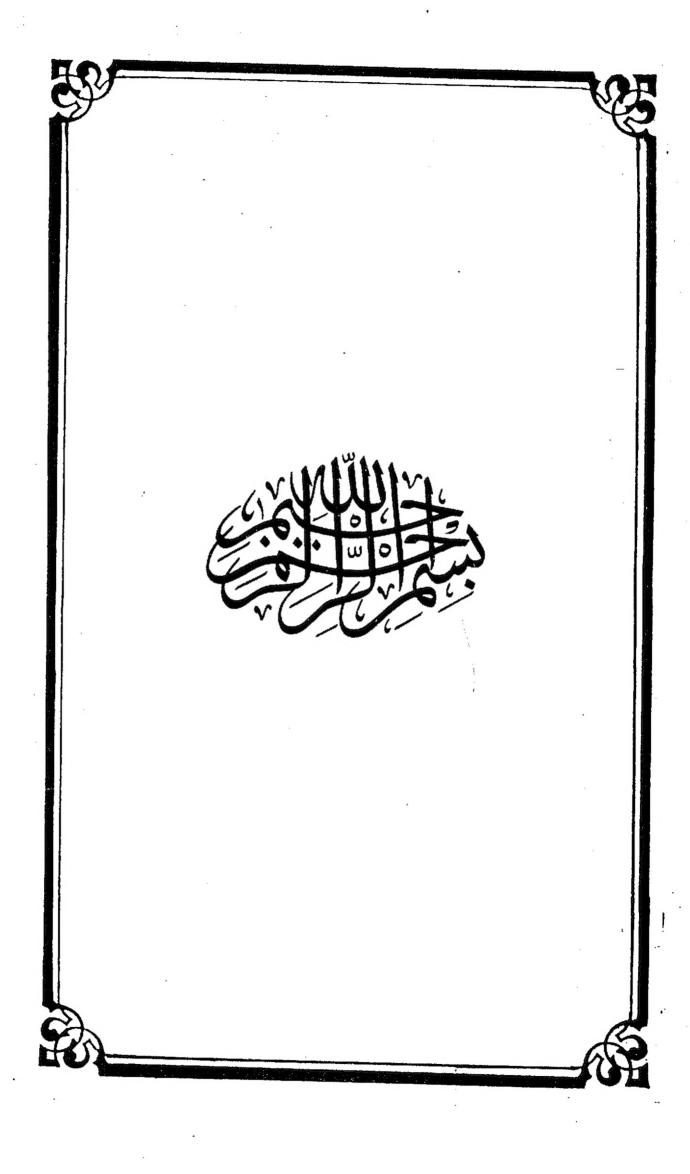
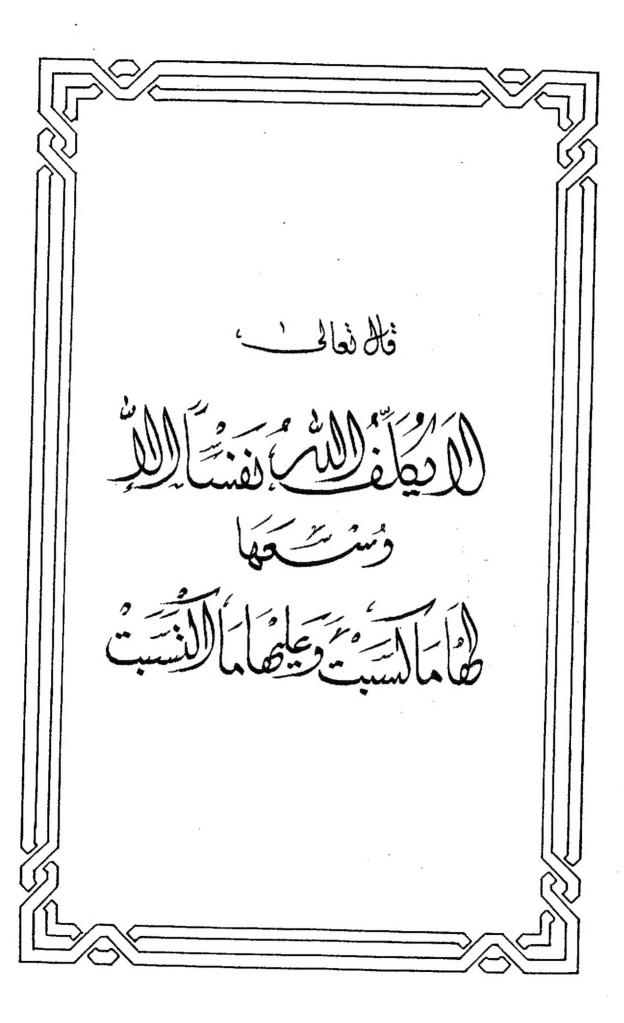
صوبت ما لاحظته لجنة المناخشه على الرساله









المقد مــــــة

الحمد الله رب العالمين الذي أسبع نعمه على عباده المؤمنين، فأكمل لهم الدين وأوضح لهم طريقه ، وأرسى قواعده ، وجعله نورا يُهتدى به •

أحمده جل شأنه حمد العالمين بأسمائه وصفاته ، وأشكره شكر العارفين بجلال نعمائه على ما شرع لنا من الاحكام، وما فصل لنا من الحلال والحرام، وما بين لنا مما يصلح ديننا ودنيانا ، ويجلب النفع لنا ويدفع الضرعنا ٠

وأستعين به على ما أنا بسبيله ، راجية أن يهدينى الى السرُّط المستقيم وأن ينفعنى بما فيه خير ديني ودنياى •

وأتوكل عليه في انجاز هذه الرسالة معتمدة على تيسيره وتسهيله ٠

راجية أن يجعل ما ألاقيه في انجاز عملي هذا من جهد وعنا ، خالما لوجهه الكريم ، وأعوذ بالله من سخطه ومن شر نفسي ، وأبتهل اليه أن يجنبني الخطأ والذلل ، و يلهمني الصواب والسداد في القول والعمل ، وينير لي طريق الخير م

منيهده الله فلا مضل له ومنيضلل فلاهادى له ٠

وأشهد أن لا اله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأصلي وأسلم على رسوله المبعوث رحمة الى الناس كافة ، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومسسن تبعهم باحسان الى يوم الدين •

وبعد:

فان عناية الله تبارك وتعالى بالانسان قد تجلت فيما أنعم به عليه بأن سخر لسه الكون لينتفع بما فيه كما قال جل شأنه:

(وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه) • (١)

⁽١) سورة الجاثية آية ١٦٠

وأوجده لتحقيق ثلاثة أمور:

عبادته سبحانه وتعالى كما قال حِل وعلا:

(وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) • (١)

والخلافة في الأرض كما قال عز وجل:

(ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون) • (٢)

وعمارته لها كما قال تعالى:

(هو أنشأ كم من الأرض واستعمركم فيها) • (٣)

ولمسذا:

كرِّمه ووهبه العقل وفضِّله على كثير ممن خلق ٠

ولما كان العقل قاصرا عن الاهتداء به الى تنظيم الحياة على النحو الذى أرده سبحانه كان لا بد له من نور يزيد فى هدايته وارشاده

وهى الشرائع التى أنزلها الله على مر الزمان · فكانت كل شريعة تناسب الزّمان الذى أنزلت فيه والقوم الذين بعث رسوله اليهم · كما قال تعالى:

(لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)

الى أن أشرق نور الاسلام وخاتم الأديان على أمة محمد صلى الله عليه وسلم فوصف الله الكتاب الذى جاء به بأنه رحمة للما الكتاب الذى جاء به بأنه هدى للمتقبن ووصف الرسول الذى جاء به بأنه رحمة للعالمين، ووصف هذا الدين بأنه الروح التي تحيى بها النفوس والنور الذى يخسرج

⁽۱) سورة الذاريات آية ٥٦٠

⁽٢) سورة الاعراف آية ١٢٩٠

⁽٣) سورة هود آية ٢١

⁽٤) سورة المائدة آية ٨٤٠

الناس من ظلمات الحياة كما قال تعالى:

(وَكَذَ لِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِناً مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الْإِيمَانَ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نَوْراً نَهْدِي بِهِ مَنْنَشاءُ مِنْ عِبَادِناً) • (١)

وكان عماد هذا الدين:

أوامر تلزم الناس بما فيه مصالحهم، ونواهى تبعدهم عما فيسه الشر والفساد ،وأحكاما مخيرة لهم بما يعلم سبحانه أن فيه يسرهم ورخائهم • وكان جماع ذلك كله:

هو التكليف بالخطابات التي وجهها الله الى عباده،

ووضع سبحانه لهذا التكليب قواعده التى تحكمه وضوابطسة التى تنظمسه، فعالج أول ما عالج قضية العقيدة والعبادة لأنها الصلة الوثيقة بين العبد وربه واذا صلحت علاقة الفرد بربه صلح سلوكه فى جميع شئون حياته كما قال تعالى:

(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِمِينَ لَهُ الدُّينَ) • (٢)

ثم عالج قضية المنافع التى تكفل استمرار الحياة الكريمة من المعاملات الماليـــة والأسرية ، والعاد ات بالحث علي التحلي بالأخلاق الكريمة والتخلــــي عن الأخلاق المربيمة والتخلــــي عن الأخلاق المربيمة والعقوســـات الأخليسية ، وأحكام التقاضي لفض الخصومات ، والعقوســـات التي تعتــبر زواجر لمن يعتدي على هذا الدين أو يعتدى على المحتمــع٠

⁽۱) سورة الشوري آية ٥٢

⁽٢) سورة البينة آية ٥٠

ولما يسر الله لى دراسة العلوم الشرعية، والتخصص فى جانب من أهم جوانبها ألا وهو الجانب الذى عنى بوضع قواعد هى أساس لا ستنباط الأحكام الفقهية مسسن أدلتها التفصيلية، وبيان قصد الشارع من وضع هذه الأحكام •

ومنّ علىّ بالحصول على درجـــة الماجستـــير في هذا الجانـــب ٠

فكرت فيما أجعله موضوعا لرسالة الدكتوراه فأرشد نى أستاذى المشرف فضيلـــــة الشيخ الأستاذ الد كتور أحمد فهمى أبو سنة الىما هو سنام هذا الدين و هـــــو التكليف لأجعله موضوع هذه الرسالة •

فصادف ذلك قبولا منى وهوى فى نفسى على الرغم مما يكتنف هذا الموضوع مــــن البحوث المعضلة ، والمسائل التى تحتاج فى عرضها الى عنا، ، ولكنى سرت فـــى بحثه متوكلية على الله راجية منه الهداية والمعونة .

وها هي ثمرة عملى أقدمها خالصة لوجهه الكريم

فان كانت صوابا فمنه سبحانه ، وان كان فيها خطأ رجوت الله أن يوفق السبى السبى الملاحه ٠

وكانت خطة السير في هذا الموضوع على النحو الآتى:

فالرسالة مؤلفة من مقد مة وأربعة أبواب وخاتمة ٠

أما المقدمة:

فقد احتوت على سبب اختيارى للموضوع وخطة البحث ومنهجه · تمشيا معما جرت به العادة في كتابة الرسائل في الجامعات ·

وعقدت الباب الأول:

لتعريف التكليف وما يتصلبه

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول:

فى تعريف التكليف وصلته بكل من علم الأصول والحكموا لأهلية •

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول:

فى تعريف التكليف

المبحث الثاني:

فى صلة التكليف بعلم أصول الفقه

المبحث الثالث:

في صلة التكليف بالحكم الشرعي

المبحث الرابع:

في صلة التكليف بالأهلية

المبحث الخامس:

فى العوارض على الأهلية ١ جما لدَّ

الفصل الثاني:

فى بيان المقصد من التكليف

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول:

فى تعريف المقصد

المبحث الثاني:

في بيان الحاجة الى التكليف •

المبحث الثالث:

فى بيان أن التكليف كان منذ بدء الخلــق •

المبحث الرابع:

في التكليف بشريعة الاسلام ٠

المبحث الخامس:

المقاصد الضرورية والحاجية والكمالية •

وعقدت الباب الثاني:

للكلام عن المكلف وشروطمه .

ويشتمل على تسعة فصول:

الفصل الأول:

في تعريف المكلف وشروط تكليفه الاجماليسة •

الفصل الثاني:

فى تعريف العقل وضابطه ٠

وفیه مبحثان :

المبحث الأول:

في تعريف العقل وصابطه واشتراطهماً في التكليف •

المبحث الثاني:

فىحكم تكليف الصبى والمجنون.

الغصل الثالث:

في حكم تكليف المميز والمعتسوه ٠

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

فيحكم تكليف الصبي المميز

المبحث الثاني:

في تعريف العته وحكمه ٠

الفصل الرابع:

في اشتراط الفياسم •

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول:

فىتعريفالنوم وحكمه

المبحث الثاني:

في تعريف الاغماء وحكمه

المبحث الثالث:

في تعريف النسيان وحكمه

المبحث الرابع:

فى تعريف السكر وحكمه

المبحث الخامس:

في بيان أن تكليف الغافل من باب التكليف المحال

الفصل الخامس:

في اشتراط العلم في التكليف وفيه حكم الجهل بالأحكام ٠

القصل السادس:

في اشتراط القصد في التكليف وفيه الكلام عن تكليف المخطيء

الفصل السابع:

في اشتراط الاختيار وحكم تكليف الملجأ والمكره

الفصل الثامن:

في حكم تكليف المعدوم

القصل التاسع:

هل يشترط في التكليف بفروع الشريعة الايمان ؟

وعقدت الباب الثالث:

للكلام عن الفعل المكلف به وشروطه ٠

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول:

في أنه لا تكليف الابالفعل ٠

القصل الثاني:

في اشتراط القدرة في التكليف •

وفیه مبحثـــان:

المبحث الأول:

فى تعريف القدرة واشتراطها في التكليمسف٠

المبحث الثاني:

في تقسيم الفعل الى ممكن ومستحيل ٠

والمستحيل الئ : مستحيل لذاته و مستحيل لغيره •

الفصل الثالث:

في أنه لا تكليف بالافعال الجبليـــة٠

القصل الرابع:

في تقسيم القدرة •

وفیه مبحثــان:

المبحث الأول:

فى القدرة الممكنـــة٠

المبحث الثاني:

القدرة الميسسرة

الفصل الخامس:

في أنه لا تكليف بالمقدور اذا كان شاقا٠

وعقدت الباب الرابع:

للكلام عن تقسيم الأفعال المكلف بها ٠

وفيه تمهيد واربعة فصول:

الفصل الأول:

فى تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها التكليفيــة ٠

وفيه ستة مباحـــث:

المبحث الأول:

في تعريف الواجب •

المبحث الثاني:

في الكلام عن الفرض والواجب والفرق بينهما

المبحث الثالث:

فى تعريف المندوب

المبحث الرابع:

في تعريف المباح

المبحث الخامس:

في الكلام عن الحرام وأقسامه

المبحث السادس:

فى تعريف المكـــروه وأقسـامه ٠

الفصل الثاني:

في تقسيم التكليف باعتبار ما يصاحبه من المشقة الى عزيمة ورخصـــة وفيه تحدثت عن تعريفهما واختلاف العلماء فيهما وعن بيان الرخصــة .

الفصل الثالث:

فى تقسيم الأفعال المكلف بها باعتبار المستحق لها •

وفيه تمهيد ومبحثان:

المبحث الأول:

في أقسام الحـــق

المبحث الثاني:

فيما يشتمل عليه حق الله

الفصل الرابع:

وفيه تمهيد وأربعة مباحث ٠

المبحث الأول:

في تعريف العبادة •

المبحث الثاني:

في الكلام عن العادات والمعاملات •

المبحث الثالث:

في الكلام عن الجنايات •

الميحث الرابع:

في الكلام عن الحلال والحرام •

الخاتمية:

وفيها ذكرت أهم النتائج التي توصلت اليها من خلال هذه الدراسة ٠ أما المنهج الذي سلكته في بحثى يتلخص فيما يأتى:

أولا:

الاعتماد على المصادر القديمة لأصالتها بالرغم من صعوبة فهمها • ثانيا :

تقصى وبحث كل ما يتصل بالتكليف وله علاقة مباشرة به قد ر الامكان ٠ ثالثا :

لقد سلكت سبيل الأصوليين في البحث من ذكر المسألة ثم بيان الاتفاق والخلاف.

فان كان المطلب متفقا عليه بينت ذلك •

وان كان فيه خلاف ذ كرته واقمت الدليل على كل رأى .

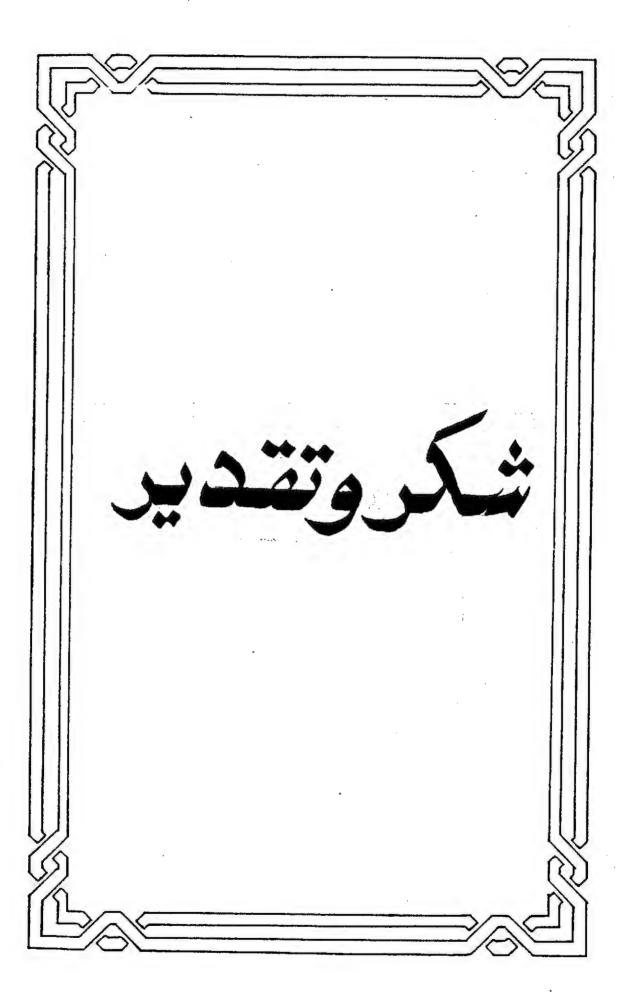
ثم اخترت ما ترجح عند ي٠

رابعا :

قد جمعت في كل مسألة ما وجد ته من آراء الأموليين الحنفية وغير الحنفية، وضممت الى ذلكما وجدته لأبى اسحاق الشاطبي في كتاب الموافقات •

خامسا:

حاولت أن أقرن مطالب الموضوع بالأ مثلة الفقهية •



شكر وتقدير

قالى الله العلى القدير ـ الذى أفاض على من نعم آلائه وجميل عطائه بأن هدانى لأن أسلك طريق العلم وأنهل منه ما قدر لى ويسر لى التعمق فى دراســـة العلوم الشرعية •

أتوجه بالشكر العميـــق والثناء الجزيــل •

قال صلى الله عليه وسلم:

وقال تعالى:

(لئن شـكرتم لأزيدنكم) • (٢)

ثم أتوجه بجزيل شكرى اعترافا بالجميل للقائمين على التعليم فى المملكسة العربية السعودية بصفة عامة لما بذلوه من توفير وسائل التعليم لتواكب الفتسساة سيرها فى العلم حتى أعلى درجاته •

والقائمين على كلية الشريعة بجامعة أم القرى بصفة خاصة على ما يبذلونه من جهود فى تذليل الصعاب أمام طلاب السعلم وطالباته ٠

كما أخص بالشكر أستاذى الفاضل الجليل الدكتور أحمد فهمى أبو سنستة .
الذى كان لى وما يزال نعم المربى والمعلم ٠

فقد أفاض على من علمه الغزيرالذي مهما نهلت منه لا يمكن أن أكون الا كقط سرة في محيط ·

⁽۱) أخرجه الترمذي وقال حديث حسن • انظر سنن الترمذي ج ٤ ص ١٣٧

⁽۲) سورة ابراهيم آية ۰۷

وأعطاني من وقته الكثير والكثير وهذا دأبه مع كل طلابه • فكان جزاه الله عسنى خير الجزاء يستمع التي برحابة صدر وسعة بال •

وعند ما لاحظ أننى أحيانا أقرأ عليه وأنا جد متعبة من عناء العمل منحنى من وقت المأفضلة وهو ساعات الصباح المبكر وقت صفاء الذهن من السادسة والنصف حتى الثامنية صباح كل يوم ولما يقرب من العام والنصف، ولا أظن أنه يأتى اليوم الذي يمكسن أن أنسى فيه هذه الدروس الصباحية طالما حييت ٠

كما أشكر له حتى على الصبر والتأنى أثناء القراءة فى كتب الأصول الدقيقة، وعلى دعوات علمنى اياها أذكره بها كلما قرأتها انشاء الله ·

فجزاه الله عنى وعن طلاب العلم خير الجزاء وأمد في عمره، وألبسه ثوب المحسنة والعافية •

كما لا يقوتنى أن أتوجه بالشكر العميق لوالدى الكريمين اللذين لهمييا الفضل الأول بعد الله عز وجل في حتى على طلب العلم ومواصلته والمثابرة عليه ٠

وكذ لك أشكر كل من ساهم في مد بد العون لي من الأخوة والأهل والصديق السخاصات أخص بالذكر منهن الدكتورة فاطمة نجوم •

فأسأل الله عز وجل أن يد يم على وعلى الأمة الاسلامية جمعا، نعمة الاسلام والا يمان ٠

وأن ينفع بهذا العمل ويجعله حجة لى يوم يبعث عباده ٠

والحمد لله رب العالمين •

البابالأول

نى تعريف التكليف وصالة بعلم الأصول وبالحكم والأهليز وبيان القصود منه ويشتل على نصلين الفصل الأول الفصل الأول الفصل الأول المفعدية التكليف وصالة بكل من علم الأصول والحكم والأهلية الفصل الذائى الفصل المقصودين التكليف

الفصىل الأوكى الفصىل الكفه والأهاية تعريف التكليف وصلته بكل من علم الأصول والحكم والأهاية ونيرخم بامباحث

البحث الأولى : فتعريف التكليف ف اللغة والاصطلاح البحث الثافية في صلا ولتتكليف بعلم أصول الفقه البحث الثالث: في صلا التكليف بالحكم الشرعي في صلا التكليف بالكم الشرعي المبحث الرابع الفي صلا التكليف بالأهلية في صلا التكليف بالأهلية البحث الخامس المبحث الخامس في العواص على الأهلية

المبحث الأول نى تعريف التكليف نى اللغة والاصطلاح تعريف التكليف نى اللغة والاصطلاح

الميحث الأو ل

في تعريــف التكليـــف

التكليف في اللغة:

مصدر كلّف يكلّف

ومعناه :

الأمر بالشيء الذي يشق على المأمور به كما في القاموس •(١) قال في النهاية لابن الأثير:

وكلفه الشي تكليفا اذا أمره بما يشق عليه (٢)

وقال في المصياح:

كُلِفْتُ الْأمر من باب تعب حملته على مشقة وكلفته اياه حمَّلته اياه على مشقة

والكلفة:

المشاق مفرده تكلفة ٠

- (١) القاموس المحيط للغيروزابادي مادة كلف ٠
 - (٢) المصباح المنير مادة كلف ٠
 - ٣) النهاية لا بن الأشير ٠

قِال الراغب (١) في المفردات :

التكليسف اسم لما يفعل بمشقة أو تصنع . (٢)

ومنه قوله تعالى:

وه سره روو ورس من أجر وما أنا مِن المتكلفين) · (٢)

قال الزمخشري (٤) في الكشاف:

(أي الذين يتصنعون ويتحلون بما ليسوا من أهلــه ،

وما عرفتمونى قط متصنعا ولا مدعيا ما ليس عندى حتى أنتحل النبوة وأتقـــول القرآن (0).

والتصنيع فيه نوع من المشقة •

- (۱) هو: أبو القاسم حسين بن محمد بن المفضل، المعروف بالراغب الاصفهاني، وصف بأنه أحد أئمة أهل السنة لأنه كان يذ هب مذ هبهم فيرد على المعتزلية والجبرية والقدرية، ويفند اقوالهم بالأد لة النقلية الفعلية من مؤلفاتيية عصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، الدريعة الى مكارم الشريعة، محاضرات الأدباء ، المفرد ات في غريب القرآن تحقيق: محمد سيد الكيلاني.
 - (٢) المفرد ات في غريب القرآن مادة كلف ٠
 - (٣) سورة ص آية ١٨٠
- (٤) هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشرى ، الامام الكبير فى التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان ، كان امام عصره ، تشد اليه الرحسال فى فنونه ، صنف النمائيف البديعة منها: الكشاف فى تفسير القرآن ، المحاجاة بالمسائل النحوية ، المفرد والمركب فى العربية ، وغيرها كثير، وهو من المعتزلة ، توفى رحمه الله سنة ٣٦٥٨ وفيات الاعيان ج ٤ ص ٢٦٠، ٢٥٤ بتصرف ،
- (o) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل فى وجوه التأويل للزمخشـــرى ج ٣ ص ٥٣٨٠

ومن مجموع هذه النقول:

علم أن التكليف في لغة العرب يعتمد على الأمر والفعل الشاق

واشتهر بين الكاتبين في علم الأصول:

أن التكليف في اللغة:

هو الالزام بما فيه مشقة

وانما قالوا ذلك مع اقتصار أهل اللغة على أنه الأمر بما فيه مشقة لعلمهم أن اللغويين يريدون بالأمر الالزام

سواء أكان أمرا حقيقيا أم نهيا

ومعلوم أن الأمر في اللغة:

موضوع للالزام بمعنى الايجاب

والنهي:

موضوع للالزام بمعنى التحريم

والظاهر:

أن المراد بالمشقة في التحريم في التعريف اللغوى

ما يشمل المشقة المعتادة التي دل عليها قوله تعالى:

(لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَها)(1)أى ما يسعها ويسهل عليها

بدليل قوله تعالي:

(يُرِيدُ بِكُمَ الْيُسَرِ وَلَا يُرِيدُ بِكُمَ الْعُسَرَ) (٢).

وما يشمل المشقة الزائدة أيضا التى دل عليها قوله تعالي:

(رُيِّناً وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَّا حَمَلْتُهُ عَلَى الَّـنْيِنَ مِنْ قَبْلِناً) (٣)

⁽¹⁾ سورة البقرة آية ٢٨٦

⁽٢) سورة البقرة آية ١٨٥

⁽٣) سورة البقرة آية ٢٨٦

والا مد العب، الثقيل

كايحاب ربع عشر المال في الزكاة •

ودل عليها أيضا قوله صلى الله عليه وسلم:

(إِخْوَانكُمْ خَوَالكُمْ جَعَلَهُمُ اللّهُ تَحْتَ . أَيْدِ يَكُمْ فَمَنْ كَانَ اَخُوه تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمَهُ مِمَا يَأْكُلُ، وَيُلْبِسَهُ مِماً يَلْبَسَسُ، وَلا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِهُمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأُعِينُوهُمْ)(١).

وتشمل المشقة أيضا:

المشقة الخارجة عن الطاقة

التى دل عليها قوله تعالى:

(رَبِّناً وَلاَ تُحَمَّلْنا مَالًا ظَاقَةَ لَنا بِهِ (٢)

فالتكليف في اللغة:

الالزام بما فيه المشقة الشاملة للمشاق الثلاث

ولما جاءت الشريعة بينت:

أن التكليـــــف انما يكون بالمشــاق المعتادة

كما تقدم ٠

⁽۱) صحیح البخاری بشرح فتح الباری ك العتق ، باب قول النبی صلی الله علیه وسلم العبید اخوانكم ج ٥ ص ۱۷۶ ، سنن أبی داود ، وأبو داود هو سلیمان ابن الأشعث السجستانی الامام الحافظ المحدث الفقیه صاحب السنن قال عن نفسه : كتبت عن رسول الله صلی الله علیه وسلم خمسمائة الف حدیث ، توفی بالبصرة سنة ۲۷۵ ه ك الأد ب ج ٤ ص ۳٤٠٠

⁽٢) سورة البقرة آية ٢٨٦٠

التكليف في اصطلاح علماء الأصول:

عارف بتعريفات :

الأول: للطوفي (١) قال:

انه الزام مقتضى خطاب الشرع • (٢)

شرح التعريف:

الالزام: معناه:

التحتيم وعدم تجويز الترك

والمراد بالمقتضى:

الفعل الذي فيه مشقة معتادة والذي

تعلق به الخطاب،

كالملاة: في قوله تعالى:

(وأُقيموا الصلاة)، (٣)

(۱) هو: نجم الدین الصرصری: سلیمان بن عبدالقوی بن عبدالکریم بن سعیسسد الطوفی الصرصری، البغدادی، الحنبلی، الأصولی، النحوی، الملقب بنجسم الدین ، المکنی بأبی الربیع، المعروف بابن عباس، ولد سنة ۱۲۲ ه بقریت طوفی بالعراق ونشأ بها ، عرف عنه أنه یمیل الی الشیعة فی نقد بعض کبار الصحابة ، فضرب وعزر وحبس ایاما ، ثم اطلق سراحه ، واستقام أمره ، من مؤلفاته شرح الأربعین للنووی ، ومختصر روضة الموفق فی الأصول ، توفی سنة ۲۱۱ ه ، طبقات الأصولیین چ ۲ ص ۱۲۰ ،

- (٢) البلبل في أصول الفقه ص ٠١١
 - (٣) سورة البقرة آية ٩٤٠

وكالصوم: في قوله تعالى:

(يَا يَهُمْ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ المِّيامُ كُما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبِلِكُ مَ مَا يَا يَهُمْ اللَّذِينَ آمَنُوا كُتَبَ عَلَيْكُمُ المِّيامُ كُما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبِلِكُ مِنْ العَلْكُمُ تَتَقُونُ) (١)

وانما قلنا: مشقة معتادة:

احترازا عن المشقة الزائدة •

فانها خارجة عن التكليف كما سيأتي٠

والمراد بالخطاب:

الكلام اللفظى أو النفس على اختلاف الأصطلاحين لعلماء الأصول واضافته الى الشارع لاخراج خطاب الناس فانه ليس بتكليف شرعا٠

والذي قرره العلماء:

ان الحكيم التكليفي شامل للايجاب - والتحريم - والندب - والكراهة وخلاف الأولى - والاباحة ·

حيث قالوا في تعريف الحكم:

الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيرا٠

وعلى هذا يرد على التعريف أنه غير جامع:

لاقتصاره على وجوب الفعل وتحريمه ٠

لأنهما:

هما اللذان يحصل فيهما الإلزام بالفعل أو الكف عنه ٠(٣)

⁽۱) سورة البقرة آية ۱۸۳٠

⁽٢) الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ١٣٣٠

⁽٣) الفروق للقرافي ج ١ ص ١٦١٠

واعترض عليه بعض المعلماء:

بالاباحة فقط ١٠)

لكن المحيح :

هو الاعتراض بعد مشموله لكل من:

الإباحة والندب والكراهــــــة

وخلاف الأولى ٠

لأنه لا الزامفي كل منها (٢)

وأجب عن هذا الاعتراض:

بأن المراد بالالزام:

هو: ايجاب اعتقاد كل من وجوب الواجب.

وحرمة المحرم ، وندب المندوب ، واباحة المباح ، وكراهة المكروه ٠٠٠٠ الخ ٠ (٣) ود قعهذ الجواب :

بأنه يغير معنى التكليف •

لأن التكليف:

الزام مقتضى خطاب الشارع •

ومقتضى خطابه:

هو الفعل الـذي تعلقبه •

- (1) تبيسير التحرير لابن الهمام ج ٢ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥٠
- (٢) تهذيب الغروق للشيخ محمد المالكي ج ١ ص ١٧٧٠
- (٣) التيسير ج ٢ ص ٢٢٤ ، حاشية البناني ج ١ ص ٤٩ ، ٥٥٠

وهذا الجواب:

يحعل التكليف:

المبزام اعتقاد ثبوت الاحكام للافعال التى اشتمل عليها لا الزام بالافعال •

فلا يكون التكليف عندئذ:

متعلقا بفعل العبد، بـــل باعتقاد ثبوت أحكام الشارع لا فعال المكلفين، والاعتقاد حكم آخر •

لأن وجوب الافعال أو ندبها:

حكم ووجوب اعتقاد هذا الوجوب أو الندب حكم آخر (١)

التعريف الثاني:

وهو لامام الحرمين (٢) وأكثر العلماء:

بأنه الزام ما فيه كلفة ٠ (٣)

قال امام الحرمين:

وانما عرف بالالزام لأن التكليف يشعر به ٠

- (۱) التيسير ج ٢ ص ٢٢٤٠
- (٢) هو :عبدالملك بن عبدالله بن يونس الجويني، الا صولى الفقيه الشافعي، ولد فسسى الم محرم سنة ١٩٩ه ، نشأ في بيت التقى والعلم ، وتفقه على والده أبي محمد الجويني، وسمع الحديث عليه ، ثم رحل في طلب العلم ، وبرع في علم الأصول والفقه ، من مؤلفاته : النهاية في الفقه ، والشامل في اصول الدين والبرهان فسي أصول الفقه وغيرها ، توفي في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٢٧٨ ه ، طبقات الاصوليين ج ١ من ٢٦٠ نيصرن
 - (٣) البرهان في اصول الفقه للجويني ج ١ ص ١٠١٠

لأن الكلفة:

انما تكون عند الالزام، والكلفة: المشقــة٠(١)

والمراد بالالزام:

الزام الشــارع •

ويما:

الفعل •

وبهذا التفسير:

يكون المراد بهذا التعريف عيين المراد بالتعريف الأول

وايثار تقديم التعريف الأول عليمه:

لما فيه من ذكر الخطاب الذي يعين ان المراد تكليف الشارع •

واعترض عليه:

بالاحكام الثلاثة:

۔ الندب

_ والكراهة

ـ والاباحة

كما اعترض بها على التعريف الأول (٢)

وأجيب عنه :

بما أجيب به عن هذا الاعتراض في التعربيف الأول. (٣)

(۱) البرهان ج ۱ ص ۱۰۱

۱۲۱ ص ۱۲۱ الفروق ج ۱ ص ۱۲۱ المروق

(٣) التيسير ج ٢ ص ٢٢٤

ر وقد عرف أنه جواب صحيح ٠

ر وقد يعترض عليه :

بأن فيه دورا لأنه أخذ الكلفة في التعريف وهي أصل ماد تـــــه فيتوقف تعريفها ٠

وبهذا:

يترجح التعريف الأول على الثاني وانكان كل منهما معترضا عليه ٠

التعريف الثالث:

(٢) والأستاذ أبو السفراييني (١) والأستاذ أبو اسحاق الاسفراييني

قالا:

التكليف: طلب ما فيه كلفه . (٣)

وكلمة الطلب:

تشمل وجوب الفعل وحرمته وندبه وكراهته وخسسلأف الأولسسي

(٣) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٤٣٠

البصرى المالكى ، الفقيه ، المتكلم ، الأصولى • كنيته ابو بكر ، نشأ بالبصرة • البصرى المالكى ، الفقيه ، المتكلم ، الأصولى • كنيته ابو بكر ، نشأ بالبصرة • كان متكلما على مذ هب أهل السنة وطريقة الاشعرى • من مؤلفاته :شرح الابانة وشرح اللمع والامامة الكبيرة ، والامامة الصغيرة ، والتبصرة بدقائق الحقائق والتمهيد في أصول الفقه ، والمقنع في اصول الفقه • توفى سنة ١٠٤ه • طبقات الاصوليين ج (ص ٢٢١ ، ٢٢٣ ، بتصرف • •

⁽۲) هو: ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفرايينى الفقيه الشافعي الاصولى المكنى بأبى اسحاق، والملقب: بركن الدين و ولد باسفرايين ونشأ بها، كان علما من اعلام الاصوليين والمتكلمين، وعد من المجتهدين فى المذهب وسن مؤلفاته: الجامع فى اصول الدين والرد على الملحدين، وله رسالة فى اصول الفقه و توفى سنة ٤١٨ هو طبقات الاصوليين جوا ص ٢٢٨ و بتصرف و

ونقل هذا التعريف عن أبي بكر امام الحرمين • (1) وأد خل الاستاذ ابو اسحاق الاباحة في التكليف •

واعترض عليه:

بان الا باحة ليست من التكليف •

قال أمام الحرمين:

وادخالها في التكليف هفوة منه •(٢)

واجابابن الهمام: (٣) أن الاباحة ليست من اقسام التكليف •

واطلاقه عليها: من باب التغليب كاطلاق العمرين على أبي بكر وعمر وأجاب الباجورى في حاشيته على جوهرة التوحيد بأنها سميت تكليفا لأنها من أحكام المكلفين لا من أحكام غيرهم (٤)

فالإباحة:

(ه) من الاحكام الخمسة وليست من التكليف • وهو جواب سديد •

وبهذا يكون التعريف الثالث هو أرجم التعريف التعريف

- (۱) قال فى البرهان: فأما التكليف فقد قال القاضى أبو بكر رحمه الله: الباقلانى انه الا مر بما فيه كلفه، والنهى عما فى الامتناع عنه كلفه، وانجمعتهما قلت: الدعاء الى ما فيه كلفة، وعد الامر على الندب والنهى على الكراهسة من التكليف، انظر البرهان فى اصول الفقه جـ ١ ص ١٠١٠
 - (٢) المرجع السابق ص ١٠٢
- - (٤) حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد ج ص
 - (٥) التيسير ح ٢ ص ١٢٩ ، ٢٢٤٠

المبحث الثانى فى صلة التكليف بعلم أصول الفقه

فعلم أصول الفقيه:

هو: القواعد التي يتوصل بها الى استنباط الأحكام الشرعية الفرعيــــة من أدلتها التفصيلية •

والأحكام الشرعية:

جمع حـــکم ٠

وهنو: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالطلب أو التخمير أو

وهذا الحكم: اما تكليفي أو وضعي٠

والتكليف: انما يتعلق بالحكم التكليفي

وهذا الحكم:

يتحدث فيه علم أصول الفقـــه:

عن الحاكم وهو: الله تعالى من حيث انه مكلّف لعباده بأفعال فيهــــا مصالحهم ودرأ المفاسد عنهم٠

ويتحدث فيه كذلك عن المحكوم عليه وهو الانسان المكلف، وعــــن المحكوم فيه وهو الفعل المكلف به ٠

ومعلوم في علم أصول الفقه : ان مباحث الأحكام هذه من مقاصده على التحقيق ٠

⁽۱) التقرير والتحبير، ج ١ ص

فمرتبة التكليف في علم الأصــول:

هى : مرتبة الأحكام ، وبما أن الأحكام جزء من الأصول فالتكليف كذلك · سواء قسرناه بأنه الالزام ، أو بأنه الطلب ·

ومن هنا : بحثنا عن التكليف نفسه ، وعن المكلف وهو الله تعالى ، وعن المكلــــف وهو الانسان ، وعن المكلف به وهو فعل الانسان •

المبحث الثالث ضلة التكليف بالحكم الشرعى

المبحث الثالبيث

ملة التكليف بالحكم الشرعي

عرُّف الحكم عند جمهور علماء الأصول:

بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالا قتضاء أو التخيير أو الوضع (١)

وعرف التكليف:

بأنه الالزام بمقتضى خطاب الشارع ٠(٢)

وبالنظر الى التعريفين:

تبين أن هناك أمرا مشتركا بين الحكم والتكليف وهو فعــــل

المكليف ٠

وان التكليف بالتعريف السابق:

شامل لحكمين فقط وهما الايجاب والتحريم

وان عرفناه بطلب فعل المكلف:

كان شاملا زيادة على ما تقد م الندب والكراهــــــة ولا يشمل الاباحة على التعريفين •

وان الحكم:

شامل للاقسام الخمسة وشامل ايضا لوضع الفعـــل علة أو سببا أو ركنـــا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسد ا عند من قال به ٠

⁽۱) التيسير جـ ۲ ص ۱۲۸ ، ۱۳۰۰

⁽٢) البلبل في اصول الفقه ص ٢١٠

:	تىب.	ويهذا
•		· Harris

ان الحكم أعم من التكليف •

ولما قلنا:

ان فعل المكانفأمر مشترك بين الحكم والتكليف ٠

لأنه:

هو الذي تعلق به الحكم وهو الذي تعلق به التكليف أيضا ٠

أورد:

بعض الأمثلة التي تبين ما اشتمل عليه الحكم التكليفي ٠

وما اشتمل عليه التكليف •

فالوجوب مثلا:

الذى د ل عليه قوله تعالى:

هو حكم ، وفي الوقت نفسه هو تكليف •

حكم:

لأنه خطاب من الشارع بطلب صوم رمضان متعلق بفعل المكلف على سبيل الحتم والالزام •

وتكليف :

اذ المكلف ملزم بمقتضى ما دل عليه هذا الخطاب ٠

وهذا الالزام بالمقتضى:

هو وجوب صوم رمضان ٠

(۱) سورة البقرة آية ١٨٥٠

والندب:

الذى دل عليه قولمه تعالى:

ررور المراد المرد المراد المر

هو حكم وتكليف في الوقت نفسه ٠

حكم:

لأنه خطاب من الشارع بطلب كتابة الدين متعلق بفعل المكلف لا على سبيل الحتم والالزام لوجود القرينة الصارفة له عن ذلك

وتكليف :

لأن المكلف يثاب بالعمل بما يدل عليه هذا الخطاب٠

وهو كتابة الدين •

وهذ ١ من التكليف بناء على تعريفه بالطلب ٠

والتحريم:

الذى د ل عليه قوله تعالى :

الا بالْحَقّ)٠ (٣)

هو حكم وتكليف ايضا ٠

حکم:

لأنه خطاب من الشـــارع بطلب الكفعن قتـل النفــس بغير

سورة البقرة ٢٨٢٠ (1)

قال القرطبي في تفسيره • وقال الجمهور الأمر بالكتب ندب الى حفظ الاموال وازالة (٢) الريّب ، انظر تفسير القرطبي ح ٣ ص ٣٨٣

سورة الأنعام آية ١٥١٠ (٣)

حق ، متعلق بفعل المكلف على سبيل الحتم والالزام •

وتكليف:

اذ المكلف ملزم بمقتضى ما دل عليه هذا الخطاب

وهو الكف عن قتل النفس بغير حق •

والكراهة:

التي دل عليها قوله تعالى:

(يَاأَيُهُا الَّذِينَ آمُنُوا لِا تُسَأَلُوا عَن أَشْياء إِن تَبِد لَكُمْ تَسؤكُمْ) • (١)

حكم وتكليــــف معا٠

حکم:

لأنه خطاب من الشمسارع بطلب الكفءن السموال الدذي يترتب عليمه الحرج ، متعلق بفعل المكلف لا على سبيل الحتم والالزام ·

وتكليف:

لأن المكلف يثاب بما يدل عليه الخطاب وهو الكف عن السمسؤال الذي يكون فيه حرج ٠

وهذا بناء على تعريف التكليف بالطلب ايضا ٠

وأما الاباحة:

التى يدل عليها قوله تعالى:

(وإذ ا حللتم فاصطادوا)· (٢)

فہیحکم:

لأنه خطاب من الشارع بالتخيير بين الاصطيى الديد الحيل مسن

⁽۱) سورة المائدة آية ١٠١٠

⁽٢) سورة المائدة أيضًا آية (٢)٠

الاحرام وبين عدم الاصطياد٠

وليس بتكليف:

لأن الفعل المخير بين الاتيان به وتركه لا تكليف فيه

وانما يطلق عليه التكليف على سبيل التغليب •

كما بينت هذا في تعريف التكليف ٠

وبہذا:

تبينأن التكليف أخص من الحكم لمدقه على الأحكام الأربعــة الراجعة الى الطلب أى ما عدا الاباحة •

بخلاف الحكم:

فانه: أعم منه لأنه يد خل فيه الاباحة ،كما يدخل فيه وضع الفعل لله علمة أو سببا ١٠٠٠ لخ وهو المعروف بالحكم الوضعى ٠

هذا ان أردنا بالحكم:

ما هو أعم من التكليفي والوضعي •

وان أردنا به:

التكليفي فقط كان: أعم من التكليف أيضا •

كما قد مت لأن الاباحة:

حكم شرعى لاتكليف •

لكن:

ان قلنا:

ان التكليف يطلق على الاباحة على سبيل التغليب يمكن أن يتساوى الحكم التكليفي والتكليف فيالما صدق أى الافراد٠

وبناءعلى هذا:

يمكن تقسيم التكليف الىخمسة أقسام:

- _ الوجوب
- _ والند ب
- _ والاباحة
- _ والتحريم
- _ والكراهة

كما انقسم الحكم الى هذه الأقسام •

فيتساوى الحكم التكليفي والتكليف في الاقسام •

وكما بحثوا في باب الحكم عن الحاكم:

نبحث هنا في التكليف عن المكلِـــــف

بكسر اللام •

فكما أنه:

لا حاكم الا الله رب العالمين

فكذ لك :

لا مكلف الا الله رب العالمين

وتكليفه تعالى لعباده:

يكون بخطابه الموجه اليهم

وأدلة هذا الخطاب:

هى القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجمـــاع المسلمين والقياس الذى هو:

مساواة الفرع للأصحصل فصيى

حكم الأصل بسبب العلة المشتركة بينهما • (١)

لأن نتيجته:

اعطاء الفرع حكم الأصل لهذه العلة ٠

وهناك أد لة على الأحكام:

مختلف في د لالتها عليها عند علماء الأصصحول٠

فالله تعالى :

هو المكلف لعباد ه بالأفعال التي تسعد هم في حياتهم الد نيويــــــــة والأخروية ٠

لأن خلاصتها:

ما يجلب مصالحهم ويد فع المفاسد عنهم ٠

⁽۱) المنتهى لابن الحاجب ص ۱۲۲ ، الاحكام للآمد ى ج ٣ ص ٢٧٣

المبحث الربع نی صلمة التكليف بالأهلية

المبحث الرا يسسع

صلة التكليف بالأهليـــــة

التكليف كما قد منا:

هو: الالزام بالفعل أو طلبه في مرحلة خاصة من مراحل حياة الانسان •

وهي ما بعد البلوغ ٠

وقد اختص علما، الحنفية الأصوليون: بالكلام عن الأهلية، وأراد وا بها بيان الأحكام المتعلقة بالانسان في اطوار حياته كلها منذ يكون جنينا الى وفاته •

ولهذا : عقد وا لها في أصولهم مبحثا خاصا سموه بالأهلية •

وتقدم معنى التكليف والأحكام التي يصدق عليها وتعلقها بفعل الانسان •

أما الأهلية:

فهى: صلاحية الانسان لتعلق الحقوق به ووجوبهاعليه ولصدور التصرفـــات الصحيحة منه ، ولمطالبته بالأفعال أو الكف عنها من قبل الشارع (1)

وقد قسم العلماء هذه الأهلية: الى أهلية وجوب وأهلية أداء٠

فأهلية الوجوب:

هي صلاحية الانسان لشغل ذمته بالحق ٠

والذمة:

وصف في الانسان يكون به أهلا لثبوت الحقوق له ووجوبها عليه · (٢) وهي توجد في الانسان منذ يكون جنينا في بطن أمه ·

⁽۱) تيسير التحرير، جـ ٢ ص ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، شرح التلويح، جـ ٢ ص ١٦٠٠

⁽٢) التيسير ج ٢ ص ٢٤٩ ، تسهيل الوصول الى علم الأصول ص ٢٠٦

فهى صفة فى الإنسانوهومن خواصه ، فلا تثبت لغيره ، كالبهعائم والجماد ات (١) . وهذه الأهلية : قسمان : قاصرة وكاملـــة ·

القاميرة:

هى صلاحية الانسان لثبوت الحقوق له منذ يكون جنينا فى بطن أمه كاستحقاق الارث والوصية ، فإذا مات له قريب أو أوصى له انسان إستحق الإرث والوصية ولا تترتب الحقوق عليه كحق الانفاق على الغير اذا كان غنيا ٠

الكاملـــة:

هى: صلاحية الانسان لثبوت الحقوق له وثبوت الواجبات عليه مسن ولادته الى أن يبلغ سن التمسير •

فتثبت له حقوق كالملكية بالميراث والوصية ، وتثبت عليه واجبات كوجوب ثمن ما اشترى له ، وضمان ما أتلف ، ووجوب الانفاق على أقاربه الفقراء انكان غنيسا • ويؤ دى عنه وليه هذه الحقوق •

أما اهلية الاداء فهي ايضًا قسمان: اهلية اداء قاصرة واهلية اداء كاملة •

فأما الأهلية القاصرة:

فهى صلاحية الانسان لصحة بعض التصرفات التي تصدر منه ، وهي ما يكون فيها نفع محض له كقبول الهبة وما تكون مترددة بين الضر والنف على كالبيع والاجارة ؛

لكن يتوقف القسم المترد د بين النفع والضرر على اجازة الولى • أما ما يكون ضررا له فلا يصح منه كهبته لماله ، وكفالته لغيره • وأهلية الأداء القاصرة :

تثبت للصبى منسن التمسيز الى أن يبلغ •

⁽١) المسطمقي، ج ١، ص ٨٤٠

وأما الكاملسة:

فهى: صلاحية الانسان لصحة صدور التصرفات منه ومطالبته من قبل الشارع بالأفعال أو الكف عنها ٠(١)

وهى تثبت للا نسان بمجرد بلوغه فيترتب على البلوغ أمران:

الأول: تكليف الشارع له •

والثاني: أنه اذا صدرت منه أفعال كالبيع والزواج توصف بالصحة أو غيرها ٠

وهذا معنى قولهم :

ان يكون الانسان أهلا لتوجه خطاب الشارع اليه ٠

كالزامه بفعل الواجبات والكف عن المحرمات •

ثم ان مطالبته بالأفعال أوالكف عنها:

هو المراد بالتكليــف٠

وبهذا البيان:

يظهر لنا أن الانسان المؤهل : أعم من الانسان المكلف •

لأن الأهلية تتحقق في أهلية الوجوب بقسميها، وفي أهلية الأداء بقسميها والا يتحقق التكليف الا في أهلية الأداء الكاملة ·

لأن المطالبة بالأفعال أو الكف عنها: أحد نوعيها •

وهو بعينه:

التكليف اذاهو: طلب ما فيه كلفة فعلا أو كفاء

فالنسبة بين المؤهل والمكلف:

هى العموم والخصوص المطلق ٠

فكل مكلف مؤهل وليس كل مؤهل مكلفا ٠(٢).

⁽۱) تيسير التحرير ، ج ۲ ص ۲۵۳

⁽٢) شرح التوضيح ، ج ٢ ص ١٦٢ وما بعد ها •

المبحث الخامسى فى العوارصن على الأهلية

المبحث الخامس

في العوارض على الأهليـــــة

عرفنا أن الأهلية:

أما أهلية وجوب أو أداء وأن أهلية الأداء:

اما قاصرة أو كاملة ، وأن أهلية الأدا، الكاملة هي أهلية التكليبية.

مفات تعرض على هذه الأهلية بأنواعها فتؤثر فيها ٠

اما بالاسقاط كالموت حيث يسقط عن الانسان أهلية الوجوب والأداء ٠

وكالنوم حيث يسقط أهلية الأداء،

واما أن تمنع من ثبوت بعضها كالصغر حيث يمنع من أهلية الأداء الكاملسة أ ع أهلية التكليف •

وأما أن تغير بعض الأحكام كالاكراه والسفر فانهما لايسقطان شيئا من أنسواع الأهلية ، ولكنهما يغيران بعض الأحكام كتغيير السفر لحكم اتمام الصللة ووجوب صوم رمضان ، وتغيير الاكراه لأحكام بعض التصرفات كالبيع باتفاق العلماء والزواج والطلاق عند الجمهور ٠

فعوارض الأهلية:

هى خصال مانعة للأهلية من تأثيرها بالاسقاط أو بالمنع أو بتغير بعض الأحكام، وهى: جمع عارضة من عرض للا نسان كذا أى حدث له شي منعه من كذا،

يقال: عرض للمسافر كذا أى جدله أمر منعه من السفر (١)

⁽¹⁾ كشف الأسرار، ج٤ ص ٢٦٢٠

وهی نوعان :

- ـ عوارض سماوية ٠
- ـ عوارض مكتسبة •

فالعوارض السماوية :

هى ما ليس للانسان اختيار فى حصولها ، بل هى طارئة مسسن

- قبل الله تعالى وهي:
- ـ الجنون

_ الصغير

- _ العته
- ۔ النوم
- ـ النسيان
- _ الاغماء
 - ـ الرق
- _ الحيض والنفاس
- ـ مرض الموت والموت

والعوارض المكتسبة:

ما للانسان اختيار في ايجاد ها وهي:

- _ السكر
- ـ السفر
- ــ الأكراه
- _ الخطأ
- ۔ الجہل
- _ السفه
- _ والهزل

وانما كان الجهل منها وان كان الانسان خلق في الأصل جاهلا لقوله تعالى: (وَاللَّهُ أَخْرُجُكُمْ مِنْ يَطُونِ أُمَهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا) (1)

؛ لأن هذا الانسان:

قادر على ازالته بالتعلم ، فعد تقصيره في التعليم اكتسابا للجهل^(۲) وانما حعل السكر منها:

لأن الانسان اكتسب سببه وهو شرب المسكر ٣٠)

والإكراه:

من العوارض المكتسبة:

لأنه اريد بالاكتساب ما اكتسبه الانسلسان سواء أكان لنفسه أو لغيره والاكراه من الثاني •

وقد يعترض:

بأن الصغر ليس من الصقات العارضة على الانسان لأنه نشأ صغيرا-

ويحاب:

بأن المراد بالعوارش:

ما يعرض على حقيقة الانسان

وهى: الحيوان المفكر وليس من حقيقته الصغر

وقد يعترض كذلك:

بخصال تطرأ على الانسان فتغير بعض أحكامه ولمتذكر مسسسن

العوارض •

⁽¹⁾ سورة النحل آية ٧٨

⁽٢) كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٦٢ وما بعدها ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٧٢٠

⁽٣) كشف الا سرار ج ٤ ص ٣٣٠٠

كالشيخوخة القريبة من الفناء والارضاع والحمل٠

ويجاب:

بأن هذه الخصال داخلة في المرض (١).

وصلة هذه العوارض بموضوعنا وهو التكليف وقد قد منا أنه قسم من أقسام الأهليسة -:
لأنه أهلية الأداء الكاملة نـ وأنها تعرض عليه أيضا فتسقطه ، كالموت والجنسون
والنوم والاغماء والنسيان والجهل والسفه في بعض أحوالهما ، أو تمنعه من الثبوت
كالصغر ، أو تغير بعض أحكامه كباقي العوارض ٠

وتفاصيل أحكام هذه العوارض مذكورة في أصول الحنفية ولا تحتملها هذه الرسالية وسيأتي بعضها في الكلام عن شروط التكليف · انشاء الله ·

⁽¹⁾ كشف الأسرار، ج ٢، ص ٢٦٣٠

الفصلالثاني في بيان الملصرمن التكليف

البحث الأول ١

فى بيان الحاجة إلى التكليف

المبحث الثالث:

فى بيان أن التكليف منذ بد والخلق

المبحث الرابع : في التكليف بشريعة الإسلام

المبحث لخامس: ا لمقاصدالضرورية وا لحاجبية وا لكماليية

المبحث الأول فى تعريف المقصد

المبحث الأول

في تعريف المقصد

المقمد من الشريعة :

هو جلب مصالح الخلق أو تكميلها ود فع المفاسد عنهم أو تقليلها بأحكامه تعالىي التي شرعها لعباده (١٠)

فالله تعالى : أراد بخلقه أن يسعد لهم الحياة في الدنيا والآخرة ٠

ومن أجل ذلك:

أرسل الرسل وأنزل الكتب بالأحكام التى تنظم هذه الحياة بما شرع من العبادات والمعاملات والعقوبات وغيرها ·

ويتحقق هذا المقصد بتحصيل أربعة أنواع:

الأول:

جلب المصالح كما في شرع الصلاة لتنهى عن الفحشاء والمنكر ، وتقـــوي العقيدة في قلوب المؤمنين •

وشرع الزكاة لمواساة المحتاجين وتطهير القلوب من رذيلة البخــــل وشرع الصوم لتهذيب النفوس وتعويدها تقوى الله • وشرع الزواج لبقاء النوع الانسانى على الأرض بالنسل •

وشرح العقوبات للردغ عن اسبابها

الثاني :

تكميل هذه المصالح كشرع الجماعة في الصلاة ، وأن تكون الصدقة في السر ومن طيب المال ، وشرع الشهادة والولاية في الزواج لتؤدي كل من : الصلاة

⁽۱) الأحكام في أحول الأحكام ، للآمدي، جسم ٢٨٩٠. . التسبير ع^٢ م^{٢٠}٢

والزكاة والزواج ما شرعت له على خير وجه ٠٠

الثالث :

در المفاسد كما فى تحريم شرب الحمر لدر عفسدة الاضرار بالعقال الدر عفسدة الاضرار بالعقال الدراء مفسدة الظلم المسالة الم

الرابع:

تقليل المفاسد كما في تحريم قليل الخمر الذي لايسكر سدالذريعة شـــرب الكثير المسكر، وربا الفضل سدا لذريعة رباالدين (١)

فأنواع المقصد أربعة:

وهى: شاملة لجوانب الحياة ، والتكاليف كلها جاءت لتحصيل هذه الأربعة · والله تبارك وتعالى جلب للناس هذه الأنواع بما شرع من الأحكام ·

وبهذا تبينأن:

المقصد العام للشارع منتشريع الأحكام:

هو: حفظ مصالح الخلق ٠

باستقامة حياة الاسان والرقىبه الى حياة كريمة عالية ، لا مجرد حياة كحياة الأنعام والنبات ·

فان الانسان وانكان له خواص تتحد مع النبات وهى النمو ، ومع الأنعام وهى الاحساس ـ الا أن له خواص أخرى (٢) ، يمتاز بها عنها ، تجعل له شرف الفضل عليها · أعظمها :

القوة العقلية التى تمكنه من ادراك الاشياء وفهم اسرار الحياة • والقيام بمهمسة الخلافة التى أعد لها • (٣)

- (۱) الأحكام في أصول الأحكام للآمدي، ج ٣ ص ٣٩٠ بنصر نه.
- (٢) انتصاب القامة والنطق والقوى العقلية انظر: الذريعة الى مكارم الشريعـة ص ٢٦، حجة الله البالغة ، ج ١ ص ١٢ وما بعد ها
 - (٣) المراجع السابقة ٠

قال تعالى:

(وَاللَّهُ أَخْرِجُكُمْ مِنْ بِطُونِ أَمْهَاتِكُمْ لا تَعلَمُونَ شَيئًا ، وَجَعَلَلُكُمُ السَّمْعَ وَاللَّهُ أَخْرَجُكُمْ مِنْ بِطُونِ أَمْهَاتِكُمْ لا تَعلَمُونَ شَيئًا ، وَجَعَلَلُكُمُ السَّمْعَ عَلَيْكُمْ السَّمْعَ وَاللَّهُ اللَّهُ السَّمَّعُ وَالْأَبُونَ (١)

فا لانسان بهذه الخاصة :

له حاجات ومطالب لا يستطيع القيام بما أعد له الابها ٠

والله الذي خلق البشروهو عالم بحاجاتهم ، كما قال تعالى:

(أَلَا يَعلم من خُلَـــــقَ و من الله الله الخير) - (٢) وهو اللطيف الخير) - (٢)

قد تكفل بها فسخر لهم الأرض لينتفعوا بما فيها •

قال تعالى:

(وَسُخْرُ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ) • (٣)

وقال تعالى:

(وَلَقَد مَكَنَّكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِسِيشَ). (٤)

وليأكلوا مما تخرجه لهم هم وأنعامهم ٠

كما قال تعالى:

(أو لم يروا أنا نسوق الماء إلى الأرض الجرد فنخرج به زرعا تأكسل مراه مراه مراه المراه المراه

⁽۱) سورة النحل آية ۲۸

⁽٢) سورة الملك آية ١٤

⁽٣) سورة الحاثية آية ١٣

⁽٤) سورة الاعراف آية ١٠

⁽٥) الجرز: اى الارض التي لانبات فيها • انظر تفسير النسفى ج ١ ص ٢٩١٠

⁽٦) سورة السجدة آية ٠٢٧

ووهبهم العقل ومنحهم الكسب (١) والاختيار

قال تعالى:

(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النَّهِي). (٢)

وقال عز وجل:

(وهد يناه النجدين)٠ (٣)

أى طريقى الخير والشير

فأعطاهم القدرة على المعرفة ، وحرية الارادة

ليكونوا:

بهذه القدرة ، وبذلك الكسب:

أهلا للتكليف

وفهم الاحكام التي لا تخرج عن :

- طلب الافعال المصلحة لاحوالهم

والكفعن الاقعال التى تضرهم

_ والاختيار في الاتيان بالافعال التي تنفعهم (٤)

وخلاصة ما خلق الله الانسان في الارض من أجله ثلا ثة أمور هي :

- عبادة الله تعالى
 - وعمارة الارض
 - والخلافة عن غيره

⁽١) اى الميل الى الخير أو الشر

⁽٢) سورة طه آية ٥٤

⁽٣) سورة البلد آية ١٠

⁽٤) الموافقات ح ٢ ص ٢٥ ، ٢٦

قال تعالى:

(وما خلقت الجنّ والإنس إلا ليعبد ون) (١)

وقال عز وجل:

(وَهُوَ أَنشَأَ كُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرُكُمْ فِيهَا)· (٢)

وقال جل وعلا:

(هـ وَ الذي جِعلكمْ خَلا رَفَ الْأَرْضِ ورفع بعض وق بعض و رجات ليبولكم فيما آتاكم) (٢). فيما آتاكم) (٢). فالعباد ة هي :

الخضوع لله ، وامتثال تكاليفه

وهي :

المقصدالأولالذي يعين على ما بعد ه

وعمارة الأرض هي:

اصلاحها وتهيئتها لتكون طريقا الى العيسسش

كما قال تعالى:

(ولقد مكنا كم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايسش ا· (٤)

وأصول العيش أربعة جمعها سبحانه وتعالى في قوله آدم:

(إِنَّ لَكَ أَلا تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى ، وَأَنَّكَ لا تَظْمَوُا فِيهَا ولا تَضْحَى) (٥)

أى لا يصيبك حر الشمس اذ ليس في الجنة شمس ، فأهلها في ظل

ممد ود ٠ - نسأل الله أن يجعلنا من أهلها - ٠

⁽۱) سورة الذاريات آية ٥٥٦

⁽٢) سورة هود آية ٦١

٣) سورة الأنعام آية ١٦٥٠

⁽٤) سورة الاعراف آية ١٠

⁽٥) سورة طه آية ١١٨، ١١٩٠

ومقصد العمارة:

يستعان به على مقصد العبادة •

فكل يستعانبه على الآخر٠

والخلافة في الأرض هي:

سياسة الانسان لنفسه ولغيره

أى تدبير مصالحه ومصالح غيره ليتحقق

العدل والاحسان اللذ ان بهما:

أساس السياسة الراشدة

وجماع المكارم •

الاأن سياسة الانسان لغيره:

لاتصلح الااذا صلحت سياسته لنفسه

كما قال تعالى:

ر أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم). (١)

وقال عز وجل:

ربا يها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون، كبر مقتا عند الله مر روز روز مالا تفعلون، كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) (٢)

ومن صلح للخلافة في الأرض:

بأن جمع بين:

- اصلاح الفكرة بالايمان:

لتحصيل العلم والحكمة

⁽١) سورة البقرة آية ٤٤

⁽۲) سورة الصف آية ۲،۲،

واصلاح القوة الشهوية:

بمجاهدة النفس:

لتحصيل العفة والجود

واصلاح القوة الغضبية:

بكف النفس عن الغضب والخوف:

لتحصيل الحلم والشجاعة

استحق أن يكرم عند الله كما قال تعالى:

(ان أكْرمكم عند الله أتقاكم)·(١)

⁽۱) سورة الحجرات آية ١١٠

المبحث الشائى بيان الحاجة إلى التكليف بيان الحاجة إلى التكليف

المبحث الثانبي

في بيان الحاجة الى التكليف

هذالانسان:

الذى تعبده الله تعالى واستخلفه فى أرضه وكلفه بعمارتها ووهبه العقل ليتفكر فى آياته ويتدبر ، قد منحه طائفة من الغرائز والاستعدادات والميسول: هى التى تدفعه الى تلبية حاجاته باتخاذ أسلوب معين يسير عليه فى سلوكه ، وجماع قوى الخيرفى لانسان كماتقدم ثلاثة: الحكمة ، والعقة ، والشجاعة ، وكل منهسا يصل اليه الانسان ، اما بالطبع ، واما بالكسب والتعلم، واذ اجتمعت فيه كملت توى النفس المعتدلة وأوصلته الى الغاية من امتثال أحكام الله تعالى فى شرائعه ،

وهي: تحقيق العدل والاحسان في الأرض •

فالعدل: هو: تحقيق ما يجب

والاحسان: هو: اتقان العمل وتحقيق ما وجوده فصْل ومكرمة . (1)

الا أن الانسان: مهما بلغ من القوة فهو عاجز عن التغلب على مشكلات الحياة وحده بل لا بدله من شرع المهى يعينه على حل هذه المشكلات ، ثم هو مدنى بطبعـــه لا يستطيع أن يعيش وحده ٠

فلهذا:

كان مد فوعا الى التعاون مع الآخرين، وتكوين المجتمعات الانسانية · وهذه المجتمعات التي يعيش فيها :

مهما علت وارتفعت فهى بحاجة الى قانون ينظم

⁽¹⁾ الذريعة الى مكارم الشريعة ، ص ٣١٠

علاقة أفرادها بعضهم ببعض، ويحد من طغيان الفرد على مصالح الآخرين · اذأن النفس جبلت على اتباع الشهوات ·

فلو ترك الانسان وفق أهوائه ورغباته: لنسى أن هذا العقل الذى منحه الله له قسد جعل له طاقة محدودة لا يستطيع أن يتعداها و فظن فى لحظة من اللحظات: أنه مستغن عن كفالة الله لكل أمر من أموره فطغنى على حقوق الآخرين، وتحكم القوى فى الضعيف ، كما قال تعالى:

وكما حصل من قوم نوح ، كما قال تعالى:

وَأَطْغَـــي) (٢).

وما كان من فرعون ، كما قال تعالى :

فكان لا بد لهذه المجتمعات في كل طور من أطوارها من قانون يحتكمون اليه ليخرجهم من دواعي أهوائهم التي لو تركوا عليها لأدت الى الفساد والدمار •

كما قال تعالى:

وذلك:

نتيجة لقصور العقل البشرى عن وضع منهج متكامل خال من العيوب ، صالح لتنظيم حياة بشرية كريمة •

اذ أن وضع منهج مثل هذا يحتاج الى معرفة حقيقية كاملة بالكيان البشرى، واحاطــة

⁽۱) سورة العلق آية (۲)

⁽۲) سورة النجم آية ٥٢

⁽٣) سورة طه آية ٢٤٠

⁽٤) سورة المؤمنون آية ٧١٠

تامة بماض الجنس البشرى وحاضره ومستقبله ٠

فيكون واضعه غير متحيز أو متبع لهوى أو شهوة ، والله وحده هو الذى يعلم كـــل شيء في حياة البشر ، وعلمه محيط بكل شيء وهو الحكيم في تدبير شئون هــذه الحياة ٠

فكان تشريعه: هو: المنهج الكامل الصالح لاستقامة الحياة البشرية ٠

فاقتضت سنة الله تعالى في خلقه:

أن يتكفلهم رسول يأتيهم بهذا التشريعالالهي،

الذى يقوم على أساس مكين، ويعمل على ربط القلب البشرى بالله، وتهذ يسبب النفس البشرية، وغرس القيم والمبادى، الانسانية التى تجعل الانسان قادرا على امتثال أحكام الله وقابلا له، ثم مده بهذه المناهج المنظمة لكل باب من أبواب الحياة لتعمير الأرض بمقتضى هذه المناهج (1) كما قال تعالى:

(قَدْ مَن اللّه عَلَى الْمُؤْمِنِينِ إِذْ ﴿ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِ اللّهِ عَلَى الْمُؤْمِنَ إِنَّا اللّهِ عَلَى الْمُؤْمِنَ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِ إِنْ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَى الْمُؤْمِ اللّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَ

(هُو الَّذِي أَرْسُلُ رَسُولُهُ بِالْهَدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرُهُ عَلَى الدِّيسِنِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُون) • (٣)

ود ين الحق هو: الشريعة التي تصلح الاعتقاد وتهذب النفس وتنظم شئون الحياة • وقال تعالى:

(الَّذِينَ يَتَبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيِّ الْأُصِّ الَّذِي يَجِدُ وَنَهُ مَكْتُوباً عِنْدَ هُـمَّ الْخَيْبَاتِ فَى التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَينْهَلُهُمْ عَنِ الْمُنْكِرِ ، وَيُحِلَّ لَهُمُ الطَّيِبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِّئَتَ ، وَيضَعُ عَنْهُم إِصْرَهُم وَالْأَغْلاَلَ الْتَي كَانَتْ عَلَيْهِمُ) • (٤)

⁽۱) تاریخ التشریع الاسلامی، ص ۲۳، وما بعدها ٠

⁽٢) سورة آل عمران آية ١٦٤٠

⁽٣) سورة التوبة آية ٣٣٠

⁽٤) سورة الاعراف آية ١٥٧٠

وخلاصة ما صنعته هذه القوانين الالهية للانسان أمور :

الأول:

بيان ما يعصم من الخطأ والذلل، وينَّذى قلوب البشر، وذلك بغرس العقائد الصحيحة والأخلاق الكريمة لما فيها من استنارة للعقل بنور الايمان، فبنزول نور الايمان من الشرع الى العقل ثم من العقل الى القلب وازد واجه بجبلَّته ٠

يتولد بينهما: زاجر يقهر النفس ويزجرها عن المخالفات •

كما يتولد بينهما: ندم يذكر النفس ويعصهما عن الحُطأ •

ومن ذلك يتولد : العزم على فعل الطاعات وترك المعاصى ، واللجوء الى الله سبحانه (1) وتعالى بالاستغفار والانابة •

ولهذا مكث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة يربى النفسوس في العقائد والأخلاق

الثاني:

أن هذه القوانين: يسرت لهم الانتفاع بما خلق الله في الكون وبينت لهم ما أحل الله وما حرمه عليهم • كما قال تعالى:

(يحلُ لَهُمْ الطَّيِّبَاتِ وَيُحرِّمُ عَلَيْهُمُ الخَيانَث ٠٠) الآية السابقة٠

الثالث :

أنها نظمت العلاقات بين الله وعباده وبين الناس •

وهدت الى طريق الفصل عند المنازعات . (٣)

وفي كل هذه الأمور:

تعمل لمصلحة الفرد والجماعة وتتناسب مع طاقاتهم •

 ⁽۱) اغاثة اللهفان ، ج ، ص
 (۲) سورة الأعراف آية ۱۱۵۷

تاريخ التنشريع الاسلامي، ص١١٧

كما قال تعالى:

 $^{(1)}$ (لا يكلّف الله نفسا الّا وسعها)

وقد اختلفت هذه القوانين باختلاف الرسل في بعض أحكامها الجزئية ، مراعاة لحالــــة الجماعات الانسانية ، الآ أنها متفقة في قواعدها الأساسية ، اذ أن دعــــوة الرســول الأساسية : واحدة •

وهي: الدعوة الى الإيمان بالله وحده لا شريك له ، كما قال تعالى:

(ولقد بعثنـــا

في كلّ أمّة رسولا أن اعيد وا الله واجتنبوا الطّعوت) (٢).

وقال تعالى:

(وما أرسلنا من قبلك من رسول الآنوحي اليه أنّه لا الـه الآأنـــا فاعبــد ون) $\binom{(7)}{\cdot}$.

وقال صلى الله عليه وسلم:

(الأنبياء أَخُوة لعلا ت ، أمّهاتهم شتّى ودينهم واحد) (ξ) .

وفي رواية (أولاد علات) • وأولاد العلات : الأخوة من الأب • (٥)

لكنها في فروعها متغيرة لأنكل عصر له ما يناسبه من الأحكام •

قال تعالى:

(الكلّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) • (الكلّ

وكان من وسائل تقبل هذه القوانين:

أنكل رسول كان يسلك في دعوته الحكمة والموعظة الحسنة

والتبشير للمطيعين والانذار للعاصين في رفق ولين كما قال تعالي:

(أدع الى سبيل ربك

بالحكمة والموعظمة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) $^{(\gamma)}$.

⁽۱) سورة البقرة آية ۲۸٦

⁽٢) سورة النحل آية ٢٦٠

⁽٣) سورة الأنبياء آية ٠٢٥

⁽٤) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك أحاديث الأنبياء باب واذكر في الكتاب مريم ، ج ٦، ص ١٤٧٨

⁽٥) فتح الباري ج ٦، ص ٩٨٩٠

⁽٦) سورة المائدة آية ٤٨٠

⁽٧) سورة النحل آية ١٢٥٠

وقال تعالى:

(يَأْيُهَا النَّبِي إِنَا أُرْسَلْنَكُ شَلْهِذا وَمَيْشُوا وَنَذْ يِراً) • (١)

وقال تعالى:

(وَلُوْ كُنْتَ فَظَّا غُلِيظً الْقَلْبِ لِانْفَضُوا مِنْ حُولِكُ) • (٢)

وكان من أسباب توالى ارسال الرسل الى كل أمة: تفشى الفوضى وانتشار الفسلله ، والاصابة بالا ضطراب والحيرة، واتباع الهوى والشهوات . (٣)

ونتيجة لهذا:

انتشرت الجاهليات وتعددت ٠

فظهرت الجاهلية الفرعونية :وهى :

ادعاء فرعون للألوهية ٠

والجاهلية اليونانية وهي:

التى تميزت بعبادة العقل والجسم •

والجاهلية الرومانية وهي:

التي تميزت بتقديس المادة على الروح • (٤)

والحاهلية الهندية وهي:

(٥) عبادة البقر والتبرك بأبوالها ودفن المرأة حية معزوجها الميت والجاهلية الاغريقية وهي :

أن مرتكب الجريمة المفلت من العقاب يعد بطلا ٠

والجاهلية الفارسية : وهي أن ادعاء ان للعالم الهيين الله للخير وآخر للشر (٦)

⁽١) سورة الأحزاب آية ٥٤٠

⁽٢) سورة آل عمران آية ١٥٩٠

⁽٣) تاريخ التشريع الاسلامي ص ٠٢٥

⁽٤) جاهلية القرن المعشرين ص ٥٥٨

⁽o) تاريخ الاسلام في الهند ص ٤٧، مأساة كشمير المسلمة ص ٣٨، ٣٩، ماذ ا خسر العالم بانحطاط المسلمين ص ٥٥٠

⁽١) اغاثة الليفان ج ٢ ص ٢٤٤٠

والجاهلية العربية وكان من مظاهرها:

عبادة الأصنام ووأد البنات، وشرب الخصير، ولعب الميسر، واباحة الربا، واباحة أنواع من الزواج: كالمقت والمتعة والشغار، والاستبضاع والاخذان، وكثرة الطلاق، وادعاء علم الغيب، وغير ذلك من أمور الفساد والبغي في الأرض، قال تعالى:

(ظَهُرُ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَيْتُ أَيدىالنَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجَعُونَ)٠(١) ففي كل جاهليــة :

نرى ألوانا من الاختلالات الاجتماعية والخلقية والنفسية والفكرية • فكان من نتيجة ذلك كلسه :

ارسال الرسل في كل أمة لهداية الناس الى الحسيق •

⁽۱) سورة الأنعام آية ٠٤١

المبحدث لشالث فى بيان أن التكليف من بدوا لخلق بيان أن التكليف من بدوا لخلق

المبحث الثالث

في بيان أن التكليف منذ بدء الخلـــق

فمنذ بدأ الله خلقهذا العالم قال للسماء والأرض: ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين ٠(١)

ثم كلف الملائكة بالسجود لأدم كما قال تعالى:

(وَإِذْ قَالَ رَبِّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنَّى خَالَقُ بَشَرًا مِنْ طِينِ فَإِذَ ا سُويتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِ بِنَّ، فَسَجَدَ الْمَلَائِكَة كُلُّهُمُ أَنْ رُبِي الْمِينِ فَإِذَ ا سُويتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِ بِنَّ، فَسَجَدَ الْمَلَائِكَة كَلَّهُمُ أَجْمِعُونُ) (٢)

ثم وجه الخطاب آدم عليه السلام بعد خلقه ، فقال تعالى :

(ينئادم الكن أنت

وَزُوجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاً مِنْهَا رَغُداً حَيْثُ مِثْتُما وَلاَ تَقْرُباً هَذِ مِالِشجرةَ فَتَكُوناً مِنَ مَتَ الطَّالِمِينَ)(٣).

وقال تعالى:

(وَعَلَّمُ آدُمُ الْأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرْضُهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، فَقَالَ أَنْبِئُونِي بأَسْمَاء هَوُلاء إِن كُنتُم صَادِ قِين) • (٤)

ثمقال تعالى:

(يَنَادُمُ أَنْيِنَهُمْ بِأَسْمَانَهُمْ فَلَمَا أَنْيِنَهُمْ بِأَسْمَانَهُمْ قَالَ أَلُمْ أَقَلَ لَكُمْ (٥) (٥) إِنْيَ أَعْلُمُ غَيْبُ السَمُواتِ وَالْأَرْضِ) • (٥)

⁽۱) وقال تعالى: (ثُمَّ استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرْض إنتيا طوعاً أَوْ كُرْها ، قَالَتا أَتَيْنا طَائِعِين) • سورة فصلت ، آية ١١٠ تفسير البيضاوي ص ٦٢١

⁽٢) سورة " ص " آية ٧١٠

⁽٣) سورة البقرة آية ٠٣٥

⁽٤) سورة البقرة آية ٠٣١

⁽٥) سورة البقرة آية ٣٣٠

ثم قال تعالى محذرا له من وسوسة الشيطان:

رور رارو ترار روس المرار المر

وَلِزُوْجِكُ فَلاَيخر جِنكما مِن ٱلْجِنَّةِ فَتَشْقَى) • (١)

ولما أكلا من الشجرة قال تعالى له ولحوا (٢):

(اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بِعَمْكُم لِبِعْضِ الْمَبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بِعَمْكُم لِبِعْضِ عَدْ وَفَإِمَا يِأْتَيِنَكُم مِنِّى هَدْى فَمُنْ البَعْهِدَاى ، فَلاَ يَضُلُ وَلاَ يَشْقَى، وَمَنْ أَعْرَضَعَنْ ذَكْرِى فَإِنْ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ أَعْمَى) • (٣)

ومن ثم بدأ التكليف لبني آدم:

بالخلافة في الأرض ليقوم بمهمة عمارتها كمسا

جاء في قوله تعالى:

(وَإِذْ قَالَ رَبُّكُ لِلْمَلَا تِكَةِ إِنِّي جَاعِلُ فِي الْأَرْضِ خَلِفة) •(٤)

وقوله عز وجل:

(وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ ٱلْأَرْضِ) • (٥)

وقوله جل وعلا:

(وهُوَ أَنشأ كُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرُكُمْ فِيهَا) (٦)

ركلف الناس حين استخلفهم في أرضه أن يسيروا بوحيه سبحانه وتعالى فقال:

رَدُ مَهُ وَ هُ وَ اللَّهُ مَهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا فَلَا خُوفُ عَلَيْهُمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ) (٧)

⁽۱) سورة طه آية ۱۱۷٠

⁽۲) تفسير النسفى جـ ٣ ص ٢٨٠

⁽٣) سورة طه آية ١٢٣٠

⁽٤) سورة البقرة آية ٣٠٠

⁽٥) سورة الانعام آية ١٦٥٠

⁽٦) سورة هود آية ٢١٠

⁽٧) سورة البقرة آية ٢٨٨

وقال تعالى لأمة محمد صلى الله عليه وسلم:

(يَالِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلْهِ

وَلِلْرُسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِما يُحْسِيكُمْ) •(١)

ومن عناية الخالق بالانسان يوم خلق السموات والأرض واستخلفه في الأرض،

وكلفه بعمارتها:

أن كتب على نفسه أن يحببه في الطاعة ويخوفه من المعصية •

فوضع المجازاة:

بالثواب على الأفعال الحسنة ليرغبه فيها • وبالعقاب على الأفعال السيئة ليمنعه منها • (٢)

ويدل على ذلك:

١ ـ قوله تعالى:

(فَعَنَّ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَةٍ خَيْراً يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَةٍ رَسُّ رَبُرُ) (٣) شرا يَرِهُ) • (٣)

٢ ـ قوله تعالى :

٣ ـ قوله تعالى:

(مَنْ عَمِلُ صَالِحًا مِنْ ذَكْرٍ أَوْ أَنتَى وَهُو مؤْمِنَ فَلْنَحْيِينَهُ حَيَّاةً ﴿

اللَّهُ مِنْ عَمِلُ صَالِحًا مِنْ ذَكْرٍ أَوْ أَنتَى وَهُو مؤْمِنَ فَلْنَحْيِينَهُ حَيَّاةً ﴿

اللَّهُ مَا كُانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ • (٥)
طَيِّبَةً ، وَلَنَجْزِينَهُمْ أَجْرِهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ • (٥)

⁽¹⁾ سورة الأنفال آية ٢٤٠

⁽٢) حدة الله البالغة ج ١ ص ٣١٠

 ⁽٣) سورة الزلزلة آية (٨)(٨)

⁽٤) سورة النجم آية ٣١٠

⁽٥) سورة النحل آية ٩٧٠

ومن المجازات بالثواب ما يكون في الدنيا ومنها ما يكون في الآخرة ٠

فما يكون في الدنيا:

1 . قد يكون في النفس كظمأنينتها وهدايتها الى العمل الصالح ٠

قال تعالى:

(إنَّ الَّذِينَ آمنُوا وَعَمَلُوا الصَّلْحَاتِ يَهِد يهمربهم بإيمانهم) (١)

وقال تعالى:

(الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا يذكر الله تطمئن القلوب)٠ (٢)

وقال تعالى:

(مَنْ عَمِلُ صَالِحًا ۚ مِنْ نَكْرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُو مُؤْمِنَ فَلْنُحْيِينَهُ حَيَاةً طُيِّيةً ۖ) • (٣)

٢ _ وقد يكون في البد ن كالصحة ٠

٣ _ وقد يكون في المال: كبسط الرزق٠

كما جا، فى قوله تعالى فى عباد المساجد الذين لم تلهيهم د نياهم عن آخرتهم : (يَخَافُونَ يَوماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقَلُوبُ وَالْأَبْمارُ ، لِيَجْزِيهُمْ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُـــوا وَيَزِيدُ هُمْ مِنْ فَضْلِهِ ، واللَّهُ يَرْزَقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ) • (٤)

وقوله تعالى:

(وَمَنْ يَتَقِ اللَّهُ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً وَيُرْزِقَهُ مِنْ حَيثُ لاَيحَتَسِبُ) . (٥)

وما يكون في الآخرة: هو البعيم المقيم •

كما جاء في قوله تعالى:

(وَمَيْهُم مَنْ يَقُولُ رَبِنَا ۚ آتِنَا فِى الْدِنْيَا حَسَنَةُ وَفِى الْآ خِرَةِ حَسَنَةً ، وقِناً عَذَابَ النَّارِ ، أُولِيْكُ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَا كَسَبُوا) • (١)

⁽۱) سورة يونس آية ٠٩

⁽٢) سورة الرعد آية ٢٨٠

۳) سورة النحل آية ۹۲٠

⁽٤) سورة النور آية (٣٧ ، ٣٨) ٠

⁽٥) سورة الطلاق آية (٢)

⁽٦) سورة البقرة آية (٢٠١)٠

وفى قوله تعالى:

(فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبِيمُ أَنِي لا أُضِع عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكْرٍ أَوْ أَنْثَى) • (١)

وفى قوله تعالى :

(أُو لَئِكَ أُمُّحَابُ الْحِنَّةِ خَالَدِينَ فِيها جَزَاءٌ بِما كَانُوا يَعْمَلُونَ) • (٢)

ومن المجازاة بالعقاب ما يكون في الدنيا ومنها ما يكون في الآ حرة ٠

فما يكون في الدنيا:

1 _قد يكون في النفس: كالقلق والاضطراب النفسي

والملال عن طريق السعادة ٠

٢ ـ وقد يكون في البدن : كالا صابة بالمرض ٠

٣ ـ وقد يكون في المال: باتلافه أو نزع البركة منه ٠

كما جاء في قوله تعالى:

(وَضَرَبَ اللّٰهُ مَثَلاً ۚ قَرْيَةٌ كَانَتُ آمِنَةٌ مَطْمِئَةٌ يَأْتِيهَا رِزْقُها ۗ رَقَها ۗ رَقَها ۗ رَقُها ۗ رَقُها ۗ رَقُها ۗ رَقُها كَانُوا وَمُنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتُ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَ اقَهَا اللّٰهُ لِبَاسُ الْجُعِ وَالْخُوْفِ بِمَا كَانُوا يُصْنَعُونَ ﴾ (٣)

وقوله تعالى:

(وَمَا أَصَابِكُمْ مِنْ مَصِيبَةٍ قَبِما كَسَبِتَ أَيدِيكُمْ وَيَعَقُوا عَنْ كُثِيرٍ) • (٤)

وما يكون في الآخرة:

هو الخلود في النار ٠

⁽۱) سورة آل عمران آية ١٩٥

⁽٢) سورة الاحقاف آية ١٤٠

⁽٣) سورة النحل آية ١١٢٠

⁽٤) سورة الشورى آية ٠٣٠

والدليل على ذلك:

١٠ _ قوله تعالى :

(ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظُلُمُوا ذُو قُوا عَذَ اَبَ الْخَلْدِ هَلُّ تَجْزَوُّ نَ إِلاَ بِمَا كُنْتُم تَكُسِبُونَ) (1)

٢ ـ وقوله تعالى:

(وَنَادَ وَا يَا مَالِكُ لِيقْضِ عَلَيْنَا رَبِّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَاكِثُونَ) • (٢)

٣ _ وقوله صلى الله عليه وسلم:

(يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنْةِ الْجَنْةَ وَأَهْلُ الْنَارِ الْنَارَ

ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ أُخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴿ ۖ مِنْ خُرْدَ لِهِ مِنْ إِيمَانٍ، فَيَخْرُجُونَ مِنْهَا قَدْ الْسَوَّدُ وا فَيلُقُونَ فِي تَهْرِ الْحَيا - أُو الْحَياة مُنْ إِيمَانٍ، فَيخْرُجُونَ مِنْهَا قَدْ الْحَبَّةُ ﴿ الْعَيلَةُ مَنْ إِيمَانٍ السَّيلِ، أَلَمْ تَسَسِر مُنْ الْكُلُ مَنْ الْمُنْ الْحَبَةُ لَا الْحَبَةُ لَا أَنْ الْمُ الْحَبَةُ لَا السَّيلِ، أَلَمْ تَسَسِر أَنَّهَا تَخْرُجُ مَفْراً عَلْمُ الْتَوْية ﴾ (٥) •

وكان العهد بين الله وبين عباده قبل خلق الانسان على ألا يشركوا به شيئـــا وأن يكون هو المعبود دون سواه كما قال تعالى:

(وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكُ مِنْ بِنْنِي ، ادْمَ

⁽۱) سورة يونس آية ٥٥٠

⁽٢) سورة الزخرف آية ٧٧٧

⁽٣) قال ابن حجر العسقلاني ومثقال حبة ، اشارة الي ما لا أقل منه ٠

⁽٤) والحبة بالكسر بذور الصحراءمما ليس بقوت •

⁽a) صحیح البخاری بشرح فتح الباری ك الایمان باب تفاضل أهل الایمسان فی الاعمال ج ۱ ص ۷۲، ۲۳۰

⁽٦) سورة الاعراف آية ١٢٢٠

وكان من رحمة الله بالانسان:

أنه لم يكلفه بما كلف به الملائكة من التسبيح الدائب ليل

نهار - كما في قوله تعالى:

(فَإِنِ اسْتَكْبُرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِكَ يُسَبِحُونَ لَهُ بِالْبِـلِ وَالنَّهَارِ

رُومْ لا يستَّمونَ)٠ (١)

وقوله تعالى :

(وله مَنْ في السموات ومَنْ في الْأَرْضِ ، ومَنْ عِنْدُهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِيادَ تِهِ وَلاَ يَسْتَحْسِرُونَ يَسْيِحُونَ الْيِنْلُ وَزَالْنَهَارُ لَا يَقْتَرُونَ)(٢)

انما خلق له عقلا يشتغل بالتفكير •

فجعل حركة جسد ه وعقله : عبادة اذا توجه بها الى الله تعالى، والتزم بما أنزله

فأصبح سعيه وراء رزقه عبادة ، وعمارته للأرض عبادة ، وطعامه وشرابه عبادة ، وزواجه ونسله عبادة ، ونومه وقيامه عبادة ٠

متى قصد بذلك وجهه تعالى •

قال عز وجل:

لَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ لاَ شَرِيكَ وَمُحْياًى وَمُعَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَ لِكَ أُمِرْتَ وَأَنَا أُوّلَ الْمُسْلِمِينَ) • (٣)

⁽۱) سورة فصلت آية ۳۸۰

⁽٢) سورة الانبياء آية ١٩ ، ٢٠

⁽٣) سورة الأنعام آية (١٦٢ ، ١٦٣)٠

قالانسان بما منحه الله من العقل والادراك: استعد لهذه التكاليف فحمَّله الله اياها ليستعين بها على خلافته في الأرض عبادة وعمارة وليعالج بها ما علق بنفسه مسن الظلم والجهل •

فمن أطاع: رضى الله عنه وتاب عليه •

كما قال تعالى

رُ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأُصَّلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأُخْلُصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو لَئِكَ مُعَ الْمؤْمِنِينَ وَسُوفَ يؤْتِ اللَّهُ الْمؤْمِنِينَ أُجْراً عَظِيماً) • (١)

ومن عصى : غضب عليه وعذبه ٠

كما قال تعالى:

(وَمَنْ يَعْضِ اللّهَ وَرَسُولُهُ وَيَتَعَدّ حَدُودَهُ يَدْخِلُهُ نَاراً خَالِداً فِيها وَلَهُ عَدْ اللّهَ وَرَسُولُهُ وَيَتَعَدّ حَدُودَهُ يَدْخِلُهُ نَاراً خَالِداً فِيها وَلَهُ عَدَابٌ مَهِ مِنْ) (٢)

وبخاصة:

لأنه تحمل عهدة التكليف التي أبت السموات والأرض والجبال حملها · كما قال تعالى:

(إِنَّا عَرَضْناً الْأَمَانَةُ عَلَى السَّمَواتَ وَالْأَرْضُوالْجِبَالِ فَأَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَها (٣) (٤) وأشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلموما جهولا).

⁽۱) سورة النساة آية ١٤٦٠

⁽٢) سورة النساء آية ١٤٠

⁽٣) سورة الاحزاب آية ٢٢

⁽٤) انظر ص ۹۲

المبحث الرابع نى التكليف بشيعة الإسلام

الميحث الرابع

في التكليف بشريعة الاسسلام

على هذه السنة الالهية:

أقام الله شرائعه ، وأرسل رسله ، وأنزل كتبه على مر الأزمنيسة واختلاف العصور: للمحافظة على خير الناس ومصالحهم، ود فسع الشر والمفاسد عنهم الى أن بعث في آخر الزمان محمد اصلى الله عليه وسلم لانقاذ الانسانية ، واستئصال ما تفشى في الأرض من الفساد،

ولهذا جاء التشريع الاسلامى:

بقوانينه وتعاليمه السامية •

فأصلح الحياة ، وهذ ب النفوس ، وجعل للكيان البشرى أعلى مرتبة من الرقى والكمسال كيف لا ؟

والقرآن: هو كتاب جامع بين تربية للنفوس، ونظام الحياة •

اذ أنه لم يدع جانبا من جوانب الحياة الاتناوله بما يملحه ٠

فتناول:

علاقة الفرد بربه ، وعلاقته بمجتمعه ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم ، والعلاقــة بين أفراد الأسرة ، علاقات المسلمين بغيرهم د اخل المجتمع الاسلامي وخارجه ٠(٢)

⁽١) سورة الروم ، آية (٤١)٠

⁽٢) تاريخ التشريع الاسلامي، ص ٢٦٠

وعلى الجملية:

فالقرآن والسنة: التي جاءت بيانا له عرفانا حقيقة الانسان ووظيفته في الأرض منذ نشأته ، وغاية خلقه ، ومصيره بعد الموت ٠

لأن الحياة: لا تنتهى بانتهاء الحياة الدنيا، بل لا بدكما بينا من البعث والحساب

وقال تعالى:

(أَقَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) • (٢)

⁽۱) سورة "ص" آية ۲۸

⁽٢) سورة القلم آية (٣٥ ، ٣٦)٠

المبحث لخامس المقاصدالضرورية والحاجية والكمالية

المبحث الخامسين

المقاصد الضرورية والحاجية والكمالية

وحياة الناس كما قد مت في أول الفصل تقوم على :

حفظ دينهم : لضمان الحياة الكريمة العالية

وحفظ نفوسهم: للا بقاء على الحياة

وحفظ نسلهم: لبقاء النوع

وحفظ عرضهم: للا بقاء على الكرامة والشرف

وحفظ عنقولهم: للابقاء على الفهم والرشد في التصرفات.

وحفظ أموالهم: لبقاء العيش •

وهذه هي :

مقاصد الشارع الضرورية

التي اذا توفرت ١:

استقام نظام الحياة ، واستقامت مصالح العباد افراد ا وجماعات (۱)

وقد شرع الاسلام لكل منها:

أحكاما تقيمها

وأحكاما أخرى تصونها مما يخلبها

فشرع لاقامة الدين:

- _ وجوب الايمان
- _ والنطق بالشهاد تين
- _ وأداء الصلاة والصوم والزكاة والحج٠
 - _ وسائر العبادات

⁽۱) قال الشاطبي: هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا • أنظر الموافقات ج ٢ ص ٨٠

وشرع لحمايته من العد وان عليه:

_ الجهاد

ـ ومحاربة من يقف في سبيل الد عوة اليه

_ وعقوبة من يسى اليه:

بتغيير حكم من أحكامه أو سنة من سننه

وشرع لبقاء النفس ما تحيىبه من:

_ مأكل

_ ومشرب

_ وملبس

_ ومسكن

وشرع لحمايتها ايجاب:

_ القصاص

_ والدية

_ والكفارة

علی منیتعدی علیها

وشرع لتربية العقل:

_ تعلیمه

_ والتأمل

ـ والاطلاع على الاشياء المفيدة

وشرع لو قايتـــه:

_ تحريم الخمر وكل مسكر

_ وعقاب من يشربها

وشرع لحفظ النسل من جانب الوجود:

ـ الزواج للتوالد وبقاء النوع

_ والعناية بتأديب الاولاد

وتعريفهم نظام الحياة وحقوقها ٠

وشرع لصيانته من الاختلال:

- ـ تحريم الزنا
- ـ واقامة الحد على فاعله
 - ـ وتحريم د رائعه من :
- _ النظر
- _ والخلوة وما اليها
- _ ووجوب الاذنعنددخول البيوت

وشرع لحفظ العرض:

- ـ فعل الظاعات
- ــ والبعد عن المعامى
- وعما يخل بالمروءة

وشرع لحمايته:

- _ اقامة الحد على المفترى
- ـ وتعزير من يسى، اليه بقول أو فعل

وشرع لوجود المال:

- ـ السعى لتحصيله وتنميته بتشريع المعاملات من:
 - ۔ البیع
 - ـ والاجارة
 - ـ والشركات على اختلافها

وشرح لحمايته من النقص والضياع:

- ـ تحريم السرقة
- ـ وعقوبة السارق
- -- وتحريم الغصب والغش والخيانة والرشوة

وغيرها مما فيه أكل الاموال الناس بالباطل، وعقوبة من يأتى بجريمة من هـــذه الجرائم كما حرم اتلاف مال الغير، وأوجب على المتلف ضمان ما أتلفه ٠

المقاصد الحاحية:

وتلى مرتبة الضروريات مرتبة الحاجيات

فالأمور الحاجية هي:

ما يتطلبه الناس لليسر والسعة ورفع الحرج والمشقة . (١)

كما قال تعالى:

فمنها في العبادات:

مشروعية الرخص مثل:

- ـ التيمم
- _ وقصر الصلاة
- والا فطار في رمضان للمسافر والمريض
 - ـ والحج عن العاجز

ومنها في العادات:

- ـ اباحة الصيد
- والتوسع فى الطيبات التى لو لم يبح التمتع بها لوقع الناس فى

الضيق والحرج.

⁽۱) الموافقات ج ٢ ص ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ضوابط المصلحة ص ١١٩ وما بعدها٠

⁽٢) سورة الحج آية ٧٨٠

ومنها في المعاملات:

مشروعية أنواع من العقود واردة على خلاف القياس مثل:

- _ السلم
- _ والقرض
- ـ والمضاربة
- _ والمزارعة

ومنها في الجنايات :

- _ القسامية
- _ وتصمين الصناع
- _ ووضع الدية على الساقلة

المقاصد التحسينية:

وهى تلى مرتبة الحاجيات

والامور التحسينية هي:

ما يرجع الى مكارم الاخلاق ومحاسن العادات (١)

فقد اخرج مالك في الموطأ عنه صلى الله عليه وسلم قال:

(إِنْمَا يُعِثْثَ رِلْاَتُومَ حَسْنَ الْأُخْسِلَاقِ) • (٢)

⁽۱) الموافقات، ج ٢ ص ١١:

⁽۲) قال السيوطى: وصله قاسم بن أصبخ والحاكم من طريق عبدالعزيز الداروردى عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبى صالح عن أبى هريرة • قال ابن عبدالبر وهو حديث مد نى صحيح ، قال ويد خل فيه الصلاح والخير كله والدين والفضل والمرو ، ق والاحسان والعدل • انظر تنوير الحوالك بشرح على موطأ مالك ، ح ٣ ص ٩٧٠

ومنها في المعاملات:

- المنع من بيع النجاسات
 - ـ وفضل الماء
- _ والشركة في المباحات مثل:
- ۔ الکلأ
- _ والماء
- ــ والنار
- ــ والملح

ومنها في الجنايات:

ـ تحريم قتل:

النساء

والصبيان

والرهبان في الجهاد

ـ تحريم قتل الحر بالعبد عند من يقول به من الأنمــــة (١)

والله عليم بمصالح عباده، حكيم في تشريع أحكامه ٠

(۱) الموافقات ج ٢ ص ١٢٠

البابالثاني

ى تعریف المیکلف و پشروطه ویشتمل علی تسعدا فصول الفصلالاُدِل، فی تعریف المیکلف ویشروطه

الفصل الثانى، في تعريف العقل دضا بطه البلوغ واشتراطها في التكارف.

فى التكليف . الفصوالثالث: فى حكم تفكيف الميز والمعتوم الفصوالرابع: فى اشتراط الفهم وحكم تفكيف النائم والناى والمغم عليه والسكران

الفصل الخامس، في اشتراط العلم في التكليف الفصل السادس، في اشتراط القصد في التكليف الفصل السابع، في اشتراط الاختيار دم بم تكليف الملحاء والمكرم

الفصلالثامن، في حكم تنكليف المعدوم الفصلالتاس: هل يشترط في التكليف بفريع الشريعة البيمان؟ الفصىلالأول فى تعريف الميكك وثروطه

الفصل الأول

في تعريف المكلف وشروط تكليفه اجمالا

تقد م الكلام فى الباب الأول عن تعريف التكليف وصلته بالحكم والأهلية وبيان المقصود منه ٠

وحيث ان التكليف لابدله من مكلّف يقوم به فعلا وكفا ٠

لزم تعريف المكلف وبيان شروط تكليفه ٠

فالمكلف المسمدي اهتم الأصوليون بالكلام عنه •

هو الانسان

فليس غير الانسان مكلفا الا الملائكة والجن

أما الملائكة:

فهم مكلفون بنص القرآن • قال تعالى في شأنهم :

تَّهُ الرَّوْهُ رَارَ الْأَيْسُبِقُونَهُ ([بل عِبَادُ مُكْرِمُونَ لاَيْسُبِقُونَهُ

بِالْقُولِ وَهُمْ بِأُمْرِهِ يَعْمَلُونَ) • (١)

وكذا الجن:

مكلفون بنص القرآن أيضا قال تعالى على لسانهم :

(يا قَوْمَنا أَجِبُوا دَاعَى اللّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيَجْرِكُمْ مِنْعَدَ اَبِأَلْيِمٍ وَمَنْلاَ يُجِب دَاعَى اللّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أُولْيَاءً ، أُولَئِكَ فِلَى مُلَالٍ مَبِينٍ ﴾ (٢)

⁽۱) سورة الانبياء آية ۲۲ ، ۲۲۰

⁽٢) سورة الاحقاف آية ٠٣٢

وقال تعالى في سورة الجن على لسانهم أيضًا :

رُبَّ مِنَا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَا الْقَاسِطُونَ (وَانَا مِنَا الْمَسْلِمُونَ وَمِنَا الْقَاسِطُونَ

فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو لِطِكَ تَحَرُّوا رَشَدًا ، وَأُمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا)٠ (١)

وقال عز وجل في سورة الذاريات:

 (\tilde{e}_{0}) ﴿ وَمَا خَلَقْتَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لَيْعَبِدُ وَنَ ﴾ (٢)

لكن: تكليف الملا تُكة والجن ليس من شأن علماء الأصول تفصيل أمره ٠

ولهذا: لم يتكلموا فيه . (٣)

أما الحيوان والنبات والحماد:

فليس شيء منها مكلفا ٠

وذلك لأن الانسان:

هو الذى حباه الله الاستعداد لقبول التكاليف بما وهبه مسن العقل الذى هو آلة الادراك والفهم والتفكير وان كان ضعيف

البنية ٠

أما الحيوان والنبات والجماد:

ليس لها هذه الخامة

وهو ما أشار الله تبارك وتعالى اليه بقوله:

(إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةُ عَلَى السَّمَـٰ وَاتَ

وَاْلْأَرْضِ وَالْجِبَلِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَعْفَقُنَ مِنْهَا ، وَحَملَها الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً) • (٤)

فالمراد والله أعلم بالأمانة:

امتئال التكاليف الشرعية •

⁽١) سورة الحن آية ١٤ ، ١٥

⁽٢) سورة الذاريات آية ٥٦

⁽٣) الابهاج شرح المنهاج جـ ١ ص ٤٤

⁽٤) سورة الاحزاب آية ٧٢٠

والمراد باباء السموات والارض والجبال حملها:

عدم استعداد هن لذ لك الامتثــال

وأداء ماتضمنته من الواجبات والمندوبات والمحرمات والمكروهات ٠

والمراد بقوله تعالى (وَحَملُها الْإِنْسان) :

تكليف الله له لما حباه من الاستعد اد بناء

على العقل الذي منحه اياه ٠

فليس هناك عرض ولا أباء ، أنما الغرض من الآية :

- الاخبار عن عدم استعداد هذه الاجرام العظام لا متثال التكاليف •
- وعن استعداد الانسان لها لا دراكه ولحاجته الى ما يحفظه من آثار الظلـــم والجهل (1)

فانه بغريزته الغضبية والشهوية كثيرا ما يعتدى وهو جاهل لعاقبة ذلك من عــذاب

فترتب على قبوله للتكليف وتعهده بامتثال أوامر الله ونواهيه :

أن عذب الله العصاة من المنافقين والمشركين

وتاب على المؤمنين لأنه غفور رحيم .

فالآية من باب التمثيل كما قال كثير من المفسرين . (٢)

أى انا اذا قايسنا ثقل الامانة بقوة السموات والارض والجبال:

رأينا أنها لاتطيقها

لعدم استعدادها٠

وانها لو تكلمت لأبت واشفقت فعبر عن هذا المعنى بقوله:

ت مَنْدُ ، رُبُرُدُهُ). (إِنَّا عَرَضْنَا ۖ الْأَمَانَةُ).

⁽۱) حجة الله البالغة • باب سر التكليف ج ١ ص ١٩ ، تفسير البيضاوي ص ٥٦٤، ٥٥٥ تفسير القرطبي ، ج ١٤ ، ص ٢٥٤٠

⁽٢) تفسير البيضاوي ص ٢٥، ٥١٥٠٠

وهذا كما نقول:

عرضت الحمل على البعير فأباه ، وأنت تريد قايست قوته بثقل الحمل فرأيت انها تقصر عنه ٠

وتقول العرب:

لو قيل للشحم أين تذهب ؟ لقال اسوى العوج وهو تعبير عما يؤديه من الصحة والقوة للا نسان • (١)

والمراد بالانسان الذي جعلناه تعريفا للمكلف:

هو الانسان الملزم بما فيه كلفه ٠

بناء على تعريف التكليف لغة : بالالزام •

وعبر كثير من علما الأصول عن هذا المعنى بقولهم:

المكلف هو البالغ العاقـــل^(٣)

فالبالغ العاقل في عباراتهم صفتان للا نسأن •

وقال بعضهم:

لا بد أن يزاد في التعريف الذي بلغته الدعوة •

لأن الانسان قد يكون بالغا عاقلا ولا يكلف لعد م بلوغ الدعوة اليه ٠(٣) ويأتى تفصيل الكلام في ذلك:

في شروط التكليف بمشيئة الله •

 ⁽۱) تفسير الكشاف ج ۳ ص ۲۷۷ القرطبي ، ج ۱۶ ، ص ۲۵۶ .
 (۲) انظر ص ۲۷۸ .

⁽٣) شرح الاسنوى بهامش التقرير ح ١ ص ٠٢٥

شروط التكليف اجما لا:

هذا وشروط الانسان المكلف على سبيل الاجمال:

أربعة متفق عليها وهي:

- ـ العقل
- _ والفهم
- ـ والعلم
- _ والقصد

وأربعة مختلف فيها وهي:

- ـ البلوغ
- _ والاسلام
- ـ والاختيار
- _ وكون الانسان موجود ا

ويأتى أيضا تفصيل هذه الشروط في الفصول التالية ان شاء الله ٠

الفصل الثانى فى تعيف العنفل بضابط البليغ طاشتراطها ف التكليف وضيه مبحثان

المبحث الأول: في تعريف العنفل وضابط، المبحث الثانى: المبحث الثانى: في حكم تكليف الصبى والمجنون

المبحث الأول فى تعيف العقل مضابط وأشطراتها فى التكليف تعيف العقل مضابط وأشطراتها فى التكليف

المبحث الأول

فى تعريف العقل وبيان أن ضابطه البلوغ واشتراطهما في التكليف

تقد م فى الفصل السابق أن الانسان من مخلوقات الله التى ميزها عن باقسسسى مخلوقاته بالقوة العقلية وادراك الأشياء وفهم أسرار الحياة ٠

ولهذا:

أُختص الانسان بالتكليف وباستخلافه في الأرض بعمارتها وعبادة الله تعالىيى كما قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُكَ لِلْمُلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلْ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)(1). وقال تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيعَبِدُونِ) (٢). وقال تعالى: (هُو أَنشأكُم وَنَ الْأَرْضَ وَاستَعْمَرُكُمْ فِيهاً) (٣).

ولما له من الاستعد اد للتكليف كما بين ذلك في قوله تعالى:

(انا عرضنا الأمانة ٠٠٠" الآية ٠

وتقدم أيضًا :

فى الشروط الاجمالية للمكلف أن العقل من شروط التكليف، وأنه لابد مسن وجود ه فى الانسان حتى يكون صالحا لأن يوجه اليه التكليف •

لأن العقمل:

هو أداة الفهم والاد راك وبع تتوجه الارادة الى الامتثال ٠

ومن هنا: لم يكلف الله البهائم، والأطفال الذين لم يميزوا، والمجائب لعدم الفهـــم٠ وههنا: أعرف بالعقل وأبين ضابط كماله ٠

⁽۱) سورة اليقرة، آية ۳۰٠

⁽٢) سورة الذّاريات آية ٥٥١

⁽٣) سورة هود آية ٦١

تعريف العقل:

قال الحنفية في تفسيره:

انه نور تدرك النفس الناطقة الأشياء ، وتعرف الضار من النافعبواسطته كما يدرك البصر المرئيات بواسطة الضوء٠ (١)

فالمدرك:

هي النفس الناطقة •

والمدركات:

هى المعلومات التصورية والتصديقية كتصور معنى الانسان والتصديق بــان . لله واح •

وآلية الادراك:

هو العقل (٢): ومن ذلك قوله تعالى:

(أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضُ فَتَكُونَ لَهُ مَ

در رو ره در الله (٣) أي عقول ٠ قلوب يعقلون بالله عقول ٠

وقال الغزالي (٤): في احياء علوم الدين نقلا عن الحارث بنأسد المحاسبي ٠٥٠٠

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ٢٤٦ ، ٢٤٦ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٦٠٠

⁽٢) التلويح على التوضيح ج ٢ ص ١٥٦٠

⁽٣) سورة الحج، آية (٤٦)٠

⁽³⁾ هبو: محمد بن محمد بن أحمد الغزالى الملقب بحجة الاسلام ·

برع فى الفقه وأصوله والجدل والمنطق والحكمسة، من أشهر مصنفاته: الوجيز في الفقه والاعتصاد في الاعتقاد، احياء علوم الديسن ،

المستصفى فى الأصول، المنخول فى الأصول أيضا وغيرها كثير ، توفى سنة ٥٠٥ه ،
طبقات الاصوليين ح ٢ ص ٨ بتصرف ·

⁽٥) هو: أبو عبدالله الحارث بن أحد المحاسبي، نهل العلم عن رجال الاستحاد =

هو : غريزة يتهيأ بها ادراك العلوم النظرية ـ ومعنى يتهيــاً : يتأتى • فهو نور يقذف فى القلب به يستعد الانسان لادراك العلوم النظرية • وانما قيد العلوم بالنظرية :

لاخراج العلوم الحسية والضرورية •

فان في البهائم عريزة يمكنها بها ادراك هذه العلوم ٠

فقيد النظرية:

لاخراج الغريزة الموجودة في البهائم ، وانكان الانسان يد رك بعقله وحسسه العلوم الحسية والضرورية ·

لكنه: يمتاز عن البهائم بالعقل الذى يدرك به العلوم النظرية • (١)

والكل يرى أن هذا الادراك يزداد باكتساب العلوم والمعارف •

وقال الغزالي:

في صنزلة الشرع من العقل عند الانسان •

قال القشيرى: كان عديم النظير فى زمانه علما وورعا ومعاملة ومالا ، قال ابن الصلاح: ذكره الاستاذ أبو منصور فى الطبقة الأولى ممن صحب الشافعى... وقال: كان امام المسلمين فى الفقه والتصوف والحديث والكلام • روى الحديث وروى عنه • كان له أثر كبير على الامام الغزالى • له مصنفات كثيرة فى الزهد ، وأصول الدين ، والرد على المعتزلة والرافضة • أشهر كتبه : الرعاية لحقوق الله ومائية العقل ، فهم القرآن وغيرها • توفى سنة ٢٤٣هـ •

طبقات الشافعية الكبرى للسبكى ج ٢ ص ٣٩ بتصرف، ميزان الاعتد ال ج ١ ص ١٩٩ المنخول للغزالي ص ٤٥ مز الرسالة القشيرية ج ١ ص ٧٢٠

(۱) احيا، علوم الدين ج ۱ ص ۸۵ ، البرهانج ۱ ص ۱۱۲ ، والعقل وفهم القـــرآن للمحاسبي ص ۲۰۱ وما بعدها ٠

 ⁼ في وقت مبكر٠ ـ يقال سمى المحاسبي لكثرة محاسبته لنفسه ٠

(ونسبة القرآن والشرع الى هذه الغريزة فى سياقها (1) الى انكشاف العلوم لهـــــر كنسبة نور الشمس الى البصر) يعنى: فكما أن نور الشمس هو الذى يساعد البصــر على الرؤية فكذ لك الشرع هو الذى يساعد العقل على ادراك المصالح والمفاسد (٢). وبهذا تبين كما قال الغزالى:

(أن العقل منبع العلم وأساسه ، والعلم يجرى فيه مجرى الثمر من الشجـــر والنور من الشمس ، والرؤية من العين) (٣).

وقد سمى الله فى كتابه هذا العلم المستفاد من الشرع: روحا وحياة · فقال تعالى: (وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدرى ما الكتاب ولا الإيمان (٤) وقال تعالى: (أو من كان مينا فأخيينا وجعلنا له نورا يمثى به فى النّاس كمسن مثله فى الظّمات ليس بخارج منها) (٥).

هذا وقوة ذلك العقل ومنتهى الغرض منه: أن يعرف الانسان عواقب الأمسسور . أستطيع السيطرة على النفس وقمع شهواتها الداعية الى اللذة العاجلة المشتملسة على المضار والمهالك.(1)

فالسعيد : من رزق عقلا يسيطر إعلى نفسه ، والشقى : من عقله لا يصل الى هذه المنزلة •

⁽۱) أي في تأديبها ٠

⁽٢) احياء علوم الدين ج ١ ص ١٠٠٠

⁽٣) المرجع السابق ص ٨٣

⁽٤) سورة الشورى ، آية (٥٢)٠

⁽٥) سورة الأنعام ، آية (١٢٢)

⁽٦) احياء علوم الدين ج ١ ص ٨٣ (كتاب العلم ، باب في العقل وشرفه وحقيقته)٠

قال النسفى (١) في تفسير قوله تعالى عن الكفار:

(لَهُمَّ قُلُوبٌ لاَ يَنْقَهُونَ بِهَا ، وَلَهُمْ آ ذَ أَنَّ لاَ يَسْمَعُونَ بِهَا ، أُو لَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بِلَّ هُمْ أَفْدُنَ لاَ يُسْمَعُونَ بِهَا ، أُو لَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بِلَّ هُمْ أَفْدَنَ لاَ يُسْمَعُونَ بِهَا ، أُو لَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بِلَّ هُمْ أَفْدَنَ لاَ يُسْمَعُونَ بِهَا ، أُو لَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بِلَّ هُمْ أَفْدَنَ لاَ يُسْمَعُونَ بِهَا ، أُو لَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بِلَلْ هُمْ أَفْدَنَ لاَ يُسْمَعُونَ بِهَا ، أُو لَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بِلَلْ هُمْ أَفْدَنَ لاَ يُسْمَعُونَ بِهَا ، وَلَهُمْ آ ذَ أَنَّ لاَ يَسْمَعُونَ بِهَا ، أَو لَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بِلَا يُعْمَلُ اللهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

فالأدهى:

روحانی شهوانی سماوی أرضى:

فان غلب روحه هواه:

فان ملا ئكة السماوات

وان غلب هواه روحه:

فاقته بهائم الأرض (٣)

ضايط العقل:

لما كان العقل امرا خفيا في الانسان وظهوره فيه يكون تد ريجيا : جعل الشارع للقدر الذي يكون مناطا للتكليف :

ضابطأ ظاهرا معلوما بالحسى

وهو: البلوغ عاقلا، وذلك تيسيرا على العباد • (٤)

ويعرف كون الانسان عاقلا:

بما يصدر عنه من أقوال وأفعال ٠

فمتى بلغ الانسان بعلامة من علامات البلوغ ولم تظرير عليه أعراض خلل فى قواه العقلية بأن كانت تصرفاته دالة على الا تزان عند البلوغ:

حكم بكونه مكلفا ٠

⁽١) تقد مت الترجمة له ص ٢٢

⁽٢) سورة الاعراف آية ١٧٩

⁽٣) تفسير النسفى ج ٢ ص ٨٧

⁽٤) الاحكام في اصول الاحكام ج ١ ص ٢١٥ ، نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٦٠

لأن العقل:

من الشروط المتفق على أنها ضرورية فيمن يوجه اليه التكليف

اذ الغرض من التكليف الامتثال •

والامتثال:

قصد الطاعة

ولا يتأتى هذا الا اذا كان المكلف عالما أي متصورا:

_ للفعل المكلف به

س وللتكليف على وجه الكمال· (١)

وهذا العلم:

لا يتأتى الا من العاقل كامل العقل •

وقد عرف كمال العقل بالبلوغ •

ولا يقال:

يكتفى فى التكليف بالاتيان بالفعل ولاحاجة الى قصد الامتثال

لقوله تعالى :

(لِلْبُلُوكُمُ أَيْكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا)٠(٢)

حيث بين تعالى أن الغرض من التكليف:

اختبار المكلف أيمتثل أمر الله أو لا؟

ولا يتأتى هذا الا متثال الالمن عنده علم وقصد (٣)

⁽۱) المستصفى جـ ١ ص ٨٣ ، شرح الكوكب المنير جـ ١ ص ٤٩٩٠

⁽٢) سورة الملك آية (٢)

⁽٣) المستصفى ج ١ ص ٨٣ ، التيسير ج ٢ ص ٢٤١ وما بعد ها٠

ولما روى عن عمرين الخطاب رضى الله عنه قال:

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

(اَلْأَعْمَالُ بِالنِّيَةِ ، وَلَكُلِ إِمْرِي مَا نَوَى ، فَقَنْ كَانتْ هِجْرِتُه إِلَى الَّلَهِ وَرَسُولِهِ فَهجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيا يَصِيبُهَا أَوْ إِمْراَةً يِتَزَوَّجَها فَهجْرَتُسُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانتْ هِجْرَتُه لِدُنْيا يَصِيبُهَا أَوْ إِمْراَةً يِتَزَوَّجَها فَهجْرَتُسُهُ إِلَى اللهِ وَاللهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ واللّهُ وَاللّهُ وَالْمُواللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُو

حيث بين صلى الله عليه وسلم:

أنه لا عبرة للعمل الابالنية وهى القصد كما قد مت (٢)

⁽۱) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك بد ، الوحى باب ما جا ، ان الأعمال بالنية والحسبة ، ولكل امرى ، ما نوى ج ۱ ص ۱۳۵ ، صحيح مسلم بشرح النووى ك الامارة باب قوله صلى الله عليه وسلم : انما الأعمال بالنية ج ۱۳ ص ۰۵۳

⁽٢) نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٧ ، ١٣٨٠

المبحث الشائى فى حكم تكليف الصبى طلجنون حكم تكليف الصبى طلجنون

المبحث الثاني

في حكم تكليف الصبي والمجنون

بناء على اعتبار البلوغ ضابطاً للعقل:

ر س لا يكلف الصبى سواء أكان مميزا أم لا .:

> ر ... كما لا يكلف المجنون •

وقد يقال:

الصبى المميز فاهم للخطاب قامد للا متثال فيكلف.

والجواب:

انه فاهم للخطاب في الجملة ، لكنه لايفهم تفاصيله على وجه الكمال.

كفهمه لتفاصيل التكليف ، وانه من الله تعالى ، وان الله تعالى واجـــب الطاعة لأوامره ونواهيه ، وفهمه لتفاصيل الفعل المكلف به وما يترتب على المخالفة من العقاب وعلى الامتثال من الثواب : فقصد ه للا متثال غير صحيح هلاكامــا.(١) .

وأُعترض على نفى تكليف الصبى والمجنون:

- م بأن كل منهما يجب عليه ضمان ما أتلفه ، ونفقة من يعوله اتفاقا ،
 - كما يجب عليهما زكاة مالهما عند جمهور الفقها، (٢).

(۱) الاحكام في اصول الاحكام ج ۱ ص ۲۱۵ ، المستصفى ج ا ص ۸۳

ويرى الحنفية : أنها لا تحب عليهما لأن الغالب فيها هو العبادة • انظر: تبيين الحقائق ح 1 ص ٢٥٢٠

⁽۲) هذا لأنه نقل عن الشافعي و غيره رأيهما أن الزكاة حق مالي كنفقة الزوجات والأقارب انظر: تحفة المحتاج ج ٣ ص ٣٣٠ ، المغنى ج ٢ ص ٤٦٥ ، بدايسة المجتهد ج ١ ص ٢٦٢ ، الانصاف ج ٣ ص ٤ ، تقرير الشيخ محمد عليش على حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٣١ ،

فكيف يقال : إِنَّهما غير مكلفين (١) ؟

والجواب:

إن وجوب هذه الأشياء ثبت بحُطاب الوضع صيانة لحقوق الغير لا بخطاب التكليف، بمعنى:

ان الشارع جعيل اتلافهما للمال سببا في وجوب الضمان ،

وتملكهما لما لهما سببا في وجوب الزكاة والنفقة ٠

وجوبا : بمعنى شغل ذ متهما بهما ٠

فهذه الأشياء:

متعلقة بما لهما وذ متهما ، وذلك ثابت لهما بمجرد الانسانية والحروج السبي

ومنهنا:

وجد الفرق بينهما وبين البهيمة ٠

لأن البهيمة:

لو أتلفت شيئًا لا صمان عليها أذ لا تفهم ولا ذمة لها٠

فوجوب هذه الأشياء:

بمعنى شغل الذمة ليس منخطاب التكليف • (٢)

نعم خطاب التكليف:

هو وجوب أداء هذا المال ٠

وهو موجه الى وليهما لا اليهما •

⁽١) الأحكام في أصول الأحكام جاص ٢١٦٠

⁽۲) المستصطفى ج ۱ ص ۸۳۰

الفصىل لمثالث منه منه المعتوم حكم فكليف المميز والمعتوم وفييه مبحثان المبحث الأول ٤ في مهم تكليف الصبى المبيز المبين المبيث الناني ٤ في مهم تكليف الصبى المبين المبين المبين المبين المبين الناني ٤ في تعريف العته وحكمه المبحث الثاني ٤ في تعريف العته وحكمه

المبحث الأول في حكم تكليف الصبى المميز

الميحث الأول

في تكليف الصبي المسيز

عرفنا مما تقدم أن الصبى: غير مكلف ٠

وبهذا قال : الجمهور في المميز وغير المميز •

وقال الامام أحمد في بعض رواياته:

ان الصبى المميزمكلف (١)،

بد ليل أمره بالملاة فيما رواه عبدالملك بن الربيع بن سبره (٢) عنه ملى الله عليه وسلم : (مُروا صِيباً نكم بالصلاَ ق لسبع واضر بوهم عَليْها لِعَشر ٢٠٠٠٠) (٣)

الحديث ٠

وبنى على هذه الرواية:

ما ورد عنه من وجسوب الصلاة والصوم والحج والزكساة على الصبى المميز وما ورد عنه من صحة وصيته وطلاقه وظهاره وايلائه،

وحكى هذا البناء الطوفي بلفظ (ولعل الخلاف في وجوب الصلاة والصوم عليه ومحمة

⁽۱) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد ج ١ ص ٣٩٦٠

 ⁽۲) هو: عبدملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهنى •
 تقريب التهذيب ج ۱ ص ۱۹٥

⁽٣) جز، من حدیث أخرجه الدارقطنی انظر : سنن الدارقطنی ج ۱ ص ٢٣٠ مو والترمذی وقال هو حدیث حسن صحیح الترمذی وقال هو حدیث حسن صحیح الجامع الصحیح ج ۱ ص ۲۵۳ ، ۲۵۳۰

وصيته وعتقه وتدبيره وطلاقه وظهاره وايلائه ونحوها مبنى على هذا الأصل)(١) واختلف الحنابلة في سن التمييز:

أهو ست أم سبع أم عشر ؟

والذي صححه المزد اوى في الانصاف:

أن المميز من يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينضبط بسن •

بليختلف باختلاف الأفهام ٠

ولعل من ضبطه بسبع مراده أنه يفهم ذلك غالبا · (٢) وفي كتب الشافعية قريب من هذا (٣) .

واستدل الحمهور على عدم تكليف المميز:

بأنه لا يفهم الخطاب على وجه الكمال •

كما لا يقصد الامتثال على وجه الكمال وتقد م (٤)٠

وبنا على هذا:

فالصبى المميز لا يتوجه اليه خطاب التكنيف . (٥)

قال أبو منصور الماتريدي (٦)، وكثير من أهل العراق الحنفيسة:

يجب أداء الايمان على المبي العاقل الذي يستطيع المناظرة في وجود اللـــه

⁽¹⁾ البلبل في أصول الفقه ص ١٢٠

⁽٢) الانصاف ج ١ ص ٣٩٦٠

⁽٣) تحفة المحتاج جـ ١ ص ٥٤٠٠

⁽٤) انظر: الفصل الثاني من الباب ص٠٠١

⁽ه) تيسير التحرير ج ٢ ص ٢٤٣٠

 ⁽٦) هو: محمد بن محمد بن محمود وكنيته: أبو منصور الماتريد ى نسبة الى ماتريد
 محلة بسمرقند • كان امام المتكلمين، وعرف بامام الهدى، له رأى وسط بين =

تعالى ووحد انيته

ونقلوا عن أبى حنيفة قوله : (لولم يبعث الله للناس رسولا لوجب عليهم معرفته بعقولهم)(1).

وروي عنه أيضًا:

(لا عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يرى من الد لا على ثبوت وحدانيته بحيث لا مجال للعقل أن يرتاب فيه)(٢).

وفى رواية:

(لما يرى من خلق السموات والأرض وخلق نفسه)٠(٣)

وهذا مبنى على أن هؤلاء الحنفية يقولون :

ان العقل يد رك وجوب الايمان بالله تعالى: أن بوجوده ووحدانيته ونسبة ماهو كمال اليه (٤).

ووجوب الايمان: يثبت أول ما يثبت بالعقل.

وما دام للصبى عقل ويستطيع أن يناظر في التوحيد ، فقد وجب عليه الايمان بالله لهذا الادراك · (٥)

= المعتزلة والا شعرية في القول بحسن الا فعال وقبحها ، دافع عن المسلمين ، ورد شبهات السلحدين • له مؤلفات عدة منها :مأخذ الشرائع في الاصول ، والرد على القرامطة ، وغيرها • توفي سنة ٣٣٣ هـ • طبقات الا صوليين ج ١ ص ١٨٢ بتصرف

- (۱) . تيسير التحرير ح ٢ ص ١٥١ ، التقرير والتحبير ح ٢ ص ٩٠ ، الكشف ح ١ ص ٣٣٤٠
 - (٢) انظر: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٢٨٠
 - (٣) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩٠ ، الكشف ج ٤ ص ٣٣٤٠
 - (٤) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩٠ ، ١٦٤ ، التيسير ج ٢ ص ١٥٠٠
 - (٥) التيسير ج ٢ ص ١٥١٠

وهذا المذهب:

لم يقل به أحد من أهل السنة والجماعة فيما أعلم غير هؤلاء •

لكن: قد يفهم هذا مما نقل عن الامام أحمد في قوله بتكليف الصبي المميز بالعبادات • لأنه يلزم منه التكليف بالايمان •

والوحوب بالعقل:

مذ هب المعتزلة في كل ما اتصح حسنه وقبحه من الا فعال سواء أكان من أصــول الدين أم فروعــه (١)

وقال شمس الأنتمة السرخسى $^{(7)}$ وفخر الاسلام البذدوى $^{(7)}$ والقاضى أبو زيد الدبوسى

(۱) انظر المعتمد في أصول الفقه حـ ١ ص ٣٦٣٠

(٢) هو : محمد بن أحمد بن أبى سهل ، المعروف بشمس الأئمة السرخسى • كان اماما من أئمة الحنفية ، حجة مثبتا متكلما • من مؤلفاته : كتاب المبسوط فى الفقه وله فى الأصول كتاب أصول السرخسى ، وشرح كتب محمد ، ومختصر الطحاوية • توفى رحمه الله سنة ٤٨٣ هـ • طبقات الأصوليين حـ ١ ص ٢٦٤ بتصرف •

(٣) هو: على بن محمد بن الحسن الفقيه الحنفى الأصولي.

اشتهر بتبحره في الفقه والاصول • من مؤلفاته : كنز الوصول الى معرفة الأصول • وقد كان لأ صوله أهمية عظيمة دعت العلما • الى الاعتنا • بشرحه ، فشرحه عدد منهم ، أهمها شرح عبدالعزيز البخاري المسمى بكشف الأسرار • توفى سنة ٤٨٢ ه ، الفتح المبين ج ١ ص ٢٦٣ بتصرف •

(٤) هو : عبدالله بن عمر بن عيسى القاضى، وكنيته أبو زيد الدبوسى نسبة الى دبوسه قرية بين بخارى وسمرقند • تفقه على يد علما • عظام ، وكان يضرب به المثل فى النظر واستخراج الحجج ، وكان من أكبر الفقها • الذين كتبوا فى الخلاف بين الأئمة وفى أصول الفقه • له كتاب تأسيس النظر ، وتقويم الاد لة فى تقويم اصول الفقه ، والا سرار فى الخلافات الفقهية وغيرها •

توفى سنة ٤٣٠ ه. الفوائد البهية في طبقات الحنفية ج ١ ص ١٠٩ بتصرف.

وشمس الأندمة الحلواني (١) والبخاريون من الحنفية:

ان الايمان لا يجب على الصبى الابعد البلوغ ٠(٢)

لأن حكميه:

وهو وجوب الأداء ابتلاء لم يتحقق ، انما الذي يتحقق اذا أتى بالايمان هو:

ولهذا:

لا يكلف بالتجديد بعد البلوغ، ويوصف بالفرضية أيضا

اذ الفرضية لاتستلزم وجوب الأداء ، بل تتوقف على الوجود كالمسافر اذا أدى صلاة الجمعة ، فانها لا تجب عليه ومعهذا اذا أداها وقعت فرضا ٠(٣)

واستدل هؤلاء على أنه لا يجب عليه الايمان بالآتى:

أولا:

بما أخرجه أبو داود عن على وعائشة رضى الله عنه ملى الله عليه وسلم: (رُفعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثِ عَنِ الْنَّائِمِ حَتَى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْصَبِي حَتَى يَبْلُغُ ، وَعَسَنِ الْمَجْنُون حَتَى يَعْيِقَ) • (٤)

 ⁽۱) هو: عبدالعزيز بن أحمد بن نصر بن صالح شمس الأئمة الحلواني ـ بضم الحاء ـ
 البخارى ٠ منسوب الى عمل الحلوى٠

أخذ عن الامام السرخسي وفخر الاسلام البذدوي ٠

من تصنيفاته المبسوط وله كتاب النوادر • توفي رحمه الله سنة ٤٤٨ه •

انظر الفوائد البهية ص ٩٥ ، ٩٦ بتصرف ٠

⁽٢) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٩٠ ، كشف الا سرار ج ٤ ص ٢٤١٠

 ⁽٣) أصول السرخسى ج ٢ ص ٣٣٧ وما بعدها٠

⁽٤) انظر : مختصر سنن أبى داود مع معالم السنن للخطابي ك الحدود ، باب المجنون =

ثانیا:

بأن المراهق لو كانت تحته امرأة مسلمة وطلب منه ان يصف الا يمان فلم يستطـع لا تبين منه امرأته ٠

ومعناه:

أنه لا يصير بعد م الايمان كافرا ، فلا يجب عليه أد ا الايمان • (١) وقد يقال :

اذا قرب الصبى من حالة البلوغ ففهمه يكون كاملا كفهمه الموجب لتكليفسه بعد البلوغ ·

والجواب عنه:

أن ذلك اذا سلم فهو خفى يحتاج الى علامة تدل عليه ولم توجد الاعند البلوغ وحينئذ يتجه اليه التكليف وقبل ذلك لا يكون مكلفا .(٢).

ويدل عليه الحديث السابق •

أما الوجوب بمعنى شغل الذمة فقط من غير نظر الى وجوب الأداء الذى هو التكليف: فتقدم في مبحث صلة التكليف بالأهلية أن الحنفية تأثبتوه قبل البلوغ في حق الصبي •

ومعناه:

شغل الذمة في الأمور التي مقصودها المال صيانة للحقوق •

كثمن المبيع والاجرة ، والنفقة لمن تجب له عليه كالوالد بن والقريب ذى الرحم

⁼ يسرق ويصيب حدا ج ٤ ص ٥٦٠ ، وأخرجه النسائى بسند ه الى عائشة رضى الله عنها فى كتاب الطلاق ، باب من لا يقع طلاقه من الازواج • سنن النسائى شـرح السيوطى ج ١ ص ١٥٦

⁽۱) فواتح الرحموت ج ١ ص ١٥٥ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٦٨، أصول السرخسي، ج ٢ ص ٣٤٢

⁽٢) المستصفى جـ ١ ص ٨٤٠

المحرم ، وضمان المتلفات •

لأن الوجوب بالسبب كالبيع والاتلاف:

يمكن أن يترتب عليه حكمه : وهو : وجوب الأداء٠

لأن وليه ينوب عنه في هذا الأداء٠

وهذا متحقق في حقوق العباد، أما في حقوق الله تعالى فلا يتحقق الوجوب على الصبى لأن المقصود منها هو: الفعل لا بتلاء الله للشخص أيأتى به أم لا ؟ كالصلاة والصوم والحج ٠

فهده:

لاتثبت لعدم تأتى حكم الوجوب وهو وجوب الأداء٠

اذ الصبي:

لا يستطيع ذلك لعدم تحقق ابتلائه ٠

ولاينوب عنه الولى في هذا الباب ٠

والوجوب:

ليس تكليفا لأنه شغل للذمة فقط كما قدمت ٠

وانما يتحقق التكليف بوجو ب الأداء ٠(١)

وقد اختلفوا بعد ذلك في وجوب الزكاة بمعنى شغل الدنمة ٠

فقال الجمهور:

تجب على الصبي٠

وقال الحنفية:

لاتجب الا في الخارج من الأرض . (٢)

⁽۱) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٦٦ ، اصول السرخسى ج ٢ ص ٣٣٣ وما بعدها ، كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٤١٠

⁽٢) بدائع الصنائع جـ ٢ ص ٩٣٠ ، ٨١٤٠

وهذا مبنى على:

أن الغالب في الزكاة هل هو الجانب المالي سيدا لحاجة المحتاجين أو هيو جانب العبادة والابتلاء؟

فمن قال بالأول:

أوجبها بذ لك لقوله صلى الله عليه وسلم:

(مَنْ وَلَّنِي يَتَيِمَا ۖ لَـُهُ مَالٌ فَلْيَتَجِرَ ۗ لَهُ ، وَلاَ يَتَرُّكُهُ حَتَى تَأْكُلُهُ الْصَدْقَةِ) (١)

فهى: حقواجب فى ماليه وعلى الولى أداؤه عنيه كنفقة الأقارب، بخلاف الصلاة والصوم والحيج فانها عبادة مختصة بالبدن وبنية الصبى وعقليه قاصيران عنها (٢)

ومن قال:

ان الغالب فى الزكاة جانب العبادة: لم يوجبها عليه لقوله صلى الله عليسه

- ان الزكاة قد أوجبها جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلمه
- انظر : شرح السنة للبغوى ، ك الزكاة ، باب زكاة مال الصبى ج ٦ ص ١٦٠٠
- (۲) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٣ ص ٣٣٠ ، حاشية الدسوقي على الشسرح الكبير للدرديري ج ١ ص ٤٣١ ، المغنى على مختصر الخرقي ج ٢ ص ٤٦٥ ، الانصاف ج ٣ ص ٠٤٠

⁽۱) روى هذا الحديث بألفاظ متقاربة وتعددت طرق رواياته ، فسروى موقوفسسا ومرفوعا وضعفه البعض وقال الترمذى: ان أكثر أهل الحديث يحتجسون بسه لأن الصحابة أوجبوا الزكاة في مال اليتيم وانظر: سنن الترمذى ، ك الزكاة ، باب ما جاءفي زكاة مال اليتيم، ج ٢ ص ٧١، وقال البغسوى:

وسلم:

(رقع القلم عن شلاث ۰۰۰) • الحديث ^(۱) ولما تقـــدم • ^(۲)

(۱) تقد متخریجه ۰ س

⁽٢) نظر الصفحة السابقة •

المبحث الثانى نعريف العته يعكمه

الميحث الثاني

قى تعريف العته وحكمه

العتبه:

هو: اختلال العقل اختلالا لا يصل الى حد الجنون •

بل يكون باختلاط الكلام تارة بحيث يشبه كلام المجانين

وعدم اختلاطه أخرى بحيث يشبه كلام العقلاء ٠(١)

ولا يكون من المعتوه: ضرب ولا شتم كما يكون من المجنون ٠

فأصل العقل موجود في المعتوه الا أنه مختل بخلاف المجنون فانه لا عقـل له ٠

وأما تكليفه:

فقال الحنفية:

لا تجب عليه العبادات ولا العقوبات ولايتحمل الديـة (٢).

كالصبي المميز (٢).

وخالف أبو زيد الدبوسي منهم في العبادات:

فقال:

تجب علیه احتیاطا • (۳)

واتفقوا على:

وجوب ضمان المتلفات عليه جبرا للمال المعصوم ٠

كما تجب عليه لفقه قريبة ان كان غنيا ٠(٤)

⁽۱) شرح التوضيح جـ ۲ ص ۱٦٨ ، تسهيل الوصول الى علم الاصول ص ٣١٠ ، كشــف الاسرار جـ ٤ ص ٢٧٤٠

⁽۲) تيسير التحرير ج ٢ ص ٢٦٣ ، شرح التلويح ج ٢ ص ١٦٩٠

⁽٣) كشف الا سرار جـ ٤ ص ٢٧٤٠

⁽٤) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٧٦ ، تيسير التحرير ج ٢ ص ٢٦٣٠٠

ويتوقف بيعه واجارته على اجازة وليه ٠

بمعنى أن ذ مته تشغل بذ لك ٠

أما التكليف بمعنى وجوب أداء هذا المال فمتوجة الى وليه . (٢)

وقال المالكية والشافعية والحنابلة:

ان المعتوه كالمجنون في باب العقوبـــات٠

فنص الما لكية على:

أن القاتل الذي يقاد هو:

البالغ العاقل المختار للقتل المباشر له

فمن شروط القصاص عندهم:

تكليف الجاني (٣)

ونص الشافعية:

فى باب موجبات الدية والكفارة على:

- أن المجنون والمعتوه والنائم وضعيف العقل والمسيز غيرالمتيقظ جميعهم في معنى الصغير غير المسيز.
 - ـ وانه لا د ية على فقير ورقيق وصبى ومجنون •

لأنهم ليسوا منأهل النصرة •

- وان عمد الصبى والمجنون يعتبر خطأ

وتحب فيه الكفارة احتياطا للحياة

(٤) ويتولى العتق عنهما وليهما •

⁽۱) بدائع الصنائعج ٦ ص ٢٩٨٧٠

⁽٢) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٧٦٠

⁽٣) حاشية الد سوقى ج ٤ ص ٢٣٧ ، بد اية المجتهد ج ٢ ص ٢٥١٠

⁽٤) تحفة المحتاج جـ ٩ ص ٢ ، ص ٣١ ، ص ٥٥٠

ونيص الحنابلية :

في عقوبة القصاص على:

أن عمد الصبى والمجنون والمعتوه خطأ٠

وتجب فيه الكفارة

ويتولى العتق عنهم وليهم

(۱) ولم يذ كروا المعتوه ممن يصح بيعه

والظاهر من كلام الشافعية والحنابلاة:

عدم وجوب الصلاة والصوم والحج عليه (٢)

⁽۱) شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٢٧٧، ٣٣١، المغنى ج ٨ ص ٢٨٤٠

⁽۲) أنظر مغني المحتاج ج ا ص ۲۳۱ ، ۶۳۲ ، ۶۲۳ شرح منتهى الارادات ج ۱ ص ۱۱۸

الفصلالابع

اشتراط الفهم وحبكم تتطبيف النائم والناسى والمغمى عليه والسكران ونيه خسة مباحث

المبحث الأول: تعريف النوم وحبكمه

المبحث الثانى العريف الإغماء دحكمه

البحثالثاك تعريف النسيان ومكمه

المبحث للبعث تعريف السكروم كممه

البحث الخامس، محكيف الغافل من باب التكليف الحال لامن باب التكليف بالمحال

القصل الرابع

في اشتراط الفهم وحكم تكليف النائم والناسي والمعمى عليه والسكران وحال تكليف الغافل •

لقد تقد م في الفصل الأول من هذا الباب:

ان الفهم من شروط التكليف المتعلقة بالمكلف •

والمراد بالفهم: الشعور بالمكلف به وتصوره (١) وذ لك لأمرين:

الأول:

ان التكليف توجيه الخطاب ، ويستحيل على الله توجيه الخطاب : لمن لم يفهم أصله لعدم الاستعداد كالجماد والبهيمة

أو لعدم العقل ممن له استعداد كالصبى غير المميز والمجنسون

والمعتوه •

أولم يفهم أصله وتفاصيله لعدم كمال العقل كالصبى المميز ٠

الأمر الثاني:

ان الغرض من التكليف : هو :

الامتثسال •

والاتيان بالفعل على سبيل الامتثال يتوقف على:

1 - العلم بالأمر وانه يترتب عليه الثواب والعقاب ٠

٢ - والعلم بالأمر وانه واجب الطاعة •

٣ ـ ولعلم بالفعل المأمور به كالصلاة والصوم ٠

⁽۱) فواتح الرحموت جـ ١ ص ١٤٣٠

ومن لم يفهم الخطاب:

لا يعلم هذه التفاصيل فلا يستطيع الاتيان بالفعل مع قصد الامتثال فلا يكــون مكله في المنتثال فلا يكــون

وبني على هذا:

انه لا يجوز تكليف النائم والناسى والمغمى عليه والسكران •

وهو المراد بقولهم:

لا يجوز تكليف الغافسل •

فان مراد هم بالغافل:

البالغ العاقل غير الفاهم أى غير المدرك للخطاب بسبب النوم أو غيره (٢). معان معنى الغافل لغة:

هو التارك للشيء سهوا أو اهمالا (٣) لكن الأصوليين اصطلحوا على أن الغافل هو: البالغ الماقل غير الفاهم •

د ليل ذلك :

ان كل من هؤ لاء وان كان بالغا عاقلا لكن ادراكه غير موجود لأنه:

في النائم: زال بالنوم

وفى الناسى: زال بالنسيان

وفي المغمى عليه : زال بالا غماء

⁽۱) نهاية السول ج ۱ ص ۱۳۷ ، التيسير ج ۲ ص ۲۶۶ ، الاحكام للآمد ي ج ۱ ص

⁽۲) نهایة السول ج ۱ ص ۱۳۱ ، التمهید ص ۱۱۲

⁽٣) الغفلة: سهو يعترى الانسان من قلة التحفظ والتيقظ • مفرد ات الراغب ، مادة عفل الغفلة: غيبة الشيء عن بال الانسان وعد م تذكره لمرتستعمل في ترك الشيء اهما لا واعراضا ، المصباح المنير مادة غفل •

وقى السكران: زال بالسكر٠

فلا يكلف ما دامت هذه الأوصاف قائمة به ٠

بمعنى أنه: لا يجب عليه الأداء مادامت هذه الصفات قائمته به ٠

_ وان كان يثبت في حقه الوجوب بمعنى شغل الذمة •

كما يثبت في حقه الخطاب الوضعي كالضمان بسبب الاتلاف٠

المبحث الأول تعيفالنق دحكمه

المبحث الأول

تعريف النوم وحكم

النسوم:

حالة تعرض للا نسان مع قيام عقله توجب عجزه عن ادراك المحسوسسسات والأفعال الاختيارية وعن استعمال العقل، فهو بالغ عاقل لكنه عد يسم الفهم .(١)

والنوم ينافى التكليف حال وجوده بمعنى أنه لا يجب عليه أداء ما كلف به وهــو نائم ٠

كالصلاة ، ولا تصبح العبارات الصادرة منه كالبيع والزواج والطلاق٠

لكنه: لا ينافي الوجوب بمعنى شغل الذمة لتحقق فائدته ٠

وهو وجوب الأداء والقضاء ٠

فاذا دخل وقت الصلاة على الانسان وهو نائم : وجبت عليه ، بمعنى أنه شغلت ذمته بها ، فاذا استيقظ قبل خروج الوقت وجب عليه الأداء ، واذا استيقظ بعد خروجه وجب عليه القضاء . (٢)

ثم هو لا ينافى خطاب الوضع فى حقه ٠

فاذا اتلف نائم مالا ضمنه، وان انقلب على طفل فمات وجبت عليه الكفارة وعلى عاقلته دية الطفل (٣)

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ٢٦٤ ، التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ١٧٨٠

⁽۲) شرح التلويح ج ۲ ص ۱۲۹ ، الانصاف ج ۱ ص ۳۹۶ ، كشف الاسرار ج ٤ ص ۲۷۸ تقريرات الشيخ عليش على حاشية الد سوقى ج ۱ ص ۲۲۳ ، تحفة المحتاج ج ۱ ص ۲۲۹ ، حاشية الشرواني ص ۶۳۹ .

⁽٣) شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٢٧٢ ، تبيين الحقائق ج ص ، تحفة المحتاج ج ٩ ص ٠٢٠

المبحث الثانى تعيف الإغاء دمكمه

المبحث الثاني

في تعريف الاغماء وحكمه

الإغماء:

عارض ينشأ عن آفة فى القلب أو الدماغ تعطل القوى المدركة والمحركة عسن أفعالها مع بقاء العقل ، لكنه يكون حال الاعماء مغلوبا (1).

والمراد بالقوى المدركة:

الحواس الظاهرة كالسمع والبصر

والباطنة ما به الشعور كالشعور بالسرور والحزن •

والمراد بالقوى المحركة:

ما بها تحريك الأعضاء بتمديد الاعصاب وارخائها ٠(٢). وحكمه من حيث التكليف:

هو الحكم الذي قد مته في النوم ٠

لأن الاغماء أشد من النوم في تعطيل القوى وعد م الفهم.

بل ان العقل في المغمى عليه مع بقائه يكون مغلوبا بخلافه في النائم فهو أشد من النوم في التأثير على الانسان • (٣)

⁽۱) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٢٩٠

⁽۲) التيسير ج ۲ ص ۲۲۱۰

⁽٣) شرح التوميح جـ ٢ ص ١٧٠٠

المبحث الشالث تعريف النسيان دعكمه

المبحث الثالث

فيتعريف النسيان وحكمه

النسيسان :

هو فقدالشي من الذاكرة وعد م استحضاره عند الحاجة الى الاستحضار ١٠)

وهو ينافي التكليف في حال وجود ٥٠

بمعنى: أن الناسي لا يكلف بادا، العبادة حال النسيان لعدم الفهم والقصد،

لكنه: لا ينافى التكليف بمعنى وجوب القضاء وتد ارك ما فات بعد زوال النسيان في لكنه: حقوق الله تعالى:

الوجود العقل والبلوغ غير أن عقله معطل حال النسيان •

٢ ـ لقوله صلى الله عليه وسلم: (مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاهٍ أَوْ نَسِيهَا فَلَيْصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَها "(٢)

وكذلك لا ينافى التكليف فى حقوق العباد ، فمن نسى الانفاق على من يجب الانفساق عليه ، أو قضاء الدين، أو أكل مال انسان ناسيا انه له بضمن •

لأن حقوق العباد : معصومة في دار الاسلام مصونة عن الضياع •

أما في حقوق الله تعالى في أحكام الدنيا:

فقد فرق العلماء:

بين ما يعتبر الاتيان به تقصيرا وناشئا من عدم التثبت •

وما لا يعتبر تقصيرا ٠

⁽۱) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٧١٠ النبير ح ٢ ص ٢٦٣

⁽۲) صحیح البخاری بشرح فتح الباری ك الصلاة ، باب من نسی صلاة فلیصل اذا ذكرها ج ۲ ص ۷۰ الجامع الصحیح ك الصلاة ، باب ما جاء فی النوم عن الصلاة ج ۱ ص ۱۱۶۰ سنن ابی داود ك الصلاة باب من نام عن صلاة أو نسیما ج ۱ ص ۱۱۹۰

فقال علماء الحنفية:

اذا صدر من الناسي أمر محظور مع قيام المذكر بالكف عن هذا الأ مسسر ولا داعى من الطبع الى ايجاده: يؤاخذ به الناسي كالكلام والأكل في الصلاة فان حال المصلى مذكر بالكف عنهما ولا داعى من الطبع اليها -

لقوله صلى الله عليه وسلم:

(إِنْ هَذِهِ الْصَلَاةَ لاَ يَصَلَحُ قِيها شَيْ مِنْ كَلاَمِ الْنَاسِ إِنْمِا هُو الْتَصْبِيحَ وَالتَكْبِيرِ وَ

فان أتى بأحدهما: فسدت صلاته ٠

وان فقد الأمرين أو احد هما: لا يؤاخذ ٠

فمثال الأول:

أكل الصائم ناسيا فانه ليس مع الصائم مذكر بعد م الأكل

وطبعه داع اليه ٠

لا نه في الغالب: يكون جائعا ٠

يدل عليه:

ما أخرحه البخارى بسنده الى أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليسه (إِذَا نَسِيَ فَأَكُلَ أُوسَرِبَ فَلْيَتِم مَوْمَهُ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ) (٢) متفق عليه٠

صحيح مسلم بشرح النووى ، كتاب المساجد ، باب تحريم الكلام في الصلاة · ٢٠ 000 =

صحیح البخاری بشرح فتح الباری ، كتاب الصوم ،باب الضائم اذا أكل أو شرب ناسيا ج٤ص ١٥٥٠

ومثال الثاني:

السلام على رأس الركعتين في الصلاة الرباعية •

فان المذكر قائم، والداعيى الى السلام موجود، وهو كثرة السلام بعد التشهد ٠

فاننسى وسلم في الرباعية على رأس الركعتين لاتبطل صلاته بليتمها

والد ليل على ذلك ما أُخْرِجِه مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال:

(مَلَى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ مَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ إِحْدَى مَلاَتى الْعَشَى أَمَا الظَّهَرَ وَإِما الْعَصَّرَ فَسَلَّمْ فَي رَكْعَتَيْنِ ثُمَّاتَى جِذْعاً في قبلَة الْمَسْجِد ، فاسْتَنَد النَّها مُغْمَنا ، وَفَى الْقَسُومِ أَبُو بَكُر وَعَمَر فَهَابا أَنْ يَتَكَلَّما ، وَخَرَجَ سَرْعانَ النّاسُ قَصَرَتُ الْصَلاَةُ فَقامَ ذُو الْيَدَيْنِ (١) فَقالَ : يَا رَسُولَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَم يَمُنِنَا الْفَاسَ عَصَرَتُ الْمَلْةُ أَمْ نَسِيتَ ٤ فَنظُر النّبِي مَلَى اللهُ عليه وسَلَم يَمينا فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَم يَمينا فَقَلَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَم يَمينا فَقَلَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَم يَمينا فَعَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَم يَمينا وَسَلَم يَمينا وَسَلَم يَمينا اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَم يَمينا وَسَلَم يَمُ كَبِّر فَرَفَع ثُمْ كَبْرَ وَسَجَد ، ثُمْ كَبْرَ وَرَفَع ، وَاخْبَرت عَن عَمران وَسَلَم يُولِي وَسَلَم يُولِي وَسَلَم يُولِي وَسَلَم يُولِي وَسَلّم يَعْمَلُ وَسَجَد ، ثُمْ كَبْرَ وَرَفَع ، وَاخْبَرت عَن عَمران البُن حُصَيْنَ وسَلّم ثمُ كَبْرَ ثُمْ سَجَد ثُمْ كَبْرَ فَرَفَع ثُمْ كَبْرَ وَسَجَد ، ثُمْ كَبْرَ وَرَفَع ، وَاخْبِرت عَن عَمران البُن حُصَيْنَ (٣) أَنّهُ قَالَ : وَسَلَم). (٣)

وان فقد المذكر والد أعى:

لا يكلف بالطريق الأولى

كالذابح اذا ترك التسمية ناسيا فانه يحل أكل ذبيحته ٠

⁽۱) هو: الخرباق بن عمرو السلمى ثبت ذكره فى صحيح مسلم من حد يث عمران بــــن الحبين ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم فى ثلاث ركعات ، فقام اليه رجل يقال له: الخزباق ٠٠٠ الحد يث ٠ الاصابة ج ١ ص ٤٣٣٠

⁽۲) عمران بن حصين بن خلف الخزاعى ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم عــــد ة أحاد يث ، وكان اسلامه عام خيبر ، وغزا عدة غزوات ، وكان صاحب راية خزاعــة يوم الفتح ، مات بالبصرة وكان عمر بعثه ليفقِه أهلها ، وهو من فضلاء الصحابـــة وفقها تهم ، مات سنة ٥٢ هـ الاصابة ج ٣ص ٢٦ بتصرف ،

⁽٣) صحيح مسلم بشرح النووى ك المساجد ، باب السهو في الصلاة ج ٥ ص ١٦٠

يدل عليه:

ما أخرج سعيد بن منصور (1) بسنده عن راشد بن ربيعة عنه صلى الله عليه وسلم: ($^{(7)}$) هذا كله مذهب الحنفيسة $^{(7)}$

وهو مسقط لوجوب الأداء ٠ أما القضاء فلا يسقط الابنص وارد فيه ٠

والظاهر: أن الشافعية والحنابلة كالحنفية في هذه القاعدة •

وقال الشافعية:

النسيان مسقط للا ثم في ترك المأمورات وفعل المنهيات • وفرقوا في حكم الدنيا بين المأمور به والمنهي عنه •

فقالوا:

انترك الناسي مأمورا به كالصلاة والصوم وجب تداركه و الظاهر أن الحنفيسة لا يخالفونهم في هذا وان فعل منهيا عنه ولم يكن اتلافا لمال كلبس الرجل المخيط في الحج فلا شي فيه ، وان كان فيه اتلاف كقتل المحرم الصيد لم يسقط الضمسان، وان كان يوجب عقوبة كان النسيان شبهة في اسقاطها كمن أفطر في رمضان ناسيسسا فلا تجب عليه الكفارة . (3)

⁽۱) هو: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني، نزيل مكة، ثقة، مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به مات سنة سبع وعشرين وقيل بعدها • تقريب التهذيب ج ٢١ ص ٣٠٦

⁽۲) صحیح البخاری بشرح فتح الباری ك الذبائح والصید ، باب ذبیحة الاعـــراب ونحوهم ج ۹ ص ۱۳۲۰

⁽٣) التيسير ج ٢ ص ٣٦٤، بدائع الصنائع ج ١ ص ٢٧٨، كشف الأسرار ج ٤ ص ٣٧٧

⁽٤) الأشباه والنظائر ص ١٨٨٠

والنسيان:

فى جميع حالاته عند الكل عذر مسقط لاثم الآخرة تخفيفا من الله على عباده التعليمه تعالى لعباده أن يد عوا : (رَبّناً لا تُوَاخِدْنا إِنْ نَسِيناً أَوْ أَخْطَتُنا) (١) وفى الحد يث عنه صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يقول : (قد قعلت) (٢) وفى الحد يث أيضا (رُفِع عَنْ أُمتي الخَطا والنسيان) أى عذرهما . (٣) واعترض على هذا الأصل:

بأن غير الفاهم كالنائم والناسى والمغمى عليه •

تجب في حقهم الغرامات المالية بالاتلاف.

وأجيـــــ :

بأن وجوب الغرامات في حقهم ليس من باب التكليف · بل هو من باب ربط الأسباب بمسبباتها وهو قول الجمهور ·

⁽۱) سورة البقرة، آية ٢٨٦٠

⁽٢) حاء فى تفسير الطبرى أنه لما أنزل الله عز وجل (ربنا لا تؤاخذنا ان تحينا أو أخطأنا ١٠٠٠٠) الآية و وقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله (قد فعلت) تنفسير الطبرى ج ٣ ص ١١٠٠٠

⁽٣) ورد هذا الحد يث من طرق متعددة بألفاظ متقاربة لا تخلو من مقال ولذ لك رد ه بعض علماء الحد يث وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه المستدرك ج ٢ ص ١٨٩ ، معانى الا ثار ج ٣ ص ٢٥٩ ، تلخيص الحبيبير ج ١ ص ١٨٩٠

المبى الرابع تعریف السکر دمیکمه

المبحث الرابع

في تعريف السكر وحكمه

السكر:

هو اختلاط الكلام والهذيان بسبب تعاطى المسكر · (1) ولا يكلف السكران ·

لأنه: غير فاهم للخطاب كالمجنون والنائم ، بيل هو أشد حسالا منهما · اذ المجنون قد يفهم بعض الكلام ، والنائم قابيل للتنبيه بالايقاظ · (٢)

وقد نسب الى الشا قعى:

جواز تكليف من لا يفهم الخطاب أخذا من قوله بتكليف السكران بو قوع طلاقه ، وعتقه ، واقامة الحد عليه بعد افاقته ولم تصبح هذه النسبة ٠

لأنه:

انما قال بتكليف السكران: تغليظا عليه لتعاطيه المحرم باختيــــاره فعوقب بالزامه ما يترتب عليه ، وباقامة الحد عليه تغليـــظا وان كان في الواقع غير مكلف لأنه غير فاهم للخطاب (٣)

ومذهب الحنفية:

كمذهب الشافعية : فقد قالوا :

ان السكر اذ ا كان من تعاطى محرم : كشرب الخمر لضرورة د فـــع الهلاك كشدة العطش وازالة الغصة ٠

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ٢٨٩ ، المغني مع الشرح الكبير ج ٩ ص ١٦٥ ، وقال الحنا بلست (هو اختلاط العقل) • واختلاط العقل هو سبب اختلاط الكلام • الروض المربع ص ٤٤٨

⁽٢) المستصفى جـ ١ ص ٨٤٠

⁽٣) تحفة المحتاج ج ٨ ص ٤ ، ج ٩ ص ١١٩ ، البرهان ج ١ ص ١٠٥٠

أو كان بسبب تعاطى مباح كالأغذية والأد وية :

لا يكلف بسببه السكران ، لأنه غير فاهم للخطاب كالمغمى علي السلم وان كان بسبب تعاطى محرم: لغير ضرورة:

تصح عباراته كالطلاق والبيع ، وتجب عليه العباد ات تعليطًا عليه العدد الله بالسكر من محرم ، لا لأنه مكلف ، بل هو من باب ربط الأسباب بمسبباتها •

وفائدة وجوب العبادة عليه:

الاثم بتفويتها ، ووجوب قضائها بعد الاقاقـة (1)

مذهب الحنابلة:

أن الصلاة تجب عليه تغليظا عليه

ولم يتكلموا عن الصوم

أما الطلاق:

ان كان السكر من تعاطى محرم طوعا: يقع

وان كان كرها: لا يقع

وأما اقامة الحد:

فهي واجبة عليه ٠(٢)

⁽۱) التقرير والتحبير جـ ٢ ص ١٩٣٠

⁽٢) الروض المربع ص ٤٦ ، ص ٣٧٢، ص ٤٤٨٠

المبحثالخامس

تنكليف الغافل من باب التنكليف المحال لامن باب التنكليف بالمعال

المبحث الخامس

تكليف الغافل من باب التكليف المحال لا من باب التكليف بالمحال

هذ ا :

ويسمى تكليف الغافل تكليفا محالا

والفرق بينه وبين التكليف بالمحال:

ان التكليف المحال:

هو ما يرجع سبب الاستحالة فيه الى الشخص كعدم الفهم ٠

أما التكليف بالمحال:

فهو : ما يرجع سبب الاستحالة فيه الى الفعل

كعدم القدرة عليه ٠

وكل من منع التكليف بالمحال:

وهم المعتزلة والحنفية والأشعرى : منع التكليف المحال بالطريـــق $\binom{(1)}{b}$.

وبعض من جوز التكليف بالمحال كأتباع الأشعرى:

(٢) منع تكليف المحال للفرق بينهما

والغير ق:

ان التكليف بالمحال : عند من قال به : له فائدة

وهي : ابتلا ، الشخص واختباره في محاولته الاحتثال ، وبأخذ ه فــــى

الأسباب أن كان مظيعا كمن كلف بحمل صخرة: لا يطيق حملها

⁽١) البرهان في أصول الفقه ج ١ ص ١٠٢ وما بعد ها٠

⁽٢) مسلم الثبوت ج ١ ص ١٢٣ ، نهاية السول ج ١ ص ١٣٧٠

فان فائدة التكليف:

تترتب بمحاولته حمل الصخرة وان لم يحملها .(١)

أما التكليف المحال:

فلا فائدة فيه •

لأن المقصود منه : وهو الاتيان بالفعل بقصد الامتثال : لا يعتأتى ممن فقد شرط التكليف كالعقل والفهم • (٢)

واعترض على منع تكليف الغافل:

بأن السكران وهو غافل لعدم فهمه الخطاب : قد كلف بالا متناع سن الملاة بقوله تعالى (يَأْيُهَا الدِينَ آمنُوا لا تَقْرَبُوا الْصَلاة وَأَنْتُ سُمُ الملاة بقوله تعالى (يَأْيُهَا الدِينَ آمنُوا لا تَقْرَبُوا الْصَلاة وَأَنْتُ سُمُ اللهُ مَا تَقُولُونَ) (٣) .

ولما ثبت بالبرهان استحالة خطاب من لا يفهم •

أُحِيبِ عن الآية بأحد جوابين :

الأول :

أن المراد منها:

النهى عن السكر لمن أراد الصلاة •

بمعنى : أنه نهى غير السكران عن السكر اذا أراد الصلاة ٠

لأنه: اذا سكر صلى وهو سكران •

ووجه هذه الد لالـة:

ان النهى اذا ورد على واجب مفيد يكون النهى عن القيد لا عن الواجب ٠

⁽۱) مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ج ۱ ص ۱۶۳

⁽٢) التيسير ج ٢ ص ٢٤٣ ، شرح البدخشي ج ١ ص ١٣٦٠

⁽٣) سورة النساء ، آية ٤٣٠

والقيد هنا:

قوله تعالى:

ر'ور, / / (وأنتم سكاري) لأنه حال

فالنهى اذا عن السكر حال الصلاة لا عن الصلاة كل عن الصلاة كل من الصلاة كل عن الصلاة

فان النهى فيه : عن ترك الاسلام لا عن الموت

لأن قوله تعالى (وأنتم معلمون) حال ، والحال هو القيد هنا ٠ (٢)

وقد يقال :

دلت الآية بمفهومها المخالف عند من يقول به على اباحة السكسسر عند عدم ارادة الصلاة مع أن السكر حرام في جميع الأحوال (٣)

والجواب:

ان قلنا بالمفهوم فلا مانع من د لالة الآية على هذا المعنى

لأن ذلك:

⁽١) سورة البقرة آية ١٣٣

 ⁽۲) قال الآمدى: (بل النهي عن السكر في وقت ارادة الصلاة وتقديره: اذا أردتم الصلاة فلا تسكروا) • انظر الاحكام للآمدى ج ١ ص ٢١٨ ، وقال في التيسير جوابا عن الاعتراض: أجيب عن الآية بجوابين أحدهما: أنه نهي عند قصد الصلاة • انظر التيسير ج ٢ ص ٢٤٤، شرح البدخشي ج ١ ص ١٣٨.

⁽٣) الاحكام في أصول الاحكام للا مدى ج ١ ص ٢١٨

⁽٤) المرجع السابق

⁽٥) سورة المائدة آية ٩٠

والجواب الثائي :

هو تأويل الآية بأن المراد بقوله تعالى (وأنتم حكارى) وأنتم فسسى مبادى السكر قبل يغلب على العقل وهم فى هذه الحالة فاهمسون للخطاب ، فقد خوطبوا وهم فاهمون للخطاب بألا يصلوا وهم سكارى حتى يزول السكر ويتبينوا ماذا يقولون ويفعلون ، كما يقال لمن عنده مبادى الغضب اصبر حتى يزول غضبك فيعود اليك رشدك .

كما دل على ذلك قوله تعالى:

(حَتَى تَعَلَّمُوا مَا تَقُولُونَ): فهم عند توجیه الخطساب كانوا فاهمین له ، لأن أصل العقل موجود قبل أن یستر بالسكر (۱) والتعبیر عمن هو فی أوائل السكر : بالسكران تعبیر مجازی علاقته اعتبار ما سیؤول الیه ، كما أطلق علی العنب خمرا فی قوله تعالی:

(قَالَ أُحَدُهُما إِنْنِي أَرْانِي أَعْصُر خَمْسُوا) (۲)

ر قال احد هما إلى ارائي اعصبر حمسرا

والذي دعا الى هذا التأويل:

الدليل القاطع الذي أقمته فيأول الفصل على استحالة تكليــــف الغافــــل ·

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ٢٤٥ ، الأحكام للآمدى ج ١ ص ٢١٨٠

⁽٢) سورة يوسف، آية ٠٣٦

الفصل الخامس نى اشتراط العلم نى التكليف اشتراط العلم فى التكليف

القصل الخامس

في اشتراط العلم في التكليف

كما ان الفهم من شروط التكليف المتعلقة بالمكلف كذلك العلم

فمن شروط المكلف:

ان يكون عالما بالمكلف به ٠

ومعناه:

أن يكون عالما بحقيقة الفعل المكلف به ، وبأنه مطالب بالاتيان به أو بالكف عنه من الشارع ٠

والدليل على ذلك أمران:

الأول:

ان الغرض من التكليف امتثال المكلف به وفعله على سبيل الطاعة وهسذا لا يتأتى الا اذا كان عالما بالأمرين. (1)

الثاني:

قوله تعالى (يَايَّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الْمَلَاةُ وَأَنْتُمْ سَكَارَى حَاتَى الْمَا الله تعالى الله تعالى (٣) فإن الآية لم تصحح الصلاة الا اذا كان المصلى عالما بحقيقتها ، وبأنه مأمور بها من قبل الله تعالى (٣)

ويلزم منذلك: أن لا يخاطب الا في حال تكون الصلاة فيها صحيحة اذا أتى بها • والمراد بالعلم: اما حقيقته واما التمكن منه •

⁽۱) المستصفى ج ١ ص ٨٦ ، فقه النوازل ـ التقنين والالزام ص ٢٢٠

⁽۲) سورة النساء آية ۴۳٠

⁽٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٤٦٠

فاذا وجد أحد الا مرين تحقق التكليف لأن الاول : عالم - والثاني : متمكن من العلم

ومثال حقيقة العلم:

ما أخرج البخارى ومسلم عن أنس رضى الله عنه قال : (كنت سآمى القوم فى منزل أبى طلحة فنزل تحريم الخمر ، فأمر مناديا ينادى ، فقال أبو طلحة : اخسرج فانظر ما هذا الموت؟ قال: فخرجت فقلت: هذا مناد ينادى • ألا ان الخمسر قد حرمت ، فقال: اذ هب فاهرقها)(1)

والمراد بالتمكن:

قدرة الشخص على تحصيل العلم بعد بلوغ الدعوة الى الاسلام له ٠

بالنظر في ملكوت السموات والأرض لمعرفة وجود الله تعالى ووحدانيت وفي المعجزة لمعرفة نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم (٢)

واستثنى أبو منصور الماتر بدى من اشتراط بلوغ الدعوة :

الايمان بوجود الله ووحدانيته ، فانه واجب على الانسان العاقل ولو لم تبلغه الدعوة لقدرة العقل على الاهتداء اليع بالتفكير في ملكوت السموات والأرض (٣) وكالقدرة على التعلم أو على سؤال أهل العلم (٤)

ولهذا قالوا:

لا يعذر الانسان بالحهل في دار الاسلام لقدرته على التعلم أو على سؤال أهـــل المذكر ٠

⁽۱) صحیح البخاری بشرح فتح الباری ك الاشربة باب نزل تحریم الخمر ج ۱۰ ص ۳۸، صحیح مسلم بشرح النووی ك الاشربة باب تحریم الخمر ج ۱۳ ص ۱۶۸، الجامع لاحكام القرآن ج ۲ ص ۱۲۹۰ لتبسیر د ع ص ۲۲۵

⁽٢) كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٦٦٠

⁽٣) المستصفى ج ١ ص ٨٦ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٢٨ ، كشـــف الاسرار ج ٤ ص ٣٣٤٠

وقالسوا:

لا يكلف من نشأ في شاهق جبل ولم تبلغه الدعوة لعدم القدرة •

ولا يكلف من أسلم في دار الحرب ، وكان جاهلا لأحكام الاسلام أو لبعضها، لأنه لم تبلغه الدعوة الى هذه الأحكام ٠

ولا يجب عليه قضاء ما فاته من الصلاة والصوم وغيرها ٠ (١)

ولهذاة

رفع الجناح عن الذِّين شربوا الخمر قبل تحريمها •

وعذر بالجهل الصحابة الذّين كانوا يصلون الى بيت المقدس قبل تحويل القبلية الى الكعبة ، وقبل علمهم بهذا التحويل ، كما وقع لأهل قباء (٢) اذ كانوا يصلون الى بيت المقدس الى أن أتاهم الآتى فأخبرهم بالناسخ فمالوا نحو الكعبة ،

ويدل عليه:

ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : (بَيْنَمَا الْنَاسُ بِقَباء في مسلاة الْمَبْحِ إِذْ جَاء هُم آتِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّم : قَدْ أُنسز لُ عَلَيْهِ الْلَيْفَةِ قَرَانٌ ، وَقَدْ أُمِر أَنْ يَسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوها ، وَكَانَتُ وَجُوهُمْ عَلَيْهِ الْلَيْفَةِ الْمَالَةُ الْكَعْبَة فَاسْتَقْبِلُوها ، وَكَانَتُ وجُوهُمْ إِلَى الْكَعْبَة فَاسْتَقْبِلُوها ، وَكَانَتُ وجُوهُمْ إِلَى الْكَعْبَة) (٢).

أما الذين كانوا يصلون الى بيت المقدس وماتوا قبل أن تحول القبلة الى الكعبية فهؤلاء ليسوا من مسألتنا ٠

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٥١ ، ٢٤٩ ، ج ٤ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٣٣، ٢٣٤ ، حاشية الشرواني ج ١ ص ٥٤٤٠

⁽۲) قرية على بعد ميلين من المدينة على يسار القاصد الى مكة وبها مسجد التقوى (۲) عن معجم ياقوت) تفسير القرطبي ج ۲ ص ۱۶۸ ، المصباح المنير مادة قبو٠

⁽٣) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الصلاة باب ما جاء فى القبلة ج ١ ص ٥٠٦، محيح مسلم بشرح النووى ك المساجد باب تحول القبلة ج ٥ ص ٠١٠

لأن التكليف بالتوجه الى الكعبة حدث بعد وفاتهم ، وفيهم نزل قوله تعالى () و كان الله لِيضِيعُ إِيمَانكُم إِن الله بِالنَّاسِ لَروَّ فَ رَحِيمٌ (١) .

فالمراد بالا يمان في الآية :

الصلاة التي صلوها الى بيت المقد س قبل تحول القبلـة ٠(٢)

⁽۱) سورة البقرة آية ١٤٣٠

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن جـ ٢ ص ١٥٧٠

⁽٣)البراء بن عازب بن الحارث بن عدى الانصارى الاوسى، يكنى أبا عمارة، ويقال ابا عمرو ، له ولأبيه صحبة ، روى عنه انه غزا معرسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عشرة غزوة ، وشهد مع على الجمل ، وقتال الخوارج ، ونزل الكوفة توفى سنة ٧٢ه • الاصابة في تفييز الصحابة ج ١ ص ١٤٢ بتصرف •

⁽³⁾ صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الايمان باب الصلاة من الايمان ج ا ص ٩٥ وكذ لك ك الصلاة باب التوجه نحو القبلة ج ١ ص ٥٠٢، صحيح مسلم بشـــرح النووى ك المساجد باب تحويل القبلة ج ٥ ص ٩ ، الجامع لاحكام القــرآن ج ٢ ص ١٤٨٠

ومثل هؤ لاء :

الصحابة الذّين ماتوا قبل أن تحرّم الحمر ، فانهم ما توا قبل التكليف بحرمتها فلا اثم عليهم بما شربوا ، وفيهم نزل قوله تعالى: (لَيْسَ عَلَى الّذِينَ آمنوا وعملوا المالحَتِ جُنَاحٌ فيما طُعِموا إِذَا مَا اتّقُوا وآمنوا وعملوا المالحَتِ) الآسة (٢)

وقد يــرد :

ان الشريعة عامة بدليل قوله تعالى (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشبراً وتُديراً) (٢) . وفي الناس من لا يفهم العربية فلا يستطيعون فهم أد لسبة التكليف الشرعية التي وردت باللسان العربي بدليل قوله تعالى (بلسبان عربي مبين) (٤) . فكيف يعلم هؤلاء ، وكيف يوجه الخطاب باللسان العربي لمن لم يفهم سبب .

ويجاب:

بأنه لا يلزم منه تكليف غير الفاهم بشرائع الاسلام

لأن غير العربي:

يمكن أن يفهم ذلك بأحد أمور ثلاث:

الأول:

ترجمت أد لة التكليف الشرعية الى اللغات الأخرى بحيث يستطيــــــع

⁽۱) سورة المائدة آية ۰۹۳

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن جـ ٦ ص ٢٩٤ ، التيسير جـ ٤ ص ٢٢٥٠

⁽٣) سورة سبأ آية ٢٨٠

⁽٤) سورة الشعراء آية ١٩٥٠

غير العرب فهم ما كلفوا به ٠

كما روى من عمل النبى صلى الله عليه وسلم فقد أرسل كتبا مكتوبة بلغــات المرسل اليهم كقيصر وكسرى والنجاشى وغيرهم من الملوك والأمراء ، وهـم من غير العرب ، ولا طريق الى افهامهم فى هذا الوقت الابالترجمة ٠

ومن ذلك:

كتاب قيمراً وفيه قوله تعالى (قل يُلُهُ الكتاب تعالوا إلى كلمسة مواع بيننا وبينكم ألا نعيد الا الله ولا نفرك به شيئا، ولا يتخذ بعضنا مواع بيننا من د ون الله ، فإن تولوا فقولوا اشهد وا بأنا مسلمون (٢) ولا بد أن تكون هذه الآية قد ترجم معناها لقيصر حتى فهمها .

وهيدًا:

يمكن أن يكون د ليلا على جواز ترجمة معانى القرآن ، وتعتبر ترجمة للتفسير لاللقرآن ، اذ تتعذر الترجمة الحقيقية ·

الأمر الثاني:

ان ند عو غير العرب لتعلم اللغة العربية حتى يتمكنوا من فهم النصــوص الشرعية التي يكلفون بها •

الأمر الثالث:

ان تقوم طائفة من المسلمين بتعلم لغات الامم الأخرى ومخاطبتهم بلغتهم حتى يعملوا على نشر عقائد الاسلام وأحكامه وعظاته ·

⁽۱) عظيم الروم هرقــل

⁽٢) سورة آل عمران آية ٦٤

وهذا الأمسر:

هو: الطريق القويم لنشر مبادى، الاسلام بين الأمم الاخرى ·
فيكون فرضا كفائيا في الأمة العربية كما قال تعالى (ولتكن منكم أمسة

و حون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأو لبئك همم

ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع أشهد الله أنه بلــــغ رسالته ، وأمر المسلمين أن يبلغ الشاهد منهم الغائب ·

والواقع :

أن كَلرُّ من هذه الأمور الثلاثة: وجد على مر العصور •

- _ فترجمت الكتب على عهد النبى صلى الله عليه وسلم · وكان ذلك واجبا مخيرا لتوقف واجب تبليغ الدعــوة عليـه ·
- _ وتعلم الفرس وغيرهم اللغة العربية حتى نبغوا فيها وصاروا كأهلها فى فهم نصوص الاسلام ، وكان ذلك واجبا مخيرا عليهم ليعلموا أحكام الاسملام التى كلفهم الله بالعمل بها •
- _ وقامت فئات من الدعاة فى بلاد كثيرة فى أفريقيا وغيرها بنشر الاسسلام بلغة أهلها قياما بواجب الدعوة الى الله ٠(٢)

⁽۱) سورة آل عمران آية ١٠٤٠

⁽٢) الموافقات ج ٢ (النوع الثاني من مقاصد الشارع) ص ١٤ وما بعدها٠

الفصىل السادس نى اشتراط القصر فى التكليف

القصل السادس

في اشتراط القصد في التكليف

يشترط فى التكليف بالفعل أن يكون مقصودا للمكلف عند الاتيان به فــــلا .

يصح تكليف المخطئ٠٠(١)

والمخطىء :

هو : من يقصد بفعله غير المحل الذي وقعنت فيه الجنايسة فيقع الفعل في محلها ٠(٢)

وقد اختلف العلماء في تكليفه:

فقالت المعتزلة:

إنّ المخطى غير مكلف لأنه غير قاصد

فاذا رمى صيدا: وأصاب آد ميا ٠

فإنّ محل الجناية : الآد مي : ولم يقصد بالرمي •

انما المقصود بذلك هو الصيد ٠

واذا تمضمض الصائم فتسرب الماء الى حلقه:

⁽۱) المسطمفي ج ۱ ص ۸۳۰

⁽٢) هذا التعريف الاصطلاحي ، أما التعريف اللغوى فقد ذكر الراغب في مفرداته للخطأ تعريفات منها : أنه يريد ما يحسن فعله ولكن يقع منه خلاف ما يريد فيكون قد اصاب في الارادة وأخطأ في الفعل وهو المعنى بقوله صلى اللسمة عليه وسلم (رفع عن امتى الخطأ والنسيان) مفردات الراغب مادة خطأ .

لأنه غير قاصد ، وما دامت ليست هناك جناية فلا مؤاخذة على فعلى موادا انتفت المؤاخذة انتفى التكليف فى حقه كالصبى والمجنون (١)

وقال أهل السنة:

المخطىء مكلف في الجملة ٠

لأنه جان ، وجنايته تستوجب المؤاخذة لتركه التثبت والاحتياط •

فيكون خطئه ناشئا عن أمر اختيارى: وهو: عدم التثبت ٠

وعد م التثبت لا يخلو عن القصد ، لذا استوجب المؤاخذة ٠

والدليل على مؤاخذته عقلا:

ان الله سبحانه وتعالى علمنا أن نسأل العفو وعدم المؤاخذة و المؤاخذة و المؤاخذة و المؤاخذة الم

فلو لم تصح المؤاخذة على الخطأ لكان السؤال عبثا ، لأن المستحيل عقـــــلا لا يسأل عدم المؤاخذة عليه ، اذ هو منعدم بطبعه ، فصحة المؤاخذة يلزمهــا تكليف سابق ، فيكون الخطأ غير مانع من التكليف .(٣)

والد ليل عليه من السمع:

ايجاب الكفارة على المخطئ في القتل الخطأ٠

⁽۱) تيسير التحرير ج ۲ ص ٣٠٥ ، مسلم الثبوت ج ۱ / ١٦٥ ، شرح التلويح ج ۲ ص ١٩٥٠

⁽٢) سورة البقرة آية ٢٨٦٠

⁽٣) تيسير التحرير ج ٢ ص ٣٠٥ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٦٥٠

وتعليله بالتوبة الدذى يدل على أنه ارتكب ذنبا بهذا القتل · قال تعالى (وَمَنْ قَتَلُ مُؤْمِنًا خُطُئاً فَتَحْرِير (رَقَبُ مَ مُؤْمِنُة ودية مسلمة الى أهله) الى أن قال : (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليما حكيما)(١)

ولكين :

جعله الله عدرا في سقوط الاثم في الآخرة كما قال صلى الله عليه وسلسم:

رُبُ رُبُ وَ رُبُ وَ رَبُ وَ مَا استكرهوا عليه والمنان وما استكرهوا عليه و (٢)

فان اجتهد المجتهد في الحكم الفقهي فأخطأ لميأثم ، بل ان أصاب فله أجران وان أخطأ فله أجر واحد وهو أجر الاجتهاد٠

وقد أخرج البخارى ومسلم بسندهما عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إِذَا حَكُمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدُ ثُمَّ أَصَابُ فَلَهُ أَجْراَنِ وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدُ فَمَّا أَصَابُ فَلَهُ أَجْراًنَ وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدُ فَمَّا أَصَابُ فَلَهُ أَجْراًنَ وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدُ ثُمَّ أَصَابُ فَلَهُ أَجْراًن وَإِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدُ ثُمَّ أَصَابُ فَلَهُ أَجْراًن وَاللهِ عَلَى مَا الله عليه وسلم يقول : (إِذَا حَكُمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدُ ثُمَّ أَصَابُ فَلَهُ أَجْراًن وَالله عليه وسلم يقول : (إِذَا حَكُمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدُ ثُمَّ أَصَابُ فَلَهُ أَجْراًن وَاللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الله عليه وسلم يقول : (إِذَا حَكُمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهُدُ اللهُ عَلَيْهُ وَسِلْمَ يَعْوِلْ : (إِذَا حَكُمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهُ وَسِلْمَ يَعْمِلُ عَلَيْهُ وَسِلْمَ يَعْلُونُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَيْهُ وَسِلْمَ عَلَيْهُ وَسُلُم يَتَهُ وَاللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَسِلْمَ يَعْلُمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَسِلْمَ يَعْلُمُ اللّهُ عَلَيْهُ وَسُلّمَ عَلَيْهُ وَالْمُعُولُ عَلَيْهُ وَالْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَالْمُ اللّهُ عَلَيْهُ أَصَابُ فَلَا أَنْ أَنْ إِلَا اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ إِنْهُ إِلَا اللّهُ عَلَيْهُ إِنْ إِنْ العَالِمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَا اللّهُ عَلَيْهُ إِنْ إِلَيْهُ إِلَا عَلَى الْعَالِمُ اللّهُ عَلَيْهُ أَنْ أَنْ إِنْ الْعَالَ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَا اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَا اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَيْكُ أَا لَا لَا عَلَيْهُ أَلْكُوا أَنْهُ إِلَا عَلَى الْعَالِمُ اللّهُ عَلَيْكُ أَلْمُ اللّهُ عَلْمُ أَوْلُوا اللّهُ عَلْمُ الْعَلَمُ عَلَيْكُوا أَلْمُ اللّهُ عَلَيْكُوا أَنْ عَلْمُ عَلَيْكُ أَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ أَنْ إِلْمُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ أَلْمُ اللّهُ عَلْمُ أَنْ إِنْ إِلْمُ عَالْمُ عَلَّهُ أَلِهُ اللّهُ عَلْمُ أَلَّهُ أَلِهُ إِلّهُ عَلْمُ ا

وجعله أيضًا شبهة مسقطة للعقوبة الكاملة فلا يؤاخذ على جنايته بحـــد أو قصاص ٠

لأن الجناية منه:

غير كاملة اذ هي : جناية من وجه لعدم تثبته واحتياطه وليست جناية من وجه آخر لعدم كمال قصده ٠

فكان فعله: نوع جناية •

⁽۱) سورة النساء آية ۹۲

⁽۲) سبق تخریجه ص ۱۳۹

⁽٣) صحیح البخاری ك الاعتصام باب أجر الحاكم اذا اجتهد ٠٠٠٠ ج ٨ ص ١٥٧ ، صحیح مسلم بشرح النووی ك الاقضیة باب أجر الحاكم اذا اجتهد ج ١٢ ص ١٣

ولهذا:

وجبت عليه الكفارة المترددة بين العبادة والعقوبة فهى جزاء الفعل الصادر منه وأما وجوب الدية : فبالحكم الوضعى لأنها جزاء للمحل الذى أتلفه وبهذا قال فخر الاسلام (1).

فكون فعله شبهة مسقطة للعقوبة الكاملة لا يعنى سقوط صمان ما أتلف سها و (٢)

فان الصبى وهو غير عَامِّلُ يصْمن ما أتلفه من حقوق العباد٠

فالمخطى، من باب أولى ، لأنه عاقل بالغ٠

وقرق الحنقية بين الاقطار ناسيا والافطار مخطئا ٠

فقالوا:

من افطر ناسيا بقى على صومه ، ومن افطر مخطئا فسد صومه، وفرقوا بين النسيان والخطأ :

بأن الله لم يؤاخذ من افطر ناسيا في رمضان ٠

لغلبة النسيان •

ولأن الا فطار: اطعام وسقى من الله تعالى كما قال صلى الله عليه وسلسم (مَنْ نَسِى وهو صَائِم قَأْكُلُ أَو شَرِبَ فَلَيْتُم صَوْمَه ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَـه اللّــه وَاقْمَا أَطْعَمَـه اللّــه وَقَامُ (٣) .

⁽۱) وجعلها البعض واجبة جزاء للفعل على سبيل الصلة د ون التعسويسسُ لأن الانسان ليس بمال • شرح التلويح ج ٢ ص ١٩٥٠

⁽٢) التيسير ج ٢ ص ٣٠٦ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ١٦٥ ، التوميح ج ٢ ص ١٩٥٠

⁽٣) صحیح مسلم بشرح النووی ك الصوم باب اكل الناسی وشربه وجماعه لا یفطـر ج ۸ ص ۰۳۰ مجیج البخاری بشرح فتح الباری ك الصوم باب الصائم اذا أكل أو شرب ناسیــا ج ٤ ص ١٥٥٠

بخلاف الخطأ:

فانه نادر

وفعل المخطى من نفسه لأنه ناشئ عن عد م تثبته . (١)

أما الحنايلة والشافعية:

فلا يفرقون بين الخطأ والنسيان لعدم القصـــــــد فلو تمضمض الصائم فسبق الماء الى حلقه لا يفطــر • (٣) أما المالكية فلُهم في الصوم تفريعات كثيرة •

أما وقوع طللاقه:

ققال الشافعي:

ان الخطأ وانكان غير مانع من التكليف

لكن المخطى:

لا يكلف اذا جرت على لسانه صيغة الطلاق.

لأن الطلاق:

كلام والمعتبر في الكلام أن يكون مقصودا ٠

والمخطىء:

غير قاصد ، فلا اعتبار لكلامه مثل النائم . (٣)

⁽۱) شرح التوضيح جـ ۲ ص ١٩٥٠

⁽٢) الروض المربع ص ١٥٩ : ، تحفة المحتاج - ١ ص ٢٣٠٠

⁽٣) مغنى المحتاج ج ٣ ص ٢٨٧٠

وقال الحنقيسة:

بوقوعه لأنه وان كان الاعتبار فى الكلام أن يكون مقصودا الا أن القصد أمر باطن يصعب الوقوف عليه ، فلا بد من اعتبار مظنة القصد ، فأقليم البلوغ والعقل مقامه ، فاذا تكلم به وهو بالغ عاقل اعتبر طلاقه ،

ويخالف النائم حيث لا يقع طلاقه:

اذ عد مالقصد في النوم ظاهر

فلا يقام العقل والبلوغ مقامه ٠

وقال ابن الهمام: عن بعض الحنفية:

ان اعتبار مظنة القصد من جهة القضاء لا منجهة الديانة وفاذا طلق شخص أمام القاضى ، فليس للقاضى الا اعتبار مظنة قصد ه والاخذ بكلا مسه لأنه يبنى قضائه على الظاهر من أمره و

وقيما بين هذا الشخص وبين الله تعالى لا يقع الطلاق لأنه تعالى أعلم بقصده فلا يُبنى الحكم في الديانة على اعتبار المظنة ، بل على حقيقة قصده والمخطئ: لا قصدله (١)

⁽۱) انظر تیسیر التحریر ج ۲ ص ۳۰۷ ، مسلم الثبوت ج ۱ ص ۱۱۲۰

⁽۲) أخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند أهل العلم منن أصحاب النبي على الله عليه وسلم • سنن الترمذي ، بابع ما جاء في الجد والهذل في الطلاق ج ۲ ص ۳۲۸ ، وأخرجه الدار قطني وقال في التعليق السغني عليه رواه أحمد وأبو داود والمترمذي وابن ماجة ، وصححه الحاكم ، وأنكره النسائي ، ووثقه غيره وعلى هذا فهو حسن • سنن الدار قطني مع التعليق ك الطلاق ج ٤ ص ١٩ ، سنن أبي داودذ ك الطلاق باب في الهذل على الطلاق ج ٢ ص ٢٥٩ ،

وذلك:

1-

لأن الهازل قاصد للتلف ط بالط لاقوان لم يقصد حكمه فغلظ الله عليه بالزامه حكمه بسبب أنه اتخذ آيات الله هزوا •

أما ما يقبل الفسخ من العقود: كالبيع فلا عبرة بعد اذا صدر من المخطئ كالهازل، بل هو أولى، لأن الهازل يقصد اللفظ بدون الحكم، وهذا لا يقصد اللفظ ولا الحكم،

فالظاهر:

أنه لا ينعقب بيعبه لعدم قصد اللفظ والمعنى كالنائب لكن الحنفية:

الحقوه بالهازل وحكموا بفساد بيعه غير أنه لا يملك المبيع بالقبسض مع أن الحكم في البيع الفاسد أن المبيع يملك بالقبض (١)

والحامـــل :

ان المخطى، لا قمد له في خصوص اللفظ ولا في حكمه ٠

فالأ مــــل :

ألا يُكلّف إلا فيما صدر عنه وكان له فيه نوع قصد كالقتـــل الخطأ أو فيما تكون فيه مظنة القصد مع خفاء القرينة كالتلفظ بالطـــلاق وبناء على أن المخطى: : ليس بقاصد ، لكن له نوع قصد٠

قالوا: ان الخطأ شبهة مسقطة للعقوبة الصرفة كالحدود والقصاص •

⁽۱) انظر تيسير التحرير ج ۲ ص ۳۰۲

الفصى السابع فى اشتراط الاختيار دحكم تكليف الملجأ والكره

القمل السابع

في اشتراط الاختيار وحكم تكليف الملجأوالمكره

فمن شروط التكليف : الاحتيار،

والكلام عن عدم الاختيار في أمرين: الالجاء والاكراه ٠

أما الالجاء:

فهو فى اللغة الاضطرار (١).

وفي عرف الأموليين:

فعل الشخص مالا مندوحة له عما دفع اليه (۲)

ولاقدرةله على منعه ٠(٢)

كما اذا القى انسان آخر من شاهق ، أو دفعه فسقط فى بئــــر ، فوقع على انسان فقتلـه٠

والملجأ غير مكلف اتفاقا ٠

لأن التكليف: قرع القدرة والملجأ غير قادره .

لأنه: لا يقدر على الفعل ولا على الامتناع عنه

اذ الفعل حينئذ واجب الوقوع لاند فاعه اليه ، وعد مه ممتنع الوقوع • ولهـذا:

لا يأثم بالقتل ، ولا يكلف بالدية ، بل الدية على من الجا ، والى الوقوع وهو كذلك غير مختار ، بل مضطر الى ما حدث من القتل بسبب الالجلاء

⁽١) المصباح المنير ماد ة لجأً •

⁽٢) تقرير الشربيني ج ١ ص ١٨ ، شرح المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٧٠٠

وهذا الالجاء: لا يدخل في الاكراه الا تى كما قرر ذلك المحققون • (1) فقد قالوا:

ان الملجأ فقد ثلاثة أشياء القدرة والاختيار والرضاء وقيل:

ان الملجأ مكلف بناء على القول: بجواز تكليف ما لا يطاق عند القائل به كالتكليف بحمل الصخرة العظيمة •

ورد :

بان المقصود من جواز التكليف بما لايطاق: منتف فى تكليمه الملجاً لأن المقصود من التكليف بما لايطاق هو: احْتبار المكلف أيأخم المستنف بالمقد مات فيكون معتثل؟

وهذا المعنى:

غير موجود في الملجأ ، لأنه مسلوب الاختيار ٠ (٢)

⁽۱) الذي قسم الفعل الى الجاء واكراه وفرق بين الملجأ والمكره في المعنى هـــو السبكي في جمع الجوامع ومعه شارحه المحلى، حاشية البناني و ١ ص ٢١ أما الاسنوى والا مدى : فانهما أد خلا الالجاء في الاكراه وقسماه الى ملجئ وغير ملجئ وأرادا بغير الملجئ : ما يقدر الشخص على ايقاع ما اكره عليه ، ويقدر على الامتناع ولكن يمنع منه خوف الهلاك الذي هدد به وأراد ا بالمجلئ : ما لا يقدر الشخص على الامتناع عنه ولا على عد مـــه نهاية السؤل ج ١ ص ١٣٨ ، الاحكام للا مدى ج ١ ص ٢٢٠ ، ٢٢١

⁽٢) شرح المحلى على جمع الجوامعج ١ ص ٧١٠

وأما الإكراه:

فهو قول أو فعل يصير به الشخص محمولا على ايقاع أمر لا يرضاه مع بقاء قدرته عليه ٠(١)

وهو قسمان كما قال الحنفيسة:

الأول :

اكراه بملجى،: وهو الاكراه بأمر لا يطيق المكره الصبر عليه الابجهد نفسى عظيم ، كالاكراه بقتل أو بقطع عضو أو احراق بالنار على فعل أمر محظور شرعا٠

: ا نه

والأكراه لا يفقد الاختيار على الصحيح، لكن يؤثر عليه ٠(٢)

اكراه بغير ملجى، : وهو الاكراه بأمر يطيق المكره الصبر عليه لكنه يعد مرضاه به ، كالاكراه بضرب ، أو حبس، أو أخذ مسال ، أو ضرب لا بنه أو أبيه ، فانه يطيق الصبر على هذا الفعل · فاذا اختار فعل ما أكره عليه فقد اختار أخف الضررين

لكنه غير راضى به ، وكذ لك الحال في الأول •

فكل منهما يوجد فيه الاختيار وعدم الرضا •

غير أن الحنفية قالوا:

ان الاكراه بالملجأ: يفسد الاختيار ولا يعد مه ٠

⁽۱) التقرير والتحبير ج ٢ ص ٢٠٦ ، تقرير الشربيني ج ١ ص ٢١

⁽٢) التيسير ج ٢ ص ٣٠٧ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٢٠٦

لأن الاحتيار:

هو: القصد الى فعل مقدور عليه متردد بين الوجود والعسسد م بترجيح أحد جانبيه على الا خر ·

فان استقل الفاعل في قصده فالاختيار صحيح ٠

ففى الاكراه الملجيء:

المكره: غير مستقل في اختياره، فالاختيار موجود لكنه فاســـد أما الرضا فهو معدوم (1)

وأما الثاني: فا لاختيار فيه صحيح لكن الرضاط معدوم ٠

غايسة الأسر:

أنه يختار أخف الضررين فهو قادر في الحالين على ايقاع المكره به ونقيضه ومختار لكنه غير راضي به كما في الاكراه بالملجيء ٠

وكلام الحنفية:

عن الاختيار صحيح وان لم يتعرض له غيرهم ممن يقول بتكليف المكسوه وأثر هذا التقسيم :

يظهر في ترتيب الاحكام على الاكراه كما يأتي ٠

⁽۱) التيسير ج ۲ ص ۳۰۷۰

وقد اتفق العلماء :

على تكليف المكره بغير الملجأ،

واختلف و ا :

في تكليف المكره بالملجأ •

فقال الجمهور:

انه مكلف سواء أكره بباطل كالاكراه على القتـــل •

أو أكره بحق كالإكراه على الصلاة •

وذ لك لأ مريسن:

الأول:

انه قادر على ايقاع المكره عليه ونقيضه وان كان المحد الاختيار اذ ان هناك فرقا بين فاسد الاختيار وعد يم الاختيار •

فالملجاً:

عديم الاختيار مسلوب الارادة كما بينت •

والمكره بالملجأ:

مختار لكنه فاسد الاختيار وهو قادر٠

بدليـل:

انه اذا أكرى بالقتل على فعل شي محرم: كان مخيرا بين الفعل وعد مه . وقادر اعلى ايقاع أحد هما •

الأمر الثاني:

ان الاحكام تثبت في حقه

فقد يكون الفعل فرضًا عليه : كما اذا اكره بالقتل على شرب خمر ٠

أو أكل ميتة ، وغلب على ظنه وقوع ما هدد به ، فحينئذ يفترض عليه الشمرب

وقد يكون حراما في حقه ، كما اذا أكره بالقتل على قتل انسان

فان القتل يكون حراما عليه ، وعليه أن يؤثر المكره على قتله بالبقاء على نفسه · وقد يكون الفعل رخصة فى حقه ، كما اذا أكره بالقتل على النطق بكلمة الكفسر فانه يرخص له النطق بها مع التعريض بنية معنى غير مكفر ، وان امتنع عن النطق حتى قتل أجر . (1)

وثبوت الأحكام في حقه:

هو التكليف ، اذ هو طلب ما فيه كلفة ٠

قال في المستصفى:

(والمكره يفهم وفعله فى حيز الامكان، اذ يقدر على تحقيقه وتركسسه فان أكره على أن يقتل: جاز أن يكلف ترك القتل، لأنه قادر عليه وان كسان فيه خوف الهلاك، وان كلف على وفق الاكراه فهو ايضا ممكن: بأن يكسره بالسيف على قتل حية همت بقتل مسلم اذ يجب قتلها، أو أكره الكافر على الاسلام، فاذا أسلم نقول قد أدى ما كلف به)(٢).

غير أن الاكراه بالملجى :

قال جمهور العلماء:

ان الأحكام فيه تناط بالمكره بكسر الراء ٠

⁽۱) التيسير ج ۲ ص ۳۰۸، نهاية السؤل ص ۱۳۹ حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ج ۱ ص ۷۲ وما بعدها٠

⁽٢) المستصفى ج ١ ص ٩٠٠

فان اتلف المُكِّرهُ شيئا:

همنه المُكْرِهِ ، بخلاف المُكْرَهُ بغير الملجأ (١)

وقالت المعتزلة:

المُكَّرُهُ بالملجى: : غير مكلف بعين المُكَّرِهِ عليه ولا بنقيضه (٢).

اذ المكلف:

هو الذي اذا أتى بالفعل كان امتثالا لأمر الشارع •

وان امتنع عنه كان لقدرته عليه ٠

وههنا المكرة:

ان فعل عين المكره عليه ، فانما يفعله استجابة للمُكْرِهِ لا امتثالا للسه

وان لم يفعله : فذلك لعجزه عن الفعل لا لقدرته عليه (٣)

رد قول المعتزلة:

إن الفعل المُكرَهُ عليه : ممكن لذاته ، والمكرَّهُ قادر عليه

والقادر:

من انشاءفعل ، وانشاءترك

وهو قادر على الترك، فهو قادر على الفعل •

غير أنه:

حين يختار المكرة عليه: يختار اخف الفررين بالنسبة له •

وهذا: دليل جواز التكليف عقلا ٠

⁽۱) التيسير ج٢، ص ٣٠٩

⁽۲) والقول بهذا هو نقل جمع الجوامع • أما الاسنوى فقال: انه غير مكلف بعين المكره غليه ومكلف بتقيضه كما نقل عن البرهان • انظر نهاية السول ج ١ ص ١٣٨

⁽٣) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع جد ١ ص ٧٠

وقال في البرهان:

مذهب المعتزلة:

أن المكره لا يجوز تكليفه بالعبادة ٠

وبنواذ لك على أصلهم في وجوب اثابة المكلف •

ومعلوم:

أن المكره بالملجي، على الشي، لايثاب عليه

لأنه لا يأتى به امتثالا ، بل استجابة لمن أكرهه

أما المنهي عنه:

كالقتل فيجوز تكليف المكره بايجاده

لأن الامتناع عنه اشد في المحنة واقتضاء الثواب

فمبنى المسألة عندهم:

هو أن التكليف للا متثال وللحصول على الثواب

فمتى تحقق ذلك: جاز التكليف كما في النهى

(١) ومتى لم يتحقق: لا يجوز التكليف كما في الامر بالعبادة •

وقد بحثت في كتاب المعتمد عن هذه المسألة: للتحقق من مذهب المعتزلة فلم أعثر عليها •

وأما الاكراه بغير الملجى:

فالمكره فيه مكلف بالاتفاق لأنهقادر مختار

غاية الأمر:

أنه غير راضى ، وعدم الرضا لايمنع من التكليف . (٢)

⁽۱) البرهان ج ١ ص ١٠٦

⁽۲) نهایة السؤل ج ۱ ص ۱۳۸ ، المستصفی ج ۱ ص ۹۰ ، مسلم الثبوت ج ۱ ص ۱۲۱ التیسیر ج ۲ ص ۳۰۷ ، الاحکام للا مدی ج ۱ ص ۲۲۰

والحاصيل:

ان للأصوليين في تحرير هذا الموضع ثلاث طرائق للتقسيم، طريقة جمع الجوامع طريقة الله مدى والاسنوى

طريقة الحنفيسة٠

الفصىل الثامن فى حكم تكليف العدوم

الفصل الثامس

فيحكم تكليف المعدوم

من المعلوم أن الله تعالى بعث بنبيه صلى الله عليه وسلم الى الناس كافة منــذ أرسله الى أن تقوم الساعـة •

وهم جميعا مأمورون ومنهيون بما جاءفي أدلة الشرع مطلقا

فالموجود :

مخاطب على الحقيقة

والمعد وم :

مخاطب على تقدير وجوده أى أن وجد بصفات التكليف كلـــف . كالصبى والمجنون :

مخاطبان على تقدير تأهلهما بالبلوغ والعقل

وقد بنى على الخلاف فى تفسير الخطاب أهو الكلام الذى بحيث يوجه نحو الغير للا فهام أم هو توجيه الكلام؟ مسألة خلافية فيها بيان أكثر ·

وهي :

هل يجوز تكليف المعدوم؟

انقسم العلماء في هذه المسألة الى فريقين:

قمن قال :

ان الخطاب: هو الكلام النفسى القديم ، والذى يمكسن أن يتوجه الى المتهيئ لفهمه ، والمتنوع فى الأزل الى الأمسر والنهى والخير ٠٠٠٠٠٠ الخ

⁽۱) التيسير ج ۲ ص ۲۳۹۰

يكون المعد ومون والموجود ون على رأيه :

مخاطبين بهذا الخطاب

يۇ يىدە :

ان جميع المكلفين مخاطبون بالقرآن سواء أكانوا موجود ين أو معد ومين الى أن تنتهى د ار التكليف ٠

ـ كما قال تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم :

(وأُوحِي إِلَى هَدَا

ه ر ر به و روم به وَمَنْ بِلُغَ) • (١) القرآن لِأَنْذِ رَكُمْ بِهِ وَمَنْ بِلُغَ) • (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم :

(ألا قُلْيبِلغِ الشَّاهِدُ مِنكُمِالْغَارِّبِ) (٢)

- وقوله صلى الله عليه وسلم:

(وكانَ النّبِيّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَةٌ ، وَبُعِثْتُ إِلَى النّاسِ كَافَةٌ) • وهذه الكلمة تعم بنى آدم على اختلاف أماكنهم • وأزمانهم •

- ولا جماع المسلمين على اختلاف أعصارهم على هذا المعنى· (٤)

وعليسه:

يكون الخطاب حكما في الازل وفيما لايزال فيتعلق بالموجود ين والمعدومين

(۱) سورة الانعام آية ١٩٠

⁽۲) صحیح البخاری بشرح فتح الباری ك العلم باب لیبلغ العلم الشاهد الغائب ج ۱ ص ۱۹۸۰

 ⁽۳) المرجع السابق ك التيمم باب التيمم ج ۱ ص ۱۶۳۱، صحيح مسلم بشـــرح
 النووى ك المساجد باب مواضع الصلاة ج ٥ ص ٠٣.

⁽٤) التقرير والتحبير ج ١ ص ٢٢٨ ، ص ٢٢٩٠

أما الموجود ون:

فظاهر لأنه متعلق بهم تعلقا تنجيزيا٠

وأما المعدومون:

- فيتعلق بهم تعلقا قد يما قبل وجودهم على سبيل الصلاحيسة بمعنى: أنهم اذا وجد وا بشرائط التكليف خوطبوا به ٠

فان الانسان عادة يجد معنى الأمر واقعا فى نفسه ومترددا فيها من غير أن يستلزمذلك وجود مأمور ولا وقوع أمر •

فمثلا:

من يرجوا في نفسه صلاح ابن له سيوجد ، يكتب له وصية ليعمل بها بعد أن يكتمل له العقل والرشد •

- ويتعلق بهم تعلقا تنجيزيا حاد ثا بعد وجود هم وتهيؤهم لفهـــم الخطاب ٠

فيكون للكلام القديم تعلقان:

- ـ تعلق صلاحی قدیم
- ۔ وتعلق تنجیزی حاد ث ·⁽¹⁾

قال الغزالي: (٢)

ومثل هذا جاو في حق الصبي والمجنون ٠

(۱) منهاج العقول شرح منهاج الوصول في علم الأصول للبدخشي ج ۱ ص ۱۳۲ ، التيسير ج ۲ ص ۲۳۹۰

(٢) سبقت الترجمة له ص ٩٩

فإنّ انتظار العقل لا يزيد على انتظار الوجود ٠)

وعلى هذا فما قالوه:

من أن الصبى والمجنون غير مكلمفين :

يعنون تكليفا تنجيزيا

أما التكليف التعليقي:

فهو ثابت في حقهما كما قالوا: في المعدوم (٢)

ومن يقول:

ان الخطاب: هو توجيه الكلام نحو الغير للافهام، وانه هو الشفاهسي التنجيزي: لا يرى خطاب المعدوم به ٠

لأن الخطاب اللفظى:

خطاب شفاهي يستلزم وجود المخاطب والمعدوم: لا يتصور فيه المشافهة • ويحتجون لرئيهم:

أولا :

بأننا لو قلنا بخطاب المعد وم للزم وجود أمر بلا مأمور ونهى بسلا (٣)

وحينئذ :

يستدل على تكليف المعدوم بأد لمة أخرى:

كالنصوص السابقسسة

والاجماع على أنه صلى الله عليه وسلم أرسل الى الناس الى أن تقوم الساعة ٠

⁽¹⁾ المستصفى في الأصول جـ ١ ص ٨٥

⁽۲) الأحكام للا مدى جا ص ۲۲۰۰

⁽٣) حاشية التفتازاني ج ٢ ص ١٥٠

واحتجوا ثانيا:

بأن التكليف ممنوع في حق النائم والناسي ففي حق المعدوم أولى (١). هذا وفهم مما تقدم:

انه لانزاع في أن المعدوم مكلف بعد وجوده بصفات التكليف

والخلاف انما هو: في تكليفه حال عدمه، وهو خلاف لفظى مبنى على تفسير الخطاب

فى تكليفه حال عدمه ، وهو خلاف لفظى مبنى على تفسير الخطاب وليس خلافا حقيقيا · (٢)

فان قلنا :

بأن الخطاب هو: الكلام النفسى القديم: يترتب عليه صحة القــول بتكليف المعدوم تكليفا تعليقيا٠

بمعنى أنه:

اذ! وجد الانسان بشرائط التكليف:

كلف بأفعال خاصـــة٠

وان قلنا:

بأن الخطاب هو: الشفاهي اللفظى: فهم بعد وجود هم مكلف وبأن الخطاب هو: الشفاهي اللفظى: فهم بعد وجود هم مكلف وبأدلة أخرى ، وليسوا مكلفين حال العدم •

⁽۱) تقریر الشربینی ج ۱ ص ۷۷ ، التیسیر ج ۲ ص ۲۳۹ ، حاشیة التفتازانیی ج ۲ ص ۱۰۰

⁽٢) التيسير ج ٢ ص ١٣١٠

الفصلالتاسع

من يشترط في التكليف بفريع الشيعة الإيمان؟

القصل التاسيع

هِل بشترط في التكليف بفروع الشريعـــة الايمــان؟

المسألة المترتبة على هذا الشرط:

هى تكليف الكفار بأحكام الشريعة أو عد مــــه

فهل هم مكلفون بها بمعنى:

انه لايشترط الايمان في تكليفهم بها

أو هم غير مكلفين بمعنى:

ان الايمان شرط في التكليف ؟

اتفق العلماء:

على أن الكفار مخاطبون بالايمان. (١)

وهو :

التصديق بالله وملا ئكته ورسله وكتبه واليوم الآخر ، وبالقضاء

والقد ر

والأدلة قاطعة بهذا٠

لأن الكفار والمنافقين:

كرر الله في القرآن أمرهم بالايمان بقوله تعالـــى:

(فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنَّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا) (٢).

وقوله تعالى:

⁽۱) اصول السرخسى ج ۱ ص ۲۳، نهاية السؤل ج ۱ ص ۱۵0، منهاج العقول ج ۱ ص ۱۵۲ كشف الاسرار ج ٤ ص ۲٤٤، الفروق ج ١ ص ٢١٨٠

⁽٢) سورة التغابن آية ٠٨

⁽٣) سورة المائدة آية ٥٠

واتفقوا كذلك:

على أن الأفعال التي لا يشترط في صحتها الايمان الكفار مكلفون بها • ولهذا قالوا:

انهم مكلفون بالمعاملات فيجب عليهم أن يو قيعوها على وجه الصحية ، ويحرم عليهم أن يو قيعوها على وجه البطلان أو الفساد كالبيع ، والاجارة ، والكفالة ، والحوالة ، والهبة .

وقالوا:

انهم مكلفون بالعقوبات كالقصاص والحدود والتعزيرات

فاذا ارتكبوا اسبابها فقد ارتكبوا محرما ، ووجب عليهم أن يستسلم والله المترتبة عليها بهم (1)

وثمرة هذا التكليف:

هو وجوب الاتيان بالمعاملات على وجهها في الدنيا والعقوبة على مخالفتها في الآخرة ·

وعقابهم في الدنيا والآخرة على ما ارتكبوه من الجنايات ٠(٢)

وظاهر كلام الأصوليسين:

أن المسألة عامة في الكفار سواء أكانوا ذميين أم حربيين

لكن بعض الأصوليين:

علل مخاطبتهم بالمعاملات والعقوبات بأنهم التزموها بعقد الذ مق (٣)

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٤٨ ، اصول السرخسيج ١ ص ٧٣ ، كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٤٢

⁽٢) التيسير ج ٢ ص ١٥٠ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ١٢٨٠

⁽٣) الذى علل بهذا هو صاحب التيسير وصاحب المسلم · التيسير ج ٢ ص ١٥٠ المسلم ج ٢ ص ١٢٨

وبعشهم:

علل بأن المعاملات لاصلاح الدنيا وهم فى حاجة الى الاصلاح والعقوبات للزجر عن ارتكاب الجنايات وهم بحاجة الى الزجر (1) والواقع: أن هذا التعليل: لوجوبها عليهم فى الدنيا .

أما العقاب على تركها في الآخرة :

فهو عام في الكافر الدذمي والحربي كما أفاد ذ لـــــك كلا مهم قاله السرخسي في أصوله •(٢)

ويد ل عليه :

فان الآية بعمومها: نص فى مضاعفة عذاب منجمع بين الكفر والقتل والزنا • (٤) والقتل والزنا • (٤) والقتل والزنا • (٤) والقتل والقتل

فان تعدد الآثام ومضاعفة العذاب : لجمعه بين الشرك وهذه المعاصى (٥)

⁽۱) والذى علل بهذا التعليل هو صاحب كشف الاسرار٠

⁽۲) اصول السرخسي ج ۱ ص ۱۳

⁽٣) سورة الفرقان آية ٢٨٠

⁽٤) المسطمفي ج ١ ص ٩٢

⁽٥) تفسير النسفى ج ٣ ص ١٧٥.

و اختلف العلماء :

في الفروع التي يكون الايمان شرطا في صحة الاتيان بها٠

وهي: العباد ات كالصلاة والصوم والاعتكاف والحج والنهذر.

فقال الأعمـة الثلاثة غير الحنفية، والعراقيون من الحنفية وأبو على لجبائي (1) وأبو هاشم الجبائي (۲)، وأصحابهما من الصعتزلة:

هم مخاطبون بها اعتقاد ا وأداء ٠ (٣)

وقال البخاريون ومنهم شمس الأئمة السرخسى:

انهم مخاطبون بها اعتقاد ا لا أداء ٠ (٤)

- (۱) هو: محمد بن عبد الوهاب بن سلام من شيوخ المعتزلة ، صنف كتابا فـــى الأصول وكتب فى الرد على الراوندى ، اختلف كثيرا مع تلميذه الاشعرى وألف الأخير عدة رسائل فى الرد على شيخه " أبى على الجبائى" وللجبائى ولد اشهر منه هو أبو هاشم عبد السلام ويعرف اتباعه بالبهشمية ، وفيات الاعيان ج ٤ ص ٧٥ ، د ائرة المعارف الاسلامية ج ٢ ص ٢٢٠٠
- (۲) هو: عبد السلام بن محمد بن عبدالوهاب ينتهى نسبه الى حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان ، وكنيته ابو هاشم ولقبه الجبائى، كان حسن الفهم زكى الفؤاد خبيرا بعلم الكلام ، قوى المعارضة والمجاد لة ، اشتهاعتزاله ، له أراؤه الخاصة في علم الكلام وعلم الأصول ، من أشهر مؤلفاته الجامع الكبير والجامع الصغير ، وكتاب العوض ، وكتاب الاجتهاد وغيرها ، توفى سنة ٢٢١ طبقات الأصوليين ج ١ ص ١٧٢ بتصرف .
- (٣) تيسير التحرير ج ٢ ص ١٤٨ ، المسلم ج ١ ص ١٢٨ ، المعتمد ج ١ ص ٢٩٥
 ٢٩٤ ، نهاية السؤل ج ١ ص ١٥٥ ، شرح المنهاج ج ١ ص ١٧٧ ، البرهان
 ح ١ ص ١٠٠٠
 - (٤) اصول السرخسي ج ١ ص ٧٤٠

وقال السمر قند يون :

انهم غير مخاطبين بها لا اعتقادا ولاأداء (١)

ونقل البيضاوى: مذهبا رابعا:

وهو أن الكفار مخاطبون بالأفعال المنهى عنها كالربا والزنــــا والقتل، لا بالمأمورات كالصلاة والصوم (٢)

فالاتفاق على أمور:

الأول:

أنهم مخاطبون بالايمان •

الثاني:

أنهم مخاطبون بالفروع التي لايشترط في صحتها الايمان ٠

الثالث:

انهم اذا أتوا بالفروع حال كفرهم لاتصح منهم ٠

الرابع:

أنهم غير مخاطبين بعد الاسلام بقضاء ما فاتهم حال الكفر٠

الخامس:

أنهم معاقبون على المخالفة ومخلدون في النار٠

أما على رأى السمرقنديين:

فلتركهم الايمان بالله •

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٤٨

⁽٢) نهاية السؤل جِ ١ ص ١٥٥٠

وأما على رأى البخاريين:

فلتركهم الايمان والاعتقاد بوجوب العبادات •

وأما على رأى العراقيين والأئمة الثلاثية:

فلتركهم الايمان واعتقاد وجوب العباد ات وتركهم أدائها · فالعقاب متفاوت باختلاف المذاهب ·

فالخلاف اذا:

انما هو في التكليف بالعباد ات ٠

والمسألة لميؤثر فيها رأى صريح عن أبى حنيفة وأصحابه ، انما استنبطها العلماء .
البخاريون من فقهه ٠

فمن الفروع التي استنبطوا منها هذا الرأى:

ما نقل محمد عن أبى حنيفة فيمن نذر صوم شهر ثم ارتد ثم اسلم لايلزمة صوم الشهر ، ولو كان الكفار مخاطبين بالأداء للرمه • لكن:

لم يسلّم هذا الاستنباط لأن الالتزام بالنذر قربة والردة تبطل القرب • (١) ود ليل آخر للبخاريين ذكره السرخسى:

وهو ان المرتد اذا ترك صلوات حال ردته ثم أسلم لا يجب عليه قضاؤها ، فلو كان يجب عليه الأداء لوجب عليه القضاء ٠

ورد السرخسي هذا الدليل:

بأن سقوط القضاء بالمسقط من الشارع وهو قوله تعالى:
ره م مرار وه مرار ده مرار (ه) روار مرار (ه) (٢) (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (٢) .

⁽۱) التيسير ج ص ١٤٩

⁽٢) سورة الانفال آية ٠٣٨

وقوله صلى الله عليه وسلم:

(أَلَّا سُلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلُهُ) (١).

ومما استدل به ايضًا على عدم التكليف:

ما أخرجه البخارى بسنده الى الله عنه إلى الله عنه إلى اليمن الله عنه إلى اليمن الله عنه الى اليمن الله عنه الى اليمن وقال له : أَدْ عُهُم إلى شَهَادَة أَنْ لا إِلْه إِلاّ الله ، وأني رسول الله ، قان هُ هُ الله أَلْا عُهُم الله ، قان هُ الله عليهم مَد قَة تؤخذ مِن أَعْنيائهم وترد على فقرائهم) (٢) .

وجه الدلالية:

أن النبى صلى الله عليه وسلم رتب التكليف بالصلوات الخمسس على الايمان ، وذلك بالتصديق والنطق بالشهاد تين حيث قال:

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَ لِكَ ٠

ومعناه:

أن الكفار لا يكلفون بالصلاة وغيرها الابعد أن يؤمنوا •

وأجيب :

بأن التوقف ممنوع بدليل أنه صلى الله عليه وسلم ذكر التكليف

⁽۱) أخرجه مسلم رحمه الله في صحيحه عن عمر بن العاص رضى الله عنه بلف ط (اَما عَلَمْتَ أَنَّ الإِسلام بَهْدِمُ مَا قَبِلُهُ) صحيح مسلم بشرح النووى ك الايمان باب كون الاسلام بهدم ما قبله جلاص ١٣٧، واخرجه الامام احمد في مسند ه بهذا اللفظ، انظر الفتح الرباني في ترتيب مسند الامام أحمد ج ١ ص ٩٣٠

⁽۲) صحیح البخاری بشرح فتح الباری ك الزكاة باب وجوب الزكاة ج ٣ ص ٢٦١ وكذ لك باب أخذ الصدقة من الا غنیاء ص ٠٣٥٧

بالزكاة بعد الاجابة الى الصلاة، ولاقائل بأن الكفار غير مكلفين بالزكاة الابعد الاجابة الى الصلاة •

والترتيب في الحديث جار على نسق واحد٠

والمراد به:

تقديم ما يعظم الاهتمام به على المهم وهو ههنا الشهادتان • لأن الايمان أساس قبول الأعمال (١)

قال تعالى:

واستدل القائليون: بالتكليف بالعبادات اعتقادا وأداء بالأدلة التالية:

الأول:

قوله تعالى:

ووجه الد لالة:

ان لفظ الناس عام للمؤمنين والكفار ، وقد أوجب الله الحج عليه وميعا • والحج من العباد ات ولا محصص للفظ الناس بالمؤمنين لا مسن السمع ولا من العقل •

فان قىسىل:

كيف يكلفون بما لا يصح الابالا يمان ، والا يمان مفقود منهم ؟

- فهو مانع للتكليف عقلا ·

⁽۱) التيسير ح ٢ ص ١٥٠ ، اصول السرخسي ج ١ ص ٧٣٠

⁽٢) سورة النحـل آية ٩٧٠

⁽٣) سورة آل عمران آية ٩٧٠

قلنا:

لا نسلم أنه مانــع٠

لأن التكليف بها:

معناه أن عليهم أن يؤمنوا ثم يؤدوا هذه العبادات فلما لم يؤمنوا ولم يؤدوا عوقبوا على ترك الأمرين جميعا، وليس معنى التكليف:

انهم يكلفون حال الكفر بأن يؤدوا مع الكفسر ونظسيره المحدث يكلف بالصلاة بمعنى: أنه يكلف بالوضو، وبالمسلاة بعد الوضو، (١) .

الدليل الثاني:

قوله تعالى: (يَـأَيُّهَا الْنَاسُ أَعْبِدُ وَا رَبِكُم الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَكُمْ تَتَقُونَ (٢)

ووجه الد لالة :

ان لفظ الناس عام للمؤمنين والكفار كما قيل فى الدليــــلاً ول وقد طلبت العبادة منهم جميعا •

فالكفار مطالبون بأن يؤمنوا ثم يعبدوا ربهم كما ذكر ذلك في مطالبـــــة المحدث بالصلاة ٠(٣)٠

⁽۱) مسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت ج ۱ ص ۱۳۰

⁽٢) سورة البقرة آية ٢١٠

⁽٣) فواتح الرحموت ج ١ ص ١٣٢٠

الدليل الثالث:

قوله تعالى:

وجه الدلالة:

آن الله تعالى أو عد بالعذاب المشركين على كفرهم وامتناعهم عـــن أداء الزكاة ، فلولم تكن واجبة عليهم لما كانت حببا في ايعادهم بالعذاب كما يقال: ويل للسراق الذين لا يصلون ٠

توعد على السرقة وترك الصلاة ٠(٢)

وأجاب السمرقنديون:

بأن الزكاة ليس المرادبها الجزء المفروض من المال ،

بل المرادبها تطهير قلوب المشركين بالايمان بالله •
وذلك :

لأن الآية مكية نزلت قبل أن نفرض الزكاة • وأجاب البخاريون: بأن المراد بها الذين لا يعتقدون وجوب الزكاة • ورد هذان الجوابان:

بأنهما تأويل بعيد٠

لأن الزكاة :

من الحقائق الشرعية المستعملة في اعطاء الجزء من المـــال والزكاة فرضت اجمالا بمكة ٠ (٣)

ولفظ (يؤتون) في الآية صريح في ذلك ٠

⁽١) سورة فصلت آية ٠٧

⁽٢) التيسير ج ٢ ص ١٤٩ ، التقرير والتحبير ج ١ ص ١٢٤ ، المعتمد ج ١ ص ٢٩٦

⁽٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣١ ، التيسير ج ٢ ص ١٤٩٠

الدليال الرابع:

قوله تعالى:

رَيْرِهِ رَيْرِهِ الْمَاكِمِينَ وَيَ جَنَّاتٍ (كَلَّ نَفْسِ بِمَا كَسَبَتُ رَهِينَةَ إِلاَ أُصَّحَابُ الْيَمِينِ فَى جَنَّاتٍ يَتَاءَ لُونَ عُنِ الْمَجْرِمِينَ ، مَا سَلَكُمْ فَى سَقَرَ ، قَالُوا لَـمُّ يَكُ مِن الْمَصْلِينَ ، وَلَمْ نَكَ نَطْعِمُ الْمَسْكِينَ) (١) .

ووجه الد لالسة:

أن ترك الصلاة واطعام المسكين صارا سببا لتعذيبهم ود خولهم فـــى النار كما حكوا عن أنفسهم ، ولايتصور ذلك الا بكونهما واجبتين عليهم . (٢)

وأجيب :

بأن هذه الآية ايضا مكية ، ولم تكن فرضت الصلاة ولا الزكاة • فالمراد المصلين :

المؤمنين كقوله صلى الله عليه وسلم:

(نُهِيت عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ) (٣)

والاطعام مند وب لا يتوعد عليه٠

فلا يكون تركه سببا فى د خول النار ، فالعقاب بسبب التكذيب بالوحدانية والنبوة •

⁽۱) سورة المذثر آية ٤٢٠

⁽٢) المستصفى ج ١ ص ٩١ ، التيسير ج ٢ ص ١٤٩ ، المعتمد ج ١ ص ٢٩٦٠

⁽٣) جزء من حدیث اخرجه ابو داود فی سننه ، ك الادب ، باب فی الحكم فـــی المخنئین ج ٤ ص ٢٨٢ ، ولم یذ كر درجته ، وكذ لك ورد فی بذ ل المجهود فی حل أبی داود ج ١٩ ص ١٦٨

ورد هذا الجواب:

- بأن هذا تأويل بعيد مناف للظاهر من الآية ٠
- والصلاة فرضت بمكة وفصلت احكامها بالمدينة ·
 - والمرادمن الاطعام الزكاة · (١)

هداويدل على تكليف الكفار بالعقوبات:

قوله تعالى:

(وَالَّهِ نِينَ لَا يَدْ عُونَ مَعَ اللَّهِ الْسَهَا ، اَخْرَ اللَّهِ اللَّهِ الْسَهَا ، اَخْرَ اللَّهِ إِلَّا بِاللَّهِ وَلا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلُ ذَٰ لِكَ يَلْقَأْتُامِا اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

فان قوله تعالى:

(يضاعف له العداب) أي يعذب تعذيبا مضاعفا٠

وما ذلك:

الا لارتكابه معصية القتل والزنا بعد الاشراك بالله • (٣)

والقائلون بالتفصيل بين المأمور به والمنهى عنه :

يتفقون مع:

القائلين بتكليف الكفار بالعباد ات اعتقاد ا وأداء في النهي ٠

ويخالفونهم:

في الأمر فيقولون بعد م التكليف في المأمور بـ ٠

⁽۱)(التيسير ج ٢ ص ٢٤٩ ، المستصطفى ج ١ ص ٩١ ، المعتمد ج ١ ص ٢٩٦

⁽٢) سورة الفرقان آية ١٨ ، ١٩٠

⁽٣) المستصطفى جـ ١ ص ٩٢ ، مدارك التنزيل وحقائق التأويل جـ ٣ ص ١٧٥٠

ويستد لون عليه :

بأنهم لو كانوا مكلفين بالمأمور به كالصلاة لكان مطلوبا منهسم ايقاعه ٠

لأن الأســر:

طلب الاتيان بالفعل مع المنع من الترك ٠

لكن طلب الاتيان به منهم ممنوع:

اذ لا يمكن الاتيان به صحيحا حال الكفر

ولا يمكن طلبه بعد الاسلام لقوله تعالى:

وقوله صلى الله عليه وسلم:

رُه ه ر ر ر ر ر آ ر (۲) (الإ سلام يجب ما قبله) (۲) أي يهدمه (۳)

وأجيب بمنع الاستثنائية :

اذ يمكن طلب المأمور به منهم حال الكفر وايقاعه بعد الإيمان ٠

والممنوع:

ايقاعه حال الكفر ، حيث يكون فاسد ا

والآية والحديث المذكوران:

ید لان علی دعوانا

لأن الغفران في الآية:

ید ل علی ذنب سابق

- (1) سورة الأنفال آية ٣٨
- (۲) سبق تخریجه ص۱۸٤
- (٣) تهذیب الفروق ج ۱ ص ۲۲۲۰

ولأن قوله صلى الله عليه وسلم:

(الْإِسْلَامُ يَجُبُ مَا قَبْلُهُ) أي يسقطه

يستلزم:

10

أن يكو نوا مكلفين حال الكفر

وآثمين بالترك فيأتى الاسلام ويسقط ما منى ٠

فهذا الحديث:

ترغيب فى الاسلام لأن فيه اسقاطا لما ارتكبوه من الذنوب على ترك الاتيان بما كلفوا به من العبادات وغيرها (١)

وبهذا العرض:

تبين الفرق بين المذاهب الأربعة السابقــــة فإنّ القائلين بتكليف الكفار بالعبادات اعتقادا وأداء٠

يرون:

أنهم مكلفون حال الكفر بالصلاة بعد أن يؤمنوا · بمعنى :

أنهم مطالبون بأداء الصلاة بعد الإيمان •

والنافون يقولون: لا يكلفون بالصلاة الا بعد الايمان • والقاطون بالتكليف بالعبادات اعتقدا فقط •

يقولون:

هم مكلفون باعتقاد حقيتها لا بأد ائها ٠

أما المقصلون بين الأمر والنهي •

فيقولون:

إنهم مكلفون بالمنهيات حال الكفر اعتقادا وأداء لا بالمأمورات ٠

⁽۱) أصول السرخسي ج ١ ص ٧٥٠

وتبين أن الراجع :

هو مذهب القائلين بالتكليف اعتقادا وأداء ٠

هذا:

ويتفرع على تكليف الكفار بالفروع كلها:

_ الزام الكافر بالدين اذا أتى بأسبابه

كالشراء والقرض

ـ وتنفید طلاقه اذا أو قعه علی زوجته وتنفید عثقه وظهاره ۰

- والزامه بالحدود والكفارات اذا أتى بأسبها بها • كالقتل الخطأ •

_ واذا قتل الكافر مسلما عمد 1:

يجب عليه القصاص

أو خـــطـاً:

تجب عليه الدية

ـ واذا قتل صيد الحرم:

وجب عليه ضمانه

- ويجب عليه د فع صد قة الفطر

لكن:

لا تصحير منه الابعد الايمان .

مرحبذ لك الشافعية:

كما ذكره السبكي ^(۱) وابنه ^(۲) في شرح المنهاج ^(۳)

(۱) هو: على بن عبدالكافى بن على السبكى، الفقيه المحدث الحافظ، المفسر٠ الأصولى٠ كان ورعا تقيا ولد سنة ٦٨٣ هـ بسبك٠

من مصنفاته: شرح المنهاج في الفقه، وقد شرح منهاج البيضاوي في الأصول وله كتب في اللغة، وآراء في الاصول في كتاب جمع الجوامع الذي ألفسه ابنه تاج الدين السبكي • توفي رحمه الله سنة ٢٥٧ ه • طبقات الأصوليين ج ٢ ص ١٦٨ بتصرف •

- (۲) عبدالوهاب بن على بن عبدالكافئ لسبكى الشافعى الملقب بقاضى القضساة الأصولى المؤرخ ولد بالقاهرة سنة ۲۲۷ ه وتلقى العلم عن كبار شيوخه ومن شيوخه والده على بن عبدالكافى من أشهر مصنفاته : شرح مختصر ابن الحاجب ، وشرح منهاج البيضاوى فى الأصول ، وجمع الجوامع فى أصول الفقسه وشرحه بشرح سماه منع الموانع توفى سنة ۲۷۱ه طبقات الأصوليين ، ج ۲ ص ۱۸۵ بتصرف
 - (٣) شرح المنهاج ج ١ ص ١٨٢٠

البابالثالث

فى الفعلى المشكف به ويشروطه ويشتمل على خمسة فصول

الفصل الأول: لا يمكن إلا بالفعل الفصل الثانى: في اشتراط القدرة في التكليف النصل الثالث: في اشتراط القدرة في التكليف النصل الثالث: لا تكليف بالأنعال الجبلية انصادان و المنالث المنطليف بالأنعال الجبلية انصادان و المنالة و المنا

الفصلالابع ، فى تقسيم القدرة إلى ممكنة وميسرة الفصل الخامس ، لاتنظيف بالمقدوط ذا كان شاقا

الفصل الأول لاتكليف إلابالفعل

القصل الأول

لا تكليف الا بالفعــــل

لقد تقد م أن التكليف في اصطلاح علماء الأصول:

هو الالزام بمقتضى خطاب الشرع أو طلبه٠

وأن المراد بالمقتضى:

الفعل الذى دل عليه خطاب الشرع •

فقال أكثر المتكلمين:

انه لا تكليف الابالفعل •

بمعنى:

انه يشترط في المكلف به ان يكون فعلا •

وفيه المسألة المشهورة:

لا تكليف الا بالفعل ٠ (١)

والفعل:

ما يتمكن المكلف من تحصيله ، وتتعلق به قدرته سواء أكان :

- من الا وضاعوالهيئات كالقيام والقعود
 - او من الكيفيات كالعلم والنظر
- ر (۲) . - أو الانفعالات كالتسخين والتبريد

وليس المراد به الحدث لأنه امر اعتبارى لا يصح التكليف به ، بل المراد أثره الذي قد مت ٠(٣)

⁽١) التيسير ج ١ ص ١٣٥ ، جمع الجوامعج ١ ص ٢١٣ ، فواتح الرحموت ج ١ ص ١٣٢٠

⁽۲) تقرير الشربيني ج ۱ ص ۲۱۳

⁽٣) حاشية البناني ج ١ ص ٢١٣٠

قال الجمهور:

والخطاب الذي يتوجه به التكليف من الله تعالى:

اما أمر أو نهيي.

مثل:

(أُقِيمُوا الصلاة)(١) (لَا تأكُّلُوا الَّرْبِا)(٢).

فالفعل المكلف به في الأمر:

ظاهر كالملاة في المثال السابق •

والفعل المكلف به في النهي:

هو الكف عنفعل المنهى عنه كالكف عن أكل الربا٠

وذلك الكف:

لا يتحقق الا عند حصول الداعية للفعل والميل اليه •

فالكف عن أكل الربا:

لا يتحقق الا اذا دعت النفس الى أخذ الربا فكفها عنــــه وما لم تتحقق الداعية الى أكل الربا:

لا يتحقق الخطاب التنجيزي للشخص

لأنه حينكذ:

غافل ، ولا تكليف للغافل . (٣)

بل المتحقق في هذه الحال:

هو التكليف التعليقي،

⁽۱) سورة البقرة آية ۱۱۰

⁽٢) سورة آل عمران آية ١٣٠٠

⁽٣) تقرير الشربيني بهامش حاشية البناني حِ ١ ص ٢١٣٠

قال في المستمفى:

(والصحيح أن الامر فيه (أي في الكف) منقسم أما الصوم:

فالكف فيه مقصود ولذلك تشترط فيه النية وأما الزنا والشرب:

فقد نہی عن فعلہما فیعاقب فاعلہما ٠

ومن لم يصدر منه ذلك:

فلا يعاقب ولايثاب لأنه لم يصدر منه شيء)⁽¹⁾

كأن المُكلِّف تعالى قال له :

ان مالبت نفسك الى أكل الربا فكفها عنه

ومتعلق الكف:

يتحقق بفعل الصد وهو السكوت عن الأكل

كما اذا قال انسان:

لا تتحرك فان الكف عن الحركة يتحقق بالسكون •

ثم ان الكف عن أكل الربا مثلا:

يستلزم استمرار عدم أكل الربا

فاستمرار العدم ليس هو:

ر ټر المكلف به ، بل هو لا زمه ٠

(۱) المستصفى ج ۱ ص ۹۰

(٢) فواتح الرحموت ج ١ ص ١٣٢ ، ١٣٣٠

وقال كثير من المعتزلة وعلى رأسهم أبو هاشم: (١)

المكلف به في النهى عدم الفعل • (٢)

واستدل الجهور:

على ان العدم ليس مكلفا به في النهي

ىأنە:

لا تكليف الا بأمر مقدور ، والعدم الأصلى واستمراره ليــــس بمقد ور ، لأنه نفي محض •

فلا يكون متعلقا للقدرة لأنه حاصل بدونها

بل المتعلق بها يجب أن يكون: أمرا وجوديا •

وهو: : فعل المأمور به في الامر وكف النفس عن المنهى عنه في النهي •

يانه:

أنَّ المُكَلَّفَ إِذَا لَهِي عن فعل :

فاما ان يخطر بباله فعله أو لا يخطر أصلا

فان خطر بباله فترك:

كان الموجود هو الكف عن الفعل ٠

ويترتب عليه استمرار العدم •

وهذا أمر مقد ور له ٠

فالكف عن الفعل أثر القدرة، واستمرار عدمه اثر لذلك الكف •

(١) تقد مت الترجمة له ص ١٨١

(٢) التيسير ج ٢ص ١٣٥ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٢

وبناء على هذا:

لم يكن العدم ولا استمراره أثرا للقدرة ٠ (١)

ولهذا:

عرف القادر:

بمن ان شاء فعل وان شاء ثرك أى كف نفسه ٠

وهذا الكف الذي يترتب عليه الثواب:

انما يتحقق عند داعية النفس الى فعل المعصية

وان لم يخطر المنهى عنه ببال المكلف:

لا يكون كلفا

لأنه غافل عن الفعل

ولان العدم الأصلى غير مقدور له

بلهو أثر لعدم المشيئة ٠

ولهذا:

أبطلوا تعريف القادر:

بمن ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل

لأن عدم الفعل عند عدم المشيئة:

انما هو علة وأثر لعدم المشيئة لاللقدرة ٠

والحاصل:

ان القدرة انما تتعلق عند الشعور بالمنهى.

فان فعله كان متعلقها:

هو الفعل ويعاقب عليه،

⁽۱) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ۱ ص ۱۳۳۰

وان لم يفعله:

بأن كف نفسه عنه تعلقت بالكف ويثاب عليه ولا تتعلق عند عدم الشعور بالمنهى •

يل الموجود :

هو عدم مشيئة الفعل الذي هو:

علة لعدم الفعـــل

فعد م الفعل:

أثر لعدم المشيئة لا للقدرة ٠(١).

لأن ما ثبت بدون القدرة:

لا يكون أثرا للقدرة

اذ لو ثبت بها للزم امران:

الأول:

اجتماع النقيضين وهو الثبوت بنفسه ولا بنفسه

الثاني:

هو تحصيل الحاصل

اذ المفروض ان عدم الفعل ثابت بعدم المشيئة ٠

فلو قلنا: انه ثابت بالقدرة للزم تحصيل الحاصل •

وكل من :

اجتماع النقيضين وتحضيل الحاصل مستحيل ٠(٢)

(۱) مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٣٠

(٢) تقرير الشربيني بهامش حاشية البناني ج ١ ص ٢١٣٠

الفصلالثاني

فى اشتراط القرمة فى التكليف وفييه مبحثان

المبحث الأول: في تعريف القدرة واثتراطها في التكليف المبحث الثانى : في تعريف الفعلمن حيث تعلق القررة به

الفصل الثاني

اشتراط القدرة في التكليف

تمهيسد:

يشترط في الفعل الذي يصح التكليف به شرعا شرطان:

الأول:

أن يكون مقدورا للمكلف

الثاني:

أن يكون خاليا من المشقة الزائدة •

وينعقد هذا الفصل لاشتراط القدرة في الفعل المكلف به ٠

وفيسه مبحثـــان:

المبحث الأول نى نعيف القدرة واجتراطها فى التكليف تعريف القدرة واجتراطها فى التكليف

المبحث الأول

في تعريف القدرة واشتراطها في التكليف

القدرة المشروطة في التكليف:

هى: صفة لها صلاحية التأثيير في المعدومات الممكنة بايجادها . (1)

كالتأثير في القيام للصلاة •

والأكل والا مساك عنه بنية أو بغير نية •

وقولهم في التعريف: في المعدومات:

خرج به الموجودات فان القدرة لا تتعلق بايجادها لأنه تحصيل للحاصل •

وقولهم الممكنة:

لا خراج المستحيل لذاته كالجمع بين النقيضين، وتكليف الانسان بفعل غيره. (٢)

فان القدرة لا تتعلق به ، بخلاف الممكن العقلي •

ولو كان مستحيلا عاديا أو مستحيلا لغيره كما سيأتي٠

وقولهم بايجادها:

خرج به التأثير في المعدوم باستمرار العدم فانه غير متحقق لأن استمرار العدم:

علته عدم المشيئة لا القدرة كما قد مت في المسألة السابقة •

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٤٢٠

⁽۲) فواتح الرجموت بشرح مسلم الثبوت ج ۱ ص ۱۳۶۰

وهذه الصفة التى لها الصلاحية:

فسرها الحنفية:

بسلامة آلات الفعل وصحة أسبابه (١) كأن يكون الشخص قادرا على القيام في الصلاة ، ومالك للنصاب في الزكاة •

وهي بهذا المعنى:

تكون سابقة على الفعل لا محالة

فالمكلف يقدر ثم يفعل بهذه القدرة . (٢) وهى شرط في التكليف في الفعل الممكن عقلا وعادة ٠

ونسب الى الأشعرى ^(٣) تفسيرها :

باستطاعة الفعل (٤)

التيسير ج ٢ ص ١٤٣ ، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٧٠ (1)

(۲) المراجع السابقة •

هو: على بن اسماعيل بن أبي بشر المكنى بأبي الحسن الأشعيبي . نظر في أدلة أهل الاعتزال وأدلة أهل السنة ومذاهبهم في أصول الدين وعندما ترجحت لديه مذاهب أهل السنة وأدلتهم: أعلن خروجه على المعتزلة وجاهد في الرد عن مذهب السلف ، من أشهر مؤلفاته : اثبات القياس ، ومقالات الاسلا ميين، وايضاح البرهان • ترجم للا شعرى في طبقات الشافعية على اعتبار أنه شافعي، كما ترجم له في طبقات المالكية على اعتبار أنه منهم، توفى رحمه الله سنة ٣٢٤ه • فتح المبين في طبقات الأصوليين ج ١ ص ١٧٤ بتصرف

البرهانج ١ ص ١٠٣ ، نهاية السول ج ١ ص ١٤٣ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ١٣٦٠

وهي بهذا المعنى:

ليست المشروطة في التكليف •

لأنها تكون مع الفعل، فالمكلف عندما يعزم على الفعل ويهم به يخلق الله فيه قدرة: أى استطاعة يتحقق معها الفعل/والتكليف حامـــل قبلها٠

ومن أمثلة القدرة بصعنى الاستطاعة:

١ ـ قوله تعالى:

(يَا مُعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُ وا مِنَ أَقْطَــارِ الْسَمَـوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُ وا ، لاَ تَنْفُذُ ون إِلاَّ بِسُلْطانِ) • (١)

٢ ـ قوله تعالى حاكيا عن الخضر يخاطب موسى عليهما السلام:

ومن أمثلتها بصعنى سلا مة الآلات وصحة الأسباب:

1 - وجوب الماء للوضوء في قوله تعالى:

(يَـاَّيْهَا ۗ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُم إِلَى الْمَلَاةِ فَاغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ ۗ وَأَيْدَ يَكُمُ إِلَى الْمَرَافِقِ) • (٣)

⁽۱) سورة الرحمن آية ٣٣٠

⁽٢) سورة الكهف آية ٢٧٠

⁽٣) سورة المائدة آية ٢٠

٢ ـ الزاد والراحلة للحج فى قوله تعالى:

(وَلِلَّهُ عَلَى الْنَاسِ حَجِ الْبَيْتِ مَــنِ الْمَتْطَاعَ الْبَيْتِ مَــنِ الْمَتَطَاعَ الْبُهِ سَبِيلاً) . (١)

٣ ـ الصحة لقضاء الصوم على المريض والمسافر اذا أفطرا: بقوله تعالى:

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعَدَّ ةُ مِنأَيامٍ أُخْرَ) (٢)

٤ ـ ملك النصاب لوجوب الزكاة:

بغرله عز وجل":

(وأتوا الزكاة) • (٣)

مع قوله صلى الله عليه وسلم:

(لا زَكَاةَ إِلاَّ عَنْ صَهِرٍ غَني) .(٤)

فان هذه كلها:

لا يتوجه التكليف الابوجود ها قبل الفعل . (٥)

- (۱) سورة آل عمران آية ۹۷٠
 - (٢) سورة البقرة آية ١٨٤٠
 - (٣) سورة البقرة آية ١١٠٠
- (٤) ورد بالفاظ متقاربة تؤدى نفس المعنى · انظر صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الزكاة ، باب لا صد قة الاعن ظرير غنى ج ٣ ص ٢٩٤٠
 - (٥) شرح الطحاوية ص ٣٧٩٠

هذا واعتبار التكليف مع الفعل:

منسوب الى الأشعري وليس قولا له ٠

لاستحالة كون القدرة مع الفعل لأنه يؤدى الى نفى المعصية ، اذ المعصية حينتُ ...ذ لا يسبقها تكليف فكيف تكون معصية ؟

قال امام الحرمين:

والذهاب الى أن التكليف عند الفعل مذهب لا يرتضيه لنفسيه عاقل ١٠ هو تمارق للاجماع ٠

لأن القاعد في حال قعوده:

مكلف بالقيام الى الصلاة باتفاق أهل الاسلام ٠

وأيضا:

التكليف طلب:

والطلب يستدعى مطلوبا

ويستدعى عدم حصوله وقت الطلب •

وينفى هذا أيضًا:

تكليف الكافر بالإيمان قبله ١٠

⁽۱) شرح الطحاوية ص ۳۲۹

قال في شرح العقيدة الطحاوية :

وهذا كالمعلوم بالضرورة من دين الاسلام (١).

والحاصل:

ان التكليف موجود قبل الفعل، ومنقطع بعده بالاتفاق كما في الأحكام (٢). وأما في حاله :

فالصحيح أنه غير موجود لما يلزم عليه من عدم المعصية ، ومن تحصيـــل الحاصل. (٣)

ويأتى أن الصحيح في تفسير القدرة المشروطة في التكليف:

قول الحنفية الموافق لمعناها الأول^(٤).

وقد اتفق العلماء على:

أن القدرة شرط للتكليف في الفعل الممكن •

لكنها شرط عقليي:

عند الحنفية والمعتزلة بمعنى:

أنهم لا يجيزون عقلا التكليف بالممكسن الذي لا يطاق •

وشرط شرعى:

عند الاشاعرة بمعنى:

انهم يجيزون التكليف به عقلا ولكن لا يقع شرعا

(1) شرح الطحاوية ص ٣٧٩

- (٢) الاحكام في اصول الاحكام جـ ١ ص ٢١٢
- (٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت جـ ١ ص ١٣٤٠
 - (٤) انظر الفصل الرابع من الباب ص ٢٤٢

وذ لك لأن الحنفية والمعتزلة يقولون:

ان العقل يحكم بقبح التكليف بما هو غير مقدورللمكلف ونسبة القبح الى الله تعالى مستحيلة •

فالعقل اذ ا:

يحكم بعدم جواز التكليف بما هو غير مقدور ٠

وبما أن العقل:

لا يجيز التكليف به فمن باب أولى لا يكون واقعا٠

والأشاعرة يقولون:

ان التكليف بالممكن غير المقدور جائز عقلا لكنه غير واقع بالدليل الشرعي (1) وهو قوله تعالى: (لا يُكَلِفُ اللّه نَفْساً إلا وسعها)(٢)

فلوكلف اللهبه لكان حسنا عقلا •

أما المستحيل لذاته:

فالصحيح :

ان كَالُومن :

ـ الحنفية

- والمعتزلة

- والاشاعرة:

متفقون على عدم جواز التكليف به عقلاوشرعا (٣) فلا يجوز التكليف به ولا يقع ويأتى التفصيل في المبحث الثاني •

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٣٧٠

⁽٢) سورة البقرة آية ٢٨٦٠

⁽٣) التيسير ج ٢ ص ١٣٧ ، ١٣٩٠

المبحث لثنائى نى تقسيرالفعل من حيث تعل القرق به

المبحث الثانسي

فىتقسيم الفعل

ينقسم الفعل من حيث تعلق القدرة به الى:

- فعل ممكن
- فعل مستحيل لذاته ٠
- فعل مستحيل لغيره

الأول:

الفعل الممكن:

- هو ما يتصور وجوده عقلا وعادة كالصلاة والصوم والحج
 - أو يتصور وجوده عقلا لا عادة

ويسمى:

بالمستحيل عادة سواء أكان من حنسه ما يقع في الخارج كحمل الجبل، والمشى من النزمن ، أو لا يقع في الخاج كالطيران في الهواء .

فهذه الأفعال:

يمكن تصور وقوعها عقلا وان لم يمكن تصور وجودها عادة . (١)

وهذا القسم:

تقدم حكم التكليف به في المبحث الأول.

⁽١) الزَّمن: هو الشخص الذي دام مرضه زمنا طويلا • المصباح المنير مادة زمن •

⁽٢) التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٧٠

الثاني:

الفعل المستحيل لذاته:

وهو : ما لا يتصور وجوده عقلا ٠

ومثاله:

الجمع بين النقيضين:

كالجمع بين الحركة والسكون في وقست واحسد

لجسم واحده

وكالجمع بين الوجود والعدم لشيء واحد.

ومثاله ايضا:

الجمع بين المدين:

كالبياض والسواده

والجزء أكبر من الكل

وتحصيل الحاصل ١٠)

فقالت الحنفية والمعتزلة وأبو اسحاق الا سفراييني والغزالي وابند قيق العيد (٢) من الشافعية :

> (٣) لا يكلف به لا عقلا ولا شرعا٠

⁽۱) جمع الجوامع جـ ۱ ص ۲۰۲۰

⁽۲) هو محمد بن على بن وهب المنفلوطى المصرى ، كان ولده شيخا للمالكية فى وقته فنشأ ابنه كذلك ، ثم أحاط بمذهب الشافعية وانتقل اليه ، من مؤلفاته : الامام والالمام فى أحاديث الاحكام وشرع فى شرحه ، لكنه لم يكمله ، وله مقد مة الطرزى فى أصول الفقه ، وشرح بعض مختصر ابن الحاجب ، وشرح كتاب العمدة فى الاحكام ، توفى رحمه الله سنة ۲۰۲ هـ الفتح المبين ج ۲ ص ۱۰۲ ، نهاية السول ج ۱ ص ۱۶۸ وما بعدها ،

أما الأول:

فلقبح التكليف بما لايطاق٠

وأما الثاني:

فلقوله تعالى:

(لاَيكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وَسْعَها)(١).

وللأشعرى في التكليف به قولان:

القول الأول:

ان التكليف به لا يجوز عنده ولا يقع •

وهو الذي صححه امام الحرمين في البرهان ٠(٢)

وتسب اليه :

جواز التكليف به عقلا وامتناع وقوعه شرعا · (٣) لقوله تعالى : (لا يكلّف اللّه نَفْاً إِلاّ وُسْعَهاً)

(۱) سورة البقرة آية ٢٨٦٠

- (٢) البرهان ج ١٠٣٥
- (٣) الأشعرى لم يصرح بجواز التكليف بالمحال، وانما حكاه الرواة عنه، ووجهه امسام الحرمين من قوله: القدرة مع الفعل، وافعال العباد مخلوقة لله تعالى •

أما توجيه هذا القول من العبارة الاولى: فلأنه لما لم تكن القدرة حال التكليسف الذي هو في الواقع قبل الفعل صار الفعل غير مقدور ومستحيلا بالنسبة الى المكلف وما توجيهه من العبارة الثانية: فلأن افعال العباد لما كانت مخلوقة لله تعالس لم تكن مقدورة للعبد فاستحالت منه، وذلك الفهم غير لازم، لأن القدرة التي جعلت شرطا للتكليف ليست هي الاستطاعة، بلهي: صفة لها صلاحية التأثير في الفعل وهي: التيعبر عنها الحنفية بسلامة الآلات وصحة الاسباب، وهي قبل الفعل، و لأن للعبد كسبا في الفعل معايرا لقدرة الله تعالى وبه صح التكليف.

ثم قال: ان هذا النقل وهذا الفهم سوء معرفة بمذ هب الرجل • البرهان جا ص س٠٠

واستدل للقول الأول:

بأن التكليف بالمستحيل طلب له ، وطلب الشي يستلزم تصوره المطلوب مثبتا ، وتصور المطلوب مثبتا باطل (1) لأن تصوره مثبتا هو تصور المستحيل فالتكليف به محال .(٢)

قال في المستصفى:

والمختار استحالة التكليف ٠

لالقبحة ولا لمفسدة تنشأ عنه " لأن الأشاعرة لا يقولون بالتحسين والتقبيح " - ولا لصيغته •

اذ يجوز أن ترد صيغته ولكن للتعجيز لا للطلب كقوله تعالى:

(قُلُّ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدً) (٣).

وكقوله تعالى:

(فَقَلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةٌ خَاسِئِينَ)(٤)

أو لاظهار القدرة كقوله تعالى:

(إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيكُون) • (٥)

ولكن:

يمتنع لمعناه اذ معنى التكليف:

طلب ما فيه كلفه ٠

⁽۱) فمن المعلوم بداهة انه لا يقال للحجر لا تطر اذ الطيران منه مستحيل وهذا مثال تقريبي ٠

⁽۲) التيسير ج ۲ ص ۱۳۸

⁽٣) سورة الاسراء آية ٥٠

⁽٤) سورة البقرة آية ٦٥

⁽٥) سورة آل عمران آية ١٤٧

والطلب يستدعى مطلوبا ، و ذلك المطلوب ينبغى أن يكون متصور الثبـــوت والمستحيل لا يتصور ثبوته . (١)

وأعــترض على هذا الدليل:

بمنع الكبرى القائلة: ان تصور المستحيل مثبتا محال بأنه يلزم امتناع الحكم باستحالة المستحيل .

لأن هنذا الحكم:

يستلزم تصوره في الخارج

وهذا المنعباطل بجواز ان تقول:

الجمع بين النقيضين مستحيل

فليزم من الاخبار عنه باستحالته:

ان تتصوره في الخارج (٢).

وأجيب :

بان اللازم من الاخبار عنه تصوره في الذهن لا في الخارج فيتصور معنى المستحيل في الذهن، ويحكم عليه • بخلاف طلبه فانه يلزم منه:

تصوره واقعا في الخارج

لأن التكليف:

طلب ايجاد الشي في الخارج ٠ (٣)

(۱) المستصفى ج ۱ ص ۸۹

- (٢) شرح العصد ج ٢ ص ٩ ، حاشية التفتازاني ج ٢ ص ٩
 - (٣) التيسير ج ٢ ص ١٣٧ ، ١٣٨٠

والحاصل:

انه يكفى في الحكم على المستحيل كالجمع بين النقيضين:

تصور الاجتماع في الذهن فقط •

بخلاف التكليف به فانه:

يستد عى تصوره في الخارج

واستدل الجلال المحلى (١) في شرح جمع الجامع للقائلين:

بعدم جواز التكليف به ، وهم أبو حامد الاسفرايني والغزالي وابن دقيق العيد من الشافعية :

بأنه لظهور استحالته على المكلفين

لا فائدة في طلبه منهم ٠

وأجيب عن هذا الدليل:

بأن فائدته اختبار المكلفين أيأخذ ون فى المقد مسسسات فيترتب عليها الثواب أولا، فيترتب عليها العقاب ؟

وهذا الجواب:

يتنافى مع ظهور استحالته ، اذ كيف يأخذ الشخص فى أسباب شى ثبت عنده استحالة وجوده . (٢)

⁽۱) هو محمد بن احمد المحلى الشافعى . كان فقيها اصوليا مفسرا ونحويا ، ولد بمصر سنة ٩١ه ه من مؤلفاته شرح جمع الجوامع فى الاصول وشرح المنهاج فى الفقه وشرح بردة المديح ومناسك الحج . وله شرح الورقات فى الاصول ، وكتب اخرى . توفى رحمه الله سنة ٩١هـ ه . طبقــــات الاصوليه ج٢ص.

⁽٢) جمع الجوامع وشرحه ج ١ ص ٢٠٧

وقد علمنا أن الحنفية والمعتزلة:

يمنعون التكليف به بالعقل لأن التكليف بما لا يطاق:

قبيــــح

وهناك فرق في الدليل:

بين امتناع التكليف بالمستحيل بالعقل عند هؤلاء وامتناع التكليف به عند الأشعرى٠

لأن الأو لين:

بنوه على مبدأ التحسين والتقبيــــح والأشعرى:

بناه على أن التكليف به غير متصور عقلا · المتناع تصور وقوعه في الخارج . (١)

الثالث:

الفعل المستحيل لغيره:

وهو الممكن الذى علم الله أنه لا يقع ولا خلاف في امكانه ووقوع التكليف به ٠

وذلك:

كتكليف عموم الموجودين في عهد محمد صلى الله عليه وسلم بالايمان مع علمه تعالى بأن أكثرهم لا يؤمنون ، واخباره عن ذلك بقوله تعالى : (وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَضْتَ بِمُؤْمِنِينَ)(٢)

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٣٧

⁽٢) سورة يوسف أاية ١٠٣٠

ومن ذلك:

تكليف ابى جهل وأبى له عب بالايمان مع علمه تعالى بأنهم يموتون على الكفر ومع ذلك كلفهم بالايمان وبسائر الفروع على الراجح

كما تقد م في مسألة تكليف الكفار بالفروع ٠

فان الايمان:

ممكن فيذاته

ولكن:

-لما علم الله تعالى عدم وقوعه:

وصف بالاستحالة لغيره

أى لعلم الله انه لا يقع ٠ (١)

فالفرق بينه و بين المستحيل لذاته:

أن المستحيل لذاته:

لايتصور وقوعه فهالخارج

واستحالته من ذاته ٠

والمستحيل لغيره:

ممكن يتصور وقوعـــه

فى الخارج واستحالته لغيره

وقد مت :

أنه لاخلاف في وقوع التكليف به لقوله تعالى: (يَا يُكُمُ جَمِيعاً)(٢)

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٤٠ شرح المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٢٠٧٠

⁽٢) سورة الاعراف آية ١٥٨٠

وغيرها من الآيات ٠

هذا وبعض الأصوليين استدل على القول المنسوب الى الأشعرى:

وهو : جواز التكليف بالمحال لذاته بوقوع التكليف بالمحال لغيره (١).

فقاليوا:

لو لم يجز التكليف بالمحال لذاته لم يقع التكليف بالمحال لغيره لأن الوقوع:

يستلزم الجواز العقلى •

نكن:

التكليف بالمحال لغيره واقع

- لتكليف الله تعالى الكفار الذين ماتوا على الكفر بالايمان وبالاحكام
 - ولتكليف من علم الله انه لا يتمكن من الفعل لموته قبله
 - ولتكليف من نسخ تكليفه قبل التمكن من فعله

كتكليف ابراهيم عليه السلام بذبح ولده: (٢)

فيكون التكليف بالمحال لذاته جائـــزا (٣)

وأجيب عن هذا الدليل:

بمنع الملازمة ، فانه لا يلزم من وقوع التكليف بالمحال (٤) لغيره جواز التكليف بالمحال لذاته للفرق الواضح بينهما •

- (۱) هذه أدلة بطلان التالي٠
- (۲) شرح المحلى على جمع الجوامع جـ ١ ص ٢٠٨
 - (٣) جمع الجوامع ج ١ ص ٢٠٦٠
- (٤) أنظر مختصر إبن الحاجب مع شرع المعضد ه؟ ملا

قان المحال لغيره:

ممكن الوجود واستحالة وقوعه عارضة له بسبب علم الله أنسسه

لايقع

أما المستحيل لذاته:

فلا يتصور وجوده للدليل الذي قدمت في أول المسألة ٠

ومع هــدا :

فان دليلهم: منقوض اجمالا٠

لأنــه:

يستلزم امرا باطلا وهو:

وقوع التكليف بالمستحيل لذاته ٠

لأنهم:

سبووا بين المحال لذاته والمحال لغيره

فإذا وقع التكليف بالمحال لغيره:

لزمان يقع التكليف بالمحال لذاته

معأن وقوع التكليف بالمحال لذاته ممنوع اتفاقا ٠

لقوله تعالى:

(لا يكلُّف اللَّه نفسا الا وسعيا)(٢)

⁽۱) التيسير ج ۲ ص ۱۳۸

⁽٢) سورة البقرة آية ٢٨٦٠

انما الخلاف:

في جواز التكليف به عقلا

وأستد للايضا على جواز التكليف بالمحال لذاته المنسوب الى الأشعـــرى:

بأنه وقع فان ابا لهب كلف بالتصديق للنبى صلى الله عليه وسلم في كسل ما جاءبه، ومما جاءبه أن أبا لهب لا يصد قه لقوله تعالى:

(سَيَقْلَى نَارا أَ ذَاتَ لَهَبٍ)(١)

فقد وجد التكليف بالتصديق بألا يصدقه وهو محال لذاته

لاستلزام تصديقه عدم تصديقه ٠

والجوا ب:

أن هذا غلط

لأن الاستد لال:

مبنى على أنه تعالى أخبر بأن أبا لهب لا يؤمن به

حيث قال:

(سَيَمْلَى نَاراً ذَاتَ لَهُب)

وعلى جعل المستدل هذا الخبر بخصوصه:

متعلق ايمانه، ولميثبت شيء منها

أما الأول:

فلائن الاخبار بتعد يبه بالنار:

يجوز أن يكون على ارتداده بعد الإيمسان

وأما الثاني:

فلأنه لا يجب ان يكون كل ما أخبر به متعلقا للا يمان تفصيلا ٠

(١) سورة المسد آية (٣)

بل اخباره تعالى بأن أبا لهب لا يؤمن :

هو أخبار لرسول الله صلى الله عليه وسلــــم

لا لأبي لهب ، ولم يعلمه أبو لهب حين كلف بالإيمان كقوله تعالى في نوح:

(وَأُوحِي إِلَى نُوحِ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَىن). (١)

وقوم نوح لم يكلفوا بالا يمأن لهذا الخبر لأنهم لم يعلموا به

ثم ان اخباره تعالى بأن أبا لهُب لا يؤمن :

لا يجرج الممكن عن امكانه كما قلنا:

في علمه تعالى بعدم وقوع الإيمان •

أى أنه لم يجعل الممكن مستحيلا لغيره لا لذاته . (٢)

لأن علم الله تعالى:

مطابق للمعلوم بحسب حاله فلا يحوله من ممكن الى مستحيل ٠

⁽۱) سورة هود سآیة ۳۲

⁽۲) حاشية التفتازاني ج ٣ ص ١١، المنتهي لابن الحاجب ص ٢٠ مسلم الثبوت ج ١ ص ١٠٢، ١٥٢، البرهان ج ١ ص ١٠٤، ١٠٥

النصلاالثالث

لاتكليف بالأفعال الجببلية وتأديل النصوص التى يظهرمنها التكليف بها

الغصل الثالث

لا تكليف بالافعال الجبلية وتأول النصوص التي يظهر منها التكليف بها

لقد مربنا:

أن القدرة شرط التكليف ٠

ومعناه:

أن الأفعال التي يكلف الله بها سواء أكان بحوازها أو بوقوعها:

يجب أن تكون مقدورة للمكلف ٠

لكن:

قد يتوجه الامر والنهى الىأفعال لاتدخل تحت قدرة المكلف

وحينشذ:

يكون التكليف متوجها الى أمور ممكنة:

ـ سابقة على هذه الأفعـــال •

۔ مقارنة لہا

- أو لاحقه بي

ومثال ذلك:

قوله تعالى:

(وَلاَ تُموتنَ إِلا وأنتم مسلمونَ)(١)

فان قوله تعالى : (ولا تموتن) :

ظاهره النهى عن الموت ، وليس في مقد ور الانسلان

ان يد فع الموت عن نفسه ٠

⁽۱) سورة آل عمران آية ۱۰۲

ومن ذلك:

قوله صلى الله عليه وسلم:

رُوْءَبُدُ اللّهِ الْمَقْتُولُ وَلاَ تَكُونُ عَبِدَ اللّهِ الْقَاتِلِ)(١)

والقتل هو:

زهوق الروح وليس في مقدور الانسان أن يجعل غيره قاتلا له٠

ماروي أنه صلى الله عليه وسلم قال:

 $(\vec{\mathbf{Y}})$ رَمُتُ وَأَنْتَ ظَالِمَ (\mathbf{Y}) .

فظاهر هذه الأمثلة:

أنّ الخطاب فيها متجه الى أمور خارجة عن مقدور الانسان فيكون التكليف بها:

تكليفا بما لايطاق •

والجواب:

أنّ الطلب في هذه الأشياء:

ليس متوجها اليها بذاتها انما هومتجه الى: أمور ممكنة سابقة عليها أو مقارنة لها أو لاحقة

فقوله تعالى:

(وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)

- (٢) وردت هذه العبارة في كتاب الموافقات على أنها حديث ولم أعثر على مسنن خرجه و الموافقات ج ٢ ص ١٠٨

الخطاب فيه:

متجه الى الأمر بالاسلام قبل الموت أو متوجه الى الكف عن الكفر: أى لا تكفر قبل الموت . (1)

وهذا أمر مقد ور للانسان سابق على الموت ٠

اذ يستطيع أن يد خل في الاسلام قبل الموت ، ويستطيع أن يكف عن الكفــر قبل الموت أيضا •

فيكون الخطاب بذلك:

قد د خل على أمر سابق على ما اتجه اليه الخطـاب •

وقوله ملى الله عليه وسلم:

(كَنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ وَلَا تَكُنْ عَبَدَ اللَّهِ الْقَاتِلَ)٠

معنـــاه:

اذا دار الأمر بين أن تَقْتُلَ أو تُقْتُلُ فلا تَقْتُل غيرك وسلم أمرك لله واستسلم لقضائه • (٢)

فالخطاب فيمه :

متوجه الى أمر مقارن لما اتجه اليه ٠

وقوله صلى الله عليه وسلم:

(لاَ تَمُتُ وَأَنْتَ ظُالِمٌ) ٠

الخطاب قيه :

متجه آلى الكف عن الظلم قبل الموت ٠

وطلب الكف عن الظلم قبل الموت هو:

طلب لأمر سابق على ما هومتوجه اليه٠

⁽۱) تفسير الطبري ج ١ ص ٥٦١٠٠

⁽٢) شرح الدراز على الموافقات • الموافقات ج ٢ ص ١٠٨ هامش(١) •

ومن ذلك:

الأمر بالايمان كقوله تعالى:

(قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) (١).

هذا الأمصر:

ليس متوجها الى نفس الايمان لأنه:

نور يقذ فه الله في القلب •

بلهو:

متجه الى ما يؤدى اليه كالنظر في ملكوت الله، والتفكير في آياته ود لائل قدرته ٠

ومن ذلك:

الأمر بالعلم كما في قوله تعالى:

(فَأَعْلَمْ أَنَّهُ لَا الِـهَ إِلَّا اللَّهُ) (٢).

فان العلم:

ادراك يخلقه الله تعالى في القلب عند وجود سببه

وهو:

النظر المؤدى اليه

وذلك:

بالنظر في الأدلة التي أقامها الله على العلم •

فالد ليل على وجود الله تعالى ووحد انيته:

هو: النظر والتأمل في ملكوته ٠

⁽۱) سورة التغابن آية ٠٨

⁽٢) سورة محمد آية ١٩٠

والد ليل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم:

هو: النظر في المعجزة ٠

والد ليل على كروية الأرض:

الاكتشاف بالسير حولها •

ففي هذه الأمثلة:

لا يكون التكليف متجها الى هذه الأفعال، بل الى أفعال أخسسرى سابقة عليها أو لاحقة لها أو مقارنة ٠(١)

ومن هذا الباب:

طبائع للانسان لاتد حْل تحت قد رته:

- _ كاشتهاء الطعام أو عدمه
 - _ والحســـد
 - _ والشجاعة
 - _ والجبن
 - ۔ والغضب
 - _ والمحبة
 - _ والبغش

فانهذه وأمثالها:

أمور لاتد خل تحت كسب الا نسان فيمكن أن يكلف بها ظاهرا أمرا أو نهيا

⁽۱) الموافقات ج ۲ ص ۱۱۰

وعند ذلك:

يجعل الخطاب متجها الى ما يدخل تحت الكسب من أسبابها أو مسبباتها أو غير ذلك •

فشهوة الطعام:

لايطلب الشارع فعلها ولا النهى عنها •

لأن هذا:

غير مقدور للانسان •

فيكون التكليف به من هذا الجانب تكليفا بما لا يطاق ٠

ولكن:

يطلب مجاهدة النفس:

بقهرها عن الجنوح الى مالا يحل مسسن المنهيات •

وباطلاقها بمقدار لايتعدى ما يحل منها ٠

والنهى عن الحسد:

المفسر بتمنى زوال النعمة عن الغير

وهو: أمر قبيـــــح

ولا يطلب الكف عنه:

لأنه غير مقدور للانسان

ويكون التكليف به من هذا الجانب تكليفا بما لايطاق •

ولكن:

يطلب فيه التخلي عن أسبابه ٠

كالكف عن التطلع الى ما في أيد ي الناس •

وعما يترتب عليه من آثار ذميمة:

كإتلاف مال الغير والإضرار به

والدعوة الى القناعــــة

والأمر بالشجاعة لايتجه اليها بذاتها:

فاذا طلب من انسان أن يكون شجاعا

كما يروى أنه صلى الله عليه وسلم قال:

ق حَرِّ السَّمِاعَةَ إِنَّ اللَّهُ يُحِبُ الشَّجَاعَةَ

ولَوْ عَلَى قَتْلِ حَيَّةٍ) (١)

لا يتوجه الأمر الى الشجاعة حيث وردت الرواية بأن (الشجاعة والجبن غرائز).

بل:

يتوجه الى ما يسببها كقراءة احداث التاريخ التى تمسللاً القلب بالغيرة على دين الله والحماسة للد فاع عسسن المسلمين والى ما يترتب عليها كقتال الاعدا ٠٠

ومن ذلك:

النهي عن الغضب

فإنّ الغضب:

خصلة تعترض الانسان ولا يستطيع التخلص منها

وقد ورد:

طلب الكف عن الغضب فقال ملى الله عليه وسلم:

(لاتغضب)(٢)

⁽١) ذكر الفتني في الموضوعات انه حديث موضوع ٠ الموافقات ج ٢ ص ١١٢ هامش(٥)

⁽٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الادب باب الحذر من الغضب ج ١٠ ص ١٩٥٥

فالنهى هنا:

عن أسباب الغضب: أي لا تفعل الاشياء التي تثير غضبك ٠

أوعما يترتب على الغضب وهو:

الانتقام أو غيره كالطلاق، أو حرمان بعض الأقـــارب

فان الغضب:

مثير لشهوة الانتقام وغيره •

ومن ذلك ايضا:

الحب والبغض والعجلة والاناة •

كقوله تعالى:

لْوَالَّذِينِ آمَنُوا أَشَدُّ حُباًّ لِلهِ) (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم:

(لَا يَوْمِنُ أَحَد كُمْ حَتَى يِكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبُ اليَّهُ مِمَا سُواهُماً)

حيث جعل من علا مات الايمان:

أن يكون الله ورسوله أحب الى الانسان مما سواهما •

وقوله صلى الله عليه وسلم: في الحديث القدسى:

(وَجَبَتْ مَحَبَتِّي لِلْمُتَحَابَيِنَ فِيَّ) (٣)

⁽۱) سورة البقرة آية ١٦٥٠

⁽٢) صحيح البخارى بشرح فتح البارىك الادب باب الحب في الله ج ٨ ص ١١٧٠

 ⁽٣) جزء من حد یث طویل رواه الامام مالك عن أبی حازم بن دینار عن أبی اد ریس الخولائی
من وجوه شتی فجاء فی روایة ان :أبا ادریس لقی معاذ بن جبل وفی روایة عبادة بــن
الصامت ، قال ابن عبدالبر : الصحیح هو معاذ بن جبل ،

انظر : تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ج ٣ ص ١٣٩، ١٣٠٠

وقال العراقي في تخريج أحاديث الاحياء رواه الحاكم وصححه الاحياء ج ٢ ص ١٥٩٠

وقوله صلى الله عليه وسلم:

(لاَيؤُمْنِ أَحَدُكُمْ حَتَى يُحِبَ لِأَخْيِهِ مَا يُحِبَ لِنَفْسِهِ) (١)

وقوله صلى الله عليه وسلم:

(ٱلْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدُ أَهُ مَا تَعَارِفَ مِنْهَا اِئْتَلُفْ وَمَا تَنَاكَــرَ مِنْهَا اخْتَلَفْ) (٢).

فالمحبة والكراهية:

أثبتتا للأرواح ووقعتا عليها والحب أمر طبيعى ٠

وأما العجلـــة:

فكقوله تعالى:

(خُطِقَ ٱلْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلِ) (٣).

وقوله صلى الله عليه وسلم:

(الْعَجَلُهُ مِنَ الشَّيْطَانِ) (٤).

وأما الحلم والأناة:

فكقوله صلى الله عليه وسلم الأشج عبد القيس • (٥)

(۱) صحيح مسلم بشرح النووى ك الايمان، باب الدليل على أن من خصال الايمان ان يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه جـ ۲ ص ١٦٠

- (٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ك الانبياء ، باب الأرواح جنود مجندة ج ٦ ص٣٦٩
 - (٣) سورة الانبياء آية ٣٧٠
 - (٤) رواه ابن أبى شيبة وأبو يعلى، وابن منيع والحارث ابن أبى أسامه فى مسانيدهم عن أنس مرفوعا ، وأخرجه البيهقى عنه أيضا ، وله شواهد عند الترمذى ، وقال : حسن غريب بلفظ "الآناة من الله والعجلة من الشيطان " •

انظر كشف الخفاء ومزيل الالباس ج 1 ص ٣٥٠ ، سنن الترمذي ك البر والصلة . ج ٣ ص ٢٤٨ ، شرح السنة للبغوى ج ١٣ ص ١٧٦٠

اختلف فى اسمه فقيل: هو المنذر بن عائذ وقيل منقذ بن عائذ وقيل غيره
 وقال ابن عبدالبر الأول أصح •

عرف بالأشج ، أشج عبد القيس • انظر الاصابة ح ٣ ص •٤٦٠

(إِنَّهُ فِيكَ خَمَلَتَبِنِ يُحَبِّهُمَا اللَّهُ الْحِلْمَ وَالْأَنَاةَ) • (١)

حيث أخبره في بعض الروايات أنه مطبوع عليها • (٢)

وبهذا:

تبين أنَّ هذه الأمور الأربعة :

طبعفى الانسان

فإذا أمر الله بالحب وندب إلى الحلم والأناة:

فإنما يأمر باسباب الحب والحلم والاناة

وإذا نهى عن البغض والعجلة:

فإنما ينهى عن أسبابها ٠

فمن أسياب حب الله تعالى:

التأمل في نعمه التي أنعم بها على مخلوقاته:

ـ كنعمة الماء والهواء والغذاء والصحة والأمسن٠

والتيسير للخيرات في هذه الدنيا:

المؤدية الى طاعته

فيما أمربه واجتناب ما نهى عنه فذلك أصل الايمان والتوحيد٠

ومن أسباب محبة الانسان:

التحلى بالأخلاق الكريمة والتهادى والاحسسسان

كما جاءعن النبي صلى الله عليه وسلم:

⁽۱) صحيح مسلم بشرح النووى ك الايمان باب الأمر بالايمان بالله تعالى ورسولسه صلى الله عليه وسلم ج ۱ ص ۱۸۹۰

⁽٢) شرح السنة للبغوى جـ ١٣ ص ١٧٦٠

(إِنَّ مِنْ أَحْبِكُمْ إِلَى وَأَقْرِبَكُمْ مِنِي مُجْلِسا يَومَ الْقِيامَةِ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلاَقا ، الْمُوطَنُونَ أَ كُنَافا الَّذِينَ يَالْفَونَ ويؤلَّفُونْ) • (١)

وكما جاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال:

(تَهادُ وَا تَحابُوا) • (٢)

وقال عليه الصلاة والسلام:

(جُبِلَتْ الْقُلُوبُ عَلَى حُبِ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِا وَيُغْسِضِ مَنْ أَساء إِلَيْها) • (٣)

ومن أسباب البغش:

الأخلاق الذ ميمة التي تسبب التباعد والتجافي ٠

- (۱) رواه الترمذی منحدیث جابر مرفوعا ، وأخرجه البخاری فی الادب المفرد من حدیث عمر بن شعیب عن أبیه عن جده ۰ فتح الباری جـ ۱۰ ص ۶۵۸ ، صند الامام أحمد حـ ٤ ص ۱۹۳۰
- (۲) طرفا من حدیث لفظه " تصافحوا ید هب الغل ، وتهاد وا تحابوا ، وتد هب الشحناء " روی عن أبی هریرة موصولا أخرجه البخاری فی الادب ، والترمذی من حد یث آخر ، والبیهقی فی شعب الایمان انظر تنویر الحوالـــــك شرح علی موطأ مالك ج ۳ ص ۱۰۰ ، وقال العراقی فی تخریج أحاد یث الاحیاء أخرجه البیهقی من حدیث ابی هریرة ، وضعفه ابن عدی انظر احیاء علو م الدین ج ۲ ص ۱۵۰ •

وجاء في الحديث الشريف:

(وإِنَّ مِنْ أَبْغَضِكُمْ إِلَى وَأَبْعَدُكُمْ مِنِي مَجْلِياً يَسُومَ الْقِيامَةِ الْتَرْبَارُونَ (١) الْمُتَفَيِقُونَ (٢) (٣).

فاذا نهى الشارع عن البغض والعجلة:

، فانما ينهى عن أسبابها

وعن الافعال الكسيبية المؤدية اليها٠

ومن ذلك:

بعض المعاصى كما في قوله تعالى:

(وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان) • (٤)

فاذا كلف الله تعالى ببغض هذه الأشياء وكراهتها :

فقد كلف بالا مبياب التي تبعد عنها وتنفر منها •

كالنهى عن النظر المحرم

والبعد عن أما كن اللهو

سماع ما يرغب في الصعاصي ٠٠٠ الخ٠

(۱) الثرثارون : هم الذين يكثرون الكلام تكلفا وخروجا عن الحق ٠ والثرثرة : كثرة الكلام وترديده ٠ النهاية في غريب الحديث والاثر ج ١ص٢٠٩

⁽٢) المتفيقون: هم الذين يتوسعون في الكلام ويفتحون به أفواههم • مأخوذ من - الفهق وهو الامتلاء والاتساع • النهاية في غريب الحديث والاثر ج ٣ ص ١٤٨٠

^{· (}٣) مسند الامام احمد ج ٤ ص ١٩٣٠

⁽٤) سورة الحجرات آية ٠٧

هذا:

ومن لوازم التكليف:

حب الله تعالى :

لما طلب فعله

وبغضه:

لما طلب الكف عنه

ومن لوازمه كذلك:

الثواب والعقاب

فيتعلق الحب بالثواب ٠

والبغض بالعقاب:

باعتبار الأفعال:

- التى كانت سببا فيها

- أو التي تترتب عليها

فالتفكير في نعم الله وتدبر آياته:

ـ هما السبب في محبته وشكره

والاقبال على عبادته

ـ وهما من أسباب الثواب

والا مساك عن التفكير في نصرة الاسلام وتحمل هموم المسلمين:

سبب في كراهية الجهاد والامر بالمعروف والنهى عن المنكر٠

وهر سبب في العقاب ١٠

(۱) الموافقات ج ٢ ص ١١٥

والخلاصة:

انه لما عرف أن التكليف لا يقعبما لايطاق

وقد ورد ت نصوص ظاهرها التكليف به:

كالمتعلقة بالافعال الجبليــة

والامور القلبية وجب الصرف الى الامور الممكنة •

وهي :

اما الاسباب أو المسببات

واما الاخبار بالحب والبغض و الثواب والعقاب عن هذه الاثياء :

فصحيح • لاتن الحب والبغض يتعلقان بالذات والصفات •

كقولنا:

المؤمن القوى يحبه الله، ويحب معالى الامور ويكره سفسافها •

وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم قال:

(إِنَّ اللَّهَ كُرِيمٌ يُحِبُ الْكُرَمَ وَمَعَالِي الْاَخْلَاقِ وَيَكْرَهُ سَفْسَافِها (١) (٢).

وكما جاء في الحديث السابق:

(أَلْارُواَحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةً مَا تَعَارِفَ مِنْهَا لِأَتْلَفُ وَمَــا َ تَنَاكُرَ مِنْهَا لِأَتْلَفُ وَمَــا تَنَاكُرَ مِنْهَا اَخْتَلَفُ ٠)(٣)

⁽۱) سَقُساَفُ الامور كما قال البغوى: تشبيه بما دُى قمن سَقْساَفِ التراب، وبما ارتفع من غبار الدقيق عند نخله • انظر شرح السنة ج ۱۳ ص ۰۸۳

⁽۲) رجاله ثقات لكنه مرسل، وله شاهد من حديث سعد بنابى وقاص عند ابن عساكر وآخر من حديث سهل بن سعد عند الطبرانى والحاكم والبيهقى، وقال الهيثمى: صحّح اسنا ده الحافظ العراقى ٠ انظر هامش شرح السنة ج ١٣ ص ٨٣ هامش(١)

⁽٣) تقد م تخريجه ص ع ٧ ٧

الفصلالابع تقسيم القرق إلى ممكنة وموسرة ونيه تمهيد ومبحثان المبعث الأول المستحث الملكنة المبعث الأول المستحث المنطق المبعث الثانى: القررة الميسرة المبعث الثانى: القررة الميسرة

التمهيد:

نقل عن الاشعرى:

انه عرف القدرة بالاستطاعة كما تقد م في الفصل الثاني

وهي :

الصفة المؤثرة في الفعل •

والقدرة بهذا المعنى:

لا توجد الاحال القيام بالفعل والا تيـــان بـه كما سبقت الاشارة اليه ٠

فاذا قلنا:

انشرط التكليف القدرة

وان التكليف يكون قبل الفعل وهما قضيتان متفق عليهما

أدىهذا:

الى التكليف بما لايطاق

لأن توجه التكليف قبل الفعل: تكليف للعاجر

اذ القدرة:

تكون حال الفعل لا قبله ١٠)

ورد هذا بأن للقدرة معنيين:

الأول:

الاستطاعة وهى القدرة المستجمعة لشرائط التأثير المؤثرة فى الفعل، وهى بهذا المعنى:

علية تامة تقارن الفعل ولاتتقدم عليه . (٢)

⁽۱) البرهان ج ١ ص ١٠٣

⁽٢) التوضيح جـ ١ ص ١٩٩٠

الثاني:

الصفة التي لما صلاحية التأثير في الفعل ٠

والقدرة بهذا المعنى:

تكون قبل الفعل وهى التى جعلت شرطا فى التكليف لا القدرة بالمعنى الأول •

وهدًا هو السبب:

الذى جعل الحنفية يعرفون القدرة بمعنى يوجد قبل الفعل مع من الانسان مكلف قبل الفعل مع قدرته عليه ٠

وهيعندهم:

سلامة آلات الفعل وصحة أسبابه (١)

فالآلات والاسباب:

هى الوسائط التي بها يحصل الفعل المطلبيوب كالصحة ، ووجود الماء، والزاد والراحلة ، وملك النصاب^(۲)

ولم يفسر الحنفية القدرة بمعنى الاستطاعة لسببين:

الأول :

أنها بهذا المعنى:

ر علمة تامة في وجود الفعل كما قد مت ٠

والحنفية لايقولون بثبوتها

لأنثبوتها فى الانسان:

يؤدى الى الاشراك .

⁽۱) انظر ص۲۰٦

⁽٢) التيسير ج ٢ ص ١٤٢ ، ١٤٣٠

بليقولون:

ان قدرة العبد تؤثر فى قصد الفعل أما المؤثر فى الفعال في الفعالي . في والله تعالى .

الثاني :

إنها بهذا المعنى:

توجد مع الفعل لا قبله كما تقد م أيضا

والتكليف:

يكون قبل الفعل بايجاده ، ومع الفعسل بالاستمرار فيه ٠

فلزم أن تكون القدرة المشروطة للتكليف:

موجودة قبل الفعسل •

وهي: ما كانت بالمعنى المتقدم للحنفية

واشتراط هذه القدرة لأداء كل واجب:

تفضل من الله تعالى بمقتضى جوده وحكمته

لا بطريق الوجوب عليه كما قالت المعتزلة •

لأنه سيحانه لايجب عليه شيء (١).

اقسام القدرة:

هذا وتنقسم القدرة الى قسمين ممكنة وميسرة ٠

ونفرد لكل قسم منها مبحثاً •

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ٢٤٢ ، ١٤٣٠

المبحث الأول القرق الميكنة

المبحث الا ول

القدرة الممكنية

القدرة الممكنة:

هى : أدنى ما يتمكن به المأمور من أداء المأمور به من غير حرج غالبا (1)

ومعنى قوله غالبا:

أنها أد نى صفة عند المكلف يقدر بها على أداء الواجــــ مــن غير حرج فى الغالب •

وأد نى ما يتمكن به :

هى: سلامة الآلات وصحة الأسباب .

أما اشتراط القدرة:

فبقوله تعالى :

(لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسِعَها)٠(٢)

واشتراط عدم الحرج:

بقوله تعالى:

(هُوَ اجْتَباكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلْيكُمْ فِي الْدِينِ مِنْ حَرِجٍ) . (٣)

وذ لك مثل:

وجود الماء في الوضوء ، والصحة في الصوم •

- (۱) التوضيح ج ١ ص ١٩٨ ، التقرير والتحبير ج ٢ ص ٨٥
 - (٢) سورة البقرة آية ٢٨٦٠
 - (٣) سورة الحج آية ٧٨٠

فخرج بقوله من غير حرج:

ما اذا تمكن المكلِّف مع الحرج •

كالمريش:

لايكلف بالوضوء لمرضه

والبعيد عن الماء:

لا يكلف به لبعد ه عن الماء ميلا أو أكثر ٠

والمريض والمسافر:

لا يكلفان بصوم رمضان

وخرج بقوله غالبا:

ما اذا أمكن حصول المكلّف به من غير حرج ناد را ٠

كالذي يحج:

وهو عاجز عن الزاد والراحلة

فإنّ بعضَ النّاسِ :

قد يستطيعُ الحجّ ماشيا ويعمل في الطريق بأجر بقدر ما يستزوّدٌ بسه أو يسأل الناس •

وخرج ايضًا:

ما اذا أمكن حصول المكلف به من غير حرج كثيرا ٠

كما اذا قدر الحاج على الزّاد وعجز عن الراحلة •

فان بعض الناس:

قد يحج ماشيا حاملا زاد ه معه (١)

(۱) شرح التلويح جـ ١ ص ١٩٨

فهذا ن الصنفان من الناس:

لا يجب عليهما أداء الحج

لأنهما:

لا يتمكنان من أد ائه من غير حرج غالبا ، يتمكن المنف الأول من غير حرج نادرا والثاني من غير حرج كثيرا •

ومعلوم أن الحج واجببقدرة ممكنة ٠

وهي :

سى . القدرة على الزاد والراحلة . (١)

والقدرة الممكنة:

شرط لوجوب أداء كل واجب بدنيا كان أو ماليا ، حسنــــا لذاته أو لغيره 0

- كالقدرة على استعمال الماءفي الوضوء

ـ وعلى القيام في صلاة الفرض •

- والقدرة على الزاد والراحلة في الحج٠

فلا يجب الوضوء:

مع العجز عن استعمال الماءلفقده ، أو لبعده ، أو لغلائـــه أو للمرض ، بل الواجب التيمم٠

ولا تحب الصلاة قائما:

مع العجز عن القيام ، بل قاعد أُ أو مُو يـا٠

ولايجب الحج:

مع العجز عن الزاد والراحلة كما قد مت •

⁽۱) شرح التلويح چـ ۱ ص ۱۹۸

ولا يجب الصوم:

على الشيخ الفانى ، ولا على الحامل والمرضع اذا خافتا على على الفسيهما أو ولد يهما

وجعل زفسر (۱) منهما :

وجود الوقت الممكن من أداء الصلاة ٠

بأن يكون الشخص أهلا قبل زمان يسعها كلها من آخرالوقت

فقال:

لا تجب الصلاة على من صار أهلا في الجزء الأخير الذي لا يسع الأداء كصبى بلغ، وكافر أسلم، ومجنون أفاق، وحائض طهرت في آخره •

فلا تجب عنده:

أداء : لعدم القدرة عليه لضيق الوقت

ولا قضاء: لأن القضاء مبنى على الأداء (٢)

- (۱) هو: زفر بن الهذيل بن قيس، ويكنى بأبى الهذيل كان عالما فى الفقــــه أحاط بالسنة وعليها كان يستند فى أقواله، ثم عمد الى القياس، وله فى الاصول آرا خالف فى بعضها مذهب امامه ابى حنيفة توفى رحمه الله سنة ١٥٨ه الفتح المبين فى طبقات الاصوليين ج ١ ص ١٠٦ بتصرف •
- (۲) شرح التلويح ج ۱ ص ۱۹۸ ، التيسير ج ۲ ص ۱۶۶ ، اصول السرخسي ج ۱ ص ۱۲.
 کشف الا سرار ج ۱ ص ۱۹۶۰

وقال أبو حثيفة وأبو يوسف (١) ومحمد (٢):

تجب باد راك مقدار تكبيرة الاحرام

وهو أحد قولين للشافعي وأحمد

وتوله الآخر:

تجب بادر اك ركعة وهو قول المالكية • (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم : (مَنْ أَدْ رَكَ وَلَيْ مَلْ مَ الْكَرِكُعَة وَ الْمَاكِية وَالْمَالَ الْمَاكِية وَالْمَاكِية وَالْمَالِمِي وَالْمَاكِية وَالْمَاكِ

- (۱) هو: يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصارى ، ويلقب بالقاضى ٠ كان فقيها عالما أخذ الفقه عن ابى حنيفة ، وخالفه فى كثير من الاحكام ، واقام الحجة على ما ذهب اليه من الآراء وكان له مقام ملحوظ عند الرشيد فجعله قاضى القضاة ، وضحح كتاب الخراج ، وله الآثار ، والرد على الأوزاعى ، وهو أول من كتب فى أصحول الخنفية ، توفى رحمه الله سنة ١٨٢ ه ، الفتح المبين فى طبقات الاصوليين ج ١ من من ١٠٨ بتصرف ،
- (۲) هو: محمد بن الحسن الشيبانى الفقيه ، الاصولى ، اللغوى تتلمذ لا بى حنيفة واخذ عن مالك ، واخذ عنه الشافعى ، كان مرجع أهل الرأى بالعراق تولى القضاء فى عهد هارون الرشيد ، وكان ملازما للخليفة من مؤلفاته : الكتب السنة التى جمع فيهامذ هب ابى حنيفة وااود ع فيها رأيه ورأى ابو يوسف وهذ ه الكتب جمعها الحاكم الشهيد فى كتاب سماه الكافى ثم شرحه شمس الأئمة السرخسسى فى كتاب المبسوط ، وله ايضا كتاب الاثار توفى رحمه الله سنة ١٨٦ ه طبقات الاصوليين ج ١ ص ١١٠ بتصرف •
- (٣) كشف الاسرار ج ١ ص ١٩٥ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ١٣١ ، شرح الدرديرى ج ١ ص
 ١٨٤ الروض المربع ص ٥٥٠
- (٤) انظر: سنن النسائي ج ۱ ص ۲۵۷ ، ۲۵۸ ، واخرجه الترمذي وقال: هو حديث حسن صحيح ومعناه ـ عند اصحابنا والشافعي واحمد واسحاق ـ لماحب العذر سنــن الترمذي ج ۱ ص ۱۲۰۰

وأجاب الحنفية في أصولهم كن دليل زفر بأجوبة:

أقوى هذه الأجوبة:

إنا نمنع ابتناء وجوب القضاء على وجوب الاداة بلهو مبنى على الوجوب •

و د ليل المنع :

وجوب قضاء المسافر والمريض الصوم بعد الاقامة والصحــــة مع عد م وجوب الأداء عليهما .(1)

ومن الأجوبة:

ان القدرة بمعنى سلامة الآلات وصحة الأسبـــاب:

شرط لاتجاه التكليف ووجوب الاداء٠

فان أمكن وجوب الاداء فيه : فيها

والا فان ضاق الوقت: وجب القضاء ٠

فوجوب القضاء:

مبنى على وجوب الاداء على هذا الجواب ولا يضر ضيق الوقت لأن الشرط في التكليف:

هو الامكان والاداء ممكن لامكان اتساع الوقت

كما قالوا : في حق سليمان عليه السلام :

حبيث اتسع له وقت العصر ٠ (٢)

وهذا الجواب:

غير مسلم لأنا نمنع الامكان ببسط الوقت اذلم يقم عليه دليل قوى •

⁽۱) كشف الا سرار ج ١ ص ١٩٥ ، التيسير ج ٢ ص ١٤٥٠

⁽٢) كشف الاسرار ج ١ ص ١٩٥ ، ١٩٦٠

⁽٣) التيسير ج ٢ ص ١٤٤٠

القدرة الممكنة لا يشترط بقاؤها لبقاء التكليف:

القدرة الممكنة:

لا يشنرط بقاؤها لبقاء التكليف بل يشترط وجود ها في مبد أ التكليف فقط٠

فبقاء القدرة الممكنة:

ليس بشرط في بقاء وجوب الواحب:

ولهذا لاتشترط لوجوب القضاء •

لأن وجوب القضاء هو:

بقاء الوجوب الأول •

لاتحاد سبب وجوب الاداء والقضاء عند الحنفية •

فلما وجدت في مبدأ التكليف لا تجاهه:

اكتفى بذلك في وجوب القضاء

فلا يقال:

يلزم من التكليف بالقيضا ، عند عد مها التكليف بما لا يطاق وبنا ، عليه :

فوجوب الصلوات الكثيرة قضاء في آخر لحظة من الحياة •

هو:

عين وجوبها أداء الذى توفر فيه شرط القدرة في حينه ٠

غاية الأمر:

ان من أخرها الى هذا الوقت :

قصرحتي ضاق الوقت عنها

ولهذا أثم بالاجماع ٠

والد ليل على عدم اشتراط بقاء القدرة لوجوب القضاء:

أنه: لواشترط

لم يأتُم بترك الواجب الذي أخره بلا عذر الى آخر لحظة من الحياة •

لأنه في هذا الوقت غير قادر ٠

لكن الاجماع على أنه أثم ، وعلى عدم سقوط الصلاة •

وبناءعلى هذا:

فقول الله تبارك وتعالى : (لا يكلِّف الله نفسا وسعها) (الم يكلِّف الله نفسا وسعها) (()

مخصوص بوجوب الأداء،

ود ليل التخصيص:

الاجماع السابق •

ويتفرع على أن بقاء القدرة الممكنة ليس شرطًا لبقاء الوجوب:

انه اذا ملك الشخص

الزاد أو قدر على الراحلة بملك أو اجارة ولم يحج حتى هلك ماله:

لايسقط الحج عنه

لأن وحوبه بقدرة ممكنة ٠

وكذا إذا وجبت صدقة الفطر بملك النصاب ثم هلك النصاب:

لاتسقط الصدق__ة

واذا وجب عليه الصوم أو الحج فلم يصم ولم يحج حتى عجز بشيخوخة أو مسسرض مزمن:

لا يسقطان عنه ٠ (٢)

⁽۱) سورة البقرة آية ۲۸٦

⁽٢) شرح التلويح جـ ١ ص ١٩٩٠

المبحث الثاني القدرة الميسرة

المبحث الثاني

القدرة الميسرة

القدرة الميسرة:

هى: صفة توجب يسر أداء الواجب على المكلف بعد ما ثبيت التمكن منه بالقدرة الممكنة •

فہی :

زائدة على الممكنة فضلا منه تعالى ١١).

وهي :

شرط في وجوب أكثر أداء الواجبات المالية

كالزكاة والكفارات والعشر والخراج فضلا منه تعالى

لأن هذه الواجبات:

أشق على النفس •

اذ المال عماد المعاش وشقيق الروح بخلاف العباد ات البدنية

وبقاء هذه القدرة:

شرط لبقاء الوجوب

لأنها :

شرط في معنى العلة له بصفة اليسر فضلا من الله تعالى ٠

فلو فقد ت في وقت ما ينقلب اليسر عسرا فيسقط الوجوب ٠

بخلاف الممكنة:

فانها شرط محض لوجود التكليف ٠

فلا يلزم ان تكون شرطا لبقائه ، لأنه عينهاذ البقاء استمرار للوجود كما قدمت ·

فما وجب بقدرة ميسرة:

الزكاة فان الشارع بعد ما أثبت التأهيل لوجوب أد ائهـــا بملك النصاب :

أو جبها بقد رة ميسرة ٠ (١)

بالأدلة الآتيـــة:

الأول:

اشتراط كون المال ناميا لينجبر المؤد ىبالنماء

فلا ينقص رأس المالبها٠

وجعل حولان الحول دليل النماء بقوله صلى الله عليه وسلم:

﴿ لَا زَكَاةً فِي مَالِ أُمْرِي حَتَّى يَحُو لَ عَلَيهِ الْحُولُ ﴾ (٢)

الثاني:

انه جعل الواجب قليل جدا من مال كثير

وهو:

ربع العشر في بعض الأموال وفوقه بقليل في البعض الآخر

بالأد لة الواردة في زكاة:

الذهب والفضة وعروض التجارة والأنعام والزرع والثمار٠

⁽۱) كشف الاسرار ج ١ ص ٢٠٢٠

⁽۲) روى موقوفا من طرق كثيرة وروى مرفوعا ، والصواب انه موقوف على ابن عمر رضى الله عنهما سنن الد ارقطنى ج ۲ ص ۹۰، واخرجه البغوى فى شرح السنة بلفظ " مَن اسْتَفَادُ مَالاً فَلا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَى يَحُولُ عَلَيْهِ الْحُولُ " وقال : قال عنه النووى: حديث صحيح أو حسن ، انظر شرح السنة ج آ ص ۲۸۰

الثالث :

ايجابها في بعض الأموال دون البعض

ولو أوجبها بقدرة ممكنة:

لأوجبها فى كل الاموال، ولزاد فى مقدار الواجب ولم يشترط

النمياء ٠

ومراعاة لهذ االتيسير : قال الحنفية :

ان الواجب في الزكاة جزء من المال الدى وجبت فيه النكاة

فوجوبه متعلق بعين هذا المال لابالذ مة ٠(١)

ويتفرع على هذا:

سقوط الزكاة بهلاك المال ولو بعد التمكن من أد ائها:

لفوات محلها ، وهو المال الذي وجبت فيه ٠

وبالتالى: لفقد القدرة الميسرة اذ لو قلنا: ببقاء الوجوب سعد الهلاك

لكانت واجبة بصفة العسر أي بقد رة ممكنة ٠

والثابت بالد ليل خلافه ٠

وقال الأئمة الثلاثة : الشافعي وأحمد ومالك :

تسقط بالهلاك قبل التمكن ولا تسقط بعسده لأن وجوبها في الذمة وبقدرة ممكنة كالحج (٣)

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٤١٠

⁽۱٪ التيسير ج٢ص ١٤٦ شرح التلويح ج ١ص ٢٠٠ ، كشف الاسرار ج ١ ص ٢٠٠ ، تبيين الحقائق ج ١ ص ٢٦٩٠

⁽٣) تحفة المحتاج ج ٣ ص ٢٦٢ ، المغنى ج ٢ ص ٥٠٨ ، حاشية الد سوقى ج ١ ص ٥٠٠٠

أما اذا استهلك المال صاحبه بالانفاق أو بالاتلاف بعد وجوب الزكاة

فقد اتفقوا على بقاء الوجوب •

وهذا لا يرد على ما قلنا:

ان القدرة الميسرة كالعلة والحكم ينتفى بانتفائها

وذ لك:

لأن وجوب الزكاة بعد الاستهلاك:

- ـ مجازاة لمالك المال
- _ ومعاملة له بنقيض قمده
 - ـ ومراعاة لحال الفقير
 - فالعلة باقية حكما •

الفصسال لخامس لاتكليف بالمقدور إذا كان شاقا

الفصل الخامس

لا تكليف بالمقد وراذا كان شساقا

aci

تقدم في الفصل الثاني من الباب: أنه يشترط في التكليف شرطان:

الأول:

أن يكون مقد ورا للمكلف

فما كان من الفعل خارجا عن مقدور المكلف كان التكليف به تكليفا بما لا يطاق والتكليف بما لا يطاق غير واقع اتفاقا ·

فالمكلف:

لا يكلف الابما تطيقه نفسه ويسهل عليه فعله ٠

لأن سبب التكليف:

مصلحة المكلف:

كما قال تعالى :

(وَمَا أَرْسُلْنَاكَ إِلَّا رُحْمَةً لِلْعَالَمِينَ) • (1)

وقال تعالى:

(الركتَابُ أَنْوَلْنَاهِ إِلَيْكَلِنَخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلْمَاتِ إِلَى النَّورِ)(٢)

ومنها ابتلاؤه:

كما قال تبارك وتعالى:

(الَّذِي خَلْقَ الْمَوْتُ وَالْحَياةَ لِيَبْلُوكُمْ أَيْكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً) (٣)

⁽۱) سورة الانبياء آية ۱۰۷

⁽٢) سورة ابراهيم آية ١

⁽٣) سورة الملك آية ٢

ولكن:

قد يخطابنا بشئ نطيقه وفي الظاهر يبد و أنه تكليف بما لايط_اق كما مر في الأفعال الجبليـة (١)

فلهذا:

وجب اللجوء الى التأويل حتى يمكن التوفيق بين النصوص والعقل •

الشرط الثاني:

ألا يكون شاقا •

فكما نفى الشارع التكليف بما لايطاق نفى التكليف بالشاق ٠

بقوله عز وحل:

(هُو اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرِجٍ) • (٢)

وقوله جل وعلا:

(مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حُرْجٍ)٠ (٣)

وقوله تبارك وتعالى:

(يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ). (٤)

وقوله عز وجل:

(يُرِيدُ اللهُ أَنْ يَخِفِّفُ عَنْكُمٌ) · (٥)

⁽۱) انظر ص۲۲۲

⁽٢) سورة الحج آية ٧٨

⁽٣) سورة المائد ة آية ٦

⁽٤) سورة البقرة آية ١٨٥٠

⁽٥) سورة النساء آية ٢٨

وقوله تعالى :

(رَبُّنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْراً كُمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبِلِنا)(١)

والمعنى: لا تكلفنا بما فيه مشقة كما كلفت الذين من قبلنا٠

فلا يلزم من عدم وقوعه في شريعتنا:

انه لم يقع في الشرائع السابقة •

بل وقع كما وردت الآيات بذلك •

فقال تبارك وتعالى:

(قَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتَلُوا أَنْفُسُكُمْ) (٢) . أي ليقتل بعضكم بعضا ·

وروى النسائي وابن جرير (٣) وابن ابي حاتم عن ابن عباس قال:

قال الله تعالى:

(إِنَّ تَوْبَتَهُم أَنْ يَقْتُلَ كُلْ رَجُلِ مِنْهُم كُلُّ مَنْ لَقِي مِنْ وَلَدٍ وَوَالسِدِ

قال ابن عبدالبر: أبو جعفر أوثق من نقل التأريخ ، وفي تفسيره ما يدل على علم غزير · توفي سنة ٣١٠ ه · انظر الاعلام ج ١ ص ١٩ بتصرف ·

⁽¹⁾ سورة البقرة آية ٢٨٦

⁽٢) سورة البقرة آية ٥٤

⁽٣) هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبرى • المؤرخ المفسر الامام • ولد فى آمل بطبرستان سنة ٢٢٤ه • عرض عليه القضاء فامتنع ، والمظالم فأبى له من المصنفات : اخبار الرسل والملوك مطبوع يعرف بتأريخ الطبرى فى احدى عشر جزء ، وجامع البيان فى تفسير القرأان يعرف بتفسير الطلب يقع فى ثلاثين جزء ، وغيرها • وهو من ثقات المؤرخين • قال اس عبدالم : أبه حعف أوثة من نقل التأريخ ، وفي تفسيه ما بدا على

أُو لَئِكَ الَّذِينَ كَانُوا خَفِي عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ مَا اطْلَعَ اللَّهُ مِنْذُ نُو بِهِمْ فَأَعَتَرفُ وَا بِهَا ، وَفَعَلُوا مَا أُوسِرُوا بِهِ فَغَفَرِ اللَّهُ تَعالَى لِلْقَاتِلِ والْمَقْتُولِ) • (١)

هذا والمشقة في اللغة:

تعب النفس أو البدن. (٢)

والشِق بالكسر: هو المشقة ، قال الله تعالى:

رَبِّ وَ مُرْبُرُو (وتحُمِل أَثقالكُمْ إِلَى بَلْدِ لَمْ

تكونوابالغيه إلا بشق الأنفس (٣). أي بتعبها ·(٤)

يقال : شق الأمر عليه من باب قتل . (٥)

وفي الاصطلاح:

(٦)) هي : الكُلفة المصاحبة للفعل

والأقعال المقد ورة قسمان:

فعل يستطيعه المكلف لكن بمشقة وتعب

وتسمى المشقة فيه : مشقة زائدة

وفعل يستطيعه بسهولة

وتسمى المشقة فيه : مشقة معتادة ٠

⁽۱) تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ج ١ ص ١٣٠٠

⁽٢) مفرد ات الراغب مادة شق ٠

⁽٣) سورة النحل آية ٧

⁽٤) مختار الصحاح مادة شق

⁽٥) المصباح المنير مادة شق

⁽٦) الموافقات ح ٢ ص ١٢٠ بتصرف ٠

فالأول:

يجوز التكليف به عقلا

واتفقوا:

على أنه وقع التكليف به في بعض الشرائع السابقة

وهو الذي جاءفي قوله عز وجل:

والاصر: النعب،

والمراد به:

ما كلف به بنو اسرائيل من:

- ـ قتل المرء نفسه
- وقطع موضع النجاسة من الثوب
- ـ وأداء خمسين صلاة في اليوم والليلة
 - ـ واحراج ربع المال للزكاة
- والصبر على ما أصابهم من المحسسن والشدائد • (٢)

والثاني :

هو الذي وقع التكليف به

وهو المراد في تعريف التكليف بأنه :

الزام ما فيه مشقة ٠

⁽۱) سورة البقرة آية ٢٨٦٠

 ⁽۲) مد ارك التنزيل وحقائق التأويل ج ۱ ص ۱۶۶ ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون
 الأقاويل ج ۱ ص ۱۰۷ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٤٣٦ ، ص ٠٤٣٠

وهو المراد بالوسع على أرجح القولين في قوله تعالى:

(لَا يُكُلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسُعِها)٠

أى ما يسهل عليها • فلا يكلفها بما لاتطيقه ولا بما يشق عليها •

وقد ذكر النسقى والبيضاوي (٢):

فى تفسير قوله تعالى:

ر وربرو يَ وره ؛ يَ ورور) (لا يكلِف الله نفسا إلا وسعها)

قولين:

أحد هما :

ما تسعه قدرتها فضلا ورحمة

الثاني :

ان المراد بالوسع: ما يسع الانسان ولا يضيق عليه ولا يحرج فيه كقوله جل وعلا:

ا (يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسَرُ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعَسْرُ). (٣)

فقد فسرا الوسع أولا:

بالتكليف بما يطاق شق على النفس أو لا٠

⁽۱) سورة البقرة آية ١٨٦٠

⁽٢) هو: عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوى الشافعى، ويلقب بالقاضى كان فقيها أصوليا مفسرا عقد يا • كتب فى علم أصول الفقه وأصول الدين وتفسير القرآن الكريم • من مؤلفاته : الوصول الى علم الأصول، كتب المنهاج فى الأصول، والمطالع فى أصول الدين، وأنوار التنزيل فى التفسير • طبقات الأصوليين ص ٨٨ بتصرف •

⁽٣) سورة البقرة آية ١٨٥٠

وفسراه ثانيا:

بالتكليف بما ليس بشاق ٠

واقتصر الزمخشرى (١) في الكشاف:

على الثاني

والدليل على أن التفسير الثاني:

هو الراجع إمران:

الامل: ان الله تعالى علمنا أن ند عوه :

الا يكلفنا بالشاق فى الجملة الثانيسة

قال تعالى:

(رَبُّنا وَلا تُحْمِلْ عَلَيْنا إِصْرًا)

- و بما لا يطاق في الجملة الثالثة •

قال عز وجل:

(رَبُّنا ولا تَحِمُّلنا مَالاطاقة لنا يه)

وقد روى في قوله تبارك وتعالى:

(رَبُّنَا لَا تُؤَاخِدْ نَا إِنْ نَسِينَا أُواُّخُطْأَنًا) الآية

انه قال : (قد فعلت).(٢)

النَّانِ: ان نفى الحرج في التكليف:

مفهوم من قوله صلى الله عليه وسلم

⁽۱) سبقت الترجمة له ص١٤

⁽۲) قال الحافظ ابن كثير بعد أن أرشد الله عباده الى سؤاله بقوله (ربنا لاتؤاخذنا)

الآية قد تكفل لهم بالاجابة حيث ورد عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم
قال: قال الله: (قد فعلت) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٠٨، ٥٠٩

لعمران بن حصين (١):

(صل قائما ، فان لم تستطع فقاعد ا ، فان لم تستطع فعلى جنب)

ومفهوم كذلك من قوله تعالى في كفارة االظهار:

ا كُمُنْ لُمْ يَسْتَطِعْ

وَالْعَامُ سِتِينَ مِصْكِينًا) (٣) · فان المعنى : فمن لم يستطع الصوم · ومن استطاع الصوم :

لكن مع انقطاعه عن وسائل معيشته الضروريــة والمحتاج اليها حاجة شديدة •

ھوومنيعول:

لا يعد مستطيعا

فالاستطاعة في القضيتين وأمثالهما:

شاملة لعدم العجز وعدم الحرج . (٤)

(١) سبقت الترجمة له ١٣٤٠

⁽۲) صحیح البخاری بشرح فتح الباری ك تقصیر الصلاة باب اذا لم یطق قاعدا صلی علی جنب ج ۲ ص ۰۵۸۰

⁽٣) سورة المجادلة آية (٤٠)٠

⁽٤) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية ص ٣٧٩ وما بعدها ٠

أقسام المشقة:

تنقسم المشقة الى قسمين:

ـ مشقة زائدة

ـ ومشقة معتادة ٠

المشقة الزائدة:

هى التى اذا صحبت الفعل تشوش على النفس عند الاتيان به ، وتقلقها وتوقعها فى الحرج غالبا

للتعب الذي يصحب الفعل •

وهذه المشقة نوعان:

النوع الأول:

أن تكون المشقة خاصة بالفعل الذى يأتى بـــــه المكلف •

كالصوم فى المرض والسفر والحج للعاجز عن الزاد والراحلة

ولا يحس بها في غيره ٠

فان هذه المشقة:

يشعر بها المكلف عند الاتيان بفعل مما مثلث،

وهذه المشقة:

هى التي جاءت في قول الله عز وجل:

(وَمَا جَعَلُ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَوْجٍ)(1)

⁽۱) سورة الحج آية ۷۸٠

وهى التي شرعت من أجلها الرخص ٠

كما في قوله عز وجل:

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدٌ أُوْمَنَأَيَّامٍ أَخْرَ)(١)

وقوله تبارك وتعالى:

(فَلُمْ تَجِدُ وا مَاءً فَتَيمُوا صَعِيدًا طَيِّباً) (٢)

ويأتى للكلام عنها مزيدٌ ان شاء الله في الكلام عن الرخصة ٠

النوع الثاني:

ألا تكون خاصة بفعل معين

وانما تتحقق عند الاستمرار في الاتيان بأفعال متكررة •

كالاكثار من نوافل الصلاة أو الصوم أو الحج أو تلاوة القرآن (٣)

فاذ ا نظر الى كليات هذه الأعمال والمداومة عليها أحسس المر، بالمشقسسة . لأنه يحمل نفسه فوق ما تتحمله في الأحوال العادية ·

وكما شرع الله تعالى عند النوع الأول:

الرخسس

شرع عند النوع الثاني:

⁽۱) سورة البقرة آية ١٨٤٠

⁽۲) سورة النساء آية ٤٣ ، سورة المائدة آية ٦

 ⁽٣) الموافقات ج ٢ ص ١٢٠

⁽٤) طرفا من حدیث لأبی هریرة أخرجه مسلم فی صحیحة ٠ صحیح مسلم بشرح النووی ك الصیام باب النهی عن الوصال ج ٧ ص ٢١٣٠

وقوله صلى الله عليه وسلم:

(القَّمْدَ الْقَمْدَ تبلغوه) • (١)

وما روى من قوله صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة عند ما يتكلفون أعمالا تشميق عليهم المواظبة عليها:

(إِذَا أَمْرُتكُمْ بِأُمرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ)(٢)

القسم الثاني:

المشقة المعتادة:

وهى التي تصاحب الأفعال التي كلف بها الشارع •

- كايجاب خمس صلوات في اليوم والليلة •

- وربع العشر في زكاة النقد بن وعروض التجارة ·

ــ وصوم شهر في كل عام ٠

فان هذه المشقة:

تتحملها النفس بيسر وسهولة •

وانما سميت مشقة:

نظرا الى من لم يلتزم بتكاليف الاسلام ويتبع هواه · فانها تعتبر مشقة بالنظر الى هذا النوع من الناس ·

⁽۱) جزء من حد يث طويل عن أبى هريرة صحيح البخارى بشرح فتح البــــارى ك الدعوات باب القصد والمد اومة على العملج ٨ ص ١٢٢

⁽۲) صحيح البخارى كالاعتصام باب الاقتداء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جلاص ۱۶۲، صحيح مسلم ك الفضائل باب وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم ج ۱۰ ص ۱۰۹۰۰

وقال تعالى في شأن الصلاة:

(وُإِنَّهَا لَكُبِيرة إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِين). (١)

وباعتبارها سمى الطلب فى الاسلام تكليفا . (٢)

فانه في اللغة:

يقتضى معنى المشقة

لأن العرب تقول:

("كلفته تكليفا" اذا حملته أمرا يشقعليه وأمرتهبه" وتكلفت الشيء " اذا تحملته علىمشقة). (٣)

وقد ذكرت:

ان الشارع لم يكلف بالأعمال بما فيه مشقة زائدة ٠

والدليل على ذلك أمور:

الأول :

النصوص:

كقوله عز وجل:

(وَيضَعُ عَنهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغُلَالُ الْبِتِي كَانَـتَ عَلَيْهِمْ) • (٤)

وقوله جل وعلا:

() رَبِّنَا ولا تَحْمَلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كُمَا حَمَّلَتَـهُ عَلَيْنَا إِصْرًا كُمَا حَمَّلَتَـهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبِلْنا) • (٥)

⁽۱) سورة البقرة آية ٥٤

⁽٢) الموافقات ج ٢ ص ٣٤٣ ، ج ٢ ص ١٢٠

⁽٣) لسان العرب مادة كلف

⁽٤) سورة الاعراف آية ١٥٧

⁽٥) سورة البقرة آية ١٦٨٦٠

وقوله تبارك وتعالى:

(بُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَخْفُفُ عَنْكُمْ وَخْلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا). (١)

وقوله تعالى:

(مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيجْعَلُ عَلَيكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ رِلْيطَمِّرِكُمْ). (٢)

وقوله صلى الله عليه وسلم:

(بُعِثْتُ بِالْحَنبِفِيةِ الْسُمْحَةِ)٠(٣)

أى الخالية من مشاق التكليف •

الأصر الثاني:

مشروعية الرخص كالقصر والفطر والجمع فى السفر والمسرض

ـ والتيمم عند فقد الماء

- والأكل من الميتة عند الاضطرار

قال تعالى:

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُرِيضًا أَوْ عَلَى سَفِرٍ فَعِدَّ ةُمِنْ أَيَّامٍ أَخْرَ ﴿ إِيَّا

وقال عز وجل:

(فَلُمْ تَجِدُ وا مَاءً فَتَيْمُوا صَعِيدُ ا طَيِّباً)٠ (٥)

وقال بعد بيان أنواع الأطعمة المحرمة :

رر ه المرار ((فمن اضطر غير باغ

⁽۱) سورة النساء آية ۲۸

⁽٢) سورة المائدة آية ٦

⁽١٣) مسند الامام أحمد ج٥ص ٢٦٦٠

⁽٤) سورة البقرة آية ١٨٤٠

⁽٥) سورة النساء آية ٤٣٠

وَلاَ عَادٍ فَلا إِنْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ). (١)

الأمر الثالث:

الاجماع على عدم وقوع التكليف بالشاق في شريعتنا ولو وقع لحصل في الشريعة التناقض والاختلاف (٢)

هذا:

والحكمة من عدم التكليف بالمشقة الزائدة:

ر - رور انها لا تتحمل الا بضرر كبير

أى أنّ المكلف لو أتى بالمكلف به مع المشقة الزائدة لأدى ذلك :

الى عدة أمور:

الأول:

انقطاع الانسان عن المداومةعن العمل المكلف به أو انقطاعه عن العمل بما كلف به •

الثاني:

الحاق الضرر الجسمى بالانسان كالمرض وزياد ته٠

الثالث :

فقد الانسان لما له أو صعوبة الحصول عليه

أما المشقة المعتادة:

فهى محتملة ، ومنها مشقة مكافحة الهوى •

⁽۱) سورة البقرة آية ۱۷۳

⁽٢) الموافقات ج ٢ ص ١٢٣٠

ررتر وعند ما يكلف الانسان بالأحكام الشرعية من أوامر ونواهسي : يجد بعض الكسالي لا محالة :

صعوبة عند امتثال الأوامسسر واحتنساب النواهى لأنه ميال للراحة والحرية ، ولا طلاق العنان للنفس حسب أهوائها والاسترسال في الشهوات ، وليثار الدنيا على الآخرة ٠

وعند عزمه المصمم على الامتثال والتزامه بتكاليــــف الشريعـــة: سوف يحبس نفسه ويكف طموحها • (۱)

⁽۱) الموافقات ج ٢ ص ١٦٣٠

البابالرابع

تقسيم الأنعال المكلف بها ويشتمل على أربعة فصول

الفصسل الأول: في تقسيم الأفعال باعتبارا حكامها التكليفير

الفصلالثانى: فى تقسيم السكطيف باعتبارما يصاحبه والمشقة الى عزيمة ورخصة، وببيان الفصة عندالضعرورة والحدج.

الفصلالثاك:. تقسيم الأفعال الميكلف بحا باعتبار الستحولها .

الفصلالابع: فقسيم الأنعال الميكلف بحامن حيث أحكامها إلى معالما وغيرمعالملة .

الفصل الأول ن

تقيم الافعال باعتبارا حكامها التكليفية وفيه تمهيد وستة مباحث المبحث الأول إفي تعريف الواجب في اللغة والاصطلاح المبحث الثانى إفي العفض والواجب الملحث الثانى إفي تعريف المندوب في اللغة والاصطلاح المبحث الثالث إفي تعريف المندوب في اللغة والاصطلاح المبحث الرابع إفي تعريف المباح في اللغة والاصطلاح المبحث الخامس في الحرام أوالموم المبحث النادس في تعريف المكري

التمهيد :

بما أن أفعال المكلفين هي :

متعلق الحكم

سأُذ كُر ستعريف الحكم ثم أبين معنى

تعلقه بالأفعال •

تعريف الحكم:

الحكم الشرعى:

هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيرا أو وضعاء (١)

وينقسم هذا الحكم الى قسمين:

ـ حكم تكليفي

ـ وحكم وضعى ٠

فالحكم التكليفي:

هو خطاب الله اتعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيرا

والحكم الوضي :

هو جعل الله تعالى الفعل ركنا أو شرطا أو علة أو سببا أو مانعا أو صحيحا أو فاسد ١٠

شرح تعريف الحكم التكليفي:

الخطاب في اللغة:

مصدر خاطب يخاطب مخاطبة وخطابا

ومعناه :

توجيه الكلام نحو الغير للافهام ومنه قوله تعالى:

⁽۱) نهاية السول ج ١ ص ٣٠ ، شرح العضد ج ١ ص ٢٢١ ، ٢٢٢

⁽٢) تاج العروس مادة خطب ٠

(ولا تخاطبني في الذينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ). (١) وفي الأصول :

هو الكلام الموجه نحو الغير للأفهام

فليس المراد به هنا المصدر ، انما المراد به المخاطب به ٠

فيكون من باب اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول على سبيل المجاز · (٢) والمراد بالتعلق:

الارتباط: أي ارتباط الحكم بفعل المكلف •

مثال ذلك:

قوله تعالى:

(أُقَيِمُوا الصَّلَاةَ). (٣)

فالحكم:

ايجاب اقامة الصلاة،

وفعل المكلف:

اقامة الملاة،

فقد ارتبط الحكم وهو: الايجاب بفعل المكلف وهو: الاقامة •

والمراد بالأفعال:

جمع فعل وهو ما يصدر عن الانسان سوا ، أكان :

أ - من أفعال القلب كوجوب الايمان والنية في العبساد ات٠

ب - أم كان من أفعال الجوارح كالنطق بالشهاد تين والصلاة والصيام،

⁽۱) سورة هود آية ۰۳۷

⁽٢) نهاية السؤل جـ ١ ص ٣٠

⁽٣) سورة البقرة آية ١١٠٠

والمراد بالمكلفين:

جمع مكلف وهو الانسان الملزم بما فيه كلفة أو بطلب ما فيه كلفة واشتهر بين الأصوليين تعريفه بالبالغ العاقل ·(1)

والتكليف عند أكثر العلماء:

هو الزام ما فيه مشقة •

وقيل:

هو طلب ما فيه مشقة

وتقد م بيان ذلك في الفصل الأول من الباب الأول (٢)

اقتضاء:

الاقتضاء معناه: الطلب وهو عام ويشمل:

1 ـ طلب الفعل الجازم وهو الإيجاب

ومثاله: قوله تعالى:

(وَالْسَّارِقَ وَالْسَّارِقَةُ فَاقَطْعُوا أَيْدٍ يَهُما جَـــزَاءُ" بِما كَسَبا ۖ نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزَ حَكِيمٌ) (٣).

٢ ـ طلب الفعل غير الجازم وهو الندب

ومثاله: قوله عز وجل:

(يَنَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنِ إِلَى أَجَلُ مَعْمَى فَاكْتَبُوهُ ﴾ (٤)

⁽۱) حاشية العطار على جمع الجوامع ج ١ ص ١٧ ، تقرير الشربيني ج ١ ص ٧٠

⁽٢) انظر ص ٢٩ رما بعد ها

⁽٣) سورة المائدة آية ٣٨٠

⁽٤) سورة البقرة آية ٢٨٢٠

٣ ـ طلب الكف الجازم وهو التحريم

ومثاله قوله تبارك وتعالى:

(وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسُ اللَّهِي حَرَّمُ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِ

٤ ـ طلب الكف غير الجازم وهو الكراهة

ومثاله قول الحقجل وعلا:

(يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَتُسْأَلُوا عَنْ أَشْيسًا،

إِنْ تَبْدَ لَكُمْ تَسُؤُ كُم)٠(٢)

أو تخيميرا:

التحيير هو الاباحة وهى أن يكون للانسان فعل الشي أوتركه أى استواء الفعل والترك •

ومثاله قوله تعالى:

(وَإِذَ ا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُ وا) • (٣)

وقوله عز وجل:

(وَكُلُوا وَاشْرُبُوا حَتَى يَتَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ اَلْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) • (٤)

⁽۱) سورتمالأنعام آية ١٥١

⁽٢) سورة المائدة آية ١٠١

⁽٣) سورة المائدة آية ٢

⁽٤) سورة البقرة آية ١٨٧٠

هذا وخطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين:

شامل للموجودين حال الخطساب

والمعدومين الآن، الذين سيوجدون بصفة التكليف فيما بعد •

فصعنى ما جاء في التعريف:

المتعلق بأفعال المكلفين . الذي من شأنه أن يتعلق.

والتعلق كما قدمت:

ارتباط الحكم بالفعل بعد أن لم يكن مرتبطا •

وهذا المعنى:

ثابت للكلام من الازل وفيما لا يزال •

فيكون له تعلقان:

۔ تعلق تنجیزی •

بمعنى أنهم اذا وجدوا بشرائط التكليف: خوطبوا به ٠

وهذا التعميم بدليل:

أن جميع المكلفين مخاطبون بالقرآن موجودين ومعدومين الى أن تنتهى دار التكليف ·

كما قال جل شأنه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم:

(وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرآنُ لِأَنْذِ رَكُمْ بِهِ وَمَنْ بِلَغَ) ١٠(

وكما جاء في قوله صلاة الله عليه وسلامه:

(أَلاَ فَلْيُبِلِغِ النَّشَاهِدُ مِنْكُمُ الْغَائِبَ). (٢)

⁽۱) سورة الانعام آية ١٩

⁽۲) صحیح البخاری بشرح فتح الباری ، ك العلم ، باب لیبلغ العلم الشاهــــد الغائب ج ۱ ص ۱۹۹۰

الدليسل الثاني:

ان كل من وجد بعد عصر النبى صلى الله عليه وسلم مأمور بأمسره والالما كان مرسلا اليهم كافة وهو باطل •

لقوله تبارك وتعالى:

(وَمَا أَرْسُلْنَاكُ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً)(١)

تقسيم الأفعال:

بعد تعريف الخطاب وتقسيمه الى ايجاب وندب واباحة وتحريـــم وكراهة •

أقسم الأفعال باعتبار هذه الأحكام الى خمسة أقسام أيضا :

- ۔ واجب
- ۔ مندوب
- ۔میاح
- حرام
- ۔ مکروہ

وزاد بعض الأصوليين قسما ساد سا:

وهو خلاف الأولى

وأُفرد لكل قسم مبحثا •

⁽۱) سورة سبأ آية ۲۸٠

المبحث الأول في تعريف الواجب

الميحث الأول

في تعريف الواحــــــ

الواجب في اللغة:

- يأتى بمعنى اللازم "يقال وجبت مواساة الفقير أي لزمت ·
 - ویأتی بمعنی الساقط٠

ومن ذلك قوله تعالى:

(فَإِذَا وَجَبَّتُ جَنُوبِهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعَتَرَ) (١) . أي سقطت على الأرض بعد نحرها . (٢)

وفعله: وجب وجوبا ٠

والواجب اصطلاحا:

يمكن أن يعرف بأنه:

الفعل المطلوب طلبا جازما

أخذا من تعريف الوجوب بأنه:

الطلب الجازم للفعل •

ويكون حينئذ تعريفا بالحد (٣)

وعرفه الأصوليون بالرسم:

تعريفات كثيرة

اخترت منها تعريف القاضى أبييكر الباقلاني:

وهو ما يذ م شرعا تاركه بوجه ما · (٤)

⁽۱) سورة الحج آية ٣٦٠

⁽٢) مختار الصحاح مادة وجب ، كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠١

⁽٣) المسودة في اصول الفقه ص ٥٧٥ ، نهاية السؤل ج ١ ص ٤٣ ، شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٣٤٦، شرح العضد ج ١ ص ٢٢٨ ، شرح التوضيح ج ٢ ص ١٢٣

⁽٤) التيسير ج ٢ ص ١٨٧ ، شرح العضد ج ١ ص ١٢٩

وعبارة الرازى (١) في المحصول عن تعريف أبي بكر هي:

ما یذ م شرعا تارکه قصد ۱ مطلقا ^(۲)

شرح تعريف الياقلاني:

ما :

أى الفعل وهو جنس في التعريف يشمل الأقسام الخمسة ٠

يذم:

قيد أول فى التعريف خرج به المندوب والمكروه التنزيهي والمباح · لأدم عليها ·

شرعا:

لبيان انالذم يكون عن طريق الشرع لا عن طريق العقل ٠

عند غير المعتزلة •

ولا خراج الواجب بالعقل عند المعتزلة . (٣)

ويثبت الذم:

بنص الشارع عليه أو على دليله • (٤)

- (۱) هو: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى التميمى ، فقيه شافعيين المولى ومفسر ولد سنة ١٤٥ ه له تصانيف كثيرة منها : المسائل الأربعون في اصول الدين ، ومنها : مفاتيح الغيب وهو المشهور بالتفسير الكبير، والمحصول في الأصول والمعالم فيه أيضًا توفى رحمه الله سنة ٢٠٦ ه طبقات الشافعية ج ص بتصرف ، الفتح المبين ج ٢ ص ٤٧ .
 - (٢) نهاية السؤل ج ١ ص ٤١ ، الابهاج في شرح المنهاج للسبكي ج ١ ص ٥١
 - (٣) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٤
 - (٤) شرح العضد ج ١ ص ٢٢٩ ، شرح البد خشى ج ١ ص ٤١٠

تاركه:

قيد ثالث خرج به الحرام والمكروه التحريمي فانه يذم فاعلهما • (١) بوجه ما :

قيد أريد به اد خال الواحبات الأربع التالية في التعريف:

- الواجب العيني •
- الواجب الكفائي .
- الواجب المخير •
- الواجب الموسع •

وذ لك لأن الترك بوجه ما:

شامل لترك الواجب في جميع وقته
 الا بعذر نسيان أو نوم أوسفر.

وهذا هو : الواجب العيني :

فان المكلف لو تركه في جميع وقته

كالذى لم يصل الظهر حتى خرج وقته:

يكون مذ موما ٠

الااذا تركه بعذر نوم أو نسيان • وكذا لو ترك الصوم في رمضان :

يكون مذ موما

الااذا تركه بعد رسفر أو مرض٠

- وشامل لترك الواجب الكفائي:

فان المكلف لو تركه مع عد م فعل غيره له

⁽۱) نهاية السول ج ۱ ص ۶۶

بأن تركه جميع المكلفين:

كان مذ موما •

لأن الواجب الكفائي:

ما طلب فعله طلبا جازما من كل المخاطبين به

بحيث يسقط بفعل البعض كالزراع والاطباءه

- وشامل لترك كل الخصال المخير فيها من الواجب المخير كخصال كفارة اليمين في قوله تعالى:

(فَكُفَّارِتُهُ الْطُعَامُ عَثْرُةً مَسَاكِينَ

مِنْ أَوْ سَطِ مَا تُطْعِيُونَ أَهْلِيكُم أَوْ كِسُوتَهَمُ أَوْ تَحْرِير رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدٌ فَصِامُ ثَلاَ ثَةٍ إِمَا أَنْ اللهُ عَلَيْهُ مَا يُعْارُهُ اللهُ عَلَيْهُمْ إِذَا حَلَقْتُمْ) (١).

فيذم تارك الواجب المخير:

إذا تركجميع الأمور المخير فيها

ولايذم:

إذا ترك بعضها ٠

لأن الواجب واحد مبهم من هذه الثلاثة ٠

- وشامل ايضًا للواجب الموسع

لأنه انما يذم تاركه اذا تركه في جميع وقته

أما اذا تركه في أول وقته فلا يذم (٢)

⁽۱) سورة المائدة آية ۸۹

⁽۲) التيسير ج ۲ ص ۱۸۷۰

واختلف في رأى القاضي أبي بكر الباقلاني في أصحاب الأعذار:

_ كالنائم

ـ والناسي

ـ والمسافر

فقال بعضهم:

رأيه ان الفعل يجب عليهم حال العذر أى يطلب منهم أد اؤه لكنهم: لا يأثمون بالترك حال العذر (١)

وقال بعضهم:

رأيه هو سقوط الوجوب في هذه الحالة فاذا زالت الأعذار:

وجب قضاء الصلاة والصوم ابتداء .

فوجوب القضاء عنده:

ليس فرعا عن وجوب الأداء٠

على الرأى الثاني بخلاف الرأى الأول. (٢)

والذى يتفق مع شروط التكليف السابقة:

هو الرأى الثاني لا الأول.

وقال الحنفية:

الساقط حال هذه الأعذار:

هو وجوب الأداء بمعنى:

طلب الفعل

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٨٧ ، حاشية التفتازاني ج ١ ص ٠٣٠٠

⁽٢) شوح العقد جـ ١ ص ٢٢٨٠

لا الوجوب بمعنى:

شغل الذمة •

فذمة النائم والناسى والمسافر مشغولة بالفعل •

كالصلاة · لكن لا يجب أداؤها ، فوجوب القضاء بعد اليقظة مبنى على الوجوب لا على وجوب الأداء. (1)

وتقد م أن الرازى في المحصول عبر عن تعريف أبى بكر بقوله :

ما يذم شرعا تاركه قصد ا مطلقا

ولشرح هذا التعريف، وبيان محترزاته وشموله لأنواع الواجبات و أقصصول؛ المراد بما:

الفعل: وهو جنس في التعريف شامل:

للواجب

والحرام

والمند وب

والمكروه

والمباح

وقوله يذم شرعا:

معناه : أنيرد من الشرع ما يدل على أن تاركه مذ موم

وخرج بقوله يذم:

المند وب ، والمكروه تنزيها والمباح لأنها أفعال لاذم فيها :

وبقوله شرعا:

الواجب بالعقل عند المعتزلة وهو: الذي يثبت حسنه بالعقل ثبوتا

مؤكد ١٠

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٨٧٠

فان الذم فيه ثبت من طريق العقل •

وقوله تاركه:

خرج به الحرام فانه يذم فاعله وكان ينبغي أن يقال والمكروه التحريمي لأن الشافعية قالوا بالمكروه تحريما أو تنزيها في فقههم لكنهم لم يذكروه في أصولهم •

ومعنى الجملة:

وقوله في التعريف قصدا:

أى الشخص المد موم هو الذى يترك الفعل قاصد اللترك · أما اذا تركه بعذر نسيان أو نوم فانه لايذم

وهو قيد:

لبيان أن حصول الذم انما يكون على الترك على سبيل القصد٠

وبهذا:

يد خل في التعريف الواجب الموسع كالصلاة اذا تركها المكليسيف قاصدا حتى خرج وقتها •

أما اذا تركها غير قاصد كما في حال الاعذرا المتقدمة فلا تد خـــل لأنه: لم يتركها وهو قاصد للترك فلا يذم على تركها (1)

وقوله مطلقا:

مفعول مطلق أى ما يذم ذما مطلقا سواء أكان :

ـ منكل الوحوه

۔ أو منبعضها ٠

⁽١) نهاية السؤ لج ١ ص ١٤٤٠

فالأول يتحقق:

بالواجب العيني

والواجب المضيق

والواجب المعين

لأن كلا منها متى تركده م تاركه ٠

فالواجب العيني:

كالصلوات الخمس

والواجب المضيق:

كالصلاة في آخر جزء من الوقت ٠

والواجب المعين:

كصوم رمضان ٠

أما انكان الواجب:

على الكفاية

أو مخيرا

أو موسعا

فان الذم:

يتحقق عليه منوجه دونوجه

فاذا ترك المكلف صلاة الجنازة:

فقد تركما هو واجب عليه

لأن فرض الكفاية :

يتعلق بالجميع، ولايذم عليه اذا فعله غيره، ويذم اذا لم يفعله أحد،

واذا ترك أحد خصال الكفارة:

فقد ترك ما يصدق عليه أنه واجب

مع أنه لاذ م فيه اذا أتى بغيره لأن الواجب واحد على البدل واذا ترك كل الخصال يذم ·

واذا ترك الصلاة في أول وقتها:

مدق أنه ترك واجبا اذ الصلاة تجب بأول الوقت ٠

ومعذ لك لا يذم عليها اذا أتى بها فى أثناء الوقيية . ويذم اذا أخرجها عن جميع الوقت ،

فصح أنه:

في الثلاثة يذم مطلقا . (١)

وهذا التعريف للواجب بعبارتيه:

تعریف بالرسم كما تقدم ٠

وانما اخترته لسلامته من الاعتراضات بخلاف التعريفات الأخرى فانه معترض عليها • فمنها تعريفه:

بما يعاقب تاركه ٠(٢)

وأعترض عليه :

بأنه غير جامع لجواز أن يتحقق الواجب ولا يعاقب تاركه لعفو الله تبارك وتعالى عنه ٠

⁽١) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٤ ، ٥٥٠

⁽٢) المستصفى ج ٦ ص ٦٦

لقوله جلوعلا:

(إِنَّ اللَّهَ لَعَقُوا غَفَوْرٍ)(١).

ومنها تعريفه:

بما يتوعد بالعقاب على تركه ٠(٢)

واعترض عليه:

بأن الايعاد بالعقاب على الترك

كقوله عز وجل:

(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الَّذَ هَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَيلِ اللَّهِ فَيكُرُهُمْ بِعَذَ ابِ اليم (٣)

يستلزم العقاب لا محالة ٠

لأنه لو لم يعاقب:

لتحقق الكذب في خبره سبحانه ٠

واذا تمذلك:

لزم علیه عدم العفو مع أن الثابت عفوه سبحانـــه عمن یشا، كما جا، في قوله تبارك وتعالى:

(إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) (٤).

⁽۱) سورة الحج آية ٦٠

⁽۲) شرح العضد ج ۱ ص ۲۲۸ ، حاشية الجرجاني ج ۱ ص ۲۲۹

⁽٣) سورة التوبة آية ٣٤

⁽٤) سورة النساء آية ١١٦٠

فما ترتب على التعريف الأول:

ترتب على التعريف الثاني

فيكون مردودا بأنه غير جامع اذيخرج منه الواجب المعفو عن تاركه عند المعتزلة. (١) ومنها قول البعث:

الواجب : ما يخاف العقاب على تركه ٠

واعترض عليه:

بأن التعريف غير مانع لد خول الفعل المشكوك فى وجوبه ، فانه غير واجب ، ومع هذا يخاف العقاب على تركه لاحتمسال أنسه واجب . (٢)

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٨٥٠

⁽٢) المستصفى ج ١ ص ١٦ ، العضد ج ١ ص ٢٢٩٠

المبحث الثاني في الفرض والواجب

المبحث الثاني

الفرض والواجييب

اختلف فى كلمتى الفرض والواجب هل هما كلمتان مترادفتان أم متغايرتان؟

فقالت الحنفيـة:

بتغايرهما ٠

لأن الفرض لغة :

معناه القطع والتقدير . (١)

فہو مقدر:

حيث لايحتمل زيادة ولانقصا

ومن ذلك قوله جل وعلا:

(فَنُصْفُ مَا فَرَضْتُمْ)(٢) أي قد رتـــــم

ومقطوع به:

حيث لااحتمال في عدم ثبوته

ومن ذ لك قوله تبارك وتعالى:

(سُورة أَنْزَلْنَاها وَفَرَ مُناها) (٣).

أى قطعنا بالاحكام فيها • (٤)

ومعنى الواجب في اللغة:

هو كما تقدم اللازم سمى به للسزومه للشخسيص

⁽١) المصباح المنير مادة فرض

⁽٢) سورة البقرة آية ٠٢٣٧

⁽٣) سورة النور آية (١)٠

⁽٤) مد ارك التنزيل وحقائق التأويل ج ٣ ص ١٣٠ ، كشف الا سرار ج ٢ ص ٣٠٠

أو الساقط سمي به لسقوطه بسقوط العلم عنه

وانكان في ايجاب العمل به ثباته

فالأمر به غير موجب للعلم:

أى الادراك الجازم وانكان موجبا للعمل به٠

فلما كان الأمر به غير موجب للعلم:

صار كالساقط على المكلف بدون اختياره فسمى واجبا(١).

ويهـذا:

يظهر التغاير بينهما منحيث اللغة

المعنى الاصطلاحي للفرض:

هو فعل ثبت حكمه بد ليل قطعي (٢)

فيكون الأمربه:

موجبا للعلم يقينا ولهذا يكفر جاحده. (٣)

ويكون:

موجبا للعمل به للزوم الاداء على المكلف .

ولهذا:

يكون المؤدى له مطيعا بالاداء ويفسق تاركه بلا عذر (٤)

⁽۱) كشف الاسرارج ٢ ص ٣٠١

⁽٢) المسودة ص ٥٠، كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠١٠

 ⁽٣) هذا عند بعض الحنفية ، والبعض الآخر يشترط فيما يكفر به مع القطع: ان يكون
 معلوما من الدين بالضرورة ٠

⁽٤) اصول السرخسي ج ١ ص ١١٠

المعنى الاصطلاحي للواجب:

هو فعل ثبت حكمه بدليل ظني . (۱)

مَا لا مر به لا يفيد العلم يقينا :

ولهذا لايكفر جاحده

ويكون موجبا للعمل به:

فيفسق تاركه عمد ١٠٠

وبهذين التعريفين:

يكون الفرض:

أعلى مرتبة من الواجب

لأن مادته في اللغة:

تدل على القطع والتقدير

ولأنه:

ثبت بدلیل قطعی ویکفر جاحده ۰

ويكون الواجب:

أقل مرتبة من الفرض

لأن مادته في اللغة:

تدل على السقوط

ولأنه:

ثبت بد لیل ظنی ولایکفر جاحد ه۰ (۳)

⁽۱) اصول البزد وي ج ۲ ص ٣٠١ منزهة المشتاق ص ١١٥٠

⁽٢) كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠٣ نزهة المشتاق ص ١١٦٠

⁽٣) اصول البزد وي ج ٢ ص ٠٣٠١

وقال الجمهور:

بتردافهما •

اذ أن الفرض والواجب اسمان لمعنى واحد٠

وهو:

الفعل المطلوب طلبا جازما سواء ثبت بقطعى أم بظنى · واختلاف طريق الثبوت :

لايوجب اختلاف حكم الفعل في نفسه

ويرون:

ان تخصيص اسم الفرض : بالمقطوع

وتخصيص اسم الواجب: بالمظنون:.

تحكم ٠

لأن الفرض لغة:

التقدير مطلقا

سواء ثبت طلب الفعل بقطعى أم بظني

وهم:

لا ينكرون الفرق فى القوة بين ما ثبت بد ليل قطعى وما ثبت بد ليل ظـــنى كما لا ينكرون تفاوتهما من حيث أن:

ما ثبت بقطعی یکفر جاحد ه (۱) وما ثبت بظنی لایکفر جاحد ه (۱)

⁽¹⁾ كشف الاسرار ج ٢ ص ٣٠٣ ، نزهة المشتاق شرح اللمع ص ١١٦٠

رد الحنفيـة:

رد الحنفية على الجمهور في قولهم :

ان تخصيص كل معنى باسم تحكم:

بأن ذلك ليـــس

تحكما ، انما هو لاختلافهما في الخواص ٠

لأن الفرض:

ما ثبت بقطعي ويكفر جاحد ه٠

والواجب:

ما ثبت بظنى ولا يكفر جاحده٠

وهذا من ناحية الشرع .

والجمهور: لا ينكرون هذه الخواص

ومن ناحية اللغة:

فان معنى السقوط:

لا يوجد في الفرض

كما أن معنى القطع:

لا يوجد في الواجب

فأنى يلزم التحكم (1) ؟

والقول بترادفهما فيه:

إمارفع للدليل الظنى الى درجة القطع وإما وحط للدليل الظنى ٠

⁽۱) كشف الاسرار جـ ٢ ص ٣٠٤.

مثال ذلك:

أصل الركوع والسجود ثابت بالنص

لقوله تبارك وتعالى:

(يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكُعُوا وَاسْجُدُ واَ واعْبُدُ واَ رَبُكُمْ)(١)

وتعديل الاركان أو الطمأنينة ثابت بخبر الواحد

كما في حديث المسي، في صلاته

حيث قال صلى الله عليه وسلم:

إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاقِ فَكَبِّرٌ ثُمَّ الْقُوْآنِ ، ثُمَّ الْرَكَعُ حَتَى تَطْمَئِنَ رَاكِعاً ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَى تَطْمئِنَ سَاجِداً ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَى تَطْمئِنَ سَاجِداً ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَى تَطْمئِنَ سَاجِداً ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَى تَطْمئِن سَاجِداً ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَى تَطْمئِن جَالِساً ، وَافْعَلْ ذَ لِكَ فِي صَلَا تِكَ كُلِّها) . (٢)

فلو قلنا بتساويهما في المعنى:

للزمرفع خبر الواحد الى در جة القطع أو لزم حط درجة الثابت بالقرآن الى درجة الثابيت بخبر الواحد،

وكذلك الطواف ثابت بالقرآن

لقوله تعالى:

(وَلْيَطُوفُوا بِالْبِيْتِ الْعَتيقِ) • (٣)

والطهارة له ثابته بخبر الواحد،

⁽١) سورة الحجّاية ٧٧

⁽۲) صحیح البخاری بشرح فتح الباری ك الصلاة باب أمر النبی صلی الله علیه وسلم الذی لایتم ركوعه بالاعادة ج ۲ ص ۲۷۷۰

⁽٣) سورة الحج آية ٢٩٠

في قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها:

(إِنَا حِفْتِ فَاقْعَلَى مَا يَفْعُلُ الْحَاجُ غَيْرُ أَنْ لَاتَطُوفي بِالْبِيَتِ حَتَّى تَطَّهُرِي)

وقراءة القرآن في الصلاة ثابتة بالنص

كما في قوله عز وجل:

(فَأَقُرأُوا مَا تَيْسُرُ مِنَ الْقُرآنِ) • (٢)

وقراءة الفاتحة بعينها ثابتة بخبر الواحد،

كما في قوله ملى الله عليه وسلم:

(لاَ مَلاهَ لَمِنْ لَمْ يَقَرأُ بِفَاتِحِةِ الْكِتَابِ) (٣) .

فهما متغایران:

بسبب تفاوت الدليل المثبت. (٤)

ويما تقدم :

تبين الفرق بين:

ملحظ الحنفية وملحظ الجمهور

وتبين :

رجحان ملحظ الحنفية ٠

لأنه:

متفارتات منفارتات مادام الفرض والواجب أفى قوة الدليل والاكفار بالجحود •

فافراد كل معنى باسم انسب عند الوضع . (٥)

⁽۱) صحيح مسلم بشرح النووى ك الحج باب مذاهب العلماء في تحلل المعتمر المتمتع ج ٨ ص ١٤٧٠

 ⁽۲) سورة المزمل آية ۲۰

⁽٣) صحيح مسلم بشرح النووى ك الصلاة باب قراءة الفاتحة في كلركعة ج ٤ ص ١٠٠٠

⁽٤) اصول السرخسي جـ ١ ص ١١٣

⁽٥) التيسير ج ٢ ص ٢٢٩٠

نعم استعمل الحنفية الواحب لغة:

بمعنى اللزوم:

لكن هذا :

منحيث العمل به كالفرض

لا من حيث العلم به ٠

على أن هذا الفرق:

روعى في بعض المذاهب

فقد اثبت الحنابلة في الصلاة:

واجبات كثيرة وفرقوا بينها وبين الفرض أو الركسين

فقالوا:

اذا ترك الواجب سهوا:

فعلى المصلى أن يسجد للسهو .

واذا ترك الفرض سهوا:

بطلت صلاته . (۱)

وفرق الشافعية:

بين الفرض والواجب في الحج·(٢)

هذا والفرق بين الفرض والواجب عند الحنفية :

هو الغالب في استعمالهم الفقهيي

⁽۱) الروض المربع ص ٧٣، المغنى ج ٢ ص ٤

⁽٢) مغنى المحتاج ج ١ ص ٥١٣ ، ٥١٨٠

وقد يستعملون الفرض بمعنى الواجب ، والواجب بمعنى الفسرض قمن الأول:

قولهم:

- مسح ربع الرأس فرض

ـ الوتر فرض ٠

مع أن الحكمين:

ثابتان بدليل ظني

ومن الثاني:

قولهم:

- الصلاة واجبة

- الزكاة واحبة

معأن الحكمين:

ثابتان بد لیل قطعی ۱)

ثم الواجب بالمعنى الذى عرفه به الجمهور:

منقسم الى :

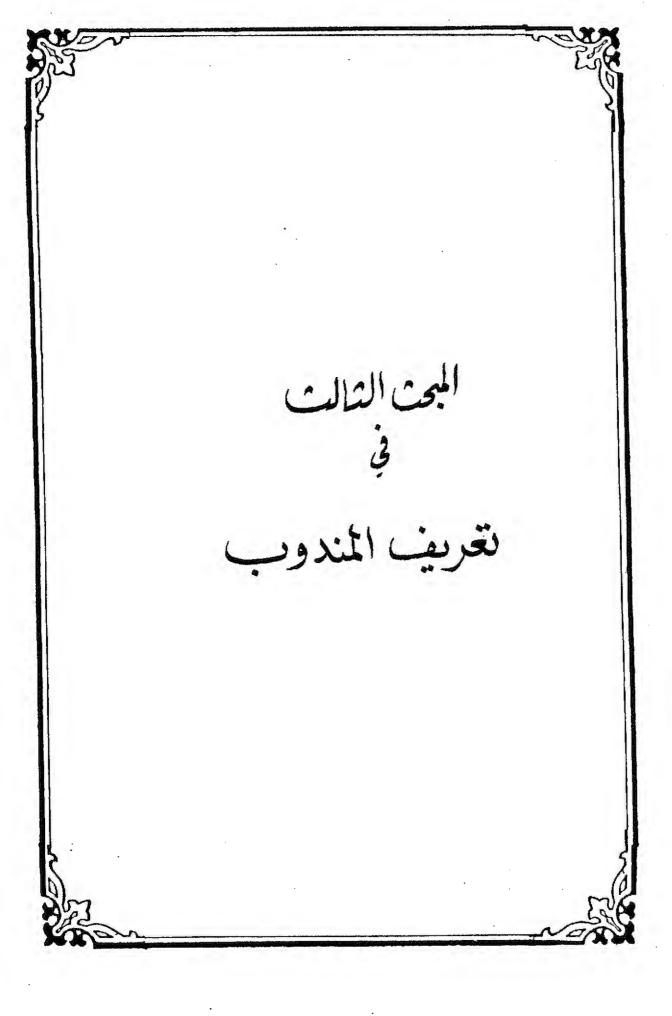
- واجب معين

۔ ومخیر فیه

- وموسع

- ومضيق

⁽۱) تقرير الشربيني ج ۱ ص ۸۸، تسميل الوصول ص ٢٤٩٠



المبحث الثالث

في تعريف المندوب

المند وب في اللغة:

هو الفعل المد عو اليه فيقال: ندب محمد عليا الى حضور الوليمة أى دعاه اليه • والمند وب على وزن مفعول،

واشتق له ذلك اللفظ باعتبار أنه متعلق الندب (١).

والمند وب في الاصطلاح:

ما طلبه الشارع طلبا غير جازم

وهذا الشعريف بالحد كما قلنه، في الواجب •

لأنه:

مأخوذ من تعريف الندب في أقسام الحكم • (٢) ومثاله:

- كتابة الدين اذا خاف الدائن ضياع ماله
 - التسبيح في الغداة والغشي
 - صلاة الضحى٠

ويعرف بالرسم:

بأنه فعل يمد ح فاعله ولايذم تاركه

فبقولهم يمدح فاعله:

خرج الحرام والمكروه والمباح

⁽۱) المصباح المنير مادة ندب ٠

⁽٢) شرح العضد ج ١ ص ٢٢٥ ، المسودة في أصول الفقه ص ٥٧٦٠

وبقولهم ولايذم تاركه:

خرج الواجب . (١)

ولما كان الفعل المند وب متعلق الحكم الشرعي التكليفي:

فالظاهر:أنه مكلف يه

ومع هذا:

فقد اختلف العلماء في أنه مكلف به أو- لا،

فقال الجمهور:

انه غیر مکلف به

لأن التكليف:

الزام ما فيه مشقة والمند وب لا الزام فيه وقال الاستاذ أبو اسحاق الاسفراييني (٢):

انه مکلف به ۱

قال العلماء:

والخلاف بين الجمهور وابى اسحاق خلاف لفظى بعن الجمهور وابى اسحاق خلاف لفظى بمعنى انه لونظر كل واحد الى ما نظر اليه الآخر لقال به (٤)

فالجمهور:

عرفوا التكليف بالالزام •

- (1) الإبهاج في شرح المنهاج ج ١ ص ٥٦،
- (٢) سبقت الترجمة له في الباب الأول ص٣١
- (٣) حاشية التغتازاني ج ٢ ص ٥، مسلم الثبوت ج ٢ ص ١١٢ ، وفي البرهان ج ١ ص ٣٤٩: ان أبا بكر الباقلاني يقول: انه مكلف به ٠

وعرفه ابو اسحاق:

بأنه طلب ما فيه مشقة

والطلب أعم من كونه على سبيـل الالـزام ، وعلـى سبيـل ترجيح الفعل .(1)

وفسسر يعضهم:

كون الخلاف لفظيا

بأن من قال :

انه غير مكلف به فسر التكليف:

بأنه الزام ما فيمه مشقمة ولا الزام في المند وب

ومن قال :

انه مكلف به فسر التكليف بالمندوب:

بأن معناه ایجاب اعتقاد ند بــه

ود فع تفسير اعتباره لفظيا بهذا المعنى:

بأن ایجاب اعتقاد ندبه حکم آخر غــــیر

الحكم الذي نحن فيه ٠

لأن الحكم الذي نحن فيه:

متعلقه العمل لا الاعتقاد ، والا فكل حكم بالعمل معه حكم بالعمل معه حكم بالاعتقاد ، كاعتقاد وجوب الواجب وتحريم الحرام .(٢)

⁽۱) ي انظر ص ۱ ۲۷

⁽۲) التيسير ج ٢ ص ٢٢٤.

وأحاب ماحب المسلم (1):

بأن المراد بالتكليف:

خطاب الشارع بالايجاب والتحسسريم والندب والكراهة والاباحة،

ويهـذا:

يكون الند ب تكليفا لأنه قسم من خطاب الشارع . (٢)

ويعترض عليه :

بأنهذا تعريف للحكم لاللتكليف

ولو سليم:

يكون الخلاف بين الجمهور وأبى اسحاق لفظيا كما قد مت فى التفسير السابق ١ (٣)

وفرق الحنفية:

يين السنة والمستحب أو المند وب والنفل •

فقالوا:

السنة:

الفعل الذى واظب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم تعبد ا مع الترك أحيانا بلا عذر •

⁽۱) هو: محب الله بن عبدالشكور البهارى الفقيه الحنفى الأصولى والقضاء واشتغل بالتدريس والتأليف من مؤلفاته: مسلم الثبوت فى أصول الفقيدية وسلم العلوم فى المنطق و توفى رحمه الله سنة ۱۱۱۹ه الفتح المبين ج ۳ ص ۱۲۲ بتصرف و

⁽٢) مسلم الثبوت جاص ١١٢٠

⁽٣) انظر ص ٧٠٧

ومثالها:

سنن الصلاة الرواتب •

والمستحب أو المند وب:

ما رغب فيه أو فعله ولم يواظب عليه ٠

ومثاليه:

السنن غير الرواتب •

والنافلية:

هى ما شرع زيادة على الفرائض والواجبات لنا لاعلينا وتشمل عند هم :

السنة المؤكدة والمند وب أو المستحب . (١) ثم ما يقال في المندوب من اعتراض وجواب :

يقال مثله في المباح ٠

⁽۱) تسهيل الوصول الى علم الاصول ص ٢٤٩

المبئ الرابع في تعريف المساح

المبحث الرابع

في تعريف المباح

المباح في اللغة:

الفعل المأذ ون فيه ٠ (١)

وفي الاصطلاح:

هو الفعل الذى تعلق خطاب الشارع بالتخيير فيه . (٢)

كقوله عز وجل:

(أُحِلَ لَكُمْ مَيْدُ الْبَحْرِ) (٣).

وقوله جل وعلا:

(وَطَعام الذِّينَ أُو تُوا الْكِتَابُ حِلْ لَكُمُّ)(٤)

وقوله تبارك وتعالى:

(لاَجِناَحَ عَلَيْكُم إِنْ طَلَقَتَمُ النِّسَاءُ مَا لَمْ تَمَسُو هُـنَ اَ الْمَعْتُمُ الْمُ تَمَسُو هُـنَ اَ أَوْ تَغْرِضُوا لَهِنَ قُرِيضَـة)(٥).

ومنه:

الاتيان بالمنافع غير الاموال المملوكة والنسياء فان الشارع خاطبنا فيها بالاباحة

⁽¹⁾ المصباح المنير مادة بوح

⁽٢) المسودة ص ٥٧٧ ، التيسير ج ٢ ص ٢٢٥٠

⁽٣) سورة المائدةآية ٩٦

⁽٤) سورة المائدة آية ٥

⁽٥) سورة البقرة آية ٢٣٦٠

كقوله تعالىي:

(هُوَ الَّذِي خَلْقَ لَكُمْ ما فِي أَلْأَرْضِ جَمِيعًا)(١).

وقوله عز وحل:

(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الْتِي أُخْرَجَ لِعَبِادِهِ وَالْطَيِّبَاتِ مِنَ الْرِزقِ) (٢).

فانقيــل :

مما خلق في الأرض الخمر والخنزير وغيرهما من المحرمات

فالجواب:

ان ما في الآية الأولى عام مخصوص بأد لة تحريم هذه الأشياء . (٣) فأصالة الاباحة في قول العلماء:

الأصل في المنافع الاباحة:

ثابتة بالشرع بعد البعشية كما تبين من الأد لة •

لأن الاباحة الشرعية:

هى خطاب الشارع فى الفعل بالتخيير فيه كالأمثلة المتقد مة •

ومعنى قول الأمو ليبين:

انها اباحة أصلية:

انها امتداد لما كان قبل الشرع من رفيع

⁽١) سورة البقرة آية ٠٢٩

⁽٢) سورة الاعراف آية ٢٢٠

الحرج عن الأفعال ، وان كان رفع الحرج قبل البعثة بسبب أنه لا حكم للشارع في الأفعال قبلها ·

وبعد الشرع:

حكم بالتخيير بين الفعل والترك . (١)

وتطلق الاباحة الأصلية بعد الشرع:

بمعنى آخر:

وهي الثابتة في الفعل عنــد عـدم

الحكم من الشارع في الشيء بوجوب ولاند ب ولا حرمة ولا كراهة ولا اباحة · (٢) لأن العلم أو الظن بعد م أدلة هذه الأحكام الخمسة :

حكم بالاباحة اذ لايخلو.

فعل من حكم للشارع •

لقول الله تبارك وتعالى:

(وَنَزِلْنا عَلَيْكَ الْكِتَابُ تِبْيَانا لَكِلِ شَيْ إِلاً).

يدل عليه:

قوله صلى الله عليه وسلم: فيما روى الد ارقـــطنى (٤) بســـنده

- (۱) التقرير والتحبير ج ١ ص ٥٣٦
 - (٢) التيسير ح ٢ ص ٢٢٥
 - (٣) سورة النحل آية ٨٩٠
- (٤) هو: ابو الحسن على بن عمر الدارقطنى أحد حفاظ الحديث البارزين اليه انتهت امامة المحدثين في عصره ، له خبرة واسعة باختلاف الفقها ، منف كتبا كثيرة أشهرها : كتاب السنن ، توفى سنة ٣٨٥ه، وفيات الأعيان ج ٣ ص ٢٩٧ بتصرف ،

الى تعلبة الخشنى: (١)

(إِنْ اللَّهُ قَرْضُ قَرَائِضُ قَلًا تَضْيعُوهَا ، وَحَدَّ حَـدُ وِداً قَــلاً تَعْتَدُ وِهَا ، وَحَرْمَ أَشِياء فَلا تَنْتَهِ كُوها ، وَسَكْتَ عَنْ أَشًا ، مِنْ غَيْر نِسْيان رَحْمَـة بكُمْ فَلاَ تَبْحَثُوا عَنْهَا)(٢).

فان معنى السكوت في الحديث:

السكوت عن التكليف بحكم من الأحكام كالايحاب والتحريم •

وقديدل عليه أيضا:

قول الله تعالى:

(ياأيها الذِينَ آمِنُوا لاتساً لُوا عَنْ أَشِياء تَبِدُ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ). (٣)

أبو ثعلبة الخشني صحابي مشهور معروف بكنيته ، واختلف في اسمـــه اختلافا كثيرا فقيل : جرهم بن ناشى، وقيل جرثومة بن عبدالكريــــم وقيـــل غيره ٠ وكذا اختلف في اسم أبيه ٠ قد م على رسول اللـــه صلى الله عليه وسلم وهو يتجهز الى خبير فأسلم وخرج معه فشهد ها ، ثم قد م بعد ذلك سبعة نفر من قومه فأسلموا ونزلوا عليه • روى عن النسبى صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث منها في الصحيحين من طريق ربيعة بن يزيد • وسكن الشام وقيل حمص • مات سنة ٧٥ هـ الاصابة ج ٤ ص ٢٩ بتصرف، طبقات ابن سعد ج ۲ ص ٤١٦٠

قال عنه ابن رجب حديث حسن رواه الدارقطني وغيره واختلف في رفعه ووقعه لكن (٢) الدارقطنى قال الأشبه بالصواب رفعه وهو الاشهر وخرج البزار والحاكم حديثا بمعناه من وجوه أخر باسناد صحيح خامع العلوم والحكم لابن رجب ص ٢٤٢٠٠ (4)

سورة المائدة آية ١٠١٠

فان بعض المفسرين قال:

ان قوله تعالى:

(عَفاً اللهُ عَنْها) صفة لأشياء ٠

أى لانسألوا عن أشياء عفا الله عنها يستوكم جواب السؤال عنه___ا، وقد عفا الله عنها:

أى لم يكلفكم بها لكن قد يسؤكم ابداء حكمها ٠

وقالوا:

(ان سبب نزول هذه الآية ما أُحْرج الترمذي (1) والدار قطنى عن على رضى الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية:

" وَللَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُ الْبيَّتِ مَـنْ

استطاع إليه سبيلاً " قالوا : يا رسول الله أفى كل عام ؟ فسكت ، فقالوا : أفى كل عام ؟ فسكت ، فقالوا : أفى كل عام ؟ قال : لا ولو قلت نعم لوجبت ، فأنزل الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تسأ لوا عَنْ أَشِاء إِنْ تَبْدَ لَكُمْ تَسؤكُم " الى آخر الآية)(٢) وأخرجه الد ارقطني من طريسق آخس عن أبسى عياض (٣) عن أبي هريرة قسال :

⁽۱) هو: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الملقب بالترمذى، وهو أحد أمحاب السنن • له خبرة واسعة بأسانيد الحديث وعللها • ألّف كتاب الجامسيع الصحيح • توفى سنة ۲۷۵ هـ • وفيات الاعيان ج ٤ ص ۲۷۸ بتصرف •

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٣٣٠ ، جامع البيان عن تأويل آى القسرآن للطبرى ج ٧ ص ٨٠ وما بعدها٠

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

الحديث ٠٠٠٠

فمعنى العفو عنها:

انها لم يحكم فيها بوجوب ولاندب ولا حرمة ولا كراهــــة فأنتم مخيرون بعد الحجة الأولى بين الحج وتركه (١)

غير أنه لما كان الحج قربة:

كان الاتيان به مند وبا لا مباحا ٠

ويحتمل عود الضمير في قوله تعالى:

رم شرره / (عفا الله عنها) الى المسألة المفهومة

من قوله تعالى:

(لَا تَسْأَ لُوا عَنْ أَشِياء) :

فلا يكون في الآية دليل على ما معنا (٢)

وأما المشروع:

فهو: أعم من الواجب والمند وب والمباح •

وتقدم الكلام عن أن المباح مكلف به أو لا ؟

فى مبحث الكلام عن المند وب ٠(٣)

هذا:

ويسمى المباح: بالحلال والجائز (٤)

⁽۱) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٣٣٤ ، تفسير الطبري ج ٧ ص ٨٤٠

⁽٢) المراجع السابقة ٠

⁽٣) انظر ص ٧٠٧ وما بعدها

⁽٤) التقرير والتحبير ج ١ ص ٥٣١

المبحث الخاسس في الحرام أو الحسسَّم

الميحث الخامس

الحــرام أو المحــرم

الحرام لغة:

ضد الحللال،

والمحرم:

ضد المحليل ·⁽¹⁾،

والمحرم: بمعنى الحرام:

أى الممنوع ومنذلك:

البيت الحرام ، المسجد الحسسرام والبلد الحرام ·

أى الذي لايحل انتهاكه . (٢)

واصطلاحا:

ما طلب الشارع الكف عنه طلبا جازما

كقوله جل شأنه:

 (\ddot{Y}) وَ الْاَ الْمُوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبِاطِلِ إِلْاَ أَنْ تَكُونَ تِجارَةً \ddot{Y} عَنْ تَرَاضِ مِنْكُم ، وَلاَ تَقْتَلُوا أَنْفُسِكُم) \dot{Y} .

فان قوله تعالى :

(لاتأكلوا) دل على طلب الكف على سبيل الجزم عن أكل أمـــوال

الناس بالباطل •

⁽۱) مختار الصحاح مادة حرم

⁽٢) المصباح المنير ماد ة حرم

⁽٣) سورة النساء آية ٢٩.

وقوله تعالى:

(لاتقتلوا) دل على طلب الكف على سبيل الجزم عن قتل النفييس بغير حق٠

وهذا تعريف للحرام بالحد:

أخذا من تعريف الحرمة في تقسيم الخطاب. (١)

وعرفه الأصوليون بالرسم:

فقالوا:

هو ما يذم شرعا فاعله ٠(٢)

شرح التعريف واخراج المحترزات:

ما: ا

أى الفعل وهو: ما صدر عن الانسان سوا، أكان:

عن الجوارح غير اللسان: كالقتل

أو عن اللسان: كالغيبة والنميمة

أو عن القلب : كالحقد والحسد

وهو جنس في التعريف يشمل:

- الواجب
- ۔ والمند وب
 - والمياح
 - والمكروه
 - والحرام

⁽۱) اصول الفقه للخضرى ص ٣٠، شرح المحلى ج ١ ص١٨٠

⁽٢) نهاية السؤل ج ١ ص ٠٤٧.

يىدە م:

أى يعاب وينتقص وذلك بأن يرد من الشارع ما يدل على الذم و كقوله عز وجل:

(وَمَنْ يَتَعَدَى حدود اللهِ فَقَدَّ ظَلْمَ نَفْسه)(١).

وهو قيد أول في التعريف:

خرج به: المند وب والمباح والمكروه التنزيهي .

اذ المند وب:

ما يمدح فاعله ولايذم تاركه

والمبساح:

مخير بين الاتيان به وتركه ولاذم فيه

والمكسروه تنز بيها

ما يمدح تاركه ولايذم فاعله ٠

شرعا :

لبيان أن الذم لا يكون الاعن طريق الشرع •

وهو قيد ثاني :

خرج به: الحرام عند المعتزلة والمكروه التحريمي عند الحنفية · لأن الحرام الثابت بالعقل عندهم:

ما يذم فاعله عقلا . (٢)

⁽١) سورة الطلاق آية (١)

⁽٢) نهاية السؤلج ١ ص ٢٨٠

فاعليه:

قيد ثالث :

خرج به : الواجب فانه يذ م تاركه ٠

ويسمى الحرام:

معصية ، وسيئة ، وذنبا ، وقبيحا ، مزْجورا عنه . (١) وأعترض على هذا التعريف باعتراضات :

الاعتراض الأول:

أن التعريف غيرجاضع لخروج الحرام المخير كما لو قال الشارع:

حرمت عليك احدى الأختين٠

فان الذم يتجه اذا جمعهما لا اذا تزوج واحدة وترك الأخرى، والتعريف غير شامل لهذا المثال،

وعلى هذا:

فلا بد من زيادة لفظ مطلقا

ليشمل الحرام من كل الوجوه كحرمة قتل النفس بغير حسق والحرام من وجه د ون وجه كحرمة احدى الأختيين ·

فائه يحرم:

ان يجمع بينهما لا أن يتزوج احداهما . (٢)

⁽۱) نهاية السؤل ج ١ ص ٤٨

⁽٢) الاحكام في اصول الاحكام للا مدى ج ١ ص ١٦١

الاعتراض الثاني:

ان التعريف غير مانع لد خــول المكروه تحريمـا عند الحنفية وبعض الشافعية كما يأتى •

فانه يصدق عليه:

ما يذم شرعا فاعلـــه (١)

ويمكن الجواب عنه:

بأن هذا التعريف لغير الحنفيه.

اما على مذهب الحنفية وبعض الشافعية:

فيجب زيادة أن ثبت بدليل قطعى •

الاعتراض الثالث:

ان التعريف غير جامع لأن المندوب:

اذا اتفق أهل بلدة على تركه كالاذان كان حراما • فيلزم على ذلك :

كون ترك المند وب حراما ٠

والجواب:

بالمنع لأن ترك المند وب في ذا ته ليس حراما ولكن: اكتسب الحرمة بالا تفاق على الترك وهو فعل آخر لأنذ لك:

ينبى عن الاصرار على تركه والاستهانة به ٠

⁽۱) شرح البدخشي ج ۱ ص ۶۷٠

قالحرام:

هو الاتفاق على ترك المند وب

للا ستخفاف الذي يلازمه لا مجرد تركه .(١)

الاعتراض الثالث:

أن التعريف غير جامع

لأن التحريم:

قد يتعلق بالاعيان لابالافعال

كحرمة الميتة في قوله تبارك وتعالى:

(حرِّمَتُ عَلَيْكُم الْمَيْنَة والدَّم وَلَحْم الْخِنزيرِ) (٢).

- وكحرمة الخمر · (٣)

والجواب:

أن الأمثلة المذكورة وغيرها

التحريم فيها مضاف الى الأفعال لا الى الأعيـــان

- كزواج الأصهات
- وأكل الميتة والخنزير •
- وشرب الدم والخمر،

غاية الأمر:

أن هذه العبارات المعترض بها:

- اما مجاز⁴ بالحذف كما هو مبسين

⁽۱) شرح البدخشي ج ۱ ص ٤٧

⁽٢) سورة المائدة آية (٣)

⁽٣) شرح البدخشي ج ١ ص ٠٤٨

- واما من قبيل المجاز المرسل

وعلاقته اطلاق المحل وارادة الحال ٠

فان الزواج والأكل والشرب:

حالة في هذه الأعيان ٠

فاستعملت الأمهــات:

في الزواج

والميتة والخنزير:

فىالأكسل

والدم والخمير:

في الشرب

من اطلاق المحل وارادة الحال (١)

وبعض الأصوليين:

جعل هذه التراكيب من قبيل المجاز العقليي،

وهو :

اسناد الفعل أو ما في معناه: الي غير ما هو له ٠

ففى مثل " حرمت عليكم الميتة ":

كان حق الفعل أن يسند الى الأكــــل

فيقال:

حرم أكل الميتة •

ولكنه:

عدل عن ذلك واسند التحريم الى عين الميتة مبالغة في التحصيريم •

⁽۱) شرح البدخشي ج ۱ ص ۶۸

فيكون التعريف على هذا الاعتبار:

جامعا وسالما من الاعتراض

وانما أضيفت الحرمة الى العين في هذه الأمثلة:

للد لالة على:

أن حرمتها لعينها ٠

وأجيب عن هذا الاعتراض بجواب آخر:

وهو:

ان هذه الأمثلة ليست من باب الحرام المعرّف وهو تحريم الفعــــل وانما أسند ت الحرمة الى الأعيان المذكورة فيها علــــى سبيـــل الحقيقة:

للد لالة على:

أن هذه الأعيان خرجت عن أن تكون محلا للا فعال

المتبادرة منها ٠

فلم يعد الخنزير مثلا:

محلا للأكل كالحجر٠

ولم يعد الخمر:

محلا للشرب كالماء الملح •

فمعنى أن هذه الأشياء حرام:

أنها ليست محلا للأفعال المتباد رة منها فليست من الحرام الذي يذم فاعله •(١)

⁽۱) التيسير ج ١ ص ١٦٦٠

وهذا الجواب:

مبنى على العرف في اسناد الفعل الى العين اذا أريد أنها ليست محلا للمقصود منها ·

أما ما حرم لغيره :

فلا تحسن اضافة الحرمة الى عينـــه بل تضاف الى الفعل المتبادر منها ·

فيقال:

حرم آكل طعام الغير

وقد ورد في هذا النوع:

اسناد الحرمة الى العين

كما في قوله صلى الله عليه وسلم:

(إنَّ دَمَائُكُمْ وَأُمُوالُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ)(١)

حيث أسند التحريم:

الى اموال الغير (٢)

والظاهر:

أن يسند الى أكلها أو إنلا فها

⁽۱) صحيح مسلم بشرح النووى ك الحج باب حجة النبى صلى الله عليه وسلم ج ٨ ص ١٨٢٠

⁽۲) شرح التلويح ج ۲ ص ۱۲۲۰

المبحث السادس في تعريف المك

المبحث السادس

في تعريف المكــــروه

المكروه لغة:

ضد المحبوب. (١)

واصطلاحا عند غير الحنفيـة:

ما طلب الشارع تركه طلبا غير جازم

وقد يعرّف بالرسم:

بأنه ما يمدح تاركه ولايدم فاعله . (٢)

ومثاله:

- تشبيك اصابع اليدعند ارادة الصلاة

فرقعة الاصابع في الصلاة

ـ الصلاة فى الطريق والحمام •

وخرج بقولهم ما يمدح تاركه:

ـ الواجب

ـ والمندوب

ـ والمباح

وبقولهم ولايذم فاعله:

ــ الحرام

⁽۱) المصباح المنير مادة كره ، مختار الصحاح ماد ةكره

⁽٢) نهاية السؤلج ١ ص ٤٨

أما الحنفيــة:

فيقسمونه الى:

ـ مكروه كراهة تحريم

- مكروه كراهة تنزيه

بنا، على الدليل المثبت للحكم

فالمكروه تحريما عند هم:

هو الفعل الذى طلب الكف عنه بدليل ظنى طلبا جازما • (۱)

ومثالـــه:

- ـ ملاة النفل بعد طلوع الشمس وبعد اصفرارهـــا
- ـ ترك قراءة السورة في الركعتين الأوليسين في الملاة
 - ترك صلاة الوتر٠

وهـــو :

ما كان الى الحرام أقرب

وهذا ما يراه أبو حنيفة وأبو يوسف:

اذ هو والحرام متشاركان في استحقاق العقاب على

الفعل •

الا أن المكروه:

ثبت بدليـــل ظني٠

ومن أجل هذا التشارك في استحقاق العقاب:

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٣٥ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ٥٨

قال محمد (١) ماحب أبى حنيفة رحمهما الله:

إنّ كل مكروه حرام

وهو اطلاق للحرام على المكروه:

على سبيل المجاز

للمشابهة في استحقاق العقاب

وليس الاطلاق:

على سبيل الحقيقة •

لأن:

جاحد المكروه لايكفر. (٢)

والمكروه تنزيها عندهم:

هو الفعل الذى طلب الكف عنه طلبا غير جـــازم بنهى معه قرينة تصرفه عن طلب الكـف الجــازم ولوكان بدليل قطعى النثوت

ومثاليه:

كراهة ترك سنة العصر القبلية •

يدل عليه:

ما رواه ابن عمر رضى الله عنهما قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

⁽۱) سبقت الترجمة له ص ۲۶۹

⁽٢) التيسير ج ٢ ص ١٣٥ ، مسلم الثبوت ج ١ ص ٥٥٨

(رُحِمَ اللَّهُ إُمْرِأً صَلَّى قَبْلُ الْعَصْرِ أَرْبُعًا) (١).

وما رواه على كرم الله وجهه قال:

(كَانَ النَّبَى مَلَى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَمَ يَملِي قَبِــلَ الْعَصْرِ أَرْبِعَ رَكَعَاتِ رَيْقُولُ بَيْنَهُنَّ بِالنَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَاثِكَةِ الْمُقَرَّبُينِ وَمَنْ تَبِعَهُ ــمُ وَنَ الْمُعَلِيمِ عَلَى الْمَلَاثِكَةِ الْمُقَرَّبُينِ وَمَنْ تَبِعَهُ ــمُ وَنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ) (٢).

ومثاله أيضًا:

- كراهة ترك صلاة الضحى

ـ ترك كتابة الدين

فان قوله تعالى:

(يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَ اينْتُمْ بِدُينِ إِلَى أَجِسُلِ مُسَمَّى فَا كُتُبُوهِ) (٣).

يدل صريحا:

علىند ب كتابة الدين كما قال الجمهور في الآية (٤).

والتزاما:

على كراهة الكف عن الكتابة •

لأن الأمر بالشيء:

نهی عن ضده ۰

(۱) أخرجه الترمذى وقال عنه حد يث حسن غريب • انظر سنن الترمذى بـــاب ما جاء فى الاربع قبل العصر ج ۱ ص ۲۷۰ ، واخرجه ابو داود وسكت عنه • انظر سنن ابى داود ك الصلاة باب الصلاة قبل العصر ج ۲ ص ۲۳٠

- (٢) اخرجه الترمذى وقال عنه حديث حسن · انظر سنن الترمذى باب ما جا ، في الاربع قبل العصر ج ١ ص ٢٧٠٠
 - (٣) سورة البقرة آية ٢٨٢
 - (٤) تفسير القرطبيج ٣ ص ٣٨٣٠

قال الحنفيـة:

وهو الى الحلال أقرب

ومعناه:

انه لا يعاقب فاعله اصلا ولكن يثاب تاركه

أقسام المكروه عند الشافعية

سبق تعريف المكروه عندهم:

بأنه ما مدح تاركه ولم يذم فاعله . (١)

وفهم من شرح الاسنوى (٢) للمنهاج في باب النهي:

أن النهى عن الفعـــل:

ان كان لوصف غير لازم:

يفيد الكراهة سواء أكان:

- في العباد ات:

- كالمصلاة في الارض المغصوبة

- والصلاة في معاطن الايل

ــ أو في المعاملات

⁽۱) نهاية السولج ١ ص ٠٤٨

⁽۲) هو عبدالرحيم بن الحسن الاسنوى الشافعي الفقيه الاصولي النحوى ، والنظار المتكلم • ولد سنة ۲۰۶ ه • من مصنفاته : المبهمات على الروضة في الفقة نهاية السول في شرح منهاج البيضاوي ، التمهيد في تخريج الفروع علي الاصول ، وشرح عروض ابن الحاجب ، وغيرها من المصنفات • توفي سنة ۲۷۲ها نظر : طبقات الاصوليين ج ۲ ص ۱۸۱ بتصرف •

- كالنهى عن البيع وقت الأذ ان للجمعة فان النهى عنه:

لوصف خارج غير لازم لما فيه من تفويت الجمعية وجاء في حاشية البحرمي (1) على فتح الوهاب في فصل الأوقات المنهى عصرت الصلاة فيها ما يفيد :

- _ أن الفرق بين المكروه التحريميّ والحرام:
 - أن الحرام ما قطع بد ليل
- والمكروه التحريمي: ما احتمل د ليلة التأويل •

وهذا عندهم:

هو الفرق بين النص والظاهر ٠

- وأن الفرق بين المكروه التحريميّ والمكروه التنزيهيّ

أن المكروه التحريمي :

ما ترتب عليه اثم،

والمكروه التنزيهي:

ما لم يترتب عليه اثـــم. (٢)

- (۱) هو سليمان بن عمر بن محمد البجرمي الشافعي فقيه مصري ولد في بجرم من قرى الغربية بمصر سنة ۱۱۳۱ ه وقد م القاهرة صغيرا فتعلم في الازهر له من المصنفات التجريد وهو حاشية على شرح المنهج في فقه الشافعية ، ولنه حاشية على شلسرح الخطيب المسمى بالاقناع في حل الفاظ ابي شجاع توفي سنة ۱۲۲۱هـ انظر الاعلام ج ٣ ص ١٣٢٠
- (٢) حاشية البجرمي على منهج الطالاب ج ١ ص ١٥٩ فتح الوهاب للانصاري ج ١ ص ٥٣

وبهذا:

يكون الفرق بين الحرام والمكروه التحريمي:

قريبا من الفرق بينهما عند الحنفية،

فالحنفية:

فرقوا بينهما بالقطعية والظنية . (١)

والشافعية:

فرقوا بينهما بالقطيعة واحتمال التأويل . (٢)

ومن المكروه عند الشافعية:

خلاف الأولى ٠

وهو الذى فهم النهى عنه التزاما :

ـ من امر الشارع بمند وب

كقوله صلى الله عليه وسلم:

(إِذَا دَخُلُ أَحَدُكُم الْمَسْجِدُفَلا يَجِلُس حَتَى يَرْكُعَ رَكَعَتَــينِ) . (٣)

- أو فعله صلى الله عليه وسلم لقربـــــة

كملاة الضحى:

أخرج مسلم وأحمد بسند هما الى عائشة رضى الله عنهــــــا

(۱) شرح التلويح ج ۲ ص ۱۲۲۰

- (٢) المستمطفى ج ١ ص ١٧ ، حاشية البنانى ج ١ ص ٨١
- (٣) صحيح مسلم بشرح النووى ك صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب تحيية المسجد وكراهة الجلوس قبلها ج٥ص ٢٢٦٠

قالت:

(كَانَ النَّبِيُ مَلَى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ يُصَلَّى النَّمْحَأُرْبُعا ويَزِيدُ مَاشَاءَ اللَّه) (١) ــ أو يترتب ثواب على بعض الأفعال :

كقوله صلى الله عليه وسلسم : (صَوْمَ عَرَفَةً مِكَوِّرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ ، والسَّنَةُ الْمَاقِيةَ) (٢).

فان الأحاديث الواردة فيها:

تدل على ندبها وكثرة ثوابها

وهذا يستفاد منه:

ان تركها خلاف الأولى لما فيه من حرمان المسلم من هذا الثواب (٣).

هـدا:

ولم يرد في خلاف الأولى:

نهى صريح بخلاف المكروه (٤)

(۱) صحیح مسلم بشرح النووی ك صلاة المسافرین وقصرها باب استحباب صلاة الضحیح ٥ ص ٢٢٩٠

(٣) المنتهى لابن الحاجب ص ٢٨ ، شرح العضد ج ٢ ص ٥ ، جمع الجوامـــع بشرح المحلى ج ١ ص ٨٠

(٤) وعبر عنهما خلال آية الدين: عن النهى الصريح: بالنهي المخصوص، وعما دل على خلاف الاولى: بالنهى غير المخصوص •

⁽٢) رواه مسلم بلفظ "صيام يوم عرفه احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده " صحيح مسلم بشرح النووى ك الصيام باب استحباب صيام ثلاثـــــة أيام من كل شهر ويوم عرفة • ج ٨ ص ٥٠

والحاصل:

أن مذهب الشافعية:

١ - أن النهى عن الفعل:

اذا كان لأمر خارج غير لازم

: أَفَاد الكراهة سواء أَكَانُ :

ـ في العباد ات كالصلاة في الأرض المغصوبة

- أم كان في المعاملات كالبيع عند أذ ان الجمعة ·

اذ السبب في النهي:

هو ما يترتب على البيع من تفويت الجمعة

٢ ـ وان الكراهة تتنوع الى:

تحريمية وتنزيهية

بحسب ترتب الاثم وعد مه ٠

٣ - وان الامر بالمند وب

وفعل القربة من النبى صلى الله عليه وسلم

واخباره يترتب الثواب

تفيد بطريق الالتزام:

أن ترك ما أمر به

وترك فعله

وتركما رتب عليه الثواب:

خلاف الأ_{ولى}. (١)

⁽۱) الابهاج في شرح المنهاج ج ١ ص ٥٩ ، نهاية السؤل ج ٢ ص ٥٥٠

ثم الكراهة:

تحريمية أو تنزيهية كما قد مت:

يمكنأن تدخل تحت التكليـــــف

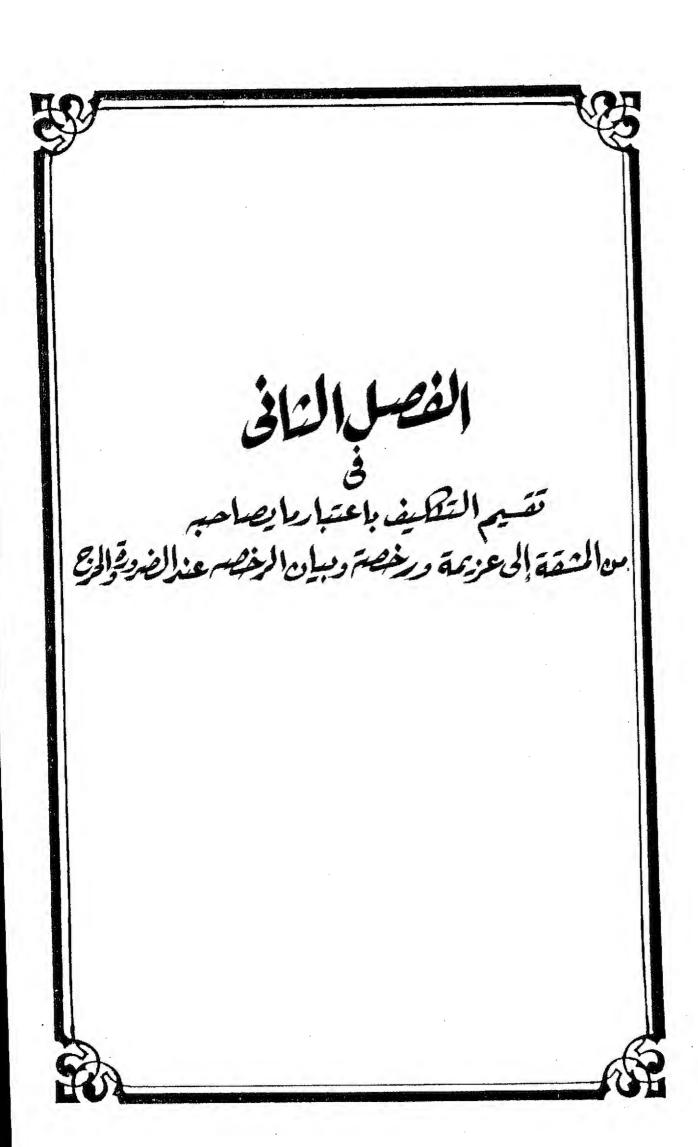
فيمكن اد خال الكراهة التحريمية تحت التكليف:

لأن الفعل فيها مطلسوب الترك طلبا غير جازم ·

وكذا التنزيهية:

لأن فيها طلبا كما قلت فى المندوب (١) نقلا عن الاستاذ أبى اسحـــاق٠

⁽¹⁾ أى أبو اسحاق الاسفرايني ٠



القصل الثاني

فى تقسيم التكليف باعتبار ما يصاحبه من المشقــــــة المرورة والحرج الى عزيمة ورخمة ، وبيان الرخمة عند الضرورة والحرج

تقدم في الفصل الأول من الباب: تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها التكليفية وفي هذا الفصل: أتناول تقسيم التكليف باعتبار ما يصاحبه من المشقة الى عزيمــة ورخصة ، مع التعريف بكل منهما ، ثم أبين مشروعية الرخصة عند المرورة ما لرج هذا: وقد حعل بعض الأصوليين:

العزيمة والرخصة قسمين للفعل

بينما جعلهما البعض الآخر:

قسمين للحكم · (١)

ولما كان أساس هذا التقسيم هو المشقـة٠

رُرٍ أَذْكِرُ بما قد مته من تعريفها وتقسيمها

سبق تعريف المشقة:

بأنها الكلفة والصعوبة المصاحبة للفعـــل (٢) . وتكليف الشارع بالأفعال لا يخلو عنها ٠

لأننا عرفناه بأنه:

الزام ما فيه كلفة أوطلب ما فيه كلفه

⁽١) نهاية السؤل ج ١ ص ٧٠ ، ٢٢ ، الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ١٨٨٠

⁽٢) انظر: الفصل الخامس من الباب الثالث ص ١٢٧

فالفعل الخالى عن المشقة لايسمى تكليفا

ثم إن المشقة قسمان:

مشقة معتادة

ومشقة زائدة

فالمشقة المعتادة:

هى التى يتحملها الانسان من غير شعور بما يمنعه من متابعية الفعل المكلف به أو الانقطاع عنه ·

وان كانت في نفسها تختلف باختلاف الأعمال . (١)

فمشقة الوضوء غير مشقة الصيام غير مشقة الزكاة والحج، والجهاد بالنفس أو بالمال •

فہـــی :

متحملة في الأعم الأغلب بالنظر الى جنسس الانسان ٠

والمشقة الزائدة:

هى التي غالبا ما تقطع الانسان •

- عن العمل المكلف به
 - أو عن بعضه
- أو تصيبه بخلل فى بدنه أو مالىسه كالسفر والمرض والاكراه والسبر د

(۱) لشديدي

⁽۱) الموافقات ج ٢ ص ١١٩٠

⁽٢) المرجع السابق ص ١٢١٠

فان السفر:

قد يقطع الانسان عن الصوم أو عن الصلاة،

والمسرش:

قد يصيب الانسان بخلل في بدنه أو عقله.

فأما المشقة المعتادة:

فالتشريع معها قائم لميغير الشارع منه شيئا

لعد م ما يدعو الى التغيير •

وأما المشقة الزائدة:

فانهـــا تستتبع اعذا را رعاهــا الشارع في التكليــف فرخص في بعض الأحكام:

- انتقالا بها من حالة العسير الى حالة اليسيسير - ومسايرة لما طرأ من الأعذار · (١)

ومن هنا:

إنقسم التكليف الى:

عزيمة

ورخصة

اختلف الأصوليون كما سبقت الاشارة اليه في تقسيم التكليف الى عزيمة ورخصة ومنهم :

من قسمه باعتبار الفعل المتعلق به فجعل العزيمة والرخصة ٠

⁽۱) الموافقات ج ۲ ص ۱۲۰

قسمين للفعل كالفخر الرازى في المحصول:

حيث قال :

والفعل الذي يجوز " للمكلف " الاتيان به اما أن يكون :

۔ عزیمة

- أو رخصة

وذ لك لأن ما جاز فعله:

اما أن يجوز مع قيام المقتضى للمنع أو لا يكون كذ لك ٠

فالأول ؛

الرخصة

والثاني:

العزيمة ٠ (٢)

ومنهم من جعلهما قسمين للحكم كالحنفية $^{(7)}$ وجمهور الشافعية $^{(5)}$ والشاطبى الموافقات $^{(7)}$.

وكل من:

۔ الفعل

- الحكم

صالح لأن يوصف بالعزيمة والرخصة

بأن يقال في تقسيم الفعل: أن كان حكمه على وفق الدليل فهو عزيمة

وان كان على خلاف الدليل فهو رخصة ٠

لكنني آثرت أن أسير مع الكثرة من الأصوليين ٠

⁽١) سبقت الترجمة له ص

⁽٢) المحصول في علم أصول الفقه للرازي ج ١ ق ١ ص ١٥٤٠

⁽٣) انظر تيسير التحرير ج ٢ ص ٢٢٨ ، وتقرير التحبير ح ٢ ص ١٤٦٠

⁽٤) انظر شرح الجلال المحلى مع حاشية البناني على جمع الجوامع ج ١ ص ١٣٤

⁽٥) ستأتى الترجمة له قريبا ٠

⁽٦) الموافقات ج ١ ص ٣٠٠٠

ولهذا:

سأعرفهما باعتبارهما قسمين للحكم ١٠)

تعريف العزيمة:

العزيمة لغة:

القصد المؤكيد. (٢)

قال في المفرد ات: (العزيمة: عقد القلب على امضاء الأمر). (٣)

وفي امطلاح الأموليين الشافعية ومن تبعهم:

هى الحكم الثابت على وفق الدليل (ξ)

- كوجوب الصلاة والصوم
- وحرمة الربا ولعب الميسر
 - واباحة الزواج والبيع •

فان هذه الأحكام:

شرعت على وفق أدلة الشرع ابتداء ولم تدع اليها أعذار وان دعت اليها حاجة صلاح الناس في دنياهم وآخرتهم (٥)

فخرج بقولنا على وفق الدليل:

الرخصية •

⁽١) تبعا لغالبية الاصوليين كما سبقت الاشارة اليه ٠

⁽٢) شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٤٧٥ ، روضة الناظر ص ٣٢٠

⁽٣) المفردات مادة عزم٠

⁽٤) نهاية السؤل جـ ١ ص ٧٠

⁽٥) المرجع السابق ص ٧٢٠

فانها حكم ثبت على خلاف دليل العزيمة للعذر:

- كمشروعية القصر في الصلاة

ـ والفطر للمسافر

_ والصلاة من قعود للمريض

فانها على خلاف الدليل الدال على:

- وجوب الاتمام والقيام في الصلاة •

- ووجوب صوم رمضان

ولم يخرج عنها:

الحكم الثابت بالناسخ بحجة انه على خلاف الدليل المنســـوخ لأن الدليل المنسوخ:

لا عبرة به في الشرع

ولا وجود له بعد النسخ

ولم يخرج كذلك عنها:

الحكم الثابت بعد تخصيص العام لأنهذا الحكم:

لم يثبت بالمخصص على خلاف العام بلهو ثابت بالعام الذى بين المخصصص

وفي امطلاح الحنفية :

هى الحكم المشروع ابتداء غير متعلق بالعوارض والأعذار أو ما شرع ثانيا للعذر، لكند ليله الأول ساقط) (٢)

⁽۱) شرح البدخشيج ۱ ص ٦٩

⁽۲) التيسير ج ٢ ص ٢٢٩ ، شرح التلويح ج ٢ ص ١٢٦٠

- _ كأكل الميتة للمضطر
- ـ وقصر الصلاة للمسافر
 - ـ والسلم

فالعزيمة عندهم قسمان:

الأول:

ما شرع ودليله قائم كالصلاة والصوم

والثاني:

ما شرع ثانیا بعد ما کان مکلفا به علی وضع آخسسر

فان الميتة:

كانت محرمة

والصلاة:

كانت تامة

والبيع عند عدم المبيع:

كان باطلا •

فكانت هذه الأمور:

- مكلفا بها على هذا النحو

۔ ثم کلف بہا علی نحو آخر ۰

فهذا القسم:

يسمى عزيمة عند الحنفية دون غيرهم ٠

وعرفها الشاطبي (١) في الموافقات:

بأنها حكم كلى شرع ابتداء ٠(٢)

وصعنى كليته:

انه عام لجميع المكلفين، وفي جميع الأحوال · كالصلاة والصوم والحج والبيع ·

ومعنی شرعهابتداه:

انه شرع من أول الأمر

وكان قصد الشارع به:

انشاء الأحكام من غير مراعاة الأعذار •

فخرجت الرخصة بقوله " ابتداء "٠

لأنها:

مشروعة ثانيا بدليل على خلاف دليل العزيمة ٠

⁽۱) هو: ابو اسحاق ابراهيم بن موسى الغرناطى من شاطبة بالأند لس ، المحقـــق الأصولى، المفسر ، الفقيه ، اللغوى ، المحدث · أخذ العلم عن علما ، كبار . له تآليف نفيسة اشتملت على تحقيقات لقواعد الأصول والكلام فى السنة والبدعة ، منها : كتاب الموافقات فى أصول الفقه وقد سماه " عنوان التعريف بأصول التكليف " ومنها : شرح جليل على الخلاصة فى النحو ، وكتاب الاعتصام فى الحوادث والبدع ، وكان من المجدد ين فى التأليف حيث تناول فى كتاب الاعتصام والموافقات أبحاثا لم يسبق لغيره أن تعرض لها ، توفى رحمه اللـــه سنة ، ۷۹ هـ ، الفتح المبين ج ٢ ص ٢٠٠ ، ٢٠٠ بتصرف ،

⁽٢) الموافقات ج ١ ص ٣٠٠

ولا يخرج الحكم الناسخ:

لأنه كالمشروع ابتدا٠٠

نظرا لأن الدليل المنسوخ يعد نسخه يعتبر غير موجود

مالحكم الناسخ يعتبر مشروع ابتداء (1)

هذا والفعل المتعلق بالعزيمة:

ينقسم الى الأقسام الخمسة للحصكم •

فهو إما واجب:

كالصلوات الخمس وصوم رمضان

وإمّا مند وب :

كالسنن الرواتب وصلاة الضحى

وإِمَّا مباح :

. كالطعام والشراب

وإِمّا حرام :

كأكل الرباا وشرب الخمر

وإمّا مكروه :

كالصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر (٢).

⁽۱) الموافقات ج ۱ ص ٣٠٠

⁽٢) نهاية السول ج ١ ص ٧٢

والحنفيــة:

يفرقون بين الفرض والواجب كما تقدم تقسيم العمل

وبين السنة والمستحب

فيطلقون السنة:

على ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم

مع الترك أحيانا بالاعدر

ويطلقون المستحب أو المندوب:

على ما . ثبت استحبابه أو تدبيه

بدليل يخمه٠

ويغرنبون كذلك بين:

المكروه التحريمي

والمكروه التنزيهي كما تقدم

والكــل:

يزيد في الأفعال المتعلقة بالأحكام خلاف الأولى ٠

وتقدم ذ لك في تقسيم الفعــــل ٠

تعريف الرخصة :

الرخصة في اللغة:

عبارة عن اليسسر والسهو لسة، يقال : رُخْصَ السعر اذا سهل وتيسر ورخْص الشرع لنا في كذا ترخيصا وأرخْصه ورخْصه الشرع لنا في اذا يسره وسهله . (١)

وفي الشرع :

لها تعريفات تختلف باختلاف آراء الأصوليين في تعريف العزيمية

فالشا فعية ومن سار في طريقهم عرفوها :

بأنها حكم شرع على خلاف الدليل لعذر (٢)

فاستحباب فطر المسافر في رمضان:

ثابت على خلاف الدليل

بقوله تعالى:

(فَعَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْعَلَى سَفِرٍ فَعِدَةً مِن أَيَامٍ أَخْـرَ) . (٣)

والد ليل الثابت على خلافه:

هو قوله تعالى:

(ياً يها الذين آمنوا كتب عليكم

الصيام) الى قوله تعالى : (أَيا ما معد ود ات)(٤).

⁽¹⁾ المصباح مادة رخص

⁽٢) نهاية السؤل جا ص ٧٠

⁽٣) سورة البقرة آية ١٨٤٠

⁽٤) سورة البقرة آية ١٨٣٠

وقولهم في التعريف على خلاف الدليل:

شامل للدليل الدال:

ـ على التحريم

- أو على الوجوب

ـ أو على الند ب

فالحكم الثابت على خلاف الدليل المحرم:

- كسوجوب أكل الميتة للمضطر

والحكم الثابت على خلاف الدليل الموجب:

- كند ب الفطر للمريض الذي يضره الصوم

والحكم الثابت على خلاف الدليل النادب:

- كاباحة ترك صلاة الجماعة في حال المطر

وقولهم على خلاف الدليل:

خرجت به العزيمية

فانها مشروعة على وفق الدليل

وخرج به:

الحكم الثابت بالناسخ أيضا

اذ هو على وفق الد ليل ولا وجود للد ليل المنسوخ كما تقد م

وخرج بقولهم لعذر:

الحكم الثابت بالد ليل الراجح

فانه على خلاف الدليل المرجوح ١٠)٠

⁽۱) نہایة السول جا ص ۷۱

واعترض على هذا التعريف:

بسقوط الصلاة والصوم عن المعذورة

فان سقوطهما:

يعذر ومع ذلك لا يعتبران من الرخصة ٠ (١)

وأجيب:

بأن سقوط الصلاة والصوم عن صاحبات العذر:

ليس للعذر

بل للمانع وهو :

الحيض والنفاس • (٢)

فقد نظروا اليهما على أنهما:

ما نعان من الصلاة والصوم لأنهما نجس

لاعلى أنهما من الأعدار المرخصة •

حكم الرخمة عند الشافعية:

اما الوجوب :

كأكل الميتة للمضطر الذى يخاف علسي

نفسه من الجوع •

⁽۱) شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ١٦٤٠

⁽٢) حاشية البناني ج ١ ص ١٢٤٠

وأما الندب:

كفطر المسافر الذى يضره الصوم

وأما الاباحة:

كما في عقد السلم والمضاربة والمزارعة •

وأما خلاف الأولى:

كالفطر للمسافر الذي لايجهده الصوم . (١)

والحاصل:

ان العمل بالرخصة :

واجب: عند الضرورة

ومند وب: عند الحرج والضيق

ومباح: فيما شرع في الأصل لحاجة الناس (٢)

وعرفها الحنفية:

بتعريف أضيق من هذا التعريف ٠

فقالوا:

هى حكم شرع تخفيفا لحكم آخر مع اعتبار دليل الحكم الآخــــر

⁽۱) حاشية البناني على جمع الجوامع جـ ١ ص ١٢٤

⁽٢) المرجع السابق ص ١٢١ ، نهاية السول ج ١ ص ٧١٠

فمثال ما د ليله قائم الحكم:

اجراء المكره كلمة الكفر على لسانه وقلبة مطمئين بالايمان عند الأكراه على الكفر اكراها ملجئا ، أي بفعل لايطيقه المكره كالقتل وقطع العضو،

فان د ليل العزيمة قائم:

وهو قوله تعالى:

(فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) (١).

ولهذا قالوا:

إن اجراء كلمة الكفر:

خلاف الأولى

ولو صبر حتى أو ذى كان مأجورا

ومنه:

الاكراه على الافطار فى رمضان والاكراه على أكل مال الغير وعلى ترك الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فان الحكم واحد٠

ومثال ما دليله متراخى الحكم عن محل الرخصة :

الافطار للمريض والمسافيييي

فإن د ليل العزيمة على وجوب الصوم:

قوله تعالى:

(كُتِبُ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ) (٢).

⁽۱) سورة التغابن آية (۸)

⁽٢) سورة البقرة آية ١٨٣٠

حكمه:

متراخى عن محل الرخصة ٠٠

بمعنى:

انه لايجب عليمه الصوم فيحالتي السفر والمرض

بل بعد الإقامة والصحة

بقول الله تبارك وتعالى في الآية :

(فَعِدَ أَمِنْ أَيَامُ أَخْرَ)(١).

وقولهم في التعريف مع قيام د ليل العزيمة :

خرج به ما كان د ليل العزيمة ساقطا كما بينت في العزيمة •

وبهذا تبين:

أن معنى الرخصة عند الحنفية:

أُضيق منه عند الشافعيـــــة،

لأنه:

لا يشمل الرخمة التي د ليل العزيمة ساقط فيها عن محلهـــا

- كأكل الميتة للمضطر٠
 - وعقد السلم
- ... وقصر الصلاة للمسافر
- لأن فرضها للمسافر عندهم:

ركعتان

والقصر:

واجب كما روت عائشة رضى الله عنهـــــا :

⁽۱) سورة البقرة آية ١٨٤٠

(فَرَضَ اللَّهُ الْصَلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا ۖ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضْرِ والسَّفَرِ فَأَقَرْتُ صَلَاةَ الْسَّفَرِ وَالسَّفَرِ وَالسَّفَرُ وَالسَّفَرَ وَالْسَلَّعُ اللَّهُ الْحَشْرِ وَالسَّفَرِ وَالْسَلْسَالَةِ الْحَشَرِ وَالسَّفَرِ وَالْسَالَاقِ اللَّهُ الْمُسَالِّ وَالْسَلَّقَ وَالْسَالَاقِ اللَّهُ الْمُسَالِّ وَالْسَلَّاقِ اللَّهُ الْمُسْتَعِيْرِ وَالْسَالَاقِ اللَّهُ الْمُسْتَعِيْرِ وَالْسَالِقِ وَالْسَالَاقِ اللَّهُ الْمُسْتَعِيْرِ وَالْسَالِقِيْرِ وَالْسَالِقِ اللَّاقِ الْمُعْلِيْلِ وَالْسَالِقِ الْمُعْلِيْلِ اللَّهِ الْمُعْلِيْلِ اللَّهِ الْمُعْلِيْلِ اللَّهِ الْمُعْلِيْلِ اللَّهِ الْمُعْلِيْلِ اللَّهُ الْمُعْلِيْلِ اللَّهِ الْمُعْلِيْلِ اللَّهِ الْمُعْلِيْلُ اللَّهُ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ اللَّهُ الْمُعْلِيْلِيْلِ اللَّهِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِيْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِيْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِيْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِيْلِيْلِ الْمُلْمِيْلِ الْمُعْلِيْلِيْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِيْلِيْلِيْلِيْلِيْلِيْلِيْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِيْلِيْلِ الْمُعْلِيْلِيْل

وليس من الرخصة كذ لك:

المسح على الخفين

لأن د ليل غسل الرجلين ساقط في محل الرخصية.

فالحنفيـة:

يعتبرون هذه الأمثلة أي التي سقط فيها الدليل:

عزيم___ة٠

لكنهم: يسمونها رخصة مجازا لما فيها من اليسير،

والحاصل :

أن الحنفية:

يقسمون الرخصة الى:

رخصة حقيقية وهي:

ما اذا كان د ليل العزيمة فيها قائما حال الرخصة أومتراخيا عنها

- رخصة مجازية وهي:

ما اذا كان د ليل العزيمة فيها ساقطا. (٢)

حكم الرخمةعند الحنفية :

اما الوجوب:

كالفطر للمريض والمسافر اذا أضر بهما الصوم ضررا يخاف معه الهلاك.

⁽۱) صحيح البخارى بشرح فتح البارى كالصلاة بابكيف فرضت الصلاة ج ١ ص ٤٦٤

⁽۲) التيسير ج ۲ ص ۲۳۲، التقرير والتحبير ج ۲ ص ۱٤٦ وما بعدها شرح التوضيح ج ۲ ص ۱۲۷ ومابعدها ٠

وأما الندب:

كالفطر لهما اذا أضر بهما الصوم ضررا لايخاف معه الهلك

وأما خلاف الأولى:

كما في المكره على النطق بكلمة الكفر بالملجي،

والمكره على الافطار

وعلى ترك الامر بالمعروف والنهى عن المنكر

والمكره على أكل مال الغير •

فانه يجوز له أن يمتثل ، والامتثال فيحقه خلاف الأولى

ولهذا قالوا:

لو صبر حتى أذ اه المكره بما هدد ه به كان مأجورا (١)

والحاصيل :

أن محل الخلاف في هذا الموضوع بين الشافعية والحنفيسة:

أن الشافعية:

اكتفوا في تعريف العزيمة:

بأن يكون الحكم

مشروعا على وفق الد ليـــل

وفى الرخصة:

أن يكون مشروعا على خلاف الدليل

وبناءعليه:

حكموا بأن: أكل الميتة للمضطر، وقصر الصلاة للمساف

⁽۱) شرح التلويح ج ۲ ص ۱۲۲۰

ومشروعية عقد السلم ، ومسح الخف:

كل منها رخصية لأنه مشروع على خلاف الدلييل

أما الحنفية:

فانهم لم يكتفوا في تعريف الرخصة :

بما شرع على خـــلاف الدليــل
بل شرطوا أن يكون دليل العزيمة قائما أو متراخيا عنهــــــا
فى محل الرخصة •

فان كان د ليل العزيمة ساقطا في محل الرخصة :

سمى عزيمة على الحقيق ـــــة

فأكل الميتة وما معه:

يعتبر عندهم عزيمة

لكنهم:

يسمونه رخصة مجازا لما فيه من اليسر

ولا يوجد في الرخصة الحقيقية عند هم:

حكم الاباحـة الصرفـة

كما هو الحال عند الشافعية •

نعم:

هو من أقسام الرخصة المجازية

عيد كما في السلم والمضاربة ولبس الخفين اذا لم يضره نزعهما •

وعرف الشاطبي الرخصة:

بأنها : حكم شرع استثناء من حكم كلى لعذر شاق. (١)

- كفصر الصلاة في السفر
 - والفطر فيه
 - والجمع بين الصلاتين
 - والتيمم ٠

فقوله استثناء من حكم كلى:

يساوى:

ـ قول الشافعية : على خلاف الد ليـــل

- وقول الحنفية: تخفيفا لحكم آخـــر

ولما كان مشروعا لعذر شاق قال:

اذا زال العذر سقط الحكم

وعبر بالشاق:

لأن المشروع لعذر في الأصل، وليس للعامل به مشقية

- كالمضاربة
- ـ والمساقاة
- ـ والمزارعة

لا پكون رخصة عنده

لأنهذه العقود:

وان شرعت فى الأصل لمن عند ه مال أو أرض أو شجر وهو عاجز عـن استعمالها والانتفاع بها . (٢)

⁽۱) الموافقات ج1 ص ۳۰۱

⁽٢) المرجع السابق ص ٣٠٢ ومابعدها

لكنها في الواقع:

مشروعة للعاجز والقادر

فلاتكون رخصة عند الشاطبي ٠

لأنه:

ناظر الى المشقة القائمة حال التصرف

لالمجرد الحاجة التى راعاها الشارع عند التشريع

ومثل هذه العقود:

تسمى عنده بالحاجية

لأنها مشروعة فىالأصل للحاجة

كالسلم:

شرع لحاجة من لا مال عنده

والمزارعة :

شرعت لحاجة من له أرض وهو عاجز عن زراعتها ١٠٠٠

فالفرق بين هذا التعريف وتعريف الشافعية:

هو تقييد العدرفي تعريفه بالشاق

أى بقيامه حال التصرف

ولهنا :

كان السلم والمضاربة ونحوهما:

رخصة بناءعلى تعريف الشافعية

لأنها مشروعة للعذر

وليست برخصة عند الشاطبي لعدم المشقيية

⁽١) الموافقات ج ١ ص ٣٠٣، ٣٠٤.

الشاطبي	C	
المتاطبي	ىم د ىر	

تعريف الشافعية:

ليفرق بينه وبين تعريفه

فقال:

وقد, تطلق الرخصة:

على ما شرع لعذر وان لم يكن فيه مشقة لدى المكلف(١)

فتد خل في هذا التعريف:

المضاربيية

والمزارعسة

والمساقـــاة

فانها: استثناء من حكم كلى وهو:

النهى عن العقود المشتملة على الغــــرر

وفي هذه العقود غرر:

ـ فى الربح

_ والخارج من الأرض

ـ والشجر

وكذ لك القرض:

فانه مستثنى من أصل كلى وهو:

النهى عن ربا النسيئة

(1) الموافقات ج ١ ص ٣٠٣

وهو : مباد لة الجنس بجنسه مع وجود علة الربا

وهى الثمنية أو الطعم أو الكيل والوزن أو الاقتيات والادخار على اختلاف المداهب

رد الصاع من التمر في بيع المصراة

فانه مستثنى من حكم كلى وهو:

الضمان بالمثل

وضرب الدية على العاقلة

استثناء من قوله تعالى:

(وَلاَ تَزِرُ وَأَزْرَةُ وَزْرُ أُخْرَىٰ)(١)

فان هذه كلها:

رخص للعذر الذى شرعت من أجله ابتداء

لاللعذر الشاق

فقد اشتركت مع القسم الول :

المستثنى للعذر الشاق في التسميه ، وفي الاستثناء

من أصل جمنوع ٠

وما أطلق عليه اسم الرخصة بتعريف الشافعية:

متفق مع أصل الحاجيات أى ما شرع لمقصد حاجي. (٢)

فيمكن أن يقال:

كل ما شرع استثناء لأصل حاجي٠

⁽۱) سورة فاطر آية ۸ (٠)

⁽٦) الموافقات ج ١ ص ٣٠٣ ، ٣٠٤

فهو رخصة بهذا المعنى لا بالمعنى الذى اصطلح عليه الشاطبي

هذا:

ولیست الرخصة مقصورة على الحاجى
بل قد تكون استثناء من حكم كلى لمقصد ضرورى
كالصلاة قاعد المن لا يقد رعلى القيام

وهي حينئذ :

رخمة في اصطلاح الشاطبي لقيام العذر الشاق٠

حكم الرخصة عند الشاطبي:

هو الإباحة

بمعنى الاذن الشامل:

- ۔ للوجوب
- والندب
- والاباحة في الفعل

بعد أن كان ممنوعا بالشرع

أو بعد ما كان يظن المكلف منعه،

فليس المراد بالاباحة:

التخيير بين الاتيان بالفعــــل وعد مه

⁽۱) الموافقات ج ۱ ص ۳۱۸

فالأول:

- كأكل الميتة للمضطر
- والسعىبين الصفا والمروة

رفع الحرج فيهما عن التحريم أو ظنه بعد ما كان الأكل محرما ، والسعى مظنون التحريم ، وصارا واجبين •

قال تعالى في الميتة وما معها:

(فَمَن الْمُطُرَغَيْرَ بَاغِ وَلَا عَادِ فِلاَ اِثْمَ عَلَيْهِ) (١).

وقال في السعى بين الصفا والمروة:

(إِنَّ الْصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْــَــَ الْبَيْـــَــَ الْبَيْـــَــَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُّوْفَ بِهِما ﴾ . (٢)

والثاني والثالث:

كقصر الصلاة للمسافر

والتجارة فىأشهر الحج

حيث اخبر سبحانه وتعالى: أنه لا حرج في فعلهما بعد أن كان القصر ممنوعا وكان يظن أن التجارة ممنوعة في اشهر الحج ·

فقال تعالى في شأن الصلاة:

(وَإِنَا ۚ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جَنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الْمَـــالَّةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتَنِكُم الَّذِينَكَفْرُوا) (٣) .

وقال عز وجل في شأن التجارة:

(لَيْسَ عَلَيْكُم جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْرَبِكُم) • (٤)

والفضل:

هو التجارة في أشهر الحج

هذا وان كان الحكم في الواقع متنوعا الي:

وجوب وندب واباحة

فالوجوب:

كأكل الميتم للمضطر فانه يجب عليه الأكسل احيساء لنفسه،

⁽١) سورة البقرة آية ١٧٣

⁽٢) سورة البقره آية ١٥٨

⁽٣) سورة النساءآية ١٠١

⁽٤) سورة البقرة آية ١٩٨

والندب:

كالفطر للمسافر الذى يضره الصوم ضررا خفيفا

والآباحة:

كالتجارة في أشهر الحج ٠

والذى دعاه الى جعل الحكم:

هو الاباحة بالمعنى الشامـــل:

- تصريح الشارع في مواطن الرخصة بعبارات تدل على التخفيف كنفى الاثم والجناح ٠

فى قوله تعالى:

(فَمَنَ أَضْطُر عَيْر باغ ولا عاد فلا إثْم عَلَيْه). (١)

وقوله تبارك وتعالى في السعى بين الصفا والمروة:

(فَلاَ جُناحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوْفَ بِهِما) (٢)

وقوله جل وعلا في التجارة في أشهر الحج:

(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضَالًا مِن رَبِكُمْ) . (٣)

ولم يقل هو الوجوب أو الند ب٠

ـ ان معنى الرخصة :

التخفيف والسهولة

والوجوب والندب تشديد لاتخفيف

والمتبادر من الوجوب والندب أنهما عزيمة •

⁽۱) سورة البقرة آية ۱۷۳٠

⁽٢) سورة البقرة آية ١٥٨

⁽٣) سورة البقرة آية ١٩٨٠

لكن الشاطبي:

تردد فيما وجب من الرخصة

فقال فيد فع التعارض مرة:

اذا كان الفعل مأمورا به

كأكل الميتة عند الإشراف على الهلاك

يعتبر واجبا ويكون حينئذ : عزيمة

واذا لم يصل الى الاشراف على الهلاك: يكون رخصــة

فهو منجهة أن الشارع رفع الحرج عنه بأكل المحرم قبل الاشراف على الهلاك.

: يكون رخصة •

فاذا آل الأمر الى الاشراف على الهلاك:

يصير الحكم: عزيمسة

لأنه: أصبح واجبا٠

والجمع بين الوجوب والرخصة :

جمع بين متنافيين ٠

فالعزيمة فيحال

والرخصه فيحال أخرى

وقال مرة أخبري:

ان أكل الميتة للمضطركله رخصية،

لىكن:

اذا وجب احياء النفس عند الهلاككان:

من جهة أنه مأمور به: عزيمسة ومن جهة رفع الحرج عن المحرم: رخصة

فہو:

عزيمة ورخصة من جهتين

وبهذا يزول التدافع •

ويبد و أن هذا:

هو رأيه الذى رجع اليه وهو متفق مع كلام الأصوليين كما قال الآمدى: (١)

ان أكل الميتة حال الاضطرار

وان كان عزيمة من حيث هو واجب استبقاء للمهجة:

فهو رخصة منجهة ما في الميتة من الخبث المحرم. (٢)

⁽۱) هو : على بن محمد بن سالم التغلبي الفقيه الأصولي الملقب بسيف الديسن المكنى بأبي الحسن • ولد بآمد سنة ٥٥١ ه • نشأ حنبيا ثم تمذ هب بمذ هب الشافعي، برع في علم الأصول والمنطق • من أشهر مؤلفاته : الأحكام في أصول الأحكام ، ومنتهى السؤل في الأصول • تبلغ مصنفاته نحو العشرين مصنفاله كلها في غاية الاتقان • توفي رحمه الله سنة ١٣١ ه • طبقات الأصوليين ج ٢ ص ٥٧ بتصرف •

⁽٢) الاحكام للا مدى ج ١ ص ١٨٨ ، الموافقات ج ١ ص ٣٠٩ ، ٣١٢٠

فالحاصل:

ان تردد الشاطبي في الرخمة :

انما هو حالة ما اذ اكان مأمورا بها

فقد سماها في أول الأمر:

عزيمة للتنافى بين وجوبها الذى يفيد التحتيم والشدة وبين تسميتها رخصة الذى يفيد التخفيف •

ثم رأى أن تسمى عزيمة ورخصة من جهتين:

فالعزيمة منجهة وجوبها:

لأنها مأمور بها

والرخصة منجهة:

ان الشارع خفف على المضطر وأذ ن له في أكل الميتـــة بعد ما كان محرما٠

وبهذا :

يكون حكم الرخمة عنده:

لا يتنافى مع حكم الرخصة عند الشافعية ٠

ويهذا كله:

تبين أن الرخصة عند الشافعية:

اعم منها عند الحنفية وعند الشاطبي

اما الحنفية:

فقد جعلوا من اركان الرخصة :

ان يكون د ليل العزيمة قائما أو متراخيا في حال الرخصة ٠

فانكان ساقطا :

لمتكنرخصة عندهم

وهي:

رخمة عند الشافعية

كأكل الميتة للمضطر

وأما الشاطبي:

فقد جعل من أركان الرخصة عند ٥:

أن يكون العذ رشاقـــا

فان لم يكن شاقا :

لا تتحقق الرخصة عنده

كالشفعة ، والسلم والمضاربة

وكل منها رخصة عند الشافعية

التكليــف يجــرى فى العزيمــة والرخصـــــــــة

وبما قد مت :

تبين أن التكليف يجرى فى العزيمة كما يجرى فى الرخصـــــة فاننا علمنا أن العزيمة:

تعتريها الأحكام الخمسية،

كما علمنا أن الرخمة:

عند الشافعية والحنفية والشاطبي:

تكون:

واجبة

ومند وبة

ومباحة

ولاريب:

انهذه الأحكام كلها ما عدا الاباحة:

د اخلة في التكليـــف:

: ان عرَّف بطلب ما فيه كلفه كما تقرر في مطلع الرســـالة •

أما الاباحـة:

فغير داخلة في التكليف

وانما يطلق عليها التكليف على سبيل التغليب

وتبين:

من تقسيم العزيمة الى الأحكام التكليفية الخمسة ٠

ومن تقسيم الرخصة الى الأحكام الثلاثة :الواجب والمند وب والمباح:

أنهما قسمان للحكم التكليفي لا للوضعي كما قال بعض الأصوليين . (١) وتقدم أن الفخر الرازي في المحصول:

جعلهما قسمان للفعل • (٢)

وانى آثرت السير مع الكثرة من الأصوليين في تعريفهما على أنهلما قسمسسان للحكم التكليفي ٠

⁽۱) شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٤٨٢

⁽٢) المحصول في علم الأصول ج ١ ق ٠ ص ١٥٤٠

الفصلالثالث في تقييم الأفعال الملكف بحط باعتبا المستحولها وفيرمبخنان وفيرمبخنان في أقسام الحق في الشيار المن المائي في اقسام الحق المبحث الثانى فيما يشتمل عليه حوالله

القصيل الثالث

تمہید :

لقد تقدم فى الفصل الأول من الباب تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها التكليفية ·

وفى الثانى تقسيمها باعتبار مايصاحبها من المشقة الى عزيمة ورخصة وفى هذا الفصل سيكون التقسيم للأفعال باعتبار المستحقلها٠

وهـذا التقسيم:

للحنفية ، ولجمهور الفقها، وانلم يصرحوا به لكن في فقهم ما يدل عليه ٠

المبحث الأول فى اتسام الحد

المبحث الأول

في أقسام الحسق

الأفعال باعتبار المستحق لها تنقسم الى أربعة أقسام ٠

لأنها:

- اما أن تكون حقا خالصا لله
- واما أن تكون حقا خالصا للانسان
- _ واما أن يكون فيها الحقان وحق الانسان هو الغالب
- واما أن يكون فيها الحقان وحق الله تعالى هو الغالب

القسم الأول:

الفعل الذي هو حق لله تعالى ٠

والمراد يه:

كل فعل تتعلق به مصلحة عامة للمجتمع، ومنفعة شاملة لبنى الاسسان وان كان معها مصلحة خاصة للا فراد٠

كتعظيم الكعبة والمصحف ٠

ووجوب العباد ات كالصلاة والزكاة ٠

وكتحريم الزناء

ونسبت الى الله تعالى:

- لأنه المستحق الأول والمدافع عنها ٠
 - ـ واعلاء لشأنها
- نظرا لعظم خطرها وشمول نفعها · (١)

وحكمه:

لايسقط باسقاط الانسان ويجب فيه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر،

١) كشف الاسرار ج ٤ ص ١٣٤ ، ١٣٥٠

الثانسي :

الفعل الذي هو حق للانسان •

والمراد به:

ما تتعلق به مصلحة خاصة بفرد أو أكثر

كالحقوق المتعلقة بالأموال:

من ملك أعيانها ومنافعها

وضمان متلفاتها ٠

وحكمــه:

أنه يسقط باسقاط الانسان

ويباح باباحته

الثاليت:

الأفعال التى اجتمع فيها الحقان وحق الانسان غالب ٠

وهو: القصاص ٠

ففيه حق لله تعالى:

- لأن حياة الانسان:

بنيان الرب سبحانه

- ولأن في القصاص:

نفعا عاما للمجتمع

وهو مكافحة جريمة الاعتداء على النفييوس والقاتل اعتدى على هذا الحق •

وفيه حق للانسان:

وهو تمتعه هو ومن يعولهم بحياته وجهوده ٠ فالقاتل اعتدى على هذا الحق ايضا وهو غالب على الأول ٠

بدليل قوله عز وجل:

(وَمَن قَتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعلْنَا لِولْيِهِ سِلْطَاناً)(١)٠

ولغلبة حق الانسان:

يسقط القصاص بعفو ولىالدم ويجوز صلحه عنه

الرابسع:

الأفعال التي اجتمع فيها الحقان وحق الله غالب •

وهو: حد القذ ف

لأنه:

يقام لنفع المجتمع وهو محاربة جريمة الاعتداء على العرض بوجه عام ٠

ولأن حد القذف:

من آثار الزنا لأن القذف رمى به ٠

وأثر الشيء من بابه ، وحد الزناحق عام

أما ما فيه من حق الانسان:

فلأن المقذوف يد فع باقامة الحد عن عرضة ويبرى ساحته . مما رمى به •

ولغلبة حق الله جل شأنه:

لا يسقط بعفو المقذوف ٠

وهذا عند الحنفية • (٢)

ويرى الجمهور:

أنه كالقصاص فيسقط بعفو المقذ وف واقامته الى ولى الأمر بالاتفاق

(١) سورة الاسراء آية ٣٣

⁽٢) التقرير والتحبير ج ٢ ص ١١١، أصول السرخسى ج ١ ص ٢٩٠، ٢٩٦، ٢٩٠٠

⁽٣) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٩ ص ١٢٠ ، حاشية الد سوقى ج ٤ ص ٣٣١، شرح منتهى الاراد ات ج ٣ ص ٠٣٥١

المبحث لثنا فى نيما اشتمل عليه حوالا

المبحث الثاني

فيما يشتمل عليه حق الله

تقدم تعريف الحصيق وعرفنا أنه أقسام أربعة ٠

وفى هذا المبحث:

أبين ان حق الله يشتمل على أمور : أذكر أهمها :

الأول:

العبادات المحقة

وسميت بذلك لأنها:

وجبت لمعرفة الله تعالى وهكره على نعمه وتزكية للنفس

وهي :

الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والصلاة والزكاة والصوم والحج •

الثاني :

عبادة فيها معنى المؤونة أي النفقة ٠

وهى:

صد قة الفطر •

لأنها:

وجبت باعتبارها فعلا يتقرب به الى الله تعالى ٠

لكن:

فيها معنى الانفاق على الغير٠

بدلیـــل:

وجوبها على الانسان عن أولاد ه الذين تجب عليه نفقتهم ٠

الثاليث :

نفقة فيها معنى العبادة •

وهي :

العشر في زكاة ما يخرج من الأرض •

لأن اخراجها:

عبادة يتقرب بها الى الله تعالى •

لكن :

فيها معنى النفقة للا نفاق منها على المجاهدين الذين بهم حماية الأرض والانفاق على الفقراء والمساكين وغيرهم من المصارف

الذين بدعائهم تتنزل الرحمات •

والغالب في العشر:

معنى النفقة

الرابـــع :

عقوبة كاملـــة٠

وهي:

حد الزنا والشرب والسرقة •

لأنها:

شرعت لصيانة أنساب المجتمع وعقولهم وأموالهم

وسببہا:

جنايات على المجتمع لايملك الانسان اباحتها •

وهي :

كاملة في ذاتها لا يشوبها قصور •

ووجبت زجرا:

لمن ارتكبوا أسبابها · ولأمثالهم عن ارتكاب الجرائم

الخامس :

عقوبة قاصرة

وهي :

حرمان القاتل من الميراث •

فهی عقوبة:

لأنها منعت الوارث من حقه لقتله مورثه ٠

وهى عقوبة قاصرة:

لأنه ليس فيها ألم يلحق البدن كالجلد

ولا نقصان يلحق ماله ٠

بلكل ما فيها منع من زيادة مالة لمنعه من الارث •

وانما كانت حقا لله:

ـ لأن أثرها نفع عام للمجتمع وهو مكافحة جريمة القتــل ٠

قال جل شأنه:

﴿ وَلَـكُمْ فِي الْقَصَاصِ حَيَاةً ﴾ . (١)

- ولأن حق الانسان:

ما ينتفع به وههنا المستحق للقصاص هو المقتول وهو لا ينتفع بحرمان القاتل من الميراث (٢)

⁽۱) سورة البقرة آية ۱۲۹

⁽۲) كشف الاسرار ج ٤ ص ١٤٨ ، اصول السرخسى ج ١ ص ٢٩٧-٢٩٠٠ الموافقات ج ١ ص ٣١٥ ، ٣١٨ وما بعدها٠

الشادس:

عقوبة فيها معنى العبادة ، ومعنى العبادة فيها غالب ٠

وهي:

الكفارات الواجبة بسبب:

- _ القتل
- _ الظهار
- ـ والحنث في اليمين
- وتعمد الافطار في شهر رمضان
 - ـ وقتل الميد للمحرم
 - ۔ وقتل صيد الحرم

أما أن فيها معنى العباد ة:

فلأنها تؤد ى بما هو عبادة محمة من :

ــ صيام

ـ أو صد قة

۔ أو عتق

ولأنها تشترط فيها النية ويؤمر من هي عليه بالأاء بنفسه بطريق الفتوى ولاتستوفي منه جبرا٠(١)

ولو كانت عقوبة محمة:

لما فوضت اقامتها للانسان ولى الأمر٠

⁽۱) التيسير ج ٢ ص ١٢٩/ د ٤ ص ٦٧

ومعنى العقوبة فيها:

أنها وجبت أجزية على مخالفات صدرت من الانسلسان ولأنها سميت كفارات أى ساترة للذنوب •

قال الحنفيــة:

وكان معنى العبادة فيها غالبا

لأنها وجبت على العاصى وان كان معذ ورا:

- كالمخطى
- _ والناسي
- ـ والمكره
- ـ والمضطر الى قتل

الصيد لمخمصة ٠

واستثنوا:

كفارة تعمد الفطر في رمضان كما اذا أكل أو شرب ناسيا ثم تعمد الأكل أو الشرب على ظن أن صومه قد فسد بالأكل ناسيا •

فقالوا:

ان العقوبة فيها غالبة لتعمد الفطر لأن المتعمد:

ارتكب حراما

ولعلبة معنى العقوبة قالوا:

لا تجب مع الشبهة

كمن تسحر ظانا ان الفجر لم يطلع ثم تبين طلوعه

أو أفطر ظانا أن الشمس قد غربت ثم تبين أنها المتغرب

ولغلبة معنى العقوبة ايضا في هذا القسم : تد اخلت هذه الكفارات كما تتداخل العقوبات،

فقد قال الحنفية:

اذا تعمد الفطر مرارا في رمضان واحد ولم يكفر لما مضى

لاتلزمه الا كفارة واحدة

لحصول المقصود من العقوبة بها وهو الزجر عن ارتكاب أمثالها قياسا على من شرب الخمر مرارا ولم يحد الا مرة ٠(١)٠

وقال الحنابلة:

تتد اخل كفارة تعمد الفطر فى رمضان اذا تكرر موجبها فى اليوم الواحد ولهم وجه آخر كالحنفية •

وتتد اخل في الحج: اذا اتحد جنسها ماعدا جزاء الصيد٠

وفى الظهار واليمين تتداخل لافي القتل (٢)

ومذهب الشافعية:

كالحنابلة في:

- كفارة تعمد الفطر فيرمضان

وتتداخل عندهم في:

- ـ اليمين
 - _ والقتل
- _ وفي الحج تتداخل:

- ان اتحد نوعها

ه واتحد الزمان والمكان (٣)

⁽۱) التيسير ج ۲ ص ۱۸۰۰

⁽٢) الروض المربع ص ١٦١ ، ١٧٩ ، ٣٩٧ ، ٤٤٢ ، ٢٦٦٠

⁽۳) مغنى المحتاج ج ۱ ص ٤٤٤ ، تحفة المحتاج ج ٢ ص ١٣٧ ، حاشية العبادى على التحفة ج ١ ص ٤٤ ، حاشيتى قليوبى وعميره ج ٤ ص ٢٠ .

ومذهب الما لكية:

انها تتداخل في

_ تعمد الفطر في رمضان

_ والقتل

ولا تقد اخل:

۔ فی الظہار

ـ واليمين

ولهم في كفارة الحج تفصيل ٠

بخلاف الحدود فانها تتداخل ان اتحد السبب وتكرر:

۔ کأن شرب مرارا

- أو سرق مرارا · (۲)

وكل من قال بالتداخل فمحله عنده:

ـ اذالم يكفر للموجب الأول

هذا ومن حقوق الانسان:

التعزير

والتعزيس :

عقوبة تقام على من ارتكب معصية غير ما يوجب الحد ود والقصاص ٠

⁽۱) حاشیة الد سوقی ج ۱ ص ۲۲۷ ، ۳۳۷ ، ج ۲ ص ۶۶ ، ۱۳۱ ، ۱۳۵ ، ج ۶ ص ۲۸۲ ، ۳۶۷۰

وهـي .

عقوبة غير مقد رة بلهي مفوضة الى رأى القاضي •

ولهذا:

تسقط بعفو ولى الأ مسر (١)

(۱) المغنى ج ٩ ص ١٧٦٠

الفصلالوابع فى تقسيم الأنعال المكلف بهامن حيث أحكامها إلى معللة وغيرمعلك وفيرا ربعامباحث

> البحث الأول: العبادات ___ البحث الثاني: العادات والمعاملات المبحث النالث: الجنايات البحث الرابع: الحلال والحرام

الفصل الرابع فى تقسيم الا ُ فعال المكلف بها من حيث أحكامها الى معللة وغير معللة

فى هذا الفصل بمشيئة الله

أقسم الأفعال المكلف بها باعتبار أحكامها الى معللة وغير معللة ٠

وهي المعروفة بالتعبدية •

وذ لك أن الحكم:

اذا كان معللا:

يكون التكليف بالفعل وبما ساواه في علتـــــه

فينتقل الحكم الى:

ما ساواه في علته

أو الى الشخص الذي وجد فيه ذ لك الفعل

واذا كان تعبديا:

كان التكليف بالفعل المنصوص على حكمه د ون غيره

وهذا يختلف باختلاف نوع الفعل •

وسأذ كر أنواعه كما ذكرها علماء الفقه في تقسيم موضوعه ٠

وقندقسموها بهذا الاعتبار الى أربعنة أقسام:

ـ عباد ات

ــ ومعاملات

۔ وجنایات

ـ وحلال أو حرام ٠

ولہذا:

يقع هذا الفصل في أربعة مباحث ٠

وأمهد له ببيـان:

ان أحكام الله تبارك وتعالى عند جمهور العلماء:

معللة بمصالح العباد ودفع المفاسد عنهم ٠(١)

⁽۱) الموافقات ج ۲ ص ۰۳۷

المبحث الأول نى القسم الأول من أتسام الفعل دهوالعبادات

المبحث الأول

العبــــاد ا ت

تعريف العبادات:

العياد ات:

جمع عبادة

وهى: غاية التذلّل لله تعالى مع اخلاص العمل له بما شرعه (١)

قىي :

حقيقة مركبة من أركان خمسة لو انتفى أحدها لاتكون عبادة

وهي:

الانقياد لله بما شرعه ، والتذلُّل بين يديه ، والاخلاص له ،

- والتعظيم ، والمحبة
 - فمن انقاد بلا تذلل
 - أو انقاد له ولم يعظمه
 - أو عظمه ولم يحبه
- أو أحبه وأشرك معه غيره شركا أكبر أو أصغر

لا تتحقق منه العبادة

وقيد الانقياد بما شرعه:

لأنه لو عبد ٥ سبحانه بما لم يشرعه

⁽۱) مفرد ات الراغب مادة عبد ، مجموع الفتاوى لا بنتيمية ج ۲۰ ص ٦ ، مسدارج السالكين ج ١ ص ٨٣

- ـ كمن صلىبلا طهارة
- أو صنعفى طوافه ما كان يصنع أهل الجاهلية:

لا يكون علبدا ٠

والعبادة:

هى الغاية التي من أجلها خلق الله الجن والانس •

لقوله تبارك وتعالى:

(وَما خَلَقْتُ الْجِنَّ والْإِنسَ إِلا لَيْعَبُدُ ونِ) • (١)

وقوله عز وجـــل:

(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيعْبِدُوا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ) • (٢)

وقوله جل وعـــلا:

وتعم هذه العبادة:

- ـ الايمان بما يجب الايمان به
 - ـ والصلاة والزكاة والصوم
 - والحج والجهاد والنذر
 - وذكر الله وتلاوة القرآن
- تمالى ـ وامتثال أحكامه في كل باب من أبواب الحياة
 - والكف عن المحرمات •

١ ـ سورة الذاريات آية ١٥٠

٢ ـ سورة البينة آية ٥

٣ ـ سورة البقرة آية ٢١

قال تعالى:

(وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزِلُ اللَّهُ فَأُو لَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ). (١)

وقال صلى الله عليه وسلم:

(إِنْقِ الْمَحَارِمُ تَكُن أَعْبُدُ النَّاسِ). (٢)

فالمتصفح لنصوص الشرع:

يجد أن المراد بالعبادة:

ليسس هو القواعد التي يبسني

عليها الاسلام فقط:

ـ وليس هو الجهاد

۔ والذّ كر

- وتلاوة القرآن فحسب ٠٠٠٠٠ الخ

بلهو:

كل عمل يصلح به الدين

وتقوم به الدنيا

مما يحتاج الخلق اليه اذا قمد

به وجهه تعالى

وهذه الامور التي ذكرت:

انما هي موضوعة للعبادة والتقرب الى الله ٠

أسمن العبادات:

ما وضعه الشارع لها كالأمور التي ذكرت .

⁽۱) سورة المائدة آية ٠٤٧

⁽٢) الجامع الصحيح للترمذي ك الزهد باب من اتقى المحارم ج ٤ ص ٥٥١

وغيرها:

عادات تصير عبادة بالنية

ولا يغال الثواب على العبادة:

الااذا كانت مصحوبة بالنية

لما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال :

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول:

(إِنَّمَا اللَّغُمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكِلِ امْرِئِ مَا نَوَى) الحديث (١)

وتنقسم الى تقسيمات باعتبارات مختلفة:

تنقسم باعتبار ما تقوم به من البدن والمال الى:

١ ـ عبادة بدنية كالملاة والصوم

٢ ـ عبادة مالية كالزكاة

٣ - عبادة مركبة منهماكالحج ٠

وتنقسم باعتبار القصد والوسيلة الى:

1 - عبادة مقصودة:

كالصلاة والصوم

۲ ـ عبادة غير مقصودة:

كالطهارة للصلاة والطواف

فانها لم تشرع فيها لذ اتها بل لتكون وسيلة اليهـــــا

⁽۱) سبق تخریجه ص۱۰۶

وباعتبار تمحضها لمعناها أو وجودها مع غيرها تنقسم الى:

١ - عبادة محضة :

كالصلاة والصوم

٢ ـ عبادة فيها معنى المؤنة:

كسصد قة الفطر عند الحنفية

فانها تؤدى عبادة للهتعالي

ولهذا:

جعلها الله طهرة للمائم مما قد يصدر منه من اللغو والكلام النابي.

وشرطت فيها:

النية

وهى كذلك من باب النفقة الواجبة على الشخص عن نفسسه وعمن تجب نفقته عليه كالأب ينفق على صغيره •

٣ - عبادة فيها معنى العقوبة:

كالكفارات

فان فيها معنى العبادة:

كما في صوم الكفارة

ومعه عقوبة وزجر على ارتكاب سببها

كالقتل الخطأ

والحنث في اليمين(١)

⁽۱) انظر ص ۳۸۱ ، ۳۸۲

٤ ـ مؤنة فيها معنى العبادة:

كعشر الخارج من الأرض

فان فيه معنى المؤنة:

لما ينفق على الأرض من:

_كلف الحماية

_ والسقىي

َ ــ وغيرها

والغالب في العياد أت:

أن أحكامها تعبدية لا تدرك عللها بالرأى:

- كعدد الركعات في الصلاة •

- وعدد الملوات

ـ وأيام الصـوم

وقد تكون معللة:

- كتخفيف الصلاة على المريض

- وقصرها للمسافر

- واباحة فطرهما في رمضان

والسجود بعلة السهو

الا أن الجمهور وعلى رأسهم المالكية:

يرون أن عللها قليلة

ولهذا يقولون:

الأصل في أحكامها التعبد الاأن يقوم دليل على التعليل. (١)

(۱) الموافقات حـ ۲ ص ٣٠٠

وقال الحنفية:

الأصل في أحكامها:

التعليل وقد تكون تعبدية

ومن هنا اختلف الحنفية مع غيرهم:

فى بعض أحكام العباد ات

بناء على أن الأصل فى أحكامها :

التعليل أو التعبد،

وذ لك:

كازالة النجاسة بمائع مطهر كالخل وماء الورد٠

فقال الحنفية:

يجوز بنا على أن قوله تعالى:

(وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ طُهُوراً). (١)

حكم بالتطهير،

لأن الماء:

سائل قالع للنجاسة

فتعليلة بقلع النجاسة د ليل:

على أن الحكم معلــــل

یتعدی الی کل سائل قالع لہا،^(۲)

⁽۱) سورة الفرقان آية ١٤٨

⁽۲) تبيين الحقائق فيكنز الدقائق للزيلعي ج ١ ص ٧٠، بدائع المنائع للكاساني ج ١ ص ٥٢٥٠

وقال الجمهور:

التطهير بالماء:

حكم تعبدى فلا يقاس عليه غيره . (١)

والادلة على التعبدى كثيرة:

الأول:

الاستقراء:

فمن ذلك أمور :

اولہا:

الطهارة:

فان الموجب لها الحدث الأصغروالأكبر

وكان مقتضى المعقول:

أن تجب طهارة محل خروج الحدث فقط

ولكن الشارع:

أوجب طهارة غير محله

وقد لايوجب غسل محله

ففي الوضوء:

يغسل الانسان الاعضاء الأربعة

وفي الغسل:

يعم جميع البد نبالماء

وهذا دليل:

على أن الطهارة وجبت بعلة غير معقولة أى وجبت تعبدا لله تعالى •

الثاني :

الصلاة:

وهى مناجاة لله تعالى •

كان المعقول:

أن تقع على أى وجه من وجوه المناجاة:

ـ بالدعاء أو الذكـر

ـ أو تلاوة القرآن

-أوبالركوع أو السجود

لكن الشارع :

أوجب اشياء خاصة مؤلفة من:

ـ الأقوال

_ والأفعال

۔ والنية

وهذه الأشياء الخاصة:

بهيئات معينة

ان فقد منها شيء:

بطلت الصلاة

فدل ذلك:

على أن الصلاة:

واجبة بأمر تعدى

الثالث:

أنا وجدنا الأسباب فيها تتحد مع اختلاف المسببات ٠

كالحيض والنفاس:

كل منهما سبب

ومع ذلك:

يبطلان الصلاة والصوم اذا عرضا للمتلبس بها

ولا يبطلان الحج ٠

ومن تلبس بهما:

يقضى الصوم دون الصلاة (١)

الرابع:

أنا وجدنا الحدث:

لا يرتفع الابالماء الطهور

ولا يرتفع بغيره من المائعات وان كان أشد تنظيفا

الخامس ::

أنا وجدنا التراب في التيمم:

مطهرا مع أنه في الواقع ملوث

نعم فهم أن الحكمة من العبادة:

هى الانقياد لله ووالخضوع والتعظيم لـــه

ومحبته ٠

لكن هذه:

حكمة عامة لا تعطى عللا خاصة ٠

⁽۱) شرح الدراز بهامش الموافقات • انظر الموافقات ج ۲ ص ۳۰۰ هامش (۲) •

وهذه الحكمة العامة:

أيضا فيها معنى التعبدء

اذ لو كانت معقولة:

لكان للا نسان أن يعظم الله تعالى ويخضع له بأى فع لله الله تعالى ويخضع له بأى فعلى فعلى المعنى •

سواء في ذلك:

ما رسمه الله وبينه من كيفية الصلاة والصوم أ أو لم يبينه ٠

لكن:

لما لميمكن أن يعبد الابما حده وبينه

دل هذا:

على أن الحكمة غير معقولة . (١)

الدليل الثاني:

ان الشارع لو كان يقصد التوسع في وجوه العبادات:

بأن يعظمه الانسان بأى فعل يؤدى الصعنى المقصود٠

من العبادة:

لأقام لنا الأدلة على تعليل أحكام العبـــادات كما أقامها على تعليل أحكام العادات ·

فكنا نستطيع أن نعبده:

بما نص علیه

وبما لمينص عليه مماشابه المنصوص عليه

⁽۱) الموافقات ج ۲ ص ۳۰۱

فلما لم يقم هذه الأدلة:

فهم أن المطلوب فى العبادة أن تؤدى بما بينه الله تعالــــى
وحده د ون غيره فيجب الوقوف عند ذ لك المحدود
اللهم إلا إن ورد نص أو اجماع فيه علة صالحة للانتقال الى غير المنصوص:
فيتعدى الحكم •

كوجوب الهدى على المتمتع بقوله تعالى:

(فَمَن تَمَتَّعُبُالِعُمُوةُ الْسَي

الْحَجِ فَما اسْتَيْسَرَ مِن الْهَدِّي الْ

وعلته:

أن المتمتع انتفع بنسكين في سفر واحد •

فيقاس عليه:

القارن بأنه انتفع بالنسكين في سفر واحد (۲) فيجب عليه الهدى . (۲)

وكوجوب سجود السهو على الناسي بعلة:

السهو ٠

لما روى أنه صلى الله عليه وسلم:

(سَهَا فَسَجِدَ) • (٢)

فينتقل الحكم:

الى ترك كل واجب أو سنة مؤكدة فى الصلاة نسيانا عنلى اختلاف المذاهب •

⁽۱) سورة البقرة آية ١٩٦٠

⁽۲) وجعل صاحب الهداية وجوب الهدى على القارن ثابت بد لالة النص: مفهوم الموافقة • الهداية بشرح فتح القدير ج ۲ ص ۲۰۷

⁽٣) صحيح مسلم بشرح النووى ك الصلاة ، باب السهو في الصلاة ج ٥ ص ٥٨

وكما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال:

في الذي وقصته راحلته:

(أَغْسِلُوهُ بِمَاءُ وَسَدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلاَ تَمَسُّوهُ طِيبِا ۗ ، وَلاَ تَخَمِّرُوا رَأْسَلَهُ وَالْمَلُوهُ طِيباً ، وَلاَ تَخَمِّرُوا رَأْسَلَهُ وَالْمَا اللهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ مُلْبِياً ﴾ ((1)

فان قوله صلى الله عليه وسلم:

(فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيامِةِ مُلْبِياً)

د لالة على أن العلة:

هی احرامه

ولهذا:

يلحقبه في هذا الحكم:

كل من مات محرما

فانه لا يمسطيبا ولايغطى رأسه

وقد نص الحنابلة في فقههم على ذلك في باب الحنائز ٠ (٢)

نشبت هذا الحكم:

فى كل من مات محرما ولو لم يسقط من فوق الد ابة

لأن وقص الد ابة له :

وصف غير مؤ ثر فيلغى كما هو الشأن في تنقيح المناط (٣)

⁽۱) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الجِمِ باب المحرم يموت يعرفه ج ٣ ص ٢٢

⁽۲) شرح منتهی الاراد ات ج ۱ ص ۳۳۱

⁽٣) وهو الغاء الاوصاف التي لاتأثير لها في العلة ، والاكتفاء بالوصف المؤثر ٠

لكنهذا:

قليل لا يفيد قاعدة •

ومثله:

قوله صلى الله عليه وسلم في شهدا، أحد:

(زَمِلُوهُم بِكلُومِهُمْ فَإِنَّهُم يبعثون

يَوْمَ الْقِيامَةَ وأُودَ اجهم تشخبُ دَ ما)(١)

فانه يقاس عليهم في هذا الحكم:

كل من قتل في سبيل الله •

وقد نص الحنفية في فقههم على ذلك في باب الشهيد . (٢)

نعمذكر في العباد ات:

علل قاصرة

لكنها:

ليست عللا صالحة للقياس لعد م التعدى •

ــ كتعليل الر مل (٣) · في طواف القد وم

لاظهار قوة المسلمين:

لما قال أهل مكة في المها جرين:

انهکتهم حمی یثرب ۰ (٤)

⁽۱) رواه احمد والحاكم وروى البخارى حديثا بمعناه ٠ انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية ج ١ ص ٢٤٢

⁽٢) تبيين الحقائق ج ١ ص ٢٤٧

⁽٣) الرمل: السرعة • انظر المصباح المنير مادة رمل

⁽٤) صحيح مسلم بشرح النووى ك الحج باب الر مل في الطواف ج ٩ ص ١٣

وكنهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في طرفي النهار

لمشابهتها بفعل عباد الشمس

بقوله صلى الله عليه وسلم:

(لَا تَتَحَرُوا بِمَلاَ تِكُم طُلُوعَ الْشَمْسِ وَلاَ غُرُوبِها ۚ فَإِنَّهِ الْمُمْسِ وَلاَ غُرُوبِها ۚ فَإِنَّهِ الْمُ

حيث علل ذلك:

بأن الشمس تطلع بين قريني الشيطان في تلك الاوقات ٠

الدليل الثالث:

ان العباد ات: كيفياتها ومعانيها:

غير مد ركة بالعقــــــل

بخلاف العادات

ولهذا:

لميهتد اليها الانسان في أزمنة الفترة فتخبط في عبادته

ولم يعرف الصواب منها الابعد ارسال الرسل ٠

ومن هنا:

لم يعذب الله من ترك هذه العباد ات٠

كما قال تعالى:

: (وما كنا معذّبين حتى نبعث رَسُولا). (٢)

ولو كانت معللة:

لأد ركت معانيها بالعقل كالعادات ٠

⁽۱) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الصلاة باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ج ۲ ص ۰۵۸

⁽٢) سورة الاسراء آية ١٥

والحاصل:

ان الكثير الغالب في العبادات:

ان أحكامها غير معقولة

ـ كاعداد الركعات

ـ وأشواط الطواف

ـ والتيمم ٠

وقد تعلل:

يعلل مناسبة قاصرة

لا تمكن من تعدية الحكم الى محل آخر

- كتعليل الرّ سل:

في طواف القسدوم

لاظهار قوة المسلمين •

- وتعليل وجوب الوضوء بالحدث

لقوله صلى الله عليه وسلم:

(لاَ تَقْبِلُ مَلاَةَ أَحَدِكُم إِنَا أُحْدَثَ حَسَستَى يَتَوَضَّا).(١)

- وتعليل النهى عن الصلاة بعد الطلوع وعند الاستواء وقبل الغـــروب بان الشمس تطلع بين قرنى شيطان •

⁽۱) صحیح مسلم بشرح النووی ك الطهارة باب وجوب الطهارة للصلاة ج ٣ ص ١٠٤ صحیح البخاری بشرح فتح الباری ك الوضو، باب لا تقبل صلاة بغیر طهور ج ١ ص ٢٣٤

وهذا هو رأى الجمهور وعلى رأسهم الاماممالك رحمه الله ٠

ولهذا:

اشترطوا النية في رفع الاحداث

لقوله صلى الله عليه وسلم:

(إِنَّمَا الْأُعْمَالُ بِالنِّياَتِ) (1)

ولم يشترطوها في التطهير من النجس

ولم يكتفوا فى ازالة النجس بمجرد النظافة بالماء أو بأى مائع آخر مطهــر بل اشترطوا الماء المطلق •

وخالف الحنفية:

حيث أكثروا من التعليل في العباد ات بعلل متعدية وظهر أثر هذا الخلاف:

عند الحنفية والجمهور:

في أحكام كثيرة •

فقال الجمهور:

يشترط لفظ التكبير والسلام في تحريم الصلاة وتسليمها فلم يجيزوا افتتاح الصلاة:

بكل ما يدل على التعظيم

ولاختمها:

بكل ما يدل على التحية

وكذ لك لم يجيزوا د فع القيمة في الزكاة •

⁽۱) سبق تخریجه ۱۰٤۰

وخالف أبو حنيفة :

حيث علل التكبير في افتتاح الصلاة:

بالتعظيم

فأجازه بكل ما يدل عليه

وعلل الزكاة:

بأنها لقفاء حاجة المحتاجين

فأجاز دفع قيمة الواجب . (١)

⁽۱) تبيين الحقائق ج ١ ص ١٠٩ ، ص ٢٢٠٠

المبحث الثانى فى القسم الثانى من أتسام الفعل دهوالعادات والعاملات

المبحث الثاني

فالعاد أت:

هى التصرفات التي يقصد بها الانسان قصدا أوليا مصلحته وحظه · كالأكل والشرب واللباس والسكن · (1)

فخرج بقولنا مصلحته:

ما قصد به قصد ا أوليا التقرب الى الله تعالىيى وتعظيمه والانقياد له ٠

وقلنا قصدا أوليا:

اذ قد يقمد بالعبادة:

المصلحة قصدا ثانويا كالأضحية

ويقمد بالعادة:

العبادة اذا نوى أنها لوجدالله تعالى

وتنقسم العادة الى:

ـ عادة بحته:

وهى ما كانت المصلحة فيها خاصة بالانسلسان وحده كما مثلت لها٠

ـ ومعاملة:

وهىما كانت المصلحة فيها تتحقق للانسسان مسع

غيره:

⁽۱) الموافقات ج ١ ص ٩

- كالبيع
- والإجارة
- والزواج
- والهبة
- والرهن

فان فىكل منهل مصلحة

لكنها:

لا تتحقق للا نسان الا مع غيره ١٠).

ثم انهذه المصلحة:

- ـ اما خاصة كما مثلته ٠
- واما عامة لجميع المسلمين أو لفئة منهم:
- كالخلافة
- والوزارة
- والامارة
- والقضاء

فكل منها:

يطلق عليه اسم المعاملة في الفقيية

وهده المعاملة:

تنقسم الى أقسام عدة •

لأن التصرف انكان محله المال:

سمى معاملة مالية

كالمعاوضات من :

- ۔ البیع
- _ الاجارة
- ـ والقرض
- _ والصلح عن مال بصال

أو عن مال بمنفعـــة

وكالتبرعات من:

- _ الهبة
- ـ والصدقة
- _ والوصية

وكعقود الشركة:

- ـ كشركة العنان
 - ـ والمضاربة
 - ـ والمزارعة
 - ــ والمسافات

والعقود المقصود بها الأمانة:

- ـ كالود يعة
 - ـ واللقطة
- ـ والعارية

وان كان محلها الانسان لتحقق مصلحة مشتركة:

فهى أحكام الأسرة:

-كالزواج وفرقه

ــ والعدد

_وثبوت النسب

وانكان المقصود بها فصل الخصومات:

فهى القضاء والتحكيم

وتدخل فيها:

الدعوى واثباتها

ـ بالاقرار

ـ والشهادة

ــ واليمين

وان كان المقصود بها مصلحة عامة متعلقة بالراعي مع الرعية :

كالخلافة والوزارة:

فهى السياسة الشرعية

ـ الادارية

_ أو المالية · ⁽¹⁾

وأحكام المعاملات:

الراجح أن الأصل فيها التعليل وأنه لا بد من اقامة الدليل فيها على العلة •

⁽۱) الاحكام السلطانية ، الباب الثالث ص ٣٠ ، الباب السادس ص ١٥ ، الباب السابع ص ٧٧ ، الباب الثامن ص ٩٦ ، النظريات العامة للمعاملا فللمسلف الشريعة للدكتور احمد فهمى أبو سنة ص ٢٩ .

والحكم التعبدى فيها:

على خلاف الأصل

- فان اقترن الحكم بالعلة:

بالنصى أو بالا جماع وتوفرت شروطها:

أمكن اثبـــات

الحكم في غير الفعل المنصوص على حكمه:

- بالقياس: كقياسبيع العنب بالزبيب

علىبيع الرطب بالتمر فىالتحريم

لأنكل من العنب والرطب ينقص بالجفاف

وقد قال صلى الله عليه وسلم: .

(عِنْدَ مَا سُئِلُ عَن بَيْعِ الرَّطْبِ بِالتَّمْرِ أَيْنَقَصَ الْرَطْبِ التَّمْرِ أَيْنَقَصَ الْرَطْبُ إِذَ يُ الْرَطْبُ (١) إِذَا جَفَّ ؟ قَالُوا : نَعَمُ ، قَالَ : فَلاَ إِذَى الْرَابُ

- أو اثباته بالمصلحة المرسلية:

كجمع القرآن الكريم لحفظ الدين ٠

- الإلمينس معه على علة أو لم يجمع عليها :

بحث المجتهد عن علته ٠

بالاستنباط بمسلك من مسالك العلة:

- كالسير

- والتقسيم

- والا خالة عند القائلين بها . (٢)

⁽۱) أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح • انظر سنن الترمذي ك البيـــوع باب النهى عن المحاقلة والمرابئة ج ٢ ص ٣٤٨

⁽٢) طرق من طرق اثبات العلة ٠

قال بعض الفقياء :

الأصل فيها التعبد

الا أن ينص على العلة فتكون معللة •

كقوله صلى الله عليه وسلم في الهرة:

(إِنَّهَا لَيّْسَت بِنَجِسَة إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُم و الطَّوَّافَاتِ) • (١)

فان لم ينص على العلة حُكم بأن الحكم تعبدى •

استدل القائلون:

بأن الأصل هو التعليل:

بأن حجية القياس عامة في جميع الأحكام

ومعنى القياس:

مساواة فرع لاصل فيحكم بعلة اجتهاد ية ٠(٢)

فالعلة:

لازمة للقياس أينما وجدوجدت

ثم انه لا يمكن التعليل بكل علة ٠

لأن العلل:

- منها ما هی قاصرة:

كالسفر فى جواز الافطار فى رمضان

ـ ومنها ماهي متعدية:

كالكيل والؤزن مع اتحاد الجنس في علة الربا٠

⁽۱) اخرجه الترمذي وقال عنه حديث حسن محيح وان الا مام مالك قد جوده ٠ انظر: الجامع الصحيح للترمذي باب ما جاء في سؤر الهرة ج ١ ص ١٢

⁽۲) نهاية السؤل ج٣ ص٣، التيسير ج٣ ص٢٦٤

ومنها ما هي ظاهرة كما قدمت ٠

ومنها ما هي خفية كالرضا في العقود٠

فلا بد من اقامة الدليل على العلة الصالحة لتعدية الحكم · واستدل القائلون بأن الأصل هو التعبد ·

بأن الحكم الشرعى الثا بت البنص ثابت بصيفته لا بعلته ·

قالمرجع اذا:

الى النص فان لم يكن معللا:

حكمنا بأنه : تعبد ي

وأجيب :

بأن الحكم ثابت بالنص في الأصل وأما في الفرع فهو ثابت بالعلة

أو يقال:

أن الحكم ثابت بالنص في الأصل والفرع فهو في الأصل:

ثابت بأمل النص

وفى الفرع .:

ثابت بعمومه

لأن العلة : د لت على أنه عام لها ٠(١)

(۱) شرح التلويح جـ ۲ ص ٦٤

والراجح :

هو القول الأول

ولا سيما في المعاملات كما قدمت من عموم حجية القياس

ولأن الاستقراء دلّ علـــــى:

أن نصوص المعاملات معللة ولا عسبرة بالنادر منها

وقد علل سبحانه وجوب القصاص بأن فيه ابقاء الحياة ٠

بقوله تعالى:

(وَلَكُم فِي الْقِمَامَ حَيَاةٌ يَاؤُلِي الْأَلْبَابَ) • (١)

وعلل تحريم الخمر والميسر:

_ بأن فيه الصدعن ذكر الله

ـ وايقاع العداوة والبغضاء بين الناس

فقال جِل شأنه

(إِنَّمَا يُرِيدُ الْشَيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَ اَوَةَ وِالَبِّغْضَا ، فِي الْخَمْرِ وَالْبَغْضَا ، فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسَرِ ، وَيُصَدِّكُم عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الْصَلَاةِ) (٢)

وحرم الرشوة:

لأنها تفضى الى أكل أموال الناس بالباطل •

(۱) سورة البقرة آية ۱۷۹٠

"٢(سورة المائدة آية ٩١

قال عز وجل:

(وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتَدُّلُوا بِهَا إِلَى الْحَكِّامِ لِوَلاَ تَأْكُلُوا فَرِيقًا وَنَّ أَمُوالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ) (1)

وعلل حرمة الربا:

بالظلم لأن المرابي أخذ زيادة بغير حق من غير مقابل ٠

قال تعالى:

(وَإِنْ تَبِتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أُمُوالِكُمْ لاَ تَظْلُمُونَ وَلاَ تَظْلُمُونَ)٠(٢)

وعلل صلى الله عليه وسلم بطلان القضاء عند تشويش بال القاضي

بقــــوله:

(لَا يَقْضَيِّنَ حَكُم بِيْنَ اثْنَيْنِ وَهُو غَضَيانٍ) • (٣)

ونهى عن بيع القرر:

لما فيه من الجهالة والا فضاء الى المنازعات

ونهى عن كل ما فيه ضرر:

فقال صلاة الله عليه وسلامه:

(لاَ ضَرَدَ وَلاَ ضِرَارَ فِي الْإِسْسَلَامِ) • (٤)

الىكثير وكثير ٠٠٠

وكل هذا صريح في أن الأصل في النصوص التعليل ولا سيما في غير العبادات •

- (۱) سورة البقرة آية ۱۸۸
- (٢) سورة البقرة آية ٢٧٩
- (٣) صحيح البخارى بشرح فتح البارى ك الاحكام باب لا يقضين الحاكم وهو غضبان حـ ١٣ ص ١٣٦ م
- (٤) قال ابن عبد البر: رواه الداراوردى عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبى سعيد الخدرى موصولا، واخرجه من هذا الطريق الدارقطنى والبيهقى، ورواه ابن ماجة من حديث عبادة بن الصامت، وذكر ابو الفتوح ان الفقه يدور على خمسة أحاديث هذا أحدها انظر تنوير الحوالك على موطأ مالك ج ٣ ص ٢١٨٠

المبحث الثالث فى القسم الثالث من أتسام الفعل دهوا لجناياسے

المبحث الثالث

في القسم الثالث من أقسام الا فعال

وهو الجنايات

الجنايات:

جمع جنايسة،

وهي في اللغة : :

تطلق بمعنى الذنب وبمعنى التعدى • (١)

وفي الأصطلاح:

هى التعدى على الدين أو النفس أو العقل أو النســــل أو العرض أو المال ·

وهذا التعريف:

لبعض المالكية ٠

وخصها بعض الفقهاء:

بالتعدى الواقع على نفس الانسان أو أطرافه ٠ (٣)

والمختار:

هو التعريف العام لشموله للتعدى على احدى الكليات الست• ويظهر أثر الجناية:

في حكمها وهو العقوبة ٠

⁽۱) المصباح المنير مادة جنى، شرح منتهى الارادات ج ٣ ص ٢٦٧

⁽٢) القوانين الفقهية لا بن جزى ص ٢٢٦٠

⁽٣) تبيين الحقائق ج ٦ ص ٩٧ ، كشاف القناع ج ص ٣٠٠٥

وتنقسم العقوبة:

الى ثلاثة أقسام:

- _ الحدود
- ـ والقصاص
- والتعزير

ويمكن زيادة قسم رابع وهو القتل كفرا: بسبب الردة •

أما الحدود:

فهی جمع حد ۰

وهو عند الحنفية:

العقوبة المقد رة حقا لله تعالى للزجر عن ارتكاب اسبابها:

- ـ كحد الزنا
 - ـ والقذ ف
 - ۔ والسرقة
 - ـ والحرابة
- وشرب الخمر · ^(۱)

وقولهم في التعريف حقا لله تعالى:

لاخراج القصاص

فان الغالب فيه حق الانسان

وعرفه الشافعية:

بأنه عقوبة مقدرة وجبت حقا لله تعالى كالزنا .
أو لآد مى كالقذ فوالقصاص . (٢)
والعقوبات عندهم قسمان: الحد والتعزير .

⁽۱) بدائع الصنائع جـ ٩ ص ١٤١٤٠

⁽٢) حاشية القليوبي ح ص ١٨٤٠

وعرفه الحنايلة:

بأنه عقوبة مقدرة شرعا في معصية لتمنع من الوقوع في مثلها:

- ـ كحد الزنا
 - ـ والقذف
 - ـ والشرب
- ــ وقطع الطريق
 - ــ والسرقة

والظاهر:

خروج القصاص عند هم أيضا

لأنهم لميذ كروه من المعاصى الموجبة للحد

والمعروف: أن من للبيان (١)

وأما القصاص:

فهو عقوبة على القتل والجرح مقدرة حقا لله وللا نسان وحق الانسان فيه غالب . (٢)

وا لتعزير:

عقوبة على معصية ليس فيها حد ولا كفارة ولا قصاص ٠ (٣)

- (۱) شرح منتهی الارادات ج ۳ ص ۳۳۱
 - ۲) بدائع الصنائع ج ۹ ص ۱٤۹۹.
- (٣) زيد في التعريف " ولاقصاص (" لا خراجه عن التعزير اذ هو عقوبة مقدرة ٠
 انظر المغنى ج ٩ ص ١٧٦٠

مفوضة لرأى القاضى:

- ـ كالحبس
- والضرب
- وتغريم المال
 - ـ والنفي
- (١). وتحديد الإقامة

فاسباب الحدود:

جنايات خمسة:

الزنا والقذف والسرقة والحرابة وشرب الخمر٠

وبعض الفقهاء:

اعتبر منها عمل قوم لوط . (٢)

وبعضم:

اعتبره سببا من أسباب التعزير (٣)

وسبب القصاص:

القتل أو الحرح أذا كان كل منهماعمد أ وعد وانا٠

- (۱) تحفة المحتاج بشرح المنهاج جـ ٩ ص ١٧٥ ، ١٧٨٠
- (۲) اعتبر الشافعية: عمل قوم لوط من الزنا فأوجبوا فيه حد الزنا واعتبره المالكية: موجبا لحد خاص وهو الرجم واعتبره الحنفية: غير موجب للحد، ولكن يعزر فاعله أى ان عقوبة فاعله مفوضة لرأى القاضى •
- (٣) انظر : حاشية الشلبي على تبيين الحقائق ج ٣ ص ٢٠٨ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٢٤٣ ، تفسير آيات الاحكام للصابوني ج ٢ ص ٠٤١ .

وسبب التعزير:

ارتكاب معصية ليست سببا:

- ب لحد
- _ أو كفارة
- ــ أو قصاص

سوا اأكانت فعلا كالاخلال بالأمن أم قولا مثل:

- _ الشتم
- _ النميمة
- _ البلاغ الكاذب(١)

وسوا • أكانت حقا لله كالا فطار في رمضان أو للانسان كايزائه • وحكمة شرع العقوبة سوا • أكانت مفوضة أو غير مفوضة هي :

الزجر عن ارتكاب أمثالها

لكن:

اختلف الفقهاء في أنها معللة بعلة تجوّز القياس أو لا ؟ ومحل الخلاف هو:

- _ الحدود
- _ والكفارات
 - _ والقصاص

⁽۱) شرح منتهی الارادات ج ۲ ص ۳۲۱

فقال الحنفية:

لا يجوز القياس فيهنا

وقال الجمهور :

حــوز

استدل الحنفية بد ليلين:

الأول:

ان الشرط في القياس أن يكون حكم أصله معللا بعلة معقولة وهذا غير موجود في الحدود والقصاص •

لأنهما:

عقوبات مقدرة لا يدخلها الرأى:

- كجلد مائة في الزنا
 - وثمانين في القذف
- وثمانين أو أربعين في الشرب

الثاني :

ان القياس لا يثبت ما يدرأ بالشبهة : لما فيه من احمال الخطـــأ في تعدية الحكم من الأصل الى الفرع •

والحدود والقصاص: تدرأ بالشبهات . (1)

لقوله صلى الله عليه وسلم:

(ادرءوا الحدود بالشيهات ما استطعتم)(٢).

⁽۱) انظر مسلم الثبوت ج ۲ ص ۳۱۷، التيسير ج ٤ ص ١٠٣

⁽۲) جزء من حديث أخرجه الترمذى • انظر سنن الترمذى ك الحدود باب ما جاء في در • الحدود ج ٢ ص ٤٣٩٠

وان كان بعضها يمكن أن يقال فيه :

انه معقول العلة كقطع اليد في السرقة

فانه يمكن أن يقال:

انه معلل بأن اليد هي: آلة السسرقة ٠

لكن هذا الدليل:

شامل لجميعها ١

واستدل الجمهور بد ليلين:

: Ja \$1

أن الأد لة المثبتة لحجية القياس عامة فى الحدود وغيرهـــــا فكما يثبت القياس غير الحدوداً يثبت الحدود (٢)

وأجاب الحنفية عن هذا الدليل:

بأن عموم الأدلة:

انما هو في القياس المستوفي

للشروط •

ومنها:

- أن يكون حكم الأصل معقول العلة ·
- وألا يكون الحكم مما يندر بالشبهة ·

فان كان هذا الحكم:

غير معقول العلة أو كان مما يند رأ بالشبهـــــة لا تثبت الأدلة حجيته • (٣)

⁽۱) انظر التيسير ج ٤ ص ١٠٣

⁽٢) الأحكام للآمدى ج ٤ ص ٨٢، المستصفى ج ٢ ص ٣٣٢ ـ ٣٣٥

⁽٣) التيسير ج ٤ ص ١٠٤ ، فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٠٤٨

الدليل الثاني للجمهور:

ما روى أن الصحابة رضوان الله عليهم أثبتوا حد الشرب ومقداره ثمانون جلدة بالقياس على حد القذف •

لما روى أن عليا رضى الله عنه قال :

(ان شارب المسكر اذا شرب سكر ، واذا سكر هذى واذا هذى افترى ، أى قذف ، وحد المفترى ثمانون حلدة)(1)

فقد أثبت علي حد الخمر بالقياس على القذف الحاقا لما هو مظنة للقسندف بالقذف في الحد ، وأجمع عليه الصحابة ·(٢)

وأجاب الحنفية عن هذا الدليل

بأن أثر على لاينتهض دليلا على اثبات الحدود بالقياس،

الااذا ثبت اجماع الصحابة على صحة هذا القياس ٠

ولم يقع اجماعهم:

- على صحته

- ولا على أن الدليل هو القياس

انما وقع اجماعهم:

. على الحكم

وسند الاجماع هو:

السنة

وهي:

ما روى ان الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يضربون شارب الخمر على عهد

⁽۱) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ج ٣ ص ٥٥

⁽٢) صحيح مسلم ك الحدود بابحد الخمر ج ١١ ص ٢١٨، الأحكام ج ٤ ص ٨٢

رسول الله صلى الله عليه وسلم: أربعين ضربة بجريدتين أو بنعلين، ففهم سوا من ذلك: أن شارب الخمر يضرب، وان مقدار الضرب ثمانون سوطا)(١) فالاجماع:

ليس على الاثبات بالقياس، بلعلى مقدار الحدد

⁽۱) محيح مسلم ك الحدود بابحد الخمر ج ١١ ص ٢١٨٠

المبحث الرابع فى القسم الرابع من أقساك الفعل وهوالحلال والحرام

العبحث الرابع في أقسام الأ فعال وهو الحلال والحرام

الحللال:

الحلال: هو المباح أي المخير في فعله وتركه

وهو في اللغة:

اسم فاعل من حل ، ومنه حلت المرأة بعسسد ان لم تكن حلا لا:

أى زال المانسع

الذى كانت متصفة به كانقضاء العدة

ويتعدى بالهمزة ومنه قوله تعالى:

﴿ وَأُحَّلُّ اللَّهُ الْبَيْعَ) أَى أَباحه (1)

وفي الشرع:

المخير فيه بين الفعل والترك • (٢)

ومن ذلك قوله تعالى:

(وكلاً منها رغداً حيث شئتماً) • (٣)

ويعرّف أبضا:

بأنه ما لا يتعلق بكل منفعله وتركه ثواب ولاعقاب • (٤)

⁽١) المصباح المنير مادة حل

⁽٢) الموافقات ج ١ ص ١٤٣

⁽٣) سورة البقرة آية ٣٥

⁽٤) تسهيل الوصول الى علم الاصول ص ٢٥٠٠

والتخيسير :

اما أن يثبت بدليل من الشرع مثل قوله تعالى:

(أُحِلِّ لَكُم مَيْدُ الْيَحْرِ)(١)

واما بالحكم بالاباحة

لأنه لم يرد عن الشرع فيه د ليل على الفعل أو الترك

فان عدم هذا الدليل:

د ليل على الاباحة والحل (٢)

کما تقد م فی تعریف المباح . (۳)

(۱) سورة المائدة آية ٩٦

⁽٢) انظر روضة الناظر وجنة المناظر لابن قد امة ص ٧٩، المستصفى ج ١ ص ٢٣٢٠

⁽٣) انظر ص من الرسالة

الحيرام:

الحرام في اللغة:

الممنسوع • (1)

وفي الشرع:

ما يستحق العقاب على فعله .(٢)

وتقدم الكلام عنه مفصلا:

في الفصل الأول في تقسيم الأفعال باعتبار أحكامها ٠

. هذا وأمر الحلال والحرام:

_ أسباب المحرمات

... ونوعها

وكان الكثير منها:

مرتبطا بالمعتقدات البدائية والخرافات والأساطير

(۱) المصباح المنير مادة حرم

(٢) شرح التلويح ج ٢ ص ١٢٥

(٣) الحلال والحرام في الاسلام للقرضاوي ص ١٢٠

كما في تحريم:

- _ البحيرة ⁽¹⁾
- (۲) والسائبة -
- _ والوصيلة . (٣)
- _ والحـام ·⁽³⁾

ثم جاءت الأديان السماوية:

بتشريعات ووصايا عن الحلال والحرام

_ مناسبة لعصرها وبيئتها

- متطورة بتطور الانسان وتغير الاحوال

فعملت على رقى الانسان من ذلك المستوى الأول:

الى مستوى الانسان الراقى المتحضر٠

انظر : الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ٣٣٥ وما بعد ها ، الحلا والحرام ص ٥٢٦

⁽۱) البحيرة: تطلقه على الناقة اذا ولدت خمسة أبطن اناثا فتشق أذ نهــــا وتترك للالهة ، لا تنحر ، ولا يحمل عليها ، ويمنع ركوبهــــا ولا يشرب لبنها٠

⁽٣) الوصيلة : يطلق على الشاة اذا ولدت ذكرا وأنثى فيقال وصلت أخاها ٠

⁽٤) الحام : الفحل اذا القح ولد ولده يقال حمى ظهره فلا يركب ولا يحمل عليه ٠

ولما جاء الاسلام:

ختم التشريع بتشريعاته الكاملة الشاملة الصالحة لكل زمان ومكان •

كما قال جِل شأنه :

(الْيَوْمَ أَكْمَلْتَ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضَيِتُ لَكُمُ الْإِسْلاَمَ دِينا) • (١)

والحلال والحرام:

يد ور فى فلك التشريع على أساس جلب النفع للبشـــــــر ود فع الضـرر والحرج والعنـت عنهم ·

كما قال عز وجل:

(وَرَحْمتِي وَسعَتْ كُلِّ شَيْ فَساً كَتْبَها لِلَّذِيسِنَ النَّنِيسِنَ النَّذِيسِنَ النَّذِيسِنَ النَّذِي النَّيْسِنَ الْأَمِّيِّ النَّذِي النَّيْسِنَ الْأَمِّيِّ النَّذِي النَّذِي النَّيْسِنَ النَّمِ النَّيْسِينَ الْأَمِّيِّ النَّذِي النَّذِي النَّدِيلَ النَّيْسِينَ الْأَمِّيُّ النَّذِي النَّمُوفِ ، وَالنَّهَاهُمْ عَنِ الْمَنكُر ، التَّوْرَاةِ وَ الْإِنْجِيلَ ، المَّامِرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّهَاهُمْ عَنِ الْمَنكُر ، وَالنَّهُمُ الْخَبائِثُ ، وَالنَّهُمُ الْخَبائِثُ ، وَالنَّعُ عَنْهُمْ أَصْرَهُمْ وَالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّهُمُ الْخَبائِثُ ، وَالنَّعُ عَنْهُمْ أَصْرَهُمْ وَالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّعْرُولُ النِّي كَانَتُ عَلَيْهُمْ الْخَبائِثُ ، وَالنَّعْرُولُ النِّي كَانَتُ عَلَيْهُمْ الْخَبائِثُ ، وَالنَّعْرُولُ النِّي كَانَتُ عَلَيْهُمْ) . (٢)

حيث رد الحلال كله:

إلى الطيبات النافعة المرغوب فيها

والحرام كله:

إلى الخبائث الضارة المنفور منها٠

⁽۱) سورة المائدة آية ٠٣

⁽٢) سورة الاعراف آية ١٥٧ ١٥٧

ود ستور الاسلام في الحلال والحرام:

مجمل في الآيتين التاليتين:

قال جل وعلا:

(قُلُّ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِيأُخْرَجُ لِعِبَادِهِ ، وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ السَّرِزْ قِ قُلُّ هِيَ لِلَّذِينَ الْمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيا خَالِصَة يُوْمَ الْقِياَمَةِ، كَذَ لِكَ نَفُصِّلُ الْآبِاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ . (١)

وقال جل شأنه:

(قُلْ إِنَّما حَرَّم رَبِي الْفَواحِشُ مَا ظَهَرَ مِنْها وَما بَطَنَ، والْإِثْهِمَ وَالْإِثْهِمَ وَالْإِثْهِمَ وَالْبِئْنَى بِغَيْرِ الْحَقِّ، وأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنَزِّلُ بِهِ سُلْطَانَا ، وَانْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (٢)

فان النوع الأول جلسه:

- فيما يستر البدن ويتجمل به

م. - وفى الطيبات من المأكل والمشارب وغيرها •

والنوع الثاني:

فى القبائح ما ظهر منها وما خفسى ٠

ومن رحمة الله تعالى يعياده:

أنه جعل التحليل والتحريم فيغير العبادة

لعلل معقولة راجعة لصلحة البشر كما تبين في الآيات السابقة ٠

فلم يحل سبحانه الاطيبا٠

ولم يحرم الا خبيثا ٠

⁽۱) سورة الاعراف آية ٣٢

⁽٢) سورة الاعراف آية ٣٣

والحلال والحرام:

يقع في أقسام فعل المكلف من:

_ العبادة

ـ والمعاملة

_ والجناية

لكن الكلام فيه

د أب الفقهاء على أن يكون في قسم العاد ات

والمراد بالعادة:

الفعل الذى وضع لاستيفاء حظ من حظوظ الانسان النفسية:

التى قصد بها استيفاء المعايش

أو قصد بها هوى محظورا من أهواء الانسان (1)

فَالْأُولُ:

- _ كالأكل
- _ والشرب
- _ والكسوة
- _ والسكون
- ۔ والتداوی
- _ والتنزه
- _ وسماع الاصوات الجميلة
- ــ ورؤية الصور الحميلة

(۱) الموافقات ح ص

والثاني :

- _ كتناول المسكر الضار ببدن الانسان
 - والنظر المحظور
 - _. والغناء المحظور
 - ۔ والتدخین

وهذه عادات :

من حيث ان الانسان الفها سواءاً كان ذلك:

بالطبيعة

أو بالكسب

وأهل الشرع يتكلمون في هذا القسم:

من حيث اباحته أو حرمته

فيشمل الكلام فيه:

الاكل والشرب ، واللبس ، والغناء، واللعب ، والسباحــة ، والفروسية ، والتصوير ، والنظر الى الغير ، واتخاذ الولائم

ثم هو:

اما أن يكون من المنافع

واما أن يكون من المضار

فانكان من المنافع:

كالأكل والشرب والكلام مما يحتاج الناس اليه

فالأصل فيه الاباحة:

اذا لم يكن مالا مملوكا للغير ولم يكن أمرا يتعلق باباحة النساء • وقد جاء من الشرع ما يدل على هذا الأصل

كقوله عز وجل:

رَ مَنَ مَا مَا فَى الْأَرْضِ جَمِيعاً) • (1) (1) (1) (1)

وقوله تبارك وتعالى:

(وَسَخْرُ لَكُم مَا فِي الْسَمَواَتِ وَما فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْه) • (٦)

وقوله جل شأنه:

(الْيُوْمَ أُحِلُّ لُكُمُ الطَّيبَاتِ) • (٣)

فان اللام في قوله تعالى (لكم) في الآيات الثلاث:

تدل على الإباحة

أى خلق لكم ما تنتفعون به واباحه لكم ٠

والمراد بالمنافع:

ما يغلب التمتعبه:

مما تعارفه الناس

ولم يحذر منه الطب

وقدينص الشرع على حل العض بخصوصه

مثل قوله تعالى:

رُ أُحِلُّ لَكُم صَيْدُ الْبَحْرِ) • ⁽³⁾

⁽۱) سور قالبقرة آية ۲۹

⁽٢) سورة الجاثية آية ١٣

⁽٣) سورة المائدة آية ٥

⁽٤) سورة المائدة آية ٩٦٠

وقوله تبارك وتعالى:

(وطعامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلَّ لَكُمْ)٠(١)

وقد يسكت الشارع ه عن التصريح بحله٠

فما سكت الشرع عن حله بعينه وعلم أو ظن انه من المناف

حكمنا بحله لهذه الأدلة العامة •

كقوله صلى الله عليه وسلم فيما روى الد ارقطني (٢):

(إِنَّ اللَّهَ قُرضَ قُرائِضَ فَلاَ تَضَيعُوها

وَحَدَ حَدُ وِد اَّ فَلاَ تَعْتَدُوها ۚ ، وَحَرَّمْ أَشْياءً فَلاَ تَنْتَهِكُوها ۚ ، وَسَكَتَ عَنَأَشْياً ۚ رَحْمَـة ۗ بِكُم مِنْ غَيْر نِسْيانِ فَلاَ تَسْأُواُ عَنْها ۖ)^(٣) ، أي لأنها مباحة ·

ويؤيد ه الحد يث الآخر الذي رواه الترمذي (٤): (الْحَلَالُ مَا أَحَلَهُ اللّهُ في كِتَابِه، والْحَرَامَ مَا حَرَّمَ اللّهُ في كِتَابِه، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُو عَفُو، فَاقْبَلُوا مِنَ اللّسِيهِ عَافِيتَهُ). (٥)

والمراد بالكتاب:

القرآن مع بيان السنة له

أى ما جاء في الكتاب والسنة •

⁽١) سورة المائدة آية (٥)

⁽٢) سبقت الترجمة له ص ٣١٣

⁽٣) سبق تخريجه ص١٤ ٣

⁽٤) سبقت الترجمة له ص

⁽o) قال أبوعيسي: حديث غريب لانعرفه مرفوعا الامن هذا الوجه، وروى عين المغيرة وسفيان وغيره • و كأن الحديث الموقوف أصح • سنن الترمذى ، باب ما جا • في لبس الفراء ج ٣ ص ١٣٤ ، تحفة الاحوزى شرح الترمذى ، ج ٥ ص ٣٩٦ .

وان كان من المضار:

فالأصلفيه التحريم

لقوله صلى الله عليه وسلم:

(لاَضَـرَرَ وَلاَ ضَرارَ في الْإِسْلاَم) (١)

فما علمنا غلبة الضرر فيه:

حرم علينا تعاطيه

ووجب علينا اجتنابه:

كالسم

والحشيشة المسكرة

وكثيرا ما ينص الشارع:

على تحريم أشياء منه

ولا سيما الاشياء التي يخفى على الناس ضررهـــا كما

في الخنزير •

وقد قال الله تعالى:

(حُرِّمَت عَلَيْكُم الْمَيْتَةُ وَالْدُّمَ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيرِ اللَّهِ). (٢)

وقال عليه الصلاة والسلام:

(إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالَّا مِنَّامًا •

وعن ابن ثعلبة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل ذى ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير)(٤)

⁽۱) سبق تخریجه ۱۷

⁽٢) سورة المائدة آية ٣

⁽٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ك البيوع باب بيع الميتة والاصنام ج ٤ ص ٤٢٤٠

⁽٤) المرجع السابق ك الذبائح والصيد باب أكل كل ذي ناب ج ٩ ص ١٥٧

فاذا نص الشارع:

- ۔ علی حرمة شیء
- وعرفت علة التحريم
 - ـ ووجدت في غيره:

تعدى الحكم الى غيره:

بالعلة

اذا كانت مساوية أو أولوية • المنا

والمتعارف :

ان الفقهاء:

يتكلمون في قسم المعاملات:

عن صحة المعاملة وفسادها

وعن حلها وحرمتها ٠

ويتكلمون في قسم العادات:

عن حرمة بعض المعاملات وحلها

كالكلام عن :

غلاه الاسعار

وشراءبعض النجاسات

وبيع فضل الماء

والاحتكار ٠٠٠٠٠٠٠ الخ

وان كان الحكم بالصحة والفساد في المعاملات:

يستلزم الحكم ٠

بالحل والحرمة:

لكنه:

يفهم هناك بطريق اللزوم بخلاف ما هنا. والله أعلم بأحكامه والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين .



الخاتم____ة

قد فرغت من كتابة هذه الرسالة بحمد الله ، وها هى أهم النتائج التى انتهيـــت اليها بعد رحلة طويلة شاقة مع هذا البحث

نتائج الباب الأول

النتيحة الأولى:

ان التكليف هو الزام مقتضى خطاب الشارع أو طلب مقتضى خطابه على اختلاف التعريفين.

الثانية:

ان التكليف حز ، من علم أصول الفقه ،

الثالثة :

ان فعل المكلف امر مشترك بين الحكم والتكليف •

الرابعة:

ان الاباحة داخلة في التكليف على سبيل التغليب •

الخامسة :

ان التكليف اخص من الحكم الشرعى في الما صدق ومساو للحكم التكليفي السائمة :

ان التكليف ينقسم الى وجوب وندب واباحة وتحريم وكراهة كما ينقسمه الحكم التكليفي الى هذه الأقسام ·

السابعة:

ان التكليف يساوى أهلية الوجوب الكاملة وهو أخص من مطلق الأهلية ٠

الثامنة:

ان الانسان قد تعرض له صفات تؤثر في تكليفه اما باسقاط الحكم عنه واما بمنع ثبوته عليه أو بتغير بعض الأحكام ٠

التاسعة:

ان المقصد العام للشارع من تشريع الاحكام والتكليف بها هو حفظ مصالح الخلق في الدنيا والآخرة •

العاشرة:

ان الا نسان لما كان عقله قاصرا عن الا هتداء به الى تنظيم الحياة على النحو الذي أراده الله تعالى أمده بالشرائع المنظمة لجميع شئون هذه الحياة •

الحادية عشرة:

ان التكاليف بدأت منذ بدأ الخلق وما من أمة الاخلافيها نذير •

الثانية عشرة:

ان شريعة الاسلام خاتمة الشرائع وان مقاصد الشارع التي جاءت لحفظ مصالح الخلسق تنقسم الى ضرورية وحاجية وكمالية •

نتائج الباب الثاني

النتيجة الأولى:

ان الملائكة والجن مكلفون بتكاليف خاصة ليس من شأن علما ، الاصول البحث فيها ، بل محل ذلك علم الكلام •

الثانية:

أن التكليف لا يتعلق بالانسان الابعد اكتمال الشروط اللازمة لتكليفه - فلا يكلف من لا عقل له كالصغير غير المميز والمجنون بالأحكام التكليفية •

- ولا يكلف ايضا من له قليل عقل كالمعتوه

- ولا الصبى المميز خلافا لأحمد فى رواية عنه ٠
- ولا يكلف من لا يفهم الخطاب كالنائم والمغمى عليه حال النوم والاعماء·

الثالثة :

ان للأ صوليين والفقها ، تفصيل في تكليف الناسي •

الرابعة :

ان السكران لا يكلف حال سكره اذا كان السكر بغير تعد منه ، ويكلف اذا سكر بحرام لتعديه بشرب المحرم ٠

الخامسة:

أن تكليف الغافل تكليفا محالا لا تكليفا بالمحال •

السائسة :

ان الخطأ غير مانع من التكليف لكن الشارع جعله

- ـ عذرا مسقطا للاثم الأخروى ٠
- وشبهة مسقطة للعقوبة الكاملة •

السابعة:

ان الملجأ غير مكلف بالاتفاق ٠

الثامنة:

ان المكره بالملجى، مختلف فى تكليفه ٠ والصحيح ان الاحكام معه تناط بالمكره

التاسعة:

ان المكره بغير الملجى، مكلف بالاتفاق •

العاشرة:

الحادية عشرة:

ان الكفار مخاطبون بالا يمان وبالأفعال التي لا يشترط في محتها الإيمان كالمعاملات والعقوبات بالاتفاق •

أما الا فعال التي يكون الا يمان شرطا في صحتها وهي العبادات ففيها أربعة مذاهب ٠

الراجح منها انهم مخاطبون بها اعتقادا وأداء بمعنى أنهم يعاقبون على تركها •

نتائج الباب الثالث

النتيجة الأولى:

ان المكلف به لا بد أن يكون فعلا ومنه الكف عن الفعل لأنه هو السذى تتعلق به قدرة المكلف ، ولا يكلف بالعدم •

الثانية:

ان القدرة المشروطة في التكليف شرعا هي السابقة على الفعل لا المقارنة له

الثالثة:

ان التكليف لا يكون الا بالفعل الممكن

الرابعة:

ان التكليف بالفعل المستحيل لذاته لا يقع في الشريعة ولا يجوز عـــقلا على الرأى الصحيح.

الخامسة :

ان الا شعرى لم يقل بجواز التكليف بالمستحيل لذاته ولا بوقوعه وما قيل عنه منسوب اليه وليس قولاله •

السادسة:

ان التكليف بالمستحيل لغيره واقع في الشرع وجائز عقلا لان الاستحالية فيه ليست من ذاته ، بل هي عارضة له •

السايعة:

ان الشارع لم يكلف الانسان بالفعل الشاق انما كلفه بما يتحمله ويطيقه • الثامنة :

ان الخطاب قد يتوجه الى أفعال لا تدخل تحت قدرة المكلف فى الظاهر لكن المراد بها اما اسبابها واما مسبباتها المقدورة ١٩ أمور مقارنة لها.

التاسعة:

ان القدرة المشروطة في التكليف تنقسم الى قدرة ممكنة وقدرة ميسرة • والقدرة الممكنة هي :

ادنى ما يتمكن به المأمور من اداء المأمورية من غير حرج غالبا

والقدرة الميسرة هي:

صفة توجب يسر اداء الواجب على المكلف بعد ما ثبت التمكن منه بالقدرة الممكنة •

نتائج الياب الرابع

النتيجة الأولى:

ان الاقعال المكلف بها تنقسم الى واجب ومندوب ومباح ومكروه ر مرام كما ينقسم الحكم التكليفي الى ايجاب وندب واباحة وتحريم وكراهة

ان العزيمة والرخصة قد جعلهما بعض الاصوليين قسمين للفعل، وجعلهما البعض الآخر قسمين للحكم وجريت في رسالتي على الاصطلاح الثاني .

الثالثة:

ان العزيمة يختلف معناها باختلاف الاصطلاح عند كل من الشافعيسية والحنفية والشاطبي •

والرخصة كذ لك وقد بينت الرسالة ذ لك كله •

الرابعة :

ان الافعال تنقسم باعتبار المستحق لها الى:

- حق خالص لله تعالى كالعبادات
- حق خالص للا نسان كالحقوق المتعلقة بالاموال
- حق لهما معا وحق الانسان فيه غالب كالقصاص
- حق لهما معا وحق الله غالب كحد القذ ف على اختلاف فيه ٠

الخامسة :

ان حق الله تعالى ينقسم الى:

- ـ عبادة محضة
- عبادة فيها معنى المؤنة
- مؤنة فيها معنى العبادة
 - ۔ عقوبات کاملة
 - ـ عقوبات قاصرة
- عقوبات فيها معنى العبادة

الساد سة:

ان الاقعال تنقسم من حيث احكامها الى تعبدية ومعللة والغالب فى المعبادات انها تعبدية لا تدرك عللها بالرأى، واذا وردت معللة تكون العلمة قاصرة لا تمكن من تعدية الحكم الى محل آخر والجالب فى المعاملات ان أحكامها معللة ٠

السابعة:

ان الجنايات يظهر أثرها في حكمها وهو العقوبة فقد تكون مقدرة وهي الحدود والقصاص رائتن كفر أثود تكون غير مقدرة وهي التعزير ومما توجبه الجناية الكفارات •

الثامنة:

اختلاف العلماء في جريان القياس في الحدود والكفارات التاسعة:

ان الحلال والحرام يجريان في أقسام فعل المكلف من العبادات والمعاملات والجنايات •

العاشــرة :

اذا نص الشارع على حل شىء أو على حرمته وعرفت علة الحكم تعدى الى الفعل الذى وجدت فيه العلة بالقياس ·

الحادية عشرة:

ان الاصل في المنافع الاباحة والاصل في المضار التحريم •

هذا وأضرع الى الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالما لوجهه الكريم وأن يجزيني عنه بقدر ما جاهدت في سبيل شريعة الاسلام •

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ٠

المرازي

فهرس المو مو عيات

المقحـــة	الموضــــوع
0	لمقد مـــــة٠
14	.کر وتقد پــــــر ٠
19	لباب الأول : في تعريف التكليف وما يتصلبه ٠
۲.	ـ الفصل الأول: في تعريف التكليف ٠
**	المبحث الأول: تعريف التكليف في اللغة والاصطلاح •
4.5	المبحث الثاني : صلة التكليف بعلم أصول الفقه ٠
**	المبحث الثالث: صلة التكليف بالحكم الشرعى •
દ ૦	المبحث الرابع : صلة التكليف بالأهلية ٠
٤٩	المبحث الخامس: عوارض الأهلية ٠
04	- الفصـل الثانى: فى المقصد من التكليف ·
00	المبحث الأول : تعريف المقصد٠
٣٢	المبحث الثانى : بيان الحاجة الى التكليف
Y1	المبحث الثالث: بيانأن التكليف صنذ بد ، الخلق
Y1	تكليف الملائكة بالسجود لآ د م
Y1	تكليف آدم عليه السلام
77	تكليف بنى آدم بالخلافة وعمارة الأرض
Yξ	وضع المجازاة على التكليف بالثواب والعقاب
٨٠	المبحث الرابع: التكليف بشريعة الاسلام
٨٣	المبحث الخامس: مقامد الشارع الضرورية والحاجية والكمالية

المقحنة	المو صـــــوع
9.	الباب الثاني: : في تعريف المكلف وشروطــه ٠
91	ـ الفصل الأول: المكلف هو الانسان •
98	المراد بالانسان الذي جعل تعريفا للمكلف ٠
97	ـ الفصل الثاني: في تعريف العقل وضابطه٠
4.A	المبحث الأول: في تعريف العقل وبيان أن مابطه البلوغ
99	تعريف العقل
1.1	المبحث الثاني: في حكم تكليف الصبي والمجنون
1-4	- الفصل الثالث : في حكم تكليف المميز والمعتوه ·
11-	المبحث الأول: تعريف المصير وبيان سن التميير وحكم تكليفه
17.	المبحث الثاني: تعريف العته وحكمه
182	- الفصل الرابع : في اشتراط الفهم والمراد به
174	المبحث الأول: تعريف النوم وحكمه ٠
18.	المبحث الثاني: تعريف الإغماء وحكمه ٠
187	المبحث الثالث: تعريف النسيان وحكمه
	قول علماء الحنفية فيما اذا صدر من الناســـى
144	أمر محظور مع قيام المذكر وعدم الداعي
177	سقوط الاثم الاخروى بالنسيان تخفيفا على عباده
147	المبحث الرابع : تعريف السكر وحكمه ٠
	المبحث الخامس: تكليف الغافل من باب التكليف المحال
164	u is a least to N
121	لامن باب التكليف بالمحال

المفحة	وع	الصو ضــــــ
121	: في أشتراط العلم •	ـ الفصل الخامس
124	حكم تكليف الجاهل	
10.	من لا يفهم العربية يمكن أن يفهم	
	التكليف بأحد أمور ثلاث	
10.	الأمر الاول: ترجمة أدلع التكليف الى اللغات الأخرى	
101	الأمر الثاني: دعوة غير العرب لتعلم اللغة العربية	
	الأمر الثالث: قيام طائفة من المسلمين بتعلم لغات	
101	الأَ مم الأَ خرى •	
108	: في اشتراط القصد في التكليف	ـ الفصل السادس
100	الأدلة على تكليف المخطى، في الجملـــــة	
	جعل الله تعالى الخطأ عذرا في سقوط الاثم الاخروي	
107	وشبهة مسقطة للعقوبة الكاملة	
151	الخلاف فى وقوع طلاق المخطى، فى اشتراط الاختيار	ـ الفصل السابع:
172	الاتفاق على عدم تكليف الملجأ	
177	الاتفاق على تكليف المكره بغير الملجئ	
177	الخلاف في تكليف المكره بالملجي،	
177	أد لم القائلين بتكليفه وهم الجمهور	
AFI	أدلة القائلين بعدم تكليفه وهم المعتزلة	
171	فىحكم تكليف المعدوم	ـ الفصل الثامن:
144	أدلة القائلين بتكليفه	
140	ادلة القائلين بعدم التكليف	

المفحية	المو ضــــوع
144	_ الفصل التاسع: هل يشترط في التكليف بفروع الشريعة الإيمان
	الخلاف فى تكليف الكفار بفروع الشريعة
124	أدلة القائلين بعدم التكليف
140	أدلة القائلين بالتكليف
198	ما تفرع على القول بتكليفهم
198	الباب الثالث: في الفعل المكلف به وشروطه •
197	- الفصل الأول : لا تكليف الابالفعل
۲	تعريف القادر
7.4	- الفصل الثاني: في اشتراط القدرة في التكليف
1.0	المبحث الأول: في تعريف القدرة
7+7	تعريفها عند الحنفيـة
7.7	تعريفها عند الاشعرى
۲1.	اشتراطها في التكليف
717	· المبحث الثاني: في تقسيم الفعل
717	حكم التكليف بالفعل الممكن
118	حكم التكليف بالفعل المستحيل لذاته
719	حكم التكليف بالفعل المستحيل لغيره
777	- الفصل الثالث: التكليف بالا فعال الجبلية
	الخطاب في الافعال الجبلية يتجه الىأسبابها
777	أومسبباتها
***	أمثلة للا فعال الجبلية
170	أسباب محبة الله ومحبة الانسان
441	أسباب البغض
77%	تعلق الحب والبغض بالثواب والعقاب

المقحة	المـو مَـــــوع
78.	- الفصل الرابع : في تقسيم القدرة ·
750	المبحث الأول: تعريف القدرة الممكنة ٠
727	اشتراط القدرة الممكنة في التكليف
101	القدرة الممكنة لايشترط بقاءها لبقاء التكليف
307	المبحث الثانى: القدرة الميسسرة
709	- الفصل الخامس: لا تكليف بالمقدور اذا كان شاقا
777	تعريف المشقة في اللغة والاصطلاح
377	تفسير الوسع
YYY	أقسام المشقية
YZY	المشقة الزائدة
777	النوع الذى شرعت منأجله الرخص
457	النوع الذي شرع من أجله الرفق في العمل
779	المشقة المعتادة
414	سبب تسميتها مشقة
347	الباب الرابع : في تقسيم الأفعال -
740	_ الفصل الأول: تقسيم الافعال باعتبار أحكامها التكليفية •
۲Y 7	تعريف الحكم الشرعي ٠
777	شرح تعريف الحكم التكليفي
XYX	أقسام الحكم التكليفي
747	المبحث الأول: في تعريف الواجب ٠
7.4.7	تعريف الواجب بالحد
7.4.7	تعریف الواجب بالرسم عند أبی بكر الباقلانی
347	شرح التعريف

الصفحية	المو صـــوع
	اختلاف الأئمة في تفسير رأى القاضي أبيبكر
YAY	الباقلاني في أصحاب الاعذار •
***	شعريف الرازى للواجب
***	شرح التعريف
	التعريفات الاخرى للواجب
798	المبحث الثاني: الغرض والواجب
۲90	بيان الفرق بينهما
4.5	المبحث الثالث : في تعريف المندوب
٣٠٥	تعريف المندوب لغة
٣٠٥	تعريف المندوب في الاصطلاح
٣٠٥	بالحد والرسم
۳۰٦	دخول الندب تحت خطاب التكليف
	الفرق بين السنة والمستحب أو المندوب
	عند الحنفيــة
٣1٠	المبحث الرابع: في تعريف المباح
*11	تعريف المباح في اللغة والاصطلاح
717	معنى قول الاصوليين في الاباحة
	انها اباحة اصلية
717	معنى الاباحة الاصلية بعد ورود الشرع
TIY	الميحث الخامس: الحرام أو المحرم
*14	تعريف الحرام لغة
T1A	شعريفه اصطلاحا بالحد والرسم
471	الاعتراضات الواردة على تعريف الحرام والرد عليها

4.4

الصفحية	المومـــوع
***	المبحث السادس: في تعريف المكروه
477	تعريف المكروه في اللغة
477	تعريف المكروه اصطلاحا بالحد والرسم
444	أقسام المكروه عند الحنفية
P79	المكروه تحريما
** •	المكروه تنزيها
***	أقسام المكروه عند الشافعية
***	الفرق بين المكروه تحريما والمكروه تنزيها
	عند الشافعية
۳۳٤	مقلاف الأولى
444	دخول الكراهة تحت التكليف
447	. الفصل الثاني: في تقسيم التكليف باعتبار ما يصاحبه من المشقة
	الى عزيمة ورخصة ٠
737	جعل الفخر الرازى العزيمة والرخصية
	قسمين للفعل
727	جعلهما قسمان للحكم عند الحنفية والشافعية
	والشاطبى
727	تعريف العزيمةلغة
727	تعريفها في اصطلاح الشافعية
788	تعريفها في اصطلاح الحنفية
727	تعريفها عند الشاطبي
459	تعريف الرخصة لغة
729	تعريفها في اصطلاح الشافعية

الصفحة	الموضـــوع
701	حكم الرخصة عند الشافعية
707	تعريف الرخصة عند الحنفية
T0T	حكم الرخصة عند الحنفية
TO A	تعریف ر الرخصة عند الشاطبی
77 7	حكم الرخصة عند الشاطبي
	تردد الشاطبي في حكم الرخصة
٣ ٦٩	جريان التكليف فى العزيمة والرخصة
TY1	الفصل الثالث: في تقسيم الأفعال باعتبار المستحق لها
۳۷۳	المبحث الأول: في أقسام الحق
445	حق الله تعالى الخاص
440	حق الانسان الخالص
740	الحقان معا وحق الانسان غالب
***	الحقان معا وحق الله غالب
**	المبحث الثاني: فيما يشتمل عليه حق الله
۳۷۸	العبادات المحضة
77	العبادة التى فيها معنى المؤنة
P Y 7	النفقة التي فيها معنى العبادة
444	العقوبة الكاملة
۳۸۰	العقوبة القاصرة
741	العقوبة التى فيها معنى العبادة
777	ما يتداخل من الكفارات
	وما لا يتداخل ومذاهب الأئمة في ذلك •

الصفحيية	المو ضـــسوع
7.47	 الفصل الرابع: في تقسيم الأفعال المكلف بها من حيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	أحكامها الى معللة وغير معللة
٣9 +	المبحث الأول: في تعريف العبادات
898	أقسام العبادة
790	الغالب في أحكام العبادات أنها تعبدية
٣ 9Y	أدلة الجمهور
٤٠١	ما ورد فيه نص أو اجماع على العلة
	ينتقل الحكم الى غيره اذا كان صالحا للانتقال
8.4	المبحث الثاني: في العبادات والمعاملات
٤٠٩	تعريف العادات
٤٠٩	أقسامها
٤٠٩	تعريف المعاملة
٤١٠	أقسامهما
2113	أحكام المعاملات
214	المبحث الثالث: في الجنايات
219	تعريف الجنايات
٤٢٠	أقسام العقوبة
٤٢٠	تعريف الحد عند الحنفية
٤٢٠	تعريف الحد عند الشافعية
173	تعريفه عند الحنابلة
271	تعريف القصاص
271	تعریف التعزیر

المفحــة	المو مُــــوعات		
272	المبحث الرابع: في تقسيم الأفعال الي حلال وحرام		
270	تعريف الحلال لغة وشرعا		
ETY	تعريف الحرام لغة وشرعا		
277	ما كان من المنافع يسمى حلا لا		
240	وما كان من المضار يمسى حراما		

فهرس الّايـــــــا ت

ورتبته حسب ترتيب السور في المصحف الشريف

		ورحبه حسب طرفيب المصور في المصحف الشريف
رقم	رقمها	ا لآ يـــــة
الصفحة		سـورة البقـرة
741,187	۲1	" يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون "
244,412	44	" هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا "
77	٣.	" واذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الأرض خليفة "
		" وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء ان
Y1	٣)	كنتم صادقين "
		" قلنا يا أدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألمرأقل لكم انى أعلم غيب
YI	٣٣	السموات والأرض "
		" يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيثما شئتما ولا تقربا هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
£40,41	40	الشجرة فتكونا من الطالمين "
٧٣	٣٨	" فاما يأتينكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون "
194.77	24	" وأقيموا الصلاة "
7.	٤٤	" أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم "
77.	દ ૦	" وانها لكبيرة الاعلى الخاشعين "
177	08	" فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم "
717	70	" فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين "
۸۰۲, ۲۷۲	11.	" اقيموا الصلاة وأتوا الزكاة "
	188	" فلا تموتن الا وأنتم مسلمون "
189	128	" وما كان الله ليضيع ايمانكم أن الله بالناس لرؤوف رحيم "
		" أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه
771	101	أُنيطوف بهما "
**	7 170	" والذين آمنوا أشد حبا لله "
77, 357	7 17	" فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه "

رقم الصفحة	رقمها	الآ يـــــة
٤١٦ ، ٣٨٠	179	" ولكنم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون "
		" يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من
204, 154, 14	144	قبلكم لعلكم تتقون"
A.7.A57.147.P37	341	" أياما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ٠٠٠
٣٨	140	" فمن شهد منكم الشهر فليصمه "
۲٦٤ ، ۲۲۰	140	" يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر "
		" ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلـــوا
£1Y	144	فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون "
		" وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
779	127	من الفجر "
٤٠١	197	" فمن تمتع بالعمرة الى الحج فعا استيسر من الهدى "
778,777	194	" ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم "
		" ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنسيا
Y٤	7 - 1	عذاب النار "
	777	" أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين "
771,697,117	777	" لا جناح عليكم أن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة "
790	777	" فنصف ما فرضتم "
P71, YY7, P7	747	" يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه "
£1Y	779	" وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون "
Y5117,017,777	77	" لا يكلف الله نفسا الاوسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت "
750		
707	የ ልኚ	" ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا "
17.7777.477	7.4.7	" ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا "
	141	" ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنابــه واعف عنا واغفر لنا "
		سورة ال عمران
717	٤٧	" اذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون "
		" قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألانعبد الاالله
101	18	ولانشرك به شيئا "

رقم الصفحة	رقمها	الآة	
7 • 1	94	ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ١٠ الآية	n ç
***	1.1	ولا تموتن الا وأنتم مسلمون "	11
		ولتكن منكم أمة يد عون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكسر	17
101	1.8	وأولئك هم المفلحون"	
197	18.	الاتأكلوا الربا"	n ·
ገ ል	109	ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك "	11
		القد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلوا عليهمم	11
10	178	آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة "	
		فاستجاب لهم ربهم انى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكـــم	"
Yo	190	من بعض ۲۰۰۰	
		ســــورة النســا،	
٧٨	18	ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يد خله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين"	**
77177	44	ا يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا"	n
		ا يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن	11
714	79	عن تراض منكم ٢٠٠٠	
127	73	ا يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون "	11
4572177	24	" فلم تجدوا ما ، فتيمموا صعيدا طيبا "	
107	98	" ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله ٠٠(
197	117	" ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ٠٠٠	
		الا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأولئك مسع	
YA	127	المؤنسن ****	

ســــورة المائـــــدة

		مــــوره المالــــــــــــــــــــــــــــــــــ
رقم الصفحة	رقم	الآ يــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
779.28.	۲	" واذا حللتم فاصطادوا "
417	٣	" حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ٠٠"
279	٣	" اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا"
272,277,711	ò	" اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم " " ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله "
	٥	
۲.٧	٦	" يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق"
177 , 177	7	" ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم "
444	44	" والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم "
	٤٧	" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون "
	٤,	"لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ٠٠٠"
	PA	" فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم ٢٠٠٠
		" يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عصل
127	9.	الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون "
		" انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميســـر
127	91	ويصد كم عن ذكر الله ٠٠"
		" ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقـــوا
101	98	وآمنوا وعملوا الصالحات "
117,573,773	97	" أحل لكم صيد البحر "
*12,847,217	1 - 1	" يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤوكم "
		ســـورة الا نعـــام
۲۸۰	19	" وأو حى الى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ ٠٠"
		" أو من كان ميتا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس كمن مثله في
1.1	177	الظلمات ٠٠٠٠"

ا رقم الصفحة	رقمي	الّا يـــــة
779 . 79	101	" ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الابالحق"
YY .	178	" قل ان صلاتي ونسكى ومحياي ومماتي لله رب العالمين "
YY	751	" لا شريك له وبذ لك أمرت وأنا أول المسلمين "
771	178	" ولا تزر وزارة وزر أخرى "
90,74	170	" وهو الذي جعلكم خلائف الأرض "
		سورة الأعراف
۵۹، ۵۷	1.	" ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش"
717, -73	47	" قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق
		" قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير
٤٣٠	44	الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا "
٦	179	" ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون "
		" ورحمتى وسعت كل شيَّ فسأكتبها للذينيتقون ويؤتون الزكاة ،
279	101	والذين هم بآياتنا يؤمنون ٠٠٠"
		" الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم
		في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكــــر
		ويحللهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم اصرهيم
279 . Y.	104	والاغلال التيكانت عليهم "
77.	101	" يا أيها الناس انى رسول الله الليكم جميعا "
		" واذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهد هم على أنفسهم
41	147	ألست بربكم قالوا بلى شهدنا "
		" لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان
1.1	179	لا يسمعون بهعا أولئك كالأنعام ٠٠٠"

____ورة الأنف_ال رقمها المفحة الاتــــة " يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله ولررسول اذا دعاكم لما يحييكم ٠٠" 12 " قل للذين كفروا أن ينتهوا يعفر لهم ما قد سلف •••" 144 44 ____ورة التوب____ة " هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كـــره المشركون" 44 05 " والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم " ٣٤ ــــورة يونــــــ " ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بايمانهم ٥٠٠٠" YE " ثم قيل للذين ظلموا ذوقوا عذاب الخلد هل تجزون الابما كنتم تكسبون " TY 01 ـــــورة هـــــود " وأوحى الى نوح أنه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن ٠٠" 41 377 " ولا تخاطبني في الذين ظلموا نهم مغرقون " TYY " هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ٠٠" (1,00,14) 15

ـــورة يوســــف

" قال أحدهما انهنأواني أعصر خمرا ٢٠٠٠"
" وما أكثر الناس ولوحرصت بمؤمنين الناس ولوحرصت بمؤمنين الناس ولوحرصت بمؤمنين الناس ولوحرصت بمؤمنين " وما أكثر الناس ولوحرصت بمؤمنين " وما أكثر الناس ولوحرصت بمؤمنين الناس ولوحرصت بمؤمنين الناس ولوحرص الناس الناس ولوحرص الناس ولوحرص الناس الناس ولوحرص الناس الناس ولوحرص الناس الناس

سورة الرعــــد

ا رقم المفحة	رقمها	الآيــــــة
Υ٤	7.	" الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألابذكر الله تطمئن القلوب "
		سورة ابراهيم
709	1	" آلسر كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور "
14	Y	" لئن شكرتم لأزيد نكم "
		سورة النحــل
		<u></u>
777	Y	" وتحمل أثقالكم الى بلد لم تكونوا بالغيه الابشق الأنفس "
74	41	" ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله. واجتنبوا الطاغوت "
		" والله أخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار
04 401	٧X	والأفئدة لعلكم تشكرون "
717	PA	" ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شي٠٠٠٠"
		" من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم
(140,34,041)	97	أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون "
Yo	1.7	" الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان "
	117	" وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان "
	110	" ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"
	:	
		سبورة الاسراء
٤٠٤	10	" وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا "
	:	" ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الابالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لويه
77 i	٣٣	سلطانا "

رقم الصفحة	رقمها	الاـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
717	٥.	" قل كونوا حجارة أو حديدا "
7+4	٦٧	سـورة الكهف " قال انك لن تستطيع معى صبرا " قال انك لن تستطيع معى صبورة طـه
18	72	" اذ هب الى فرعون انه طغى "
٨٥	95	" ان في ذلك لآيات لأولى النهي "
		" فقلنا يا آدم ان هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من الجنسسسة
77	117	فتشقى "
٥٩	114	" ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى "
90	119	" وأنك لا تظما وا فيها ولا تضحى "
		" قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فاما يأتينكم منى هدى فمن
77	178	اتبع هد اى فلا يضل ولا يشقى "الا ية
		سورة الأنبياء " وله من في السموات ومن في الأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته
YY	7 - 419	ولا يستحسرون ، يسبحون الليل والنهار لا يفترون "
ly	10	" وما أرسلنا من قبلك من رسول الانوحى اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون "
91	77,47	" بل عاد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون
377	77	" خلق الانسان من عجل "٠٠٠
709	1.4	" وما أرسلناك الارحمة للعالمين "

ـــورة الحج

		6
ا رقم الصفحة	رقمها	الّا يـــــــة
٣٠٠	44	" وليطوفوا بالبيت العتيق "
727	41	" فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها واطعموا القانعوالمعتر "
	13	" افلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها ١٠٠
797	٦٠	" ان الله لعفور غفور "
٣٠٠	YY	" يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم ٢٠٠٠
(ΥA	" هو احتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ٢٠٠٠
		سورة المؤمنون
78	Y1	" ولو اتبع الحق اهواءهم لفسدت السموات والارض ومن فيهن "
		•
		<u>- ورة الثور</u>
790	1	السورة أنزلناها وفرضنا ٠٠٠٠
	٥	" الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم "
	44	" والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم ١٠٠٠٠
γ٤	44	" يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والابصار "
		" ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء
YE	۳۸	يغير حساب "
		سورة الغرقـــان

24

441

" وانزلنا من السماء ماء طهورا "

رقم الصفحة	رقمها	الرِّبِـــة
		" والذين لا يدعون مع الله الها أخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله
149	٨٢	الابالحق ، ولا يزنون ٢٠٠٠"
124	ገባ	" يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا "
		سـورة الشـعراء
10.	190	" بلسان عربی مبین "
		سبورة الروم
		" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي
(P5 3+K)	٤١	عملوا لعلهم يرجعون "
		سورة السجدة
		" أولم يروا أنا نسوق الماء الى الأرض الجرز فنخرج به زرعا تأكل منه
ογ	77	أنعامهم وأنفسهم أفلا يبصرون "
		مــورة الأحزاب
٦٨	{ ૦	
۸۲	१०	
T.A.	63 7 Y	" يا أيها النبى انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا " " انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها
		" يا أيها النبى انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا " " انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها
		" يا أيها النبى انا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا " " انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان ٠٠٠"

سورة (ص)

رقم الصفحة	رقمها	الابــــــة
٨١	7.	" أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل
		المتقين كالغجار "
Y1	Y 1	" اذ قال ربك للملائكة انى خالق بشرا من طين " الآية
37	7.4	" قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين "
		سورة فصيلت
144	۲ ، ۲	" وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة ٠٠٠"
YI	11	" ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض ائتيا طوعا أو كرها
		قالتا أتينا طائعين "
YY	٣٨	" فان استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لايستمون"
		ســـورة الشورى
Yo	٣.	" وما أمابيكم من مصيبة فيما كسبت أيديد كم ويعفو اعن كثير "
Y	07	" وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدرى ما الكتاب و ١١٧ يعمان"
		سورة الزخـرف
۲۲	YY	" ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال انكم ماكثون "
		سورة الجاثية
(577, 04, 0)	18	" وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا منه "

سورة الأحقساف

رقم الصفحة	رقمها	الآيــــة
Yo	18	" أولئك اصحاب الجنة خالدين فيها جزاء بما كانوا يعملون "
91	44	" يا قومنا أجيبوا داعى الله وآمنوا به يغفر لكم من ذ نوبكم ويجركم
		من عذ اب أليم ، ومن لا يجب داعى الله فليس بمعجز فى الأرض وليس له من دونه أولياء " وليس له من دونه أولياء " سورة محمد
***	19	" فاعلم أنه لا اله الا الله ١٠٠٠
		سورة الحجرات
777	Y	" وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان "
71	18	" ان أكرمكم عند الله أتقاكم "
		سورة الذاريات
(F , PO , 1P7)	07	" وما خلقت الجن والأنس الأليعبد ون "
		سورة النجـم
44	71	" ولله ما في السموات وما في الأرض ليجزى الذين أساء وا بما عملوا
		ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى"
75	01	" وقوم نوح من قبل انهم كانوا هم أظلم واطغى "
		ســورة الرحمن
Y+Y	**	" يا معشر الجن والانس ان استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات
		والاً رصْ فانفذوا ٠٠٠"

سورة المجادلة

رقم	1 . 3	الَّا بِـــــة
رقم الصفحة	رقمہا	Management .
477	٤	" قمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا "
		سورة الصيف
7.	۲	" يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون "
1•	٣	" كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون "
		سورة التغابن
P77, 707	٨	" فأمنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا ٠٠٠"
		سورة الطلاق
***	1	" ومن يتعدى حدود الله فقد ظلم نفسه "
YE	7	" ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب "
		سسورة الملك
109	۲	" الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا "
o,	18	" الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير "
		سورة القلم
A1	40	" أفنجعل المسلمين كالمجرمين "
٨١	٣٦	" ما لكم كيف تحكمون "

سورة الجنن

رقم صفحة	رقمها ا	الّا يــــــة
94	18	" وأنا منا المسلمونومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحروا رشدا"
98	10	" وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا " سورة المرّمل
4.1	۲.	" المَّوْرُأُوا ما تيسر من القرآن "
		سورة المدئسر
144 (٤٣، ٤٢)	" ما سلككم في سقر ، قالوا لم نك من المصلين "
144	११	" ولم نك نطعم المسكين "
		سورة اليليد
٨٥	1+	" وهديناه النجدين "
		سورة العلــق
78	٧٦	" كلا ان الانسان ليطفى أن رآه استفنى " سورة البينة
791	Y	" وما أمروا الاليعبدوا الله مخلصين له الدين "
		سورة الزلزلة
٧٣	Y	" فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره "
74	A	" ومن يعمل مثقال ذرة شرايره "
		سورة المسد
222	٣	" سیملینارا ذات لهب "

فسهرس الاحاديث ورتبته حسب ورود الحديث فىالبـــــاب

أحاديث الباب الأول

رقم الصفحة	الحد يــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
**	فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	11
70	روى عن أنس قال: قال عمو بن الخطاب رضى الله عنه :نهينا عن التكلف"	17
٦Y	الأنبياء أخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد "	**
٧٦	يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ٢٠٠٠	ţī
ΑY	انما بعثت لأتمم حسن الأخلاق"	11

أحاديث الباب الثاني

رقم الصفحة	الحبيديث
	" الأعمال بالنية ولكل امرى ما نوى ، فمن كانت هجرته الى الله ورسولــه
	فهرجته الى الله ورسوله، ومنكانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة
3-1,797,5-3	يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه "
	قوله صلى الله عليه وسلم " مروا صبيانكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليهـــا
11.	لعشر ****
	" قول النبي صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى
3112411	يستيقظ، وعن الصبى حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق "
117	" من ولى يتيما له مال فليتجر له ولا يتركة حتى تأكله الصدقة "
	" قوله صلى الله عليه وسلم " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا
147	ذكرها "
. 188 .	" قوله صلى الله عليه وسلم " صلاتنا هذه لا يصلح فيها شي من كلام الآدميين
	" قال رسول الله ملى الله عليه وسلم " من نسى وهو صائم فأكل أو شـــرب
104,144	فليتم صومه ، فانما أطعمه الله وسقاه "
	 ملى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلاتى العيشى اما الظهر
188	واما العصر فسلم في ركعتين ٠٠٠٠"
110	" عنه صلى الله عليه وسلم " ذبيحة المسلم حلال "
. 187	" وفى الحديث عنه صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يقول " قد فعلت "
107,177	" وفى الحديث أيضًا " رفع عن أمتى الخطأ والنسيان ٠٠٠"
	" عن أنس رضى الله عنه قال "كنت ساقى القوم فى منزل أبى طلحة فنزل تحريم
	الحُمر ، فأمر مناديا ينادى ، فقال أبو طلحة : أخرج فانظر ما هذا الصوت ؟
	قال : فخرجت فنات : هذا مناد ينادى ألا أن الخمر قد حرمت ، فقال : اذ هب
154	فاهرقها "

رقم الصقحة	الحد يــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	" بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال: رسول الله صلى
124	الله عليه وسلم: قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة "
	" عن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس
189	ستة عشر شهرا ، أو سبعة عشر شهرا ٢٠٠٠
	" اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أماب فله أجران، واذا حكم فاجتهد فأخطأ
101	فله أجر "
	" قوله صلى الله عليه وسلم " ثلاث جد هن جد وهزلهن جد النكساح
109	والطلاق والرجعة "
144	" ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب "
144	" وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس كافة "
341 3 - 191	" الاسلام يجب ما قبله "
188	" نهيت عنقتل المصلين "
	" أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا رضى الله عنه الى اليمن وقال له:
341	ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله وأنى رسول الله ٠٠"

أحاديث الباب الثالث

رقم الصفحة	الحد يــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲ - ۸	" لا زكاة الا عن ظهر غنى "
TTY	" كن عبداللم المقتول ولا تكن عبدالله القاتل"
777	" لا تمت وانب ظالم "
747	" ان الله يحب الشجاعة ولو على قتل حية "
777	لا تغضب "
777	" لا يؤمن أحدكم حتى يكون الله ورسوله أحب اليه مما سواهما "
744	" وجبت محبتي للمتحابين في "
745	" لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه "
745	" الأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف "
۲۳٤	" العجلة من الشيطان "
740	" ان فيك خصلتين يحبهما الله الحلم والأناة "
۲۳٦	" ان من أحبكم الى وأقربكم منى مجلسا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا ١٠٠"
777	" تهاد وا تحابوا "
777	" جبلت النفوس على حب من أحسن اليها "
744	" وان من أبغضكم الى وأبعدكم مجلسا يوم القيامة الثرثارون المتفيقون "
749	" ان الله كريم يحب الكرم ومعالى الأخلاق ويكره سفسافها"
759	" من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ٢٠٠
100	" لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول "
777	" صل قائما ، فانلم تستطع فقاعدا ، فانلم تستطع فعلى جنب "
ALL	" أكلفوا من الأعمال ما تطيقون ، فو الله لا يمل الله حتى تملوا "
*79	" القصد القصد تبلغوه "
779	" اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم "
771	" بعثت بالحنفية السمحة "

أحاديث الباب الرابع

رقم الصفحة	الحد يــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	11 and 12 and 13
۲۸.	" ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب "
٣	" اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن "
٣-1	" اذا حضت فافعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى "
4-1	" لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتباب "
317 , 373	" أن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ٠٠٠"
777	" ان دمائكم وأموالكم حرام عليكم ".
771	" رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعا "
377	" اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين "
770	" كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى المحى أربع ركعات ويزيد ما شاء "
770	" صوم عرفة يكفر السنة الماضية والسنة الباقية "
700	" فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر "
797	" اتقى المحارم تكن أعبد الناس "
٤٠٢	" اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ولا تمسوه طيبا ٢٠٠٠
٤٠٣	" زملوهم بكلومهم فانهم يبعثون يوم القيامة وأوداجهم تشخب دما "
٤٠٥	" لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث ما لم يتوضأ "
٤٠٤	" لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلعبين قرنى شيطان "
٤٠١	" سہا فسجد "
214	" سئل عن بيع الرطب بالتمر اينقص الرطب اذا جف ؟ قالوا نعم : قال فلا أذ ن"
213	" انها ليست بنجسه انها من الطوافين عليكم والطوافات "
V/3	" لا يقضين حكم بين اثنين وهو عضبان "
373	" الحلال ما أحل الله في كتابه ٥٠٠"
270, 214	" لا ضرر ولا ضرار في الاسلام "
540	" أن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام "

انها لنعمة عظيمة أنعم اللهبها على أنيسر لى مراجع هذا البحث حيث زخرت مكتبتى المنزلية بمعظهما ٠

وان كان ما بها لا يعد شيئا بجانب ما ينبغى أن تكون عليه مكتبة طالب العلم الا أن ما يسر لى الله اقتناؤه يعد نعمة من نعمه جل شأنه تستوجـــب الشكر له سبحانه ٠

وقد بو بت مراجع هذا البحث على النحــو التالي:

أولا: كتب التفسيير٠

ثانيا : كتب الحديث ورجاله وشروحه وتخريجه ٠

ثالثا: كتب الفقه:

" الحنفي ثم المالكي ثم الشافعي ثم الحنبلي"

رابعا: كتب أصول الفقـــه٠

خامسا: كتب اللغة ٠

سادسا: كتب التاريخ والسير٠

سابعا : ما عدا ذلك من الكتب بعنوان " كتب مختلفة " ٠

فهمرس المراجع

أولا: القرآن الكريم وتفاسيره:

- (١) القرآن الكريـــم٠
- (٢) تفسير البيضاوي

للقامى ناصر الدين البيضاوي

الناشر : مكتبة القاهرة لصاحبها على يوسف سليمان بمصر

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن

لأبى جعفر محمد بن جرير الطـــبرى

الطبعة : الثانية ١٣٧٣ _ ١٩٥٤م٠

الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر

(٤) الجامع لأحكام القرآن

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي

الطبعة : الثالثة ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م

الناشر : دار الكتب المصرية بالقاهرة ٠

(٥) تفسير القرآن العظيم

للحافظ عماد الدين أبى الغداء اسماعيل بن كثير القرشى الد مشقى، المتوفى سنة ٧٧٤ه٠

تحقيق عبد العزيز غنيم - محمد أحمد عاشور - محمد ابراهيم البنا الناشر : د ار الشعب بالقاهرة ·

- (٦) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأ بالقاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمي الطبعة الأخيرة ١٣٨٥ هـ ١٩٦٦م٠
 - الناشر : شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاد ه بمصر٠
- (Y) تفسير النسقى المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل للا مام الحليل العلامة أبى البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفييين الناشر : دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ٠
 - (٨) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن

وضعه محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر : دار احياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان ٠

ثانيا: كتب الحديث وشروحه ورجاله وكتب التخريج:

(1) الا ستيعاب في أسماء الأصحاب " بهامش الاصابة " ٠

تألیف أبی عمر یوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم النمبریالقرطبی طبعة سنة ۱۳۹۸هـ ۱۹۷۸م

الناشر : دار الفكر ـ بيروت ٠

(٢) الاصابة في تمييز الصحابة •

لشهاب الدين أبى الفضل أحمد بن على بن محمد بن محمد على العسقلانيي من سنة ٧٧٣ ـ سنة ٨٥٢ هـ٠

طبعة سنة ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م٠

الناشر : دار الفكر _بيروت •

(٣) بذل المجهود في حل أي د اودد

للعلا مة المحدث الشيخ خليل أحمد السهار نفورى ، المتوفى سنة ١٣٤٦ه٠ الناشر : دار الكتب العلمي ــــة ـ بيروت ٠

(٤) بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني.

للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي •

الناشر : دار الشهاب _ القاهرة •

(٥) تحفية الأحوذي شرح الترمذي٠

(٦) التعليق المغنى على الدارقطنى" •
 تأليف العلامة أبى الطيب محمد شمس الحق العظيم اباد ى •
 طبعة ١٣٨٦هـ /١٩٦٦م٠

الناشر دار المحاسن للطباعة ـ القاهرة •

(٢) تقريب التهذيب ٠

لخاتمة الحفاظ أحمدين على بن حجر العسقلاني.

حققه وعلق عليه : عبدالوهاب عبد اللطيف ٠

الناشر : محمد ســـلطان ـ المدينة المنورة •

(٨) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ٠

لخاتمة الحفاظ الامام شهاب الدين أحمد بن على العسقلاني ، المتوفــــى سنة ٨٥٢ه٠

تصحیح وتعلیق السید عبد الله هاشم الیمانی المدنی طبعة سنة ۱۳۸۶هـ ۱۹۲۶م

(٩) تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك٠

للا مام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٠

طبعة عام ١٩٧.٣م

الناشر: دار الفكر ـبيروت ٠

(١٠) حاشية السندى على سنن النسائي" بهامش السنن "٠

للامام أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادى السندى · المتوفى سنة ١١٣٨ه. الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ ١٩٣٠م٠

الناشر : د ار احياء التراث العربي - بيروت •

(۱۱) د ليل القارئ الى مواقع الحديث في صحيح البخري •

عبد الله بن محمد الغنيمان

تو زيع الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة

طبعة : د ار الاصفهانى بجد ة٠

(١٢) الدراية في تخيم أحاديث الهداية •

لابن حجر - المتوفى سنة ٨٥٢ ه٠

طبعة عام ١٩٦٤م٠

الناشر: مطبعة الفجالة ـ القاهرة •

(١٣) سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح:

للامام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ٠

من سنة ٢٠٩ هـ ٢٧٩ ه٠

حققه وصححه: عبد الوهاب عبد اللطيف •

طبعة سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م٠

الناشر: دار الفكر ـ بيروت ٠

(١٤) سنن الدار قطني "وبذيله التعليق المغني" •

للا مام الحافظ على بن عمر الد ارقطني، المولود سنة ٣٠٦ه، والمتوفى سنة ٣٨٥ه.

عنى بتصحيحه وتنسيقه وترقيمه : السيد عبد الله هاشم يمانى المد نى طبعة سنة ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م٠

الناشر: دار المحاسن للطباعة - القاهرة

(١٥) سنن النسائي " بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي "٠

للحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بنبحر النسائى، المو لسود سنة ٢١٥ ه. والمتوفى سنة ٣٠٢ه.

الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م٠

(١٦) شيرج السينة •

لأبى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى •

تحقيق: زهير شاويش ، وشعيب الأرناؤوط٠

الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م٠

الناشر: المكتب الاسلامي-بيروت ٠

(۱۷) شرح سنن النسائي٠

للحافظ جلال الدين السيوطي •

مصورة عن الطبعة الأولى سنة ٢١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م٠

الناشر : دار الفكر ـ بيروت ٠

(۱۸) شرح معانی الاً ثار ۰

لأبى جعفر الطحاوى

تحقیق محمد زهد ی النجار

اتلناشر : مطبعة الانوار المحمدية بالقاهرة ٠

(۱۹) صحيح البخاري بدون شرح٠

للا مام أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخارى • المولود سنة ١٩٤ه ، والمتوفى سنة ٢٥٦ه.

طبعة سنة ١٩٨١م٠

الناشر: المكتبة الاسلامية محمد أوزد مير ـ استانبول •

(۲۰) صحیے مسلم بشرح النووی ۰

للحافظ الا مام محى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرى الحزامى • المولود سنة ١٣١ هـ • والمتوفى سنة ١٧٦ هـ •

الناشر: المطبعة المصرية ومكتبتها •

(٢١) كشف الخيفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس •

للمفسر المحدث اسماعيل بن محمد العجلوني الجراح ٠

المتوفى سنة ١١٦٢ه٠

تصحيح وتعليق احمد القلاشي ٠

الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م٠

الناشر : مؤسسة الرسالة •

(٢٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية.

للامام أبى الفرج عبدالرحمن بن على الجوزى التيمى القرشــــــى · من سنة ٥١٠هـ - سنة ٥٩٧هـ ·

حققه وعلق عليه: الاستاذ ارشاد الحق الأشرى٠

الطبعة الثانية عمام ١٤٠١هـ ١٩٨١م٠

الناشر: ادارة العلوم الأثرية ـ فيصل أباد ـ باكستان •

(۲۳) فتح الباري شرح صحيح البخري٠

للا مام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني.

من سنة ٧٧٣ هـ سنة ١٥٨ ه٠

رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي ٠

قام باخراجه وتصحيحه: محب الدين الخطيب ٠

الناشر: دار المعرفة ـ بيروت ٠

(٢٤) الفتح الرباني لترتيب مسند الامام أحمد بن حنبسل الشبيباني •

للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي ٠

الناشر : دار الشهاب القاهرة ٠

(۲۵) مختصر صحیــح مـسلم ۰

للحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى بن سلامة المنذرى الد مشقى • تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني •

الطبعة الثالثة عام ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م٠

الناشر: المكتب الاسلامي٠

(٢٦) مفتاح كنوز السنة ٠

نقله الى اللغة العربية محمد فؤاد عبد الباقى طبعة عام ١٣٩١هـ ١٩٢١م٠

(٢٧) مختصر سنن أبي د اود للحافظ المنذري

تحقيق: أحمد شاكر ، ومحمد حامد الفقى

مطبوع مع معالم السنن للخطابي

عــام ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م

مطبعة أنصار السنة المحمدية بمصر

(۲۸) المستدرك على الصحيحين في الحديث،

للحافظ أبى عبد الله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم النيسابورى • المتوفى سنة ٤٠٥ ه.

مصور عن الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند عام ١٣٤٤هـ

(٢٩) مسند الامام أحمد بن حنيل " بهامشه كنز العمال في سنن الأقـــوال والأقعـال"

الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م

الناشر: المكتب الاسلامي٠

(٣٠) معالم السنن للخطابي" بهامش سننأى داود "٠

لأحمد بن ابراهيم بن الخطاب، ولد سنة ٣١٩ه، وتوفى سنة ٣٨٨ه٠

الطبعة الأولى سنة ١٣٦٧هـ ١٩٤٨م

الناشر: مطبعة انصار السنة المحمدية بمصر٠

(٣١) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبسوي •

عن الكتب الستة ، وعن مسند الدارمي ، وموطأ مالك ، ومسند أحصـــد ابن حنبـــل ·

رتبه ونظمه: لفيف من المستشرقين •

الناشر : مكتبة بريل في مدينة ليد ن سنة ١٩٣٦م٠

(٣٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال •

لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي • المتوفى سنة ٧٤٨ ه

تحقيس : على محمد البجاوي

الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م٠

الناشر: دار المعرفة بيروت •

(٣٣) نيـل الأوطار شـرح منتقى الأخبار من أحاديث سـيد الأخيـار٠

للشيخ الا مام المجتهد القاضى: محمد بن على بن محمد الشوكانيي. • طبعة عام ١٩٧٣م٠

الناشر : د ار الجيسل بيروت ٠

(٣٤) النهاية في غريب الحديث والأشر٠

للا مام مجد الدين ابى السعادات المبارك بن محمد الجزرى ، وابن الأثير • تحقيق : محمود محمد الطناحى ـ طاهر أحمد الزوليوى •

الناشر : د ار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ٠

ثالثا: كتب الفقيه:

(أ) الفقيه الحنقي

(١) بدائع المنائع في ترتيب الشرائع •

للعلامة الفقيه علاء الدين أبى بكر بن مسعود - الكاسانى الحنفى٠ المتوفى سنة ٥٨٧هـ٠

خرج أحاديثه الأستاذ أحمد مختار عثمان٠

الناشر: زكريا على يوسف •

(٢) تبيين الحقائق شرح كنز الد قائبق ٠

للا مام العلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعى الحنفى • الطبعة الأولى عام ١٣١٣ه.

الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق بمصر٠

(٣) الهداية بشرح فتح القدير ٠

لشيخ الاسلام برهان الدين على بنأبى بكر المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ه

الطبعة الاولى عام ١٣١٥ه٠

الناشر: المطبعة الكبرى الاميرية ـ ببولاق ـ مصر •

(ب) الفقية المالكي

- (۱) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٠
- للشيخ الحافظ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الناشر : دار الكتب الحديث بالقاهرة
 - (٢) تقريرات الشيخ عليـش٠
 - محمد عليش المالكي٠
 - الناشر : دار الفكر بيروت ٠
 - (٣) تنوير الحوالك على موطأ مالك -
 - جلال الدين بن عبدالرحمن السيوفي
 - طبعة عام ١٩٧٣م٠
 - طبعة المكتبة الثقافية ـ بيروت •
 - (٤) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٠
 - للعالم شمس الدين الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي ٠
 - الناشر : دار الفكر ـ بيروت ٠
 - (٥) شرح الخرشي لمختصر خيـل٠
 - للشيخ محمد الخرشي المالكي٠
 - طبعة بالأوفست ـ د أر صادر ـ بيروت ٠
 - (٢) حاشية الشيخ على العدوى " بهامش الخرشي ٠
 - الناشر: دار صادر ـ بيروت ٠
 - (٧) الشرح الصغير " بهامش بلغة الـسالك لأقرب المسالك ".
 - للقطب أحمد الدردير
 - الناشر : د ار الفكر ـ بيروت ٠
 - (٨) الشرح الكبير "بهامش حاشية الدسوقي "٠
 - لأبى البركات سيدى أحمد الدردير
 - الناشر : د ار الفكر ـ بيروت ٠

(ج) الغقه الشا فعي

(١) الأشباه والنظئر في قواعد وفروع فقه الشافعيسة.

تأليف : الا مام جلال الدين عبدالرحمن السيوطى • المتوفى سنة ١٩١١ه. الطبعة الأخيرة عام ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م.

الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاد ه بمصر٠

(٢) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ٠

للعلا مة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيشمي الشافعي ٠

۳) حاشية البجرمى المسمى التجيد لنفع العبيد٠
 لسليمان بن عمر بن محمد البجرمى الشافعى
 على شرح منهج الطلاب لشيخ الاسلام أبى يحيى زكريا الا نصارى ٠
 الطبعة الاخيرة ١٣٦٩ه /١٩٥٠م٠

الناشر: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - بمصر٠

(٤) حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٠

للعلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني

(٥) حاشية العبادى على تحفة المحتاج ٠

للشيخ أحمد بن قاسم العبادى

(٦) حاشية عميرة على منهاج الطالبين٠

لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة ٠

المتوفى سنة ١٤٨ه٠

الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان ٠

۲) حاشیة القلیوبی علی منهاج الطالبین •

لشهاب الدين أجمد بن أحمد بن سلامة ٠

المتوفى سنة ١٠٦٩ه٠

الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر-بيروت - لبنان •

(٨) فتح الوهاب •

للشيخ زكريا الأنصاري

المتوفى سنة ٩٢٥ ه٠

الناشر : مطبعة عيسى الحلبي - مصر ٠

(٩) القوانين الفقهية •

لأبى القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبى الغرناطى • الناشر: عباس أحمد الباز . مكة •

(١٠) مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج.

شرح على متن منهاج الطالبين ٠

للشيخ محمد الخطيب الشربيني

الناشر : د ار الفكر ـبيروت ـلبنان ٠

(د) الفقه الحنبليي

(١) الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٠

تأليف مصحح المذهب ومنقحه: شيخ الاسلام العلامة الفقيه المحقسق علاء الدين أبى الحسن على بن سليمان المرد اوى المتوفى سنة ٨٨٥ه٠

صححه وحققه: محمد حامد الفقسي •

الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م

الناشر : دار احياء التراث العربي

(٢) زوائد الكافي والمحرر على المقنع •

للشيخ عبد الرحمن بن عبيد ان الحنبلي الد مشقى،

من سنة ١٧٥هـ ٢٣٤ه.

الطبعة الثانية •

امنشورات المؤسسة السعيدية بالرياض

(٣) الــروض المربع لمنصور بن يونس البهوتــي٠

شرح زاد المستنقع مختصر المقنع لشرف الدين لبّي النجا موسى بن أحمد الحجــــارى •

طبعة عام ١٣٨٩هـ ١٢٩١م٠

الناشر : مكتبة السيد المؤيد الحسيني بالطائف •

(٤) شرح منتهى الارادات ٠

للشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتى • المتوفى سنة ١٠٥١هـ • الناشر : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة •

(٥) الكافـــي٠

الطبعة الثانية •

الناشر: المؤسسة السعيدية بالرياض ٠

(٦) كشاف القناع عن متن الا قناع ٠

للشيخ منوصر بنيوسف بن ادريس البهوتي · المتوفى سنة ١٠٥١ه · طبعة سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ·

الناشر : عالم الكتب ـ بيروت ؛

(۲) محموع افتاوی ابن تیمیــة ۰

جمع وترتيب عبد الرحمن محمد بن قاسم العاصيمى النجدى وابنه محمد • تصوير الطبعة الأولى عام ١٣٩٨ه٠

مراجع بأمر صاحب الحلالة الملك فهد بنا عبدالعزيز آل سعود،

(٨) المغسني٠

تأليف: أبى محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قد امة • المتوفى سنة ١٢٠هـ تحقيق: محمد عبد الوهاب فايد •

طبعة سنة ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م٠

الناشر: مكتبة القاهرة •

رابعا : كتب أصول الفقه :

(١) الاحكام في أصول الأحكام ٠

لسيف الدين أبى الحسن على بن أبى على من محمد الآمدى ٠ طبعة سنة ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م٠

الناشر : دار الكتب العلمية •

(٢) ارشاد الفحسول الى تحقيق الحق من علم الأصول ٠

تأليف : محمد بن على بن محمد الشوكاني • المتوفى سنة ١٢٥٥هـ الطبعة الأولى ـ ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م •

الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاد ه بمصر٠

(٣) أ صول البزدوى " بهامشكشف الأسرار " •

لأبي الحسن على بن محمد الببرزد وي ٠

طبعة بالأو فست ـ بيروت ـ عام ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م٠

الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ٠

(٤) أصول السرخسي٠

لأبى بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسى • المتوفى سنة ٩٠ هـ • حققه : أبو الوفا الأفغاني •

طبعة سنة ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣م٠

الناشر : دذار الصعرفة •

(٥) أصول الفقــه٠

لمحمد الخضرىبك

الطبعة السادسة عام ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م

الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر

(٦) البرهان في أصول الفقه ٠

لا مام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ٠

المتوفى سنة ٤٧٨ ه٠

تحقيق: د ٠ عبدهظيم الديب ٠

الطبعة الأولى عام ١٣٩٩ه٠

طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ خيفة بن حمد آل ثاني أمير د ولة قطر.

(٧) الابتهاج - شرح المنهاج على منهاج الوصول الى علم الأصول للبيضاوى • لعلى بن عبد الكافى السبكى وولد ه تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى السبكى الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م •

الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ٠

(٨) البلبل في أصول الفقه ٠

سليمان بن عبد القوى الطوفى الصرصرى ٠

الطبعة الأولى عام ١٣٨٣ه ٠

الناشر: مؤسسة النور ـ الرياض •

(٩) التحريسر " مع التيسير "٠

لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الشهير بابن همام الدين الاسكندري الحنفي • المتوفى سنة ١٦٨هـ •

طبعة سنة ١٣٥٠ه٠

الناشر: مصطفى البابي الحلبي وأولاد ه بمصر ٠

(١٠) تسهيل الوصول الى علم الأصول.

محمد عبد الرحمن عيد الحلاوى الحنفى •

طبعة عام ١٣٤١ه٠

الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر٠

(١١) التقرير والتحبير٠

شرح العلامة المحقق ابن أمير الحاج • المتوفى سنة ١٧٩هـ •

الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م٠

الناشر : د ار الكتب العلمية ـ بيروت ٠

(١٢) تقر برات الشيخ محمد على المالكي على حاشة العطار على جمع الجوامع •

لمحمد على بن حسين المالكي

طبعة دار الكتب العلمية بيروت .

الناشر : دار البارز للنشر والتوزيع •

(۱۴) تقرير الثربيني على ثرح المحلي" بهامش جمع الجوامع" .

لعبد الرحمن الشربيني .

الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاد ه بمصر٠

(١٤) التمهيد في تخريج الفروع على الأصيول ٠

جمال الدينبن أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ٠

تحقيق: عمرحسن هيتو

الطبعة الثالثة عام ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م٠

الناشر : مؤسسة الرسالة ـ بيروت ٠

(١٥) تيسير التحريسر ٠

لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاه

طبعة سنة ١٣٥٠ه.

الناشر : مطبعة البابي الحلبي وأولاد 4 بمصر ٠

(١٦) تهذيب الغروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية ٠

محمد على بنحسين المالكي ٠

الناشر : دار الصعرفة ـبيروت ٠

(١٧) التوضيح على التنقيح "بهامش التلويح على التوضيح " •

لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري · المتوفى سنة ٧٤٧هـ الناشر: مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاد ه ·

(١٨) جمع الجاميع •

لابن السسبكى

طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ٠ الناشر والتوزيع

(١٩) حاشيــة سعد الدين على المنتهى٠

للعلامة سعد الدين التفتازاني · المتوفى سنة ٢٩١هـ · الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م · الناشر : دار الكتب العلميـــة ·

(۲۰) حاشية البناني على شرح المحلي،

للشيخ محمد البناني •

الطبعة الثانية ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاد ه بمصر٠

(٢١) حاشية العسطار على جمع الجوامع٠

حسن العطار

طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت ٠ الناشر والتوزيع ٠

(٢٢) حاثية الهروى مع حاثية الججنى٠

حسن الہروی •

الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

(٢٣) روضة الناظر وجنة المناظر،

للا مام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قد امة المقد سى • المتوفى ١٦٠هـ • الناشر: دار الندوة الجديدة ـ بيروت •

(٢٤) سلم الوصول الى علم الأصول " بهامش نهاية السؤل " ٠

لمحمد بخيت المطيعي

طبع المطبعة السلفية ومكتبتها عام ١٩٨٢م

عنيت بنشره: جمعية الكتب العربية بالقاهرة عام ١٣٤٥ه٠

(٢٥) شرح البدخشى " مناهج العقول " وهو في شرح منهاج الوصول الى علم الأصول للبيضاوي •

لمحمد بن الحسن البد خشى

طبعة محمد على صبيح وأولاد ه بمصر ٠

(٢٦) شرح التلويح على التوضح ٠

تصنيف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي المتوفى سنة ٧٩٢ه٠

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت

توزيع: دار الباز بمكة ٠

(٢٧) شرح الاسنوى بهامش التقرير ، وهو شرح منهاج الوصول الى علم الأصول للبيضاوى ٠

جمال الديد عبد الرحيم الاسنوى

دار الكتب العلمية ـ بيروت

الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م٠

(٢٨) شرح العضد على المنتهى " بهامشه حاشية السعد "٠

للقاضى عضد الملة والدين • المتوفى سنة ٧٥٦هـ •

الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م٠

الناشر : دار الكتب العلمية ـ بيروت ٠

(٢٩) شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير ٠

لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحنيلي • المعروف بابن النجار •

تحقيق: د ٠ محمد الزحيلي ـ د ٠ نزيه حماد ٠

طبعة عام ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م٠

الناشر : دار الفكر بدمشسق •

(٣٠) شرح المحلى على جمع الجامع •

للا مام الجلال شمس الدين بن أحمد المحلى •

الناشر : دار الكتب العلمية •

(٣١) موابط المملحة في الشريعة الاسلامية •

د٠ محمد سعيد رمضان البوطي

الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م٠

الناشر : مؤسسة الرسالة •

(٣٢) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت •

للعلامة عبد العلى محمد بن نظام الدين الأنصاري •

مصور عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢ه٠

الناشر: المطبعة الأميرية •

(٣٣) الفـــروق •

لشهاب الديد أبى العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي

(٣٤) كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوي٠

للا مام علا ، الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى • المتوفى سنة ٧٣٠ هـ • طبعة سنة ١٣٩٤هـ بالأ وفست •

الناشر : دار الكتاب العربي،

(٣٥) اللسمع في أصبول الفقيه •

للا مام أبى اسحاق ابراهيم بن على الشيرازى • المتوفى سنة ٤٧٦ هـ • الطبعة الثالثة عام ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م •

(٣٦) المحصول في علم أصول الفقه،

لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى · المتوفى سنة ٢٠٦ هـ د راسة وتحقيق : د · طه جابر فياض العلوانى · الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م

(٣٧) مسلم الثبوت " شرح فواتح الرحموت " ٠

للشيخ: محب الله بن عبد الشكور •

مصور عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢ه٠

الناشر : المطبعة الأميرية •

(٣٨) المسودة في أصول الفقه ٠

تتابع على تصنيف هذا الكتاب ثلا ثة من أعمة آل تيمية :

- ١ مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبدالله بذ الخضر ٠
 - ٢ شها ب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام٠
- ٣ شيخ الاسلام تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ٠

جمعها شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الحراني · المتوفى سنة ٧٤٥ه. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ·

(٣٩) المستصفى من علم الأصول •

لحجة الاسلام أبى حامد محمد بن محمد الغزالي •

الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢ه٠

الناشر: المطبعة الأميرية ببولاق •

(٤٠) المعتمد في أمول الفقه ٠

لأبى الحسين محمد بن على بن عالطيب البصرى المعتزلي · المتوفـــى سنة ٤٣٦ ه ·

حققه: محمد حميد الله ٠

طبعة سنة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م

(٤١) المنتهى " منتهى الوصول والأمل، في علمي الأصول والجدل " ٠

لجمال الدين أبى عمر وعثمان بن عمر بن أبى بكر المعروف بابن الحاجب • المتوفى سنة ١٤٦ هـ •

الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦ه٠

تصحیح : السید محمد بدر الدید الحلبی،

الناشر: مطبعة دار السعادة بمصر٠

(٤٢) المنحول من تعليقات الأصول · ابو حامد محمد بن محمد الغزالي ·

تحقيق محمد حسن هيتو ٠

الطبعة الأولى

(٣٤) منهاج الوصول " بشرح نهاية السؤل" •

للقاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوى • المتوفى سنة ١٨٥ه.

عنيت بنشره : جمعية نشر الكتب العربية ، ١٣٤٥ه٠

الناشر : عالم الكتب ـ بيروت عام ١٩٨٢م٠

(٤٤) الموافقات في أصول الشريعة ٠

لأبى اسحاق الشياطبى، وهو ابراهيم بن موسى اللخمى الغرناطى المالكي، المتوفى سنة ٧٩٠ه.

بشرح وتعليق الشيخ - عبد الله دراز٠

الناشر: دار المعرفة ـ بيروت •

(٤٥) ميزان الا مول في نتائج العقول •

للشيخ الامام علاء الدين شمس النظير أبى بكر محمد بن أحمد السمرقندى تحقيق: الدكتور محمد زكى عبد البر٠

الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م٠

الناشر: ادارة احياء التراث الاسلامي - الدوحة - قطر٠

(٤٦) نزهة المشتاق شرح اللمع

لأبى اسحاق الشييرازي

تأليف محمد يحيى بن الشيخ أمان

طبعة عام ١٣٧٠هـ ١٩٥١م٠

الناشر: مطبعة حجازى بالقاهرة •

خاما: كتب اللغة:

(۱) تاج العروس من جواهر القاموس •

لمحب الدين أبى الفيض السيد محمد مرتضى الحسينى الواسطى الزبيدى • الطبعة الأولى سنة ١٣٠٦هـ٠

الناشر: المطبعة الخيرية بمصر •

(٢) المسحاح •

لا سماعيل بن حماد الجوهري •

تحقيق: أحمد عبد الغفور عــطار •

الطبعة الثانية عام ١٤٠٢ه٠

طبع على نفقة الشيخ حسن عباس الشربتلي ٠

(٣) القا موس المحيط •

للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي٠

طبعة سنة ١٣٩٨ه٠

الناشر : دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان •

(٤) مختار المحاح٠

تأليف : محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى • المتوفى سنة ١٦٦ه • الطبعة الأولى عام ١٩٦٧م •

الناشر : د ار الكتاب العربي. بيروت ٠

(٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي،

تأليف العلامة : أحمد بن محمد بن على المقرى الفيومى •

صححه على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية: مصطفى السقا٠ دار الكتب العلمية ـ بيروت

طبعة عام ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م٠

(٦) لسان العبرب٠

للا مام العلا مة أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور • الناشر : دار صادر - بيروت •

ساد ما : كتب التاريخ والسير : ﴿

- (۱) الاعلام قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء
 - من العرب والمستعمرين والمستشرقين
 - لخير الدين الزركلي
 - الناشر: دار العلم للملايين بيروت لبنان ٠
- (٢) تاريسخ التشريع الاسلامي وأحكام الملكية والشفعة ٠
 - د عبدالعظيم شرف الدين
 - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م
 - (٣) تاريخ الاسلام في الهند •
 - د عبدالمنعم النمر
 - الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م٠
 - الناشر : دار العهد الجديد للطباعة والنشر٠
 - (٤) الرُسالة القشيرية 🖺
 - تحقيق د٠ عبدالحليم محمود بن الثريف
 - طبعة سنة ١٩٦٦م
 - الناشر : دار الكتب الحديثة
 - (٥) طبقات الحنابلة •
 - للقاضى أبى الحسين محمد بن أبى يعلى ٠
 - الناشر : دار المعرفة ـ بيروت ٠

(١) طبقات الشافعية الكبرى •

لشيخ الاسلام تاج الدين أبى نصر عبدالوهاب بن تقى الدين السبكى • الطبعة الثانية

الناشر : دار الصعرفة _ بيروت ،

(Y) الفتح المبين في طبقات الأصوليين •

تأليف: عبدالله مصطفى المراغى ٠

الطبعة الثانية عام ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م٠

الناشر: محمد أمين د مج وشركاه ـ بيروت ٠

الغوائد البهية في تراجم الحنفية ٠

(٩) مأساة كشمير المسلمة ٠

المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار •

زين الدين أبى الفضل عبدالرحيم بن الحسيني العراقي •

الناشر: دار المعرفة ـ بيروت ٠

(١٠) وفيات الأعيان وأنباء أناء الزمان٠

لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان المتوفى سنة ١٨١ه٠

حققه : محمد محى الدين عبدالحميد •

الطبعة الأولى في سنة ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م٠

الناشر: مكتبة النهمة المصرية •

سابعا : كتب مختلفة :

(١) الأحكام السلطانية:

لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى الماوردى • المتوفى سنة ٤٥٠ ه

الطبعة الثالثة ١٩٧٣/١٣٩٣م

الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر٠

(٢) احياء علـوم الدين٠

لأبى حامد محمد بن محمد الغزالي • المتوفى سنة ٥٠٥ ه •

الناشر :: دار المعارف بيروت •

(٣) التقنين والالزام (فقه النوازل)

تأليف بكر بن عبدالله أبو زيد

الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م٠

الناشر : مطابع دار الهلال بالرياض •

توزيع ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد

(£) الحلال والحرام في الاسلام •

تأليف الدكتور يوسف القرضاوي

الطبعة الثانية عشرة ـ ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م

الناشر : المكتب الاسلامي بيروت ١٠

(٥) الذريعة الى مكارم الشريعة •

للشيخ أبى القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الاصفهاني · الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م

الناشر : دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة ٠

(١) العقل وفهم القبرآن •

مخطوط للحارث ابن أسد المحاسبي .

قام بتحقيقه: حسين القوتلي •

الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م

الناشر : د ار الكندي - دار الفكر - بيروت ٠

(٧) إغائــة اللهفان من مصايد الشيطان ٠

لأبى عبدالله محمد بن أبى بكر الشهير بابن قيم الجوزية · الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

الناشر: دار المعرفة ـ بيروت •

(A) النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الاسلامية

تأليف الشيخ الدكتور أحمد فهمى أبو سنة •

طبعة عام ١٩٦٧م

الناشر : دار التأليف بالقاهرة •

(٩) جامع العلوم والحكم -

لابنرجب

الطبعة الثالثة عام ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م

الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلمي بمصر

(١٠) جاهلية القرن العشرين

تأليف : محمد قطب •

طبعة عام ١٣٩٤ه/١٩٧٤م٠

الناشر : دار الشروق - بيروت ٠

(١١) حجة الله البالغية -

للشيخ أحمد شابه ولى الله بن عبدالرحيم المحدث الدهلوى • الناشر : دار المعرفة ـ بيروت •

(١٢) حد الاسلام وحقيقة الإيمان •

للشيخ عبدالمجيد الشاذلي

الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م٠

الناشر : جامعة أم القرى كلية الشريعة ـ مركز البحث العلمي •

(١٣) دائرة المعارف الاسلاميــة

(١٤) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية •

لصدر الدين على بن على بن محمد بن أبى العز الحنفى ٠

تحقيق :أحمد شاكر

الطبعة الثانية ١٣٧٣ه٠

الناشر: مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض ٠

(١٥) ماذا حُسر العالم بانحطاط المسلمين -

للشيخ أبو الحسين على الحسيني الندوى

الطبعة السادسة _ ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م٠

الناشر : دار الكتاب العربي-بيروت •

(١٦) مدارج السالكين بين منازل اياك نعبد و اياك نستعين ٠

للا مام السلفي العلامة ابن قيم الجوزية •

تحقيق: محمد حامد الفقى ـ طبعة عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م٠

الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان •

- 017 -

	الصفحية
۹ ـ سيدعيد بن منصور	150
١٠- شمس الأَنْمة الحلواني	118
11- شمس الأئمة السرخسي	117
١٢- عبدالملك بن الربيع الجهنى	11.
١٣۔ عبدالوهاب بن على السبكى	98
١٤_ عمران بن حصين	188
10- على بن عبدالكافي السبكي	98
١٦۔ فخر الاسلام البندوی	117
۱۷ ۔ محمد بن محمد الغزالي	99 ، علا
الاعلام الوارد ذكرها فىالباب الثالث	
۱ ـ ابن جرير الطبري	171
۲ ـ ابن د قیق العید	718
۳ ۔ ابو الحسن الا شعری	۲٠٦
٤ ۔ ابو القاسم الزمخشری	470
٥ ـ ابو هاشم الجبائي	199
٦ - ابو يوسف صاحب أبى حنيفة	729
٧ ـ الجلال المحلى	*11
٨ ـ اشج عبد القيس	777
۹ ۔ زفـــر	721
١٠۔ عبداللھ بنے عمر البيضاوي	377
١١- محمد صاحب أبى حنيفة	729

الاعلام الوارد ذكرها في الباب الرابع	المفحة
۱ ـ ابن عبدالشكور	٣٠٨
۲ ـ ابو اسحاق الاسفرايـنى	٣٠٦
٣ ۔ ابو اسحاق الشاطبی	٣٤٦
٤ ـ ابو ثعلبة الخشنى	317
٥ ـ أبو داود السجستاني	373
٦ ـ ابوعیاض مسلمبنیزید	ءاد
۷ ۔ ابو عیسی الترمذ ی	710
۸ ـ الدارقطنى	272 . 717
٩ ـ حمال الدين الاسنوى	777
۱۰۔ سلیمانبنعصر البجری	٣٣
۱۱ـ علىبن محمد الآمدى	٣٦٦
١٢- فخر الدين الرازي	٠٣٤٢ ، ٢٨٤

الناج اللي ولودين